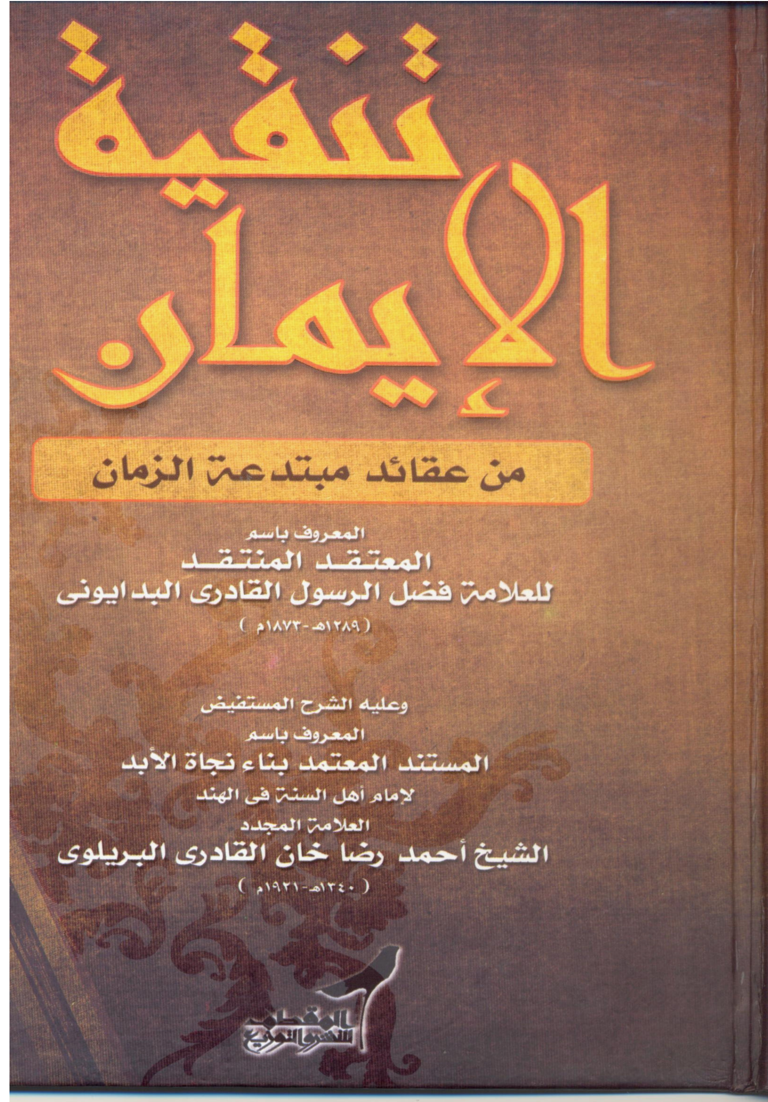
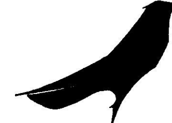

تنقية الإيمان
من عقائد مبتدعة الزمان
المعروف باسم
المعتقد المنتقد
للعلامة فضل الرسول القادرى البدايونى
(١٢٨٩هـ - ١٨٧٣م)
وعليه الشرح المستفيض
المعروف باسم
المستند المعتمد بناء نجاة الأبد
لإمام أهل السنة فى الهند
العلامة المجدد
الشيخ أحمد رضا خان القادرى البريلوى
(١٣٤٠هـ - ١٩٢١م)

تنقية الإيمان



الطبعة الأولى
ذو القعدة ١٤٢٩هـ
نوفمبر ٢٠٠٨م



القاهرة- مصر
٥٠ شارع الشيخ ريحان – عابدين
Tel: (٠٠٢٠٢) ٧٩٥٨٢١٥
٧٩٤٦١٠٩

Email:
elmokatam@hotmail.com

رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٩٤٦٤
الترقيم الدولى I.S.B.N.
٩٧٧-٥٧٣٢-٩٦-x

تنقية الإيمان

من عقائد مبتدعة الزمان

المعروف باسم

المعتقد المنتقد

للعلامة فضل الرسول القادري البدايوني

(١٢٨٩هـ-١٨٧٢م)

وعليه الشرح المستفيض

المعروف باسم

المستند المعتمد بناء نجاة الأبد

لإمام أهل السنة في الهند

العلامة المجدد

الشيخ أحمد رضا خان القادري البريلوي

(١٣٤٠هـ-١٩٢١م)



Acknowledgment

As per Hadith

"People who are ungrateful for minor thing are ungrateful for major thing as well. And those who don’t thank others don't thank Allah either" Therefore, this book has been published through the kind donation received from attendees of Masjid-e-Ghausia (Auburn St. Bolton, UK) especially from Al-Haaj Muhammad Haneef Hiva (Dagadrawala) and Hazrat Maulana Mohammad Mohsin (Khatib and Imam Majid-e-Ghausia) for the Isaal-e-Thawaab all the Marhoomeen.

May Allah reward them all and forgive all the Marhoomeen Ameen.

Inam-ul-Qadri

20 Ramdan 1429

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله سبحانه، وتعالى شأنه، عن الكذب وكل ما ليس من صفات الكمال المنزه عظيم قدرته بكمال قدسيته صانع العالم وخالق الكون، وواجب الوجود أزليا وأبديا، و لا ند له في ذاته، ولا في صفاته، و له الكمال مطلقا وذاتيا ونعبده و نستعينه ونتوكل عليه وهو مدبر في الخلق كافة.

ونصلي ونسلم على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعنده العلم بما كان وما يكون بمنح رب العالمين، وهو على كل غائب أمين، وما هو على الغيب بضنين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فإن أمور الدين ليست في مرتبة واحدة بل بعضها أهم من بعض والعبرة بموافقة الأعمال شريعة رسول الله وهذا لا يعرف إلا بالعلم، فالعلم هو الذي يعرف بما هو الأفضل من الأعمال، وقد قال الإمام النووي رحمه الله: "إن الاشتغال بالعلم أولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات". أي أفضل ما شُغلت به الأوقات الطيبة.

وأهمّ العلوم وأشرفها علم العقيدة، فقد قال الإمام النوويّ وغيره من العلماء: "يجب على طريق فرض الكفاية أن يكون في المسلمين من يقوم ببيان عقيدة أهل السنّة

والجماعة بدلائلها العقلية والنقلية لدفع تشكيكات المشبِّهة الذين يشبِّهون الله بخلقه ويجعلون الله جسمًا يسكن ويتحرّك وينْزل ويطلع ويقولون إنه متحيِّز في جهة فوق."

واعلم أن شرف هذا العلم على غيره من العلوم لكونه متعلقا بأشرف المعلومات التي هي أصول الدين أي معرفة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. والعلم بالله تعالى وصفاته أجلّ العلوم وأعلاها وأوجبها وأولاها، ويسمى علم الأصول وعلم التوحيد وعلم العقيدة، وقد خصّ النبي صلى الله عليه وسلم نفسه بالترقي في هذا العلم فقال: «**إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا**»[1] فكان هذا العلم أهمّ العلوم تحصيلاً وأحقّها تبجيلاً وتعظيماً قال تعالى: ﴿ **فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ** ﴾ [محمد/ ١٩]، قدّم الأمر بمعرفة التوحيد على الأمر بالاستغفار لتعلّق التوحيد بعلم الأصول، وتعلق الاستغفار بعلم الفروع. وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ: أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله".[2]

فهذا يدل على أهمية علم التوحيد الذي كان لعلماء السلف اهتمام بالغ في تحصيله وتعليمه للناس، قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه "الفقه في الدين أفضل من الفقه في الأحكام، والفقه معرفة النفس ما لها وما عليها[3] "اهـ.

وقال أيضاً: أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه وما يتعلق منها بالاعتقاديات هو الفقه الأكبر[4]" اهـ.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، الرقم/ ٢٠(ج ١ / ص ١٦)

(٢) رواه البخاري في صحيحه، الرقم/ ٢٦ (ج ١ / ص ١٨)

(٣) إشارات المرام (ص/ ٢٨، ٢٩)

(٤) المصدر السابق

وفي فتاوى قاضيخان على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ما يدل على أهمية الاعتناء بعلم التوحيد وتعليمه للناس، فقد ورد فيه ما نصه:

" تعليم صفة الخالق مولانا جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الأمور، وعلى الذين تصدّوا للوعظ أن يلقنوا الناس في مجالسهم على منابرهم ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات/ ٥٥]، وعلى الذين يؤمّون في المساجد أن يعلّموا جماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الإسلام وخصائص مذاهب الحق،وإذا علموا في جماعتهم مبتدعاً أرشدوه وإن كان داعياً إلى بدعته منعوه وإن لم يقدروا رفعوا الأمر إلى الحكام حتى يجلوه عن البلدة إن لم يمتنع، وعلى العالم إذا علم من قاض أو من آخر يدعو الناس إلى خلاف السنة أو ظن منه ذلك أن يعلم الناس بأنه لا يجوز اتباعه ولا الأخذ عنه فعسى يخلط في ثنايا الحق باطلاً يعتقده العوام حقّاً ويعسر إزالته!" اهـ.[(١)]

فظهر من ذلك أن صرف الهمّة لتحصيل هذا العلم وتعليمه للناس مقدم على غيره من العلوم، لأن العبادة لا تصح إلا بعد معرفة المعبود كما قال الغزالي رحمه الله تعالى، وذلك لأنه من يشبّه الله تعالى بشئ ما لم تصح عبادته لأنه يعبد شيئاً تخيّله وتوهمه في مخيلته وأوهامه، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ

---

(١) فتاوى قاضيخان (مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية): الباب الثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون (٢/ ٣٢٠).

نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم/ ٦] قال سيدنا علي رضي الله عنه في تفسير هذه الآية. "علّموا أنفسكم وأهليكم الخير"[١] ، يعني أن حفظ النفس والأهل من النار التي عظَّم الله أمرها يكون بتعلم الأمورالدينية أي معرفة ما فرض الله فعله أو اجتنابه أي الواجبات والمحرمات وذلك كي لا يقع في عبادة فاسدةٍ، وبتعلم ما يجوز اعتقاده وما لا يجوز وذلك كي لا يقع في التشبيه والتمثيل والكفر والضلال.

فلأهمية هذا الأمر العظيم كان لنا الاعتناء الشديد بهذا العلم، وقد لاقينا من جرَّاء ذلك معارضة من الذين لا ينزلون الأمور بمراتبها لا سيما من مشبهة هذا العصر وهم الوهابية الذين ينشرون عقيدة المجسمة التي أخذوها من ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ويحاربون عقيدة أهل السنة متسترين بستار السلفية والسلف براء منهم، فنحمد الله تعالى أن جعلنا ممن ينصرون عقيدة أهل الحق المؤيَّدة بالكتاب والسنة والأدلة العقلية.

حكم تعلم علم الكلام:

قال الشيخ ابن حجر الهيتمي في كتابه "الفتاوى الحديثية" ما نصه:" الذي صرّح به أئمتنا أنه يجب على كل أحد وجوباً عينيّاً أن يعرف صحيح الاعتقاد من فاسده، ولا يشترط فيه علمه بقوانين أهل الكلام لأن المدار على الاعتقاد الجازم ولو بالتقليد على الأصح. وأما تعليم الحجج الكلامية والقيام بها للرد على المخالفين فهو فرض كفاية، اللهم إلا إن وقعت حادثة وتوقف دفع المخالف فيها على تعلم ما يتعلق بها من علم

(١) رواه حاكم في المستدرك مع تعليقات الذهبي في التلخيص، الرقم/ ٣٨٢٦ (ج ٣/ ص ٣٧٥)

الكلام أو آلاته فيجب عيناً على من تأهل لذلك تعلمه للرد على المخالفين "[١]اهـ.

وقال الحافظ اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي في شرح الإحياء ممزوجاً بالمتن ما نصه: " (ولم يكن شئ منه- أي علم الكلام - مألوفاً في العصر الأول) عند الصحابة والتابعين (فكان الخوض فيه بالكلية من البدع) والمنكرات (ولكن تغير الآن حكمه) باختلاف الأزمنة (إذ حدثت البدع) من المبتدعة (الصارفة عن مقتضى نص القرآن والسنة) ومقتضى النص ما لا يدل اللفظ عليه ولا يكون ملفوظاً لكن يكون من ضرورة اللفظ (ونبغت) أي ظهرت (جماعة لفقوا) أي جمعوا (لها) لتلك البدع (شبهاً) وإيرادات (ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً) يقرؤه الناس (فصار ذلك المحذور) أي الممنوع منه (بحكم الضرورة) والاحتياج (مأذوناً) بالتكلم (فيه) تعلماً وتعليماً (بل صار) القدر المحتاج إليه (من فروض الكفايات) وقال السبكي ولا شك أن السكوت عنه ما لم تدع إليه الحاجة أولى والكلام فيه عند فقد الحاجة بدعة وحيث دعت إليه الحاجة فلا بأس به (وهو القدر الذي يقابل به المبتدع إذا قصد الدعوة) أي دعاء الناس (إلى البدعة) وحملهم عليها"[٢] اهـ.

وقال الشيخ شمس الدين الرملي الشافعي في شرح الزبد ما نصه (٣): "التوغل في علم الكلام بحيث يتمكن من إقامة الأدلة وإزالة الشبه فرض كفاية على جميع المكلفين الذين يمكن كلاً منهم فعله، فكل منهم مخاطب بفعله لكن إذا فعله البعض

---

(١) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (ج ١ / ص ٤٨٩)

(٢) إتحاف السادة المتقين (١/ ١٧٥)

سقط الحرج عن الباقين، فإن امتنع جميعهم من فعله أثم كل من لا عذر له ممن علم ذلك وأمكنه القيام به[١] " اهـ.

وقال النووي في "شرح صحيح مسلم " ما نصه: "قال العلماء: البدعة خمسة أقسام واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة، فمن الواجبة نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعين وشبه ذلك [٢]"اهـ.

منفعة علم الكلام:

ويفهم النّبيه أنّ منفعة علم التوحيد في الدّنيا تتمثّل في انتظام أمر المعاش، ولا يتم هذا الانتظام إلاّ بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج إليها في بقاء النّوع الإنسانيّ على وجه لا يؤدّي إلى الفساد. وذلك لأنّ الإنسان إذا عرف علم التّوحيد واطمأنّت إليه نفسه، وتكيّفت في صفاتها به، حصّل السعادة الذّاتيّة، وإذا انتشرت أحكام الشّريعة بين النّاس وجعلوها هي الحكم بينهم في معاملاتهم، وهي الميزان الذي يزنون به تصرّفاتهم حصل الانتظام المطلوب. ولا يمكن التمسّك بأحكام الشريعة إلاّ بالإيمان بأصول التوحيد على منهاج أهل الحقّ. وهذا الكلام يندفع به قول من يقول إنّ الدّين لا علاقة لـه بأحوال الدّنيا، وهذا خطأ، فليس الدّين منحصرا فقط في البحث في أحوال الآخرة كما يتوهّم الجاهلون، بل إنّ الحياة الدّنيا هي في نظر الدّين الجسر الذي يُعْبَرُ به إلى الحياة الآخرة. وإذا أراد الإنسان أن يحصّل خير آخرته فعليه أن يحصّل خير دنياه وهذا لا يتم إلاّ بميزان الشّريعة. فمنفعة هذا العلم في الآخرة هي النّجاة من العذاب المترتّب على الكفر وسوء الاعتقاد. وعند التأمل الصّادق في منفعته في الدّنيا

(١) غاية البيان (ص/ ٢٠)

(٢) أخرجه النووي في شرح مسلم، الرقم/ ٨٦٨ (ج ٦ / ص ١٥٤)

كما ذكرنا، نعلم أنّ صلاح النّوع الإنسانيّ لا يتمّ إلاّ على أساس هذا الدّين. فكل الأفكار والنظم التي تدعي أنها هي التي تملك النظرة التي فيها صلاح النوع الإنسانيّ غير الإسلام هي أفكار فاسدة باطلة، وهذا ليس تجنيّا ولا استخفافا بفكر النّاس، بل هو إيمان معقود على سبيل العلم بهذا الدّين وما يحويه من مبادئ. وكلّ هذه المبادئ كالرّأسماليّة و الشّيوعيّة و الاشتراكيّة إنّما هي بهرجات وأفكار جزئيّة صيغت صياغة الأفكار الكليّة، ولـهذا لا نعترف لأيّ منها بالشّموليّة في الفكر وإن ادّعت هي ذلك لنفسها، فنحن بما نملكه من أسلحة فكريّة نستطيع تَعْرِيةَ هذه الأفكار وبيان أنّها نظرات جزئيّة، ثمّ بيان فسادها وعدم مطابقتها لحقيقة الوجود.

وليعلم إخوة الإيمان أن علم التوحيد يقال له علم الكلام وهو علم يقرِّره أهل الحقّ وليس مذمومًا كما تظنّ المجسِّمة فإن السلف الصالح منهم من اشتغل به تأليفًا وتعليمًا وتفهيمًا، ومنهم من عرفه لنفسه ولم يشتغل به تأليفًا وتفهيمًا لأن الحاجة للتأليف في أيامه كانت أقلّ، ثم اشتدت الحاجة إلى الاشتغال به تأليفًا وتفهيمًا وهذا ليس فيه ما يخالف شرع الله بل هو محض الدين وهو أشرف علوم الدين لأنه يعرف به ما يجب لله من الصفات الأزلية التي لا بداية لها التي افترض الله معرفتها على عباده وما يستحيل على الله من النقائص وما يجوز على الله مع ما يتبع ذلك من أمور النبوة وأمور الآخرة . وقد ألّف الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في علم الكلام خمس رسائل وكان يذهب من بغداد إلى البصرة لمناظرة المشبِّهة والملاحدة. وكذا الإمام الشافعي رضي الله عنه كان يتقن هذا العلم . كذلك اشتغل بهذا العلم عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد وعمل

رسالة يبين فيها مذهب أهل الحقِّ ، كذلك الحسن البصريّ الذي هو من أكابر التابعين وتكلّم فيه الإمام مالك وغيره من أئمة السلف.

ويسعدني جدا أن أقدم هذا الكتاب بين يدي القراء و طلاب العلم الذي يلي دوره في الطباعة بعد الكتاب المسمى بـ "حدوث الفتن وجهاد أعيان السنن" الذي تم إصداره في طباعة جديدة فاخرة من مكتبة دار المقطم للنشر والتوزيع بالقاهرة.

وقد قمت بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة وآثار الصحابة والآيات من الذكر الحكيم التي وردت فيه، والتقديم المفيد له الذي ذكرت فيه ما يحتاج إليه القاريء الكريم ليكون بصيرا في سبيل مطالعته ومطلعا على منهجه وأسلوبه وواقفا على دلالة رموزه الواردة في هوامشه أما الرموز الواردة في هوامشه فهي على ثلاثة أنواع تشكل في أشكال آتية ( ) - ❋ - [ ]، أما الرمز الأول ( ) فهو علامة تدل على كلام شارحه الشيخ الإمام أحمد الرضا خان صاحب "المعتمد المستند بناء نجاة الأبد". وأما الرمز الثاني ❋ فهو يشير إلى كلام الإمام الذي فات منه في أول وهلة. وأما الرمز الثالث[ ] فوضعته أنا ليدل على ماقمت به من التخريج وما إلى ذلك.

أسأل الله عز وجل أن يتقبل منا إنه هو السميع العليم، وأن يجعله من خالص أعمالنا التي تدخر لنا يوم أن نلقاه.آمين

أذكر الآن ترجمة المؤلفَين وعن كتابيهما ملتقطة من "حدوث الفتن وجهاد أعيان السنن [1]" للأستاذ محمد أحمد المصباحي

(١) ط/ دار المقطم للنشر والتوزيع بالقاهرة.

ترجمة العلامة الشيخ فضل الرسول البدايوني

صاحب «المعتقد المنتقد»

ولد العلامة فضل الرسول بن الشيخ عبد المجيد عين الحق بن عبد الحميد العثماني البدايوني في شهر صفر عام ١٢١٣هـ في أسرة علمية أبا عن جد ينتهي نسبه إلى جامع القرآن سيدنا عثمان بن عفان بإحدى وثلاثين واسطة، وينتمي من جهة أمه إلى رأس المفسرين سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، واستمر العلم في سلالته من القرن السابع الهجري حتى الآن.

وبدأ الدراسة وهو ابن أربع سنوات وأربعة أشهر وأربعة أيام. وأخذ العلم عن جده الشيخ عبد الحميد البركاتي وارتحل إلى لكناؤ وحضر مجلس الشيخ نور الحق الفرنجي محلي (م ١٢٣٨ هـ). وتلقى منه العلوم العقلية والنقلية ثلاث سنوات و بعد التخرج في العلوم الإسلامية رغب في الطب على وفق إرشاد أبيه وجده و مرشده سيدنا الشيخ آل أحمد اچھے میان قدس سره فصار حاذقا وماهرا

بيعته وسلوكه: بايع على يد أبيه الكريم الشيخ عين الحق عبد المجيد في السلسلة العالية القادرية، واشتغل بالأوراد والأذكار، والرياضات والمجاهدات ثم نال الإجازة والخلافة في جميع السلاسل من أبيه الكريم رحمه الله تعالى.

تصانيفه: كان الشيخ رحمه الله تعالى مجبولا على الإفادة والإفاضة قلما ولسانا، ويدا وجنانا فكتب كتبا قيمة على الموضوعات المختلفة و له الحواشي على بعض الكتب

الدراسية لكن مجال قلمه خاصة في علم العقائد والكلام، والفتن التي كانت داهمة في عصره. فصرف إليها سنان القلم، وكبح جماحها، وسد تيارها بجهوده المتواصلة. وكتاب سيره يقولون إن بعض تصانيفه ضاعت أيام ثورة الهند، وما بقيت أو صنفت بعد الثورة لم يطبع كلها بل ذهب جلها

وهنا اذكر من كتبه التي ذكرت بأقلام المترجمين. وقد ذكروا عدة كتب سوى ما يأتي: (١) تثبيت القدمين في تحقيق رفع الدين (٢) شرح فصوص الحكم في التصوف – بالعربية – غير مطبوع (٣) شرح أحاديث ملتقطة من أبواب صحيح مسلم (٤) حواش على الحواشى الزاهدية للقطبية (٥) حواش على الحواشى الزاهدية الجلالية (٦) تصحيح المسائل – بالفارسية – في الرد على مائة مسائل للمولوي محمد إسحاق (٧) حرز معظم – بالفارسية وبالأردية – في تعظيم الآثار والاستبراك بها (٨) فصل الخطاب – في الرد على الوهابية (٩) تلخيص الحق –(١٢٦٩هـ) في الرد على رد فصل الخطاب (١٠) فوز المؤمنين بشفاعة الشافعين – مطبوع بالأردية – (١١) البوارق المحمدية لرجم الشيطان النجدية – أو – سوط الرحمن على قرن الشيطان (١٢٦٥هـ) مطبوعة (١٢) إحقاق الحق وإبطال الباطل – بالفارسية – في جواز الاستعانة بالأولياء ونداءهم. مطبوع على هامش البوارق المحمدية (١٣) سيف الجبار المسلول على الأعداء للأبرار (١٢٦٥هـ) بالأردية (١٤) المعتقد المنتقد (١٢٧٠هـ) ـ سيأتي كلامه فيما بعد ـ

وفاته: مرض في ربيع الأول سنة ١٢٨٩ هـ واستمر المرض نحو ثلاثة أشهر

فيوم الخميس صباح الثاني من جمادي الآخر سنة ١٢٨٩هـ دعا ابنه الشيخ عبدالقادر محب الرسول وأخبره بارتحاله بعد صلاة الظهر وأوصاه بإمامة صلاة

الجنازة. وتوفي بعد الظهر فقضيت الصلوة عليه بعد المغرب، ودفن بمقبرة أبيه أول وقت العشاء. رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

المعتقـد المنتقـد

(١٢٧٠هـ)

كتب المصنف في سبب تأليفه ما يأتي:

" أمرني آمر وأنا حل بالبلد الحرام، أن أجمع مختصرا في علم العقائد والكلام، جامعا للفوائد السنية، حاويا للعقائد السنية، متعرضا لضلالات النجديين، كما تعرض السلف لغوايات المبتدعين الماضين، لإماطة الأذى عن طريق المسلمين، فما أمكنني إلا الايتمار، والمأمور من المعذورين، نفع الله به الناس أجمعين، وسميته بالمعتقد المنتقد، وهو مخبر عن عام تأليفه بالعدد، وعلى الله المعتمد"

وضع الكتاب على مقدمة، وأربعة أبواب، وخاتمة.

ذكر في المقدمة أولا أقسام الحكم الثلاثة: العقلي والعادي والشرعي. لينتقل منه إلى تعريف علم الكلام، فذكر ثانيا تعريفه، وموضوعه، ومسائله، وغايته.

وعقد الباب الأول في الإلهيات، أي العقائد المتعلقة بالإله جل مجده، وما يجب له ويستحيل عليه، ويجوز في حقه.

والباب الثاني في النبوات أي العقائد المتعلقة بصاحب النبوة مما يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقه صلوات الله وسلامه على جميع الأنبياء.

وألحق بهذا الباب ذكر ما يجب من حقوق نبينا عليه الصلاة والسلام على الأنام، وما يترتب على إهمالها من الآثام. وهذا من خواص الكتاب، خلا منه كتب الكلام. لكنه ذكر سبب إيراده بقوله" لأن المبتدعة قد أحدثوا فيها عقائد هادمة لقواعد الإسلام، وأشاعوها غاية الإشاعة، وأضلوا بها كثيرا من العوام، ولما أدرجت مباحث الإمامة بتلك الجهة في علم الكلام فحقوق النبوة أحرى بمزيد الاهتمام"

فصل حقوقه صلى الله تعالى عليه وسلم في فصلين. ذكر في الأول وجوب طاعته ومحبته. وفي الثاني تحريم إيذائه و إهانته. وفصل حكم منتقصه، والمتعرض لعرضه بنوع من كلام، وبسط تصاريف الكلام في وجوه السب.

الباب الثالث في السمعيات أي العقائد المتوقفة على السمع، التي لا يستقل العقل بإثباتها كالحشر والنشر والجنة والنار

الباب الرابع في الإمامة، والخاتمة في مبحث الإيمان. رزقنا الله جميل الختام عليه منهج هذا الكتاب أنه يذكر الدلائل السمعية مع البراهين العقلية، ولا يسهب في المباحث العقلية إلى حد يخرج به الكتاب من الكلام إلى الفلسفة. ويورد من الدلائل ما يكون موجزا مقنعا هاديا، وقد تعرض لضلال الوهابية، وأبان زيغها كما ذكر في البداية. وهذا أيضا من خواص الكتاب. فإن الفرقة حادثة لم يسمع بها الأوائل. لكن السلف كافحوا كل فرقة حدثت في عصرهم، وردوا عليها ردا حاسما لما أوجب الله عليهم من صيانة الأمة، وإبانة الحجة، ودفع الفتنة، وطرد الضلال. فحذا حذوهم من جاء بعدهم من العلماء في الرد على فرق حدثت في عصورهم. وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم:

إذا ظهرت الفتن أو قال: البدع، وسب أصحابي، فليظهر العالم علمه فمن لم يفعل

ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا – رواه الخطيب وغيره.

ولا ريب أن الكتاب (المعتقد المنتقد) مفرد في بابه، وحيد في طرازه، بليغ في إفهامه، بالغ في إفحامه، سهل المنال، واضح المقال، جدير بأن يقرر في منهج الدرس لينتفع به التلاميذ كما ينتفع به الشيوخ والعلماء – والله الموفق لكل خير.

ترجمة صاحب «المعتمد المستند بناء نجاة الأبد»

الشيخ العلامة الإمام أحمد رضا خان البريلوي

١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م -- ١٢٤٠هـ/ ١٩٢١م

أسرته كانت من الأفغان، انتقل بعض أجداده إلى الهند في عصر المغول، ونال منصبا من الحكومة وملك ضيعات وقرى تبقى في أولاده إلى الآن، واستمر التوظف إلى عدة أعقاب حتى رغب بعض أجداده عن وظيفة الحكومة إلى الرياضة والمجاهدة، والذكر وكثرة العبادة، وأصبح صنيعه سنة في أبنائه، وتحولت الأسرة من منحى الأمراء والأثرياء إلى منهج الزهاد والفقراء.

جده الشيخ رضا علي خان (١٢٢٤هـ/ ١٢٨٢هـ) كان من كبار العلماء والصلحاء، يقوم بالإفتاء، والإرشاد، والتصنيف، والتدريس، تتلمذ عليه كثير من أهل بريلي، وأثنوا عليه كثيرا. وأبوه الشيخ نقي علي (١٢٤٦هـ/ ١٢٩٧هـ) أيضا كان عالما شهيرا صاحب فتاوى وتصانيف جليلة، منها" الكلام الأوضح في تفسير "سورة

ألم نشرح" في نحو خمس مائة صفحة.

ولادته: تولد الشيخ الإمام أحمد رضا ببلدة بريلي في العاشر من شوال سنة ١٢٧٢هـ المصادف ١٤/ يونيو سنة ١٨٥٦ م، ونشأ في أسرة دينية، وبيئة صالحة، رباه جده وأبوه، ودرس بعض الكتب الابتدائية من المرزا غلام قادر بك ثم أتم دراسته من أبيه، وتخرج عليه في ١٤/ من شعبان المعظم سنة ١٢٨٦هـ وبعد ما تخرج فوض إليه أبوه الإفتاء، فكان يكتب ويعرض فتاواه على أبيه للتصويب، والإصلاح حتى قال له الشيخ بعد سنوات لاتحتاج الآن إلى العرض، لكنه استمر في صنيعه حتى توفي أبوه، وخلال قيامه بالإفتاء، والتصنيف، درس كتابا من الهيئة وهو شرح ملخص الجغميني على الشيخ عبد العلى الهيأتي الرامفوري (م ١٣٠٣هـ)

تبحره في العلوم: أخذ من أبيه العلوم المتداولة، وحصل كثيرا من الفنون بدراسته ومطالعته بدون أستاذ، فحذق في الحساب، والهندسة، والجبر والمقابلة، واللوغارثمات، والأكر، والجفر، والتكسير، والمناظر والمرايا، وعلم المثلث الكروي، والمثلث المسطح، والزيج، ونحوها مع نبوغه في العلوم الدينية، والأدبية. ومصنفاته في كل فن أقوى شاهد على تبحره بل إيجاده كثيرا من القواعد والمبادئ في مختلف الفنون.

ولا يخلو كتاب للشيخ أحمد رضا من إفادات بديعة، وابتكارات مدهشة، وإيرادات مشكلة، وحلول مستقيمة لم يسبق إليها، أما الفقه والكلام والعلوم الدينية فقد اشتهر نبوغه فيها، وبلغ صيته الآفاق، واعترف به الأعداء والأصدقاء.

مذهبه وطريقه: كان من أهل السنة والجماعة، حنفي المذهب، قادري الطريقة بايع على يد الشيخ آل رسول المارهروي سنة ١٢٩٤ هـ ونال منه الإجازة والخلافة في السلاسل كلها، وإجازة الحديث وغيره أيضا وكان شيخه من تلامذة الشيخ عبد

العزيز المحدث الدهلوي صاحب تحفة الاثني عشرية، وغيرها من التصانيف العلية، وكان شديد الاعتصام بالكتاب والسنة، وسلف الأمة، راسخ الاتباع للرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم وللصحابة، والأئمة. قوي الحب بالغ الإجلال لهم، يثيره غضبا كل إساءة وإهانة تتعرض لحضراتهم، فما كان يبيح المداهنة في الدين والمسالمة مع المبطلين، إلا أن يرتدعوا عن الأباطيل ويرجعوا إلى الحق المبين.

جهاده بالقلم: رد على النصارى، والهنادك، والرافضة، والقاديانية، والوهابية، والديوبندية، والندوية، والنياشرة وغيرها، وكلما ظهرت بدعة رد عليها حتى قال العلماء، إن كثيرا من المبطلين كان يمتنع من إعلان بدعته زمنا طويلا مخافة من قلم الإمام أحمد رضا، وكذا كان شديد الإنكار على كل حرام ومنكر وسوء يظهر في المجتمع الإسلامي، وتصانيفه تزخر وتتدفق بالرد على البدع والمنكرات التي راجت فى عصره، أو ظهرت قبل زمانه.

والمبتدعة لما لم يتمكنوا من الرد عليه بحجة ودليل لجأوا إلى البهت والافتراء فقالوا: إنه يسوي الرسول بالرب الجليل، ويبيح السجود للصالحين أو لقبورهم، ويتصدى للرد على كل حركة إصلاحية، وأسموا أهل السنة" بالبريلوية" لينخدع من لايعرف حقيقة الأحوال، والظروف، و يظن أن هذه فرقة جديدة. و الحق أن الإمام أحمد رضا لم يبعد عما مضى عليه الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من أئمة الدين قيد شبر، ولم يخرج عن الدين الحنيف والمذهب الحنفي قدر شعير، لكن المبطلين يلوذون بالإفك والاختلاق، ومصنفات الإمام أحمد رضا أكبر شاهد على كذب دعاياتهم ومن

راجعها وقف على نزاهته من جميع الافتراءات وحظي بكثير من إفادات، وإفاضات، وبحوث رائعات، وعلوم رائقات.

ذكر بعض مصنفاته: وقد كتب في نيف وخمسين فنا وقال بعض الخبراء" لم يكتب أحد ممن سبقه إلا في خمسة وثلاثين فنا" بلغت مؤلفاته ألفا، ما بين صغير وكبير.

وهنا أعد بعض تصانيفه ليعرف الناظرون مناحي خدماته ومآثر حياته.

(١) العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية، في ثلاثين مجلدا،الذي طبع من مركز اهلسنت بركات رضا فور بندر غجرات الهند

(٢) جد الممتار على رد المحتار لابن عابدين الشامي، في خمسة أجزاء وقد انتشر منها ثلاثة أجزاء المطبوع من مكتبة المدينة كراتشي باكستان ١٤٢٦هـ٢٠٠٦ .

(٣) السوء والعقاب على المسيح الكذاب في الرد على القادياني (٤) قهر الديان على مرتد بقاديان (٥) الجراز الدياني على المرتد القاديانى (٦)الدولة المكية بالمادة الغيبية فى إثبات العلم بالغيب للأنبياء عليهم السلام، ط/ القاهرة.

(٧) الصمصام على مشكك في آية علوم الأرحام في الرد على النصارى. (٨) كيفر كردار آريه فى الرد على الهنادك (٩) رد الرفضة (١٠) الأدلة الطاعنة في آذان الملاعنة في الرد على الشيعة (١١) فتاوى الحرمين برجف ندوة المين (١٢) الفيوضات الملكية لمحب الدولة المكية (١٣) الهادالكاف فى حكم الضعاف (١٤) الزبدة الزكية في تحريم سجود التحية قدم فيها أربعين حديثا ومائة وخمسين نصا من كتب الفقه على حرمة سجود التعظيم لأحد من الخلق (١٥) جمل النور في نهي النساء عن القبور (١٦) مروج النجال لخروج النساء (١٧) الأمن والعلى لناعتى المصطفى بدافع البلاء (١٨) اعتقاد الأحباب في الجميل والمصطفى والآل

والأصحاب (١٩) منير العين في تقبيل الإبهامين، إضافة إلى نفس المسألة يشتمل على بحوث نادرة وتحقيقات رائعة في علم الحديث (٢٠) حياة الموات في بيان سماع الأموات. ط/ الهند.

المعتمد المستند بناء نجاة الأبد

(١٣٢٠هـ)

كتبه الإمام أحمد رضا تعليقا على" المعتقد المنتقد" وسبب كتابته أن القاضي عبد الوحيد الفردوسي العظيم آبادي أراد طبع المعتقد المنتقد، وكانت بيده نسخة مطبوعة مملوءة بالأخطاء، فعرضها على الإمام أحمد رضا، وطلب منه تصحيحها فصوب وكتب كلمات وجيزة في حل بعض الكلمات العويصة، أو سطورا قليلة في إبانة بعض المطالب ثم زاد من ذلك، وكتب بعض تعليقات مفصلة بعد ما أشار عليه المحدث السورتي كما ذكر في ديباجته قائلا:

" وفي أثناء جريان الطبع إن بدت حاجة إلى إيضاح مشكل، أو إفصاح مجمل، أو تبيين معضل، أو تقييد مرسل، أو نحو ذلك مما لابد منه للمتون، أو تحقيق حق في بعض مسائل جالت فيه للناس ظنون، أو تنبيه على زلة قلم من بعض من نقل عنه في الكتاب المصون علقت حروفا، وما علقت إلا يسيرا يسعه الوقت، فإن الطبع جار، والقلم سار، وفرصتي معدومة، وأشغالي معلومة.

وقد كنت عن هذا أيضا كله أو جله في شغل شاغل، حتى طبعت من الكتاب أجزاء في الأوائل فأشارني إلى ذلك....مولانا المولوي محمد وصي أحمد المحدث السورتي فجاءت كما ترى قليلة المباني، ومع ذلك إن شاء الله جليلة المعاني" اهـ بتلخيص.

ولشرح هذا الإجمال أذكر نماذج لتعليقاته القصيرة، وأشير إلى عدة تعليقات مبسوطة.

(١) في المعتقد نقلا عن النابلسي: قال اللاقاني: والأحكام الشرعية كلها نظرية

بحسب الأصل إذ لا تثبت إلا بعد ثبوت النبوة، وهي لا تثبت إلا بعد العلم بالمعجزة وهو نظري. اهـ.

يبدو من العبارة أن العقائد كلها لا تثبت إلا بعد ثبوت الشرع، والأمر ليس كذلك فكتب عليها:

أقول: عنى بالشرعية، السمعية، ومسائل العقائد منها ما يدرك بالعقل وحده كقولنا: إن للعالم صانعا، وله كلاما، والرسول حق. إذ لو ثبت أمثال هذا بالسمع لدار. ومنها ما يدرك بالسمع وحده كحشر الأجساد، والثواب والعقاب في المعاد، ومنها ما يدرك بكل كتوحيد الله تعالى، فافهم. اهـ - (ص ١٥ – الطبعة السابقة)

(٢) في المعتقد نقلا عن النابلسي عن الإمام اليافعي: فأما واجب الوجود فليس هو إلا الباري في جميع ذاته وصفاته المعنوية و الذاتية القديمة السنية. اهـ

اعتبار الصفات واجبة كالذات يلزمه تعدد الواجب، وهو مستحيل وقد بحث في المسألة العلماء طويلا، فذهب بعضهم إلى أن الصفات ليست غير الذات، فوجوبها لا يستلزم تعدد الواجب، وبعضهم ذهب إلى أنها ممكنة ويلزمهم القول بحدوثها لأن كل ممكن محدث عند المتكلمين: فكتب هنا:

أقول: التحقيق أن الصفات واجبة الذات باقتضاء الذات، لا بالذات، صادرة عن الذات بالإيجاب دون الاختيار، كما حققه الإمام الرازي. وهو الحق لاستحالة تعدد الواجب ولما لها إلى الذات العلية من الافتقار. اهـ (ص ٢٨)

(٣) وفيه نقلا عن شرح المواقف للشريف الجرجاني: واعلم أن القائل بأن علة الحاجة

هي الحدوث أو مع الإمكان حقه أن يقول: إن القديم لا يستند إلى علة أصلا، لأنه لا حاجة له إلى مؤثر قطعا، فلا يتصور منه القول بأن القديم يجوز استناده إلى الموجب

وفي حاشية البرجندي عليه: ولا يتصور منهم الاتفاق، وأقول: بل حقه أن يقول: القديم يساوى الواجب، فلزمهم نفي صفات الواجب القديمة، وإلا لزم تعدد الواجب بالذات، إلا أن يعتذر بأن صفات الله تعالى ليست عينه ولا غيره فلا يلزم واجب غير الذات، فلا تعدد فيه. اهـ.

صعوبة المسألة ظاهرة، فإن الموجود ينقسم عند المتكلمين إلى القديم والحادث، وليس عندهم عموم وخصوص بين الذاتي والزماني، بل كلاهما متساويان. والقديم يساوي الواجب، والحادث يساوي الممكن. وعلة الحاجة عندهم هو الحدوث. فاعتبار الصفات قديمة هو اعتبارها واجبة. ويلزمه تعدد الواجب، وهو مستحيل واعتبارها ممكنة يلزمه اعتبارها حادثة، والقول بحدوثها يلزمه القول بكونها مخلوقة. وهذا محال. والمتكلمون قاطبة اتفقوا على أنها قديمة. فكتب هنا ما تنحل به العقد:

أقول: الغنى عن المؤثر يساوق الوجوب الذاتي، والوجوب الذاتي لا يقبل التعدد، ونفي الغيرية المصطلحة لا ينفيه. والحق الحقيق بالقبول، المستقر عليه رأي الفحول، كالإمام الرازي، والعلامة سعد، وغيرهما ما ألقينا عليك من قبل، أن الصفات واجبة للذات، بالذات، لا بالذات، مستندة إلى الذات لا على وجه الخلق والإحداث، بل على جهة الاقتضاء الذاتي الأزلي والافتقار في الوجود والقيام.

والممكن وكذا الحادث الذاتي أعم من الزماني مطلقا، والقديم من الممكن من وجه. بيد أنا لانطلق الحدوث إلا في الزماني، كما لا نقول المخلوق إلا عليه، لأن الخلق هو الإيجاد بالاختيار، فاحفظه فإنه هو الحق وبه تنحل الإشكالات جميعا، وبالله

التوفيق.

فاستنتج أن الصفات العلى ممكنة، مستندة إلى الذات على وجه الاقتضاء الذاتي الأزلي، وعلى وجه الافتقار في الوجود والقيام فقط، لا على وجه الخلق والإحداث. فهي قديمة أزلية وليست بمحدثة مع إمكانها.

والقديم ليس مباينا كليا للممكن، بل هو أعم منه وجها، فبعض القديم ليس بممكن، وهي الذات المتعالية، وبعض الممكن ليس بقديم. وهي المخلوقات كلها. وبعض الممكن قديم. وهى الصفات والممكن ليس بمساو للحادث الزماني، بل أعم منه مطلقا. فكل حادث زماني ممكن. وبعض الممكن ليس بحادث زماني، وهي الصفات.

فلا يلزم تعدد الواجب على اعتبار الصفات قديمة لأن القدم والوجوب الذاتي ليسا متساويين. ولا يلزم كون الصفات محدثة على اعتبارها ممكنة لعدم التساوي بين الممكن والمحدث وهذا ما استقر عليه رأي المحققين، خلافا لما ذهب إليه عامة المتكلمين.

(٤) وفي المعتقد فيما نقل عن النابلسي عن اليافعي: وكل مستحيل شرعا يستحيل وجوده عادة لوجوب متابعة الشرع، وعدم مباينة العادة العامة له .الخ

هنا يختلج في القلب أنه ما أراد بمتابعة العادة الشرع، ولم ذكر تعليلين ؟ فكتب

أقول: الاستحالة الشرعية قد تكون فيما يتعلق بالأحكام التكوينية، كدخول كافر في الجنة. وقد تكون في الأحكام التشريعية، كوجود صلاة بلا طهارة. فبالنظر إليهما

ذكر التعليلين.ومع هذا كان الأولى تبديل" المتابعة" بـ"الصدق"، فإن المستحيلات لا تتوقف على متابعة أحد، ولا مخالفته، ولو عبر به لكان دليلا على كلا الوجهين، مغنيا عن إيراد تعليلين، كما لا يخفى.

فهذه نماذج يستبين بها منهج تعليقه، ويتبين منها ما ذكر في الديباجة أنه لم يكتب إلا يسيرا وحين بدو الحاجة إليه.

وقد أشبع الكلام في عدة مباحث مثل (١) عينية الصفات عند الصوفية، وإبانة الفرق بين قول المعتزلة والفلاسفة وبين كلام الصوفية، وتحقيق الحق بين مذهب المتكلمين ومذهب الصوفية.

(٢) مبحث تقسيم الكلام إلى النفسي واللفظي، وقد ألحقنا رسالة مستقلة له في الموضوع كانت مندرجة في كتابه" الكشف شافيا حكم فونوجرافيا" (١٣٢٨هـ) حين ترجمه من الأردية بالعربية للشيخ السيد إسماعيل خليل حافظ كتب الحرم المكي سنة ١٣٣٠هـ وسماها" أنوار المنان في توحيد القرآن" (١٣٣٠هـ) كما ذكرت سابقا.

(٣) جواز تعذيب الطائع عقلا كما قالت الأشعرية.

(٤) الذب عن الإمام النسفي في مسألة وجوب إرسال الرسل وأمثالها. ويتضمن هذا عدة تحقيقات:

(أ) ضلال الفلاسفة والمعتزلة والرافضة في مسألة صدور أفعاله تعالى.

(ب) تحقيق مسلك أئمتنا الماتريدية فيها، وفي عقلية الحسن والقبح، وأنه لا يوافق شيئا من تلك الضلالات.

(ج) القدرة شاملة لكل ممكن ممتنع الوقوع. وممكنه خلاف المعلوم والمخبر به.

(د) لا تتعلق الإرادة الإلهية إلا بممكن الوقوع.

(هـ) تحقيق الفعل الاختياري والاضطراري

(و) مقدورية ما هو خلاف الحكمة لا تستلزم مقدورية خلاف الحكمة.

(ز) تقرير أصل جليل في الأفعال الموافقة للحكمة والمخالفة لها، وإحكام الأحكام في تلك الأقسام.

(٥) تبيين الطوائف المرتدة عن الإسلام مع دعوى الإسلام بل دعوى الإمامة للمسلمين وهي:

(أ) **الطائفة النيشيرية**: التي تنكر الجنة والنار، وحشر الأجساد، وغير ذلك من ضروريات الدين.

(ب) **القاديانية أو المرزائية**: التي تعتقد نبوة غلام أحمد القادياني

(ج) **الرافضة**: التي تنكر أشياء من ضروريات الدين.

(د) **الوهابية الأمثالية والخواتمية** أتباع أمير أحمد السهسواني، وأتباع نذير حسين الدهلوي، وأتباع قاسم النانوتوي. اعتقدت هؤلاء بسبعة خواتم الأنبياء في طبقات الأرض السبعة. والقاسمية تعرف الآن بالديوبندية. وقاسم النانوتوى هو منشئ مدرسة ديوبند.

(هـ) **الوهابية الكذابية،** أتباع رشيد أحمد الجنجوهي الذي قال بوقوع الكذب من الله تعالى في فتوى خطية له، وانتشرت في حياته، ورد عليها العلماء علانية وجهارا، فلم ينكر ولم يتب.

(و) **الوهابية الشيطانية،** أتباع رشيد أحمد الجنجوهي، وخليل أحمد الأنبيتي. اللذين ذكرا في كتابهما البراهين القاطعة أن إبليس أوسع علما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. وفيهم أتباع أشر فعلي التانوي القائل في كتابه بأن العلم الذي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات فإن مثله حاصل لكل صبي وكل مجنون، بل لكل حيوان وكل بهيمة.

هؤلاء الثلاثة، (أتباع قاسم، ورشيد أحمد، وخليل أحمد) تعرف الآن بالديوبندية لانتمائها إلى مدرسة ديوبند.

(ز) **المتصوفة المتكلفة المبطلة،** القائلة بالاتحاد، أو الحلول، أو سقوط التكاليف عن العارفين مع بقاء العقول.

فهذه المباحث وغيرها من خواص المعتمد المستند. وقد أجاد فيها، وأنار المسائل، وأبان الحق وقد عرض الشيخ حامد رضا خان بن العلامة أحمد رضا خان حين زيارته الحرمين الشريفين ما كتب العلامة في المعتمد المستند عن الطوائف السبعة الخارجة عن الإسلام على أكابر الحرمين فصدقوه وأثنوا على المصنف الذاب عن الدين ثناء بالغا. وقرظوا تقريظات جميلة طبعت في مجموعة سميت" **حسام الحرمين على منحر الكفر والمين" (١٣٢٤هـ)**

وجعلنا في آخر الكتاب بابا مستقلا للتقريظات التي كتبها من أكابر علماء الحرمين الشريفين وغيرهما تصديقا وثناءً على كتاب المعتقد المنتقد وشرحه المستند المعتمد ومصنفيهما فانتخبنا بعضا منها وذكرناها فرادى في الباب الذي حددناه لها.

* * *

واجب الشكر

أشكر المولى تعالى الذي سهل لي أمر تحقيق هذا الكتاب القيم و طباعته في مصر بمحض فضله وتوفيق به.

كما أتوجه بالشكر إلى نقيب أهل السنة و ناشر الحق أستاذنا الفاضل محمد نظام الدين، والأستاذ إبراهيم جيوا ديادروي، والشيخ محمد محسن إمام وخطيب مسجد غوثية وجميع المصلين (انجلترا) على تقديمهم كل نفيس وغال في طباعته وعلى خطوته الجادة لإعلاء كلمة الله العليا.

و أشكر أيضا لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل الشاق المضني من الزملاء والأصدقاء لاسيما أخي الفاضل محمد حسن خريج قسم الحديث بالأزهر الشريف، ومحمد إمام الدين القادري وشاه عالم من طلاب الأزهر الشريف، بتصحيح الكتابة وإبداء الرأي أو النصيحة وما إلى ذلك.

و أسأل الله سبحانه أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا بما علمنا إنه على كل شيء قدير.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيد ولد آدم المبعوث بالحق من رب العالمين.

إنعام القادري

خريج قسم الحديث بالأزهر الشريف

٢٠ رمضان المبارك ١٤٢٩هـ

المتن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن يستحيل عليه كل صفة لا نقص فيها ولا كمال، فكيف تجويز سمات النقص كالجهل والكذب والعجز عليه، تعالى شأنه عما شأنه[1] به أهل الضلال، العفو

الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار منار أنوار الدين، بجمال **فضل رسول** مبين، فلاح فلاح المسترشدين، وأعلى أعلام معالم اليقين، بجلال **نقي علي** مكين، فسد فساد المفسدين، صلى الله تعالى عليه وعلى آله، وصحبه وابنه وحزبه وعياله، قدر حسنه وجماله، وجاهه وجلاله، وجوده ونواله، وجداه وإفضاله، إلى يوم الدين، وعلينا بهم وفيهم ولهم يا أرحم الراحمين، آمين.

أما بعد فلما كان الكتاب المستطاب **"المعتقد المنتقد"** لخاتم المحققين، عمدة المدققين، سيف الإسلام، أسد السنة، حتف الظلام، سد الفتنة، مولانا الأجل الأبجل، السيف المسلول، **معين الحق فضل الرسول،** السني الحنفي القادري، البركاتي العثماني البدايوني، أعلى الله مقامه في أعلى عليين، وجزاه جزاء الخير الأوفى عن الإسلام والمسلمين، كتابا مفردا في بابه، كاملا في نصابه، توجه إلى طبعه طبع من توجه الله تعالى بتيجان الخيرات، وجعله موفقا بل وقفا موقوفا على فعال المبرات، فكلما عاد على السداد شدة، أمدا وأعد لسدها عدة، وهو الوحيد الفريد، حامي السنن، ماحي الفتن، مولانا القاضي **عبد الوحيد،** الحنفي الفردوسي العظيم آبادي، أبده الله وأيده

بالأيدي والأيادي، وجعل تصحيحه إلى هذا العبد الضعيف، فلم يسعني إلا امتثال أمره المنيف، لما أرى من حسن بلائه في الدين، وشدة اعتنائه بحفظ حوزة اليقين، ولم أجد إلا نسخة طبعت في= = بمبئي كأن الناسخ نسخ آياتها، وحرف حروفها، وكلم كلماتها، بيد أن العبد لم يال جهدا ما استطاع، إلا ما زاغ البصر أو طغى اليراع.

وفي أثناء جريان الطبع إن بدت حاجة إلى إيضاح مشكل، أو إفصاح مجمل، أو تبين معضل، أو تقييد مرسل، أو نحو ذلك مما لابد منه للمتون، أو تحقيق حق في بعض مسائل جالت فيه للناس ظنون، أو تنبيه على زلة قلم من بعض من نقل عنه في الكتاب المصون، علقت حروفا وما علقت إلا يسيرا يسعه الوقت، فإن الطبع جار، والقلم سار، وفرصتي معدومة، وأشغالي معلومة.

وقد كنت عن هذا أيضًا كله أو جله في شغل شاغل، حتى طبعت من الكتاب أجزاء في الأوائل، فأشارني إلى ذلك أسد السنة، سد الفتنة، كنز الكرامة، جبل الاستقامة، صديقنا الأوحد، الأسد الأسدّ، الأشد الأرشد، مولانا المولوي **محمد وصي أحمد**، السني الحنفي الحنيفي المحدث السورتي نزيل پيلى بهيت، ثبتنا الله وإياه بأحسن تثبيت، وحفظنا جميعا عن النكث والتبكيت، وأمضى سيفي وسيفه على عنق كل عفريت، من نيشري وندوي ونجدي نفريت، والأشر الأضر دجال قاديان، والرفضة وغيرهم أولي الزيغ والطغيان، فجاءت كما ترى قليلة المباني ومع ذلك إن شاء الله جليلة المعاني، سميتها **"المستند المعتمد بناء نجاة الأبد"** (١٣٢٠ هـ) ليكون علما، وعلى التاريخ علما، والحمد لله في الأرض والسماء والصلاة والسلام على أكرم الكرماء، وآله وصحبه والأئمة والعلماء، آمين.

الغفور لجميع المعاصي غير الكفر من الكبائر والصغائر، لمن شاء ولو مات مصرا على الكبائر، لا يجب عليه شيء من الثواب والعقاب، ولا يعلل أفعاله بالعلل والأسباب، والصلاة والسلام على أنبيائه المخصوصين بالعصمة، ووحي الشريعة، وأنواع من الفضيلة، لا يجوز أن يكون غيرهم مساويا لهم في الفضل، فضلا عن الأفضلية، تجويز أفضلية الغير عليهم ولو كان ولياّ كفر في الطريقة المحمدية، خصوصا على خاتم النبيين، الذي تجويز نبي بعده كفر وخروج من الدين، صاحب الخصائص التي لم تجتمع في مخلوق قبله، ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده، شفيع المذنبين باليقين، ولو كانوا على الكبائر من المصرين، سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

أما بعد فلا يخفى أن معرفة المسائل الاعتقادية فرض عين على كل مكلف عند جمهور أهل السنة والجماعة، واتفقوا على أن ما كان منها من أصول الدين ضرورة يكفر المخالف فيه، وما ليس من ذلك فذهب جماعة إلى تكفير المخالف، والأستاذ أبو إسحاق إلى تكفير من كفّرنا منهم، وجمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أنه لا يحكم بكفر أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة ضرورة من الدين، ولكن المخالف فيها يبدّع ويفسّق بناء على وجوب إصابة الحق في مواضع الاختلاف في

---

(١) الضمير المنصوب لـ'ما' والمجرور للنقص، أو المذكور من سماته ـ أي تعالى شأنه عن كل صفة شأنها أهل الضلال، بخلط سمات النقص وعدم الكمال، كالقدرة على الكذب والظلم واتخاذ الولد، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ـ وذلك أن الشين جعل الشيء معيبا لا نسبته له فافهم.

أصول الدين عينا، وعدم تسويغ الاجتهاد في مقابلته، بخلاف الفروع التي لم يجمع عليها.

ومن المعلوم أنه ابتدأ الاختلاف والافتراق، بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الأقطار والآفاق، ولا زالت طائفة من أمته صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهرين على الإحقاق، مجاهدين في دفع الزيغ والطغيان، أولو الأمر بالسيف والسنان، والراسخون في العلم بالبيان والبرهان[١]، إلى أن طلع بالنجد قرن الشيطان[٢]، وصرف الرب شره من العرب على يد عسكر السلطان، لكنه لما غُلب من العرب، على سواد الهند غلب ولكون الأمصار، في تلك الأعصار، بيد الكفار، ازداد الشر في الانتشار والاشتهار، والذين كان في قلوبهم من قبل نوع زيغ من مذهب أهل السنة، اتبعوه ابتغاء الفتنة، وخلطوا مع النجدية أهواءهم، وزادوا رجسهم وشقاءهم، هتكوا حرمات الله تعالى، وعباده الذين اصطفى، فوجب على الكافة دفع مفاسدهم، وبيان فساد عقائدهم.

وكانوا من الذين تصدوا لأن يؤخذ عنهم العلم الشريف، ورواية الحديث المنيف، ويعظون العامة، ويزجرونهم عن الأمور المحرمة، فتأكّد فيهم وجوب الرد والإنكار، لكونهم أشد وأقوى في الإضرار.

وأمرني آمر وأنا حل بالبلد الحرام أن أجمع مختصرا في علم العقائد والكلام، جامعا للفوائد السَّنية، حاويا للعقائد السنّية، متعرضا لضلالات النجديين، كما تعرض السلف لغوايات المبتدعين الماضين، لإماطة الأذى عن طريق المسلمين، فما أمكنني إلا

الإيتمار، والمأمور من المعذورين، نفع الله به الناس أجمعين، وسميته بـ **"المعتقد المنتقد" (١٢٧٠هـ)** وهو مخبر عن عام تأليفه بالعدد، وعلى الله المعتمد.

[١] هذه إشارة إلى حديث " لا يزال طائفة من أمتى ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون" (رواه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب باب قول النبى ﷺ «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق يقاتلون» . وهم أهل العلم رقم الحديث/ ٦٨٨١ (ج ٦ / ص ٢٦٦٧)، و رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب نزول عيسى ابن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ رقم الحديث/ ١٥٦ (ج ١ / ص ١٣٧) و رواه غيرهم

[٢] هذه إشارة إلى حديث " اللهم بارك لنا فى شامنا وفى يمننا. قال قالوا وفى نجدنا قال قال اللهم بارك لنا فى شامنا وفى يمننا . قال قالوا وفى نجدنا قال قال هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلع قرن الشيطان " رواه البخاري في صحيحه كتاب الاستسقاء باب ما قيل فى الزلازل والآيات رقم الحديث/ ٩٩٠ ٣٨ (ج ١ / ص ٣٥١)

مُقَدِّمَة

الحكم على ثلاثة أقسام:

(١) **عقلي**: وهو إثبات العقل أمرا أو نفيه إياه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضع.

(٢) **وعادي**: وهو إثبات الربط بين أمر وأمر وجودا أو عدما بواسطة التكرار مع صحة التخلف[1] وعدم تأثير أحدهما في الآخر كالشبع بالأكل، والإحراق بالنار، فإن فاعلهما[2] الحقيقي هو الخالق لأحدهما[3] عند الآخر.

(٣) و**شرعي**: وهو كما قيل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين **بالطلب** جزما

---

(١) عقلا.

(٢) أي جاعلهما.

(٣) أي إن الله سبحانه وتعالى يخلق أحدهما كالشبع عند وجود الآخر كالأكل فإذا تكرر ذلك ورئي ترتبه عليه مرارا تدفع عادة محض الاتفاق حكم العقل بأن هذا مربوط بذلك عادةً في عالم الأسباب مع أنه ليس لأحدهما تأثير في الآخر أصلا ــ وإنما المؤثر في العالم كله هي الإرادة الإلهية وحدها لاغير ــ نعم هذا الترتب مصحح لدخول الفاء عندنا خلافا للإمام الأشعري رضي الله تعالى عنه فبالغ في نفي التأثير حتى نفي الترتب، والصواب مع أئمتنا رضي الله تعالى عنهم.

أو غير جزم في الفعل أو الكف[١] أو **بالإباحة** أي بالتخيير بين الفعل والترك[٢] أو **بالوضع**[٣] لهما أي نصب الشارع **سببا** أي ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود لذاته أو **شرطا** أي ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. أو **مانعا** لشيء من الأحكام الخمسة المذكورة، أي ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته.

و العادي لا دخل له في أصول الدين وأما **الشرعي** فقد يكون عاضدا وقد يكون مستقلا فيما لا يتوقف النبوة[٤] عليه مثل السمع والبصر والكلام، لا مثل الوجود

(١) رحمه الله لقد أجاد في التعبير بالكف، فإنه الذي يقدر عليه البشر بإقدار الله تعالى، وهو أيضًا حقيقة فعل من أفعال النفس بخلاف محض الترك، فإنه عدم ولا يقدر عليه الإنسان، فكيف يكلف به كما نص عليه المحققون. =

= من هنا أظهر جهل الوهابية حيث يدعون الاتباع في الترك، ليت شعري كيف يتبع الإنسان فيما ليس باختياره ولامقدورا له، نعم! الاتباع في الكف فما ثبت فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كف عنه مع وجود المقتضي له عينا وعدم المانع أصلا، ولم يكن ذلك من خصوصياته صلى الله تعالى عليه وسلم علم أنه مهجور شرعا فأدناه الكراهة، أما مجرد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفعل فلا يثبت به شيء كما حققه المحققون وبيناه في حواشي إذاقة الأثام.

(٢) أي بالقصد، وهو الكف.

(٣) ههنا أبحاث وتحقيقات، وقد بقي أسماء كالركن، والعلة، والعلامة، إما واردة وإما خارجة وليس المصنف العلام ولا نحن هنا بصدد هذا، والمستطرد ربما يتساهل فيه ويومي إليه بطرف خفي.

(٤) أي لايتوقف ثبوتها على ثبوته، إذ لو توقف لدار.

ومصححات الفعل مثل القدرة والعلم والحياة اتفاقا، والوحدانية على رأي.[١]

والحكم العقلي – وهو[٢] مبنى أصول الدين– على ثلاثة أقسام: **(١) واجب (٢) وجائز (٣) وممتنع.**

والمراد بالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه ضرورة، كالتحيز للجرم، أو نظرا، كوجوب القدم له سبحانه، **وبالجائز** ما يمكن عقلا وجوده وعدمه ضرورة، كالحركة أو السكون للجسم، أو نظرا كالعفو وتضعيف الحسنات، و**بالامتناع** ما لا يتصور في العقل وجوده ضرورة، كتعري الجسم عن الحركة والسكون، أو نظرا كوجود شريك الباري.

فالعلم بالأقسام الثلاثة للحكم العقلي **فرض عين** على كل مكلف، أي عاقل بالغ، عند الأكثر، وعلى كل عاقل ولو غير بالغ عند الماتريدي من غير فرق بين الجن والإنس والذكر والأنثى والخنثى والحر والمملوك بالإجماع **بالنسبة** إلى الله عز وجل، أي علم ما يجب في حقه تعالى ويجوز ويستحيل، و**بالنسبة إلى الرسل**، أي العلم بما يجب في حقهم، ويجوز، ويستحيل، وما يجب لهم من أحكام النبوة و**باليوم الآخر وما** يتعلق بذلك.

و العلم الباحث عن جملة ذلك يسمى بعلم الكلام، والعقائد، والتوحيد.

---

(١) يشير إلى ضعفه فإن ثبوت النبوة لايتوقف على ثبوتها، فلنا أن نثبت التوحيد بالسمع كما لنا إثباته بالعقل نص عليه الإمام الرازي وغيره من المحققين.

(٢) إذ صحة السمع إنما تثبت بالعقل.

و **عرفوه**: بأنه العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية

و **موضوعه**: المعلومات التي يحمل عليها ما تصير معه عقيدة دينية أو مبدأ لذلك مثلا إذا قيل الباري قديم أو واحد، أو الجسم حادث، أو إعادته بعد فنائه حق، فقد حمل على المعلوم ما صار معه عقيدة دينية، وإذا قيل الجسم مركب من الجواهر الفردة فقد حمل عليه ما صار معه مبدء لعقيدة دينية، فإن تركب الجسم دليل على افتقاره إلى الموجد له.

و **مسائله**: القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية، وما يقال لبعضها إنها من "ضروريات الدين" فمعناه أنه اشترك في معرفة إضافته إلى الدين خواص أهل الدين، وعوامهم مع عدم قبول التشكيك، فساغ على إدراكها إطلاق الضرورة بطريق المشابهة، لا لالتحاقه بالضروريات، كذا قال اللاقاني.

والأحكام الشرعية(١) كلها نظرية بحسب الأصل إذ لا ثبت إلا بعد ثبوت النبوة وهي لا تثبت إلا بعد العلم بالمعجزة، وهو نظري، كذا قال النابلسي

وغايته: إحكام الإيمان، والتصديق بالأحكام الشرعية.



(١) **أقول** عني بالشرعية السمعية، ومسائل العقائد منها ما يدرك بالعقل وحده كقولنا إن للعالم صانعا، وله كلاما، والرسول حق، إذ لو أثبت أمثال هذا بالسمع لدار، ومنها ما يدرك بالسمع وحده كحشر الأجساد والثواب والعقاب في المعاد، ومنها ما يدرك بكل كتوحيد الله تعالى فافهم.

الباب الأول
في الإلهيـــــات

الباب الأول في الإلهيات

أي في المسائل التي يجب على المكلفين اعتقادها وهي متعلقة بالإله الحق مما يجب له ويمتنع عليه ويجوز في حقه تعالى.

قالوا **أول واجب** بإيجاب الله علينا عرفان الله، أي معرفة وجوده وألوهيته وما له من الكمال، لا كنه ذاته وصفاته، لامتناعه عقلا وشرعا.

قيل المعرفة على أربعة أقسام:-

(١) الحقيقية: وهي معرفة الله تعالى لنفسه.

(٢) والعيانية: وهي مختصة بالآخرة عند مانعي الرؤية في الدنيا لغير نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وتحصل لأهل الجنة في الجنة.

(٣) والكشفية: وهي منحة إلهية ولا نكلف بمثلها إجماعا.

(٤) والبرهانية: وهي أن يعلم بالدليل القطعي وجوده تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه.

و هي المرادة في هذا العلم والقرآن مملوء بالحث عليها، والنظر فيها، والاستدلال عليها، قال الله تعالى: ﴿ **سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ** ﴾ [فصلت/ ٥٣] – والتبيين المعرفة، وإراءة الآيات هو النظر والاستدلال – وقال الله تعالى: ﴿ **وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ** ﴿٢١﴾ ﴾ [الذاريات/ ٢١] وفي قوله " أفلا تبصرون"

توبيخ على عدم النظر والاستدلال، وحث عليه.

وكون المعرفة واجبة مما لا خلاف فيه بين المسلمين وكذا النظر الموصل إليه، وإنما الخلاف في كونها أول الواجبات، فقال الأشعري: هي، لتفرع باقي الأحكام عليها. وقال الإسفرائني: هو النظر فيها. وقال القاضي أبو بكر وإمام الحرمين: هو القصد إليه. ــ إلى غير ذلك من الأقوال ــ

والأقرب إلى التحقيق أنه إن أريد أول الواجبات المقصودة بالقصد الأول فهو المعرفة عند من يجعلها مقدورة للمكلف، والنظر عند من لا يجعل العلم الحاصل مقدورا له بل واجب الحصول، وإن أريد أول الواجبات كيف كانت فهو القصد – هذا –

ونشرع الآن في تفصيل **"ما يجب له تعالى"** فنقول:

(١) منه أن **وجوده تعالى واجب** – أي لازم متحتم عقلا وشرعا – بذاته أي إنه وجد بمقتضى ذاته لا بعلة، فلا يقبل العدم أزلا وأبدا، كما أن الممتنع وجوده بذاته لا يقبل الوجود أصلا وهو المستحيل.

أما **وجوب الوجود له شرعا** فلقوله تعالى: ﴿ **أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ** ﴾ الآية [إبراهيم/ ١٠] وغير ذلك من الآيات والأحاديث، وإجماع كل العقلاء إلا من لا عبرة بمكابرته كبعض الدهرية.

وإنما كفر من كفر بالإشراك حيث دعا مع الله إلها آخر، كالمجوس بالنسبة إلى النار، حيث عبدوها فدعوها إلها آخر، والوثنيين بالأصنام فإنهم عبدوها، والصائبة بسبب الكواكب حيث عبدوها، أو نسبة بعض الحوادث إلى غيره تعالى كإسناد الشر إلى أهرمن، أو إنكار ما جعل الله إنكاره كفرا، كالبعث، مع اعتراف الكل بأن خلق السموات والأرض، والألوهية الأصلية لله تعالى، وهذا كان ثابتا في فِطَرهم، ولهذا كان

المسموع من الأنبياء في دعوة الخلق إلى التوحيد شهادة أن لا إله إلا الله، دون أن يشهدوا أن للخلق إلها، لأن ذلك كان ثابتا في فطرهم، ففي فطر الإنسان وشهادة القرآن ما يغني عن إقامة البرهان.

وأما عقلا فلافتقار العالم وكل جزء من أجزائه في أنفاسه إليه تعالى إيجادا وإمدادا، ومن كان كذلك لا يكون إلا واجب الوجود لذاته، وإلا لزم الدور أو التسلسل، وكلاهما محالان، وقد رتب النظار من العلماء على سبيل الاستظهار لإثباته بدليل العقل مقدمتين: العالم حادث، والحادث لا يستغني عن سبب يحدثه[1].

(٢) منه **أنه قديم،** لا أول له – أي لم يسبق وجوده عدم – وليس تحت لفظ القديم معنى في حق الله تعالى سوى إثبات وجود، ونفي عدم سابق، فلا تظنن أن القدم معنى زائد على الذات القديمة، فيلزمك أن تقول إن ذلك المعنى أيضًا قديم بقدم زائد عليه ويتسلسل إلى غير نهاية – ومعنى القدم في حقه تعالى – أي امتناع سبق العدم عليه، هو معنى كونه **أزليا،** وليس بمعنى تطاول الزمان، فإن ذلك وصف للمحدثات كما في قوله تعالى: ﴿**كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ**﴾ الآية.[يس/ ٣٩]

(٣) منه **أنه باق،** ليس لوجوده آخر – أي يستحيل أن يلحقه عدم – وهو معنى كونه **أبديا.**

و وجوب القدم والبقاء له تعالى ثابت شرعا وعقلا.

---

(١) وإلا لزم الترجيح بلا مرجح.

أما الأول فلقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد/ ٣]، ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن/ ٢٧] إلى غيرها من الكتاب والسنة والإجماع.

و أما الثاني فلأنه لو لم يكن قديما لافتقر إلى محدث، فإن كان قديما فهو المراد، وإلا نقلنا الكلام فيه، وهكذا فإن تسلسل لا إلى نهاية لزم عدم حصول حادث منها أصلا، لكن حصول الحوادث ثابت ضرورة، فيجب أن ينتهي إلى موجد لا أول له، فلزم قدمه، وإذا ثبت قدمه استحال عدمه، للزوم[1] القدم للبقاء، إذ القديم واجب الوجود، ولو جاز عليه العدم لانقلب جائزه، وقد ثبت بالبرهان وجوب قدمه ووجوده تعالى، فاستحال عدمه.

هذا الذي ذكرنا هو المذهب المختار – أي كونهما من الصفات السلبية – وقيل هما من الصفات النفسية – وعزاه في المواقف إلى الجمهور – ولعل مراده جمهور المعتزلة – وقيل صفتان ثبوتيتان موجودتان زائدتان على الذات كالقدرة والإرادة –وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب، ونسب إلى الأشعري، وقيل بالفرق بأن القدم صفة سلبية والبقاء وجودية.

وقال القاضي: من اعترف بإلهية الله تعالى ووحدانيته، ولكنه اعتقد أنه غير حي، أو غير قديم، أو أنه محدَث، أو مصوَّر – أو ادعى له ولدا أو صاحبة، أو والدا، أو أنه

(١) **أقول**: مصدر مبني للمفعول أي ملزومية القدم للبقاء فإن الملزوم هو الذي يقتضي ثبوته باستحالة عدم صاحبه.

متولد عن شيء أو كائن عنه، أو أن معه في الأزل شيئا قديما غيره – أي[1] غير ذاته وصفاته – أو أن ثم صانعا للعالم سواه، أو مدبرا غيره فذلك كله كفر بإجماع المسلمين.

قال: وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم، أو بقائه، أو شك في ذلك.

قال الخفاجي تحت قوله " أو مدبرا غيره ": والتدبير إصلاح الأمور مع العلم بها، والمراد به ههنا خلق ما يصلحها، لا مجرد إيصاله والإرشاد له، فإنه لا مانع من ثبوته لغيره، كالملائكة، قال تعالى: ﴿ **فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا** ﴾ [النازعات/ ٥] – الآية.

(٤) ومنه إنه تعالى واحد – قال تعالى: ﴿ **قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص/ ١]، ﴿ **أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ** ﴾ [الكهف/ ١١٠]، إلى غير ذلك.

وفي كنز الفوائد شرح بحر العقائد: استدل جميع المتكلمين بقوله تعالى: ﴿ **لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ [الأنبياء/ ٢٢] وأخذوا منها دليلين إشارة وعبارة، والأول سموها **برهان التمانع**، ويقال له أيضًا برهان النظار، واتفقوا على أنه قطعي – والثاني خطابي عادي واختلفوا فيه، فمنهم **من جعله إقناعيا**، كالسعد ومن وافقه، **ومنهم من قال إنه قطعي**، كابن الهمام ومن سايره. وبيان ما قال السعد أن الآية إقناعية، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات، فإن العادة جارية بوجود التمانع

(١) التفسير من الشارحين الفاضلين القاري والخفاجي رحمهما الله تعالى. **أقول**: وكأنه منهما احتراس لمن لا يدري مصطلح الكلام، أو يغفل عنه فيحمل الكلام على ضد المرام، وإلا فلا حاجة إليه كما ترى، فإن الصفات ليست عندنا غير الذات كما أنها ليست عين الذات.

والتغالب عند تعدد الحاكم كما أشير إليه بقوله تعالى: ﴿ **وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾ [المؤمنون/ ٩١]، وإلا فإن أريد الفساد بالفعل فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الإتفاق على هذا النظام. **ووجه ما اختاره ابن الهمام** أن الآية تقتضي لزوم الفساد على تقدير التعدد **فالمليّ** يلزمه القطع بوقوعه إذ هو قاطع بأن الله أخبر بوقوعه مع التعدد، وغيره يلزمه ذلك **جبرا**، بمحاجة ثبوت الملة، فإذا ألزم بثبوتها ألزم بذلك، أو **علما** توجبه العادة – **والعلوم العادية** – كالعلم حال الغيبة عن جبل عهدناه حجرا أنه الآن حجر – **داخلة في العلم القطعي**، وإن أمكن فرض غيرها بفرض خرق العادة، إذ هو الجزم المطابق للواقع، والموجب له العادة القاضية التي لم يوجد قط خرمها، وهي ههنا ثابتة، لأن العادة المستمرة التي لم يعهد قط اختلالها في ملكين مقتدرين في مدينة واحدة عدم الإقامة على موافقة كل للآخر في كل جليل وحقير، بل تأبى نفس كل، وتطلب الانفراد بالمملكة والقهر، فكيف بإلهين؟ – والإله يوصف بأقصى غايات التكبر – كيف لا يطلب لنفسه الانفراد بالملك، والعلو على الآخر؟ كما اخبر سبحانه بقوله: ﴿ **وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾ [المؤمنون/ ٩١] هذا إذا تأمل لا تكاد النفس تخطر نقيضه فضلا عن إخطار فرضه مع الجزم بأن الواقع هو الآخر – وعلى هذا التقدير هو **علم قطعي** وإنما غلط من قال غير هذا من قبل أنه إذا أخطر النقيض – أعني دوام اتفاقهما – لم يجده مستحيلا في العقل، ونسي أنه لم يؤخذ في مفهوم العلم القطعي استحالة النقيض، بل المأخوذ مجرد الجزم – عن موجب بأن الآخر هو الواقع، وإن كان نقيضه لم يستحل وقوعه، وبهذا ظهر أن الآية حجة برهانية تحقيقية لا إقناعية.

"وعن ظهور دخوله في العلم بها ذكر كفر بعض الناس القائل بأن الملازمة إقناعية أو ظنية ونحوه" هذا ملخص ما استدل به ابن الهمام وفيه تأييد لما جنح إليه الشيخ عبد اللطيف الكرماني من الرد على السعد ومن وافقه وتكفيرهم والرد على من انتصر له

من تلامذته، وهو العلامة المحقق البخاري الحنفي الملقب بعلاء الدين – وإن لم يقل يعني ابن الهمام بالتكفير، وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى، والتكفير صعب – هذا بيان الدليل الثاني من الآية.

فأما بيان الأول الذي هو **برهان التمانع** المشهور بين المتكلمين، **فتقريره**: أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع، بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه، إذ كل منهما في نفسه أمر ممكن، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما، إذ لا تضاد بين الإرادتين، بل بين المرادين، وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان، أولا، فيلزم عجز أحدهما، وهو أمارة الحدوث والإمكان، لما فيه من شائبة الاحتياج، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال، فيكون محالا – وهذا تفصيل ما يقال: إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه، وإن قدر لزم عجز الآخر – وبما ذكر يندفع ما يقال إنه يجوز أن يتفقا من غير تمانع، وأن الممانعة غير ممكنة لاستلزامها المحال، أو أن يمتنع اجتماع الإرادتين معا – انتهى.

وقال ابن أبي الشريف في شرح المسايرة: فان بعض معاصري المولى سعد الدين وهو الشيخ عبد اللطيف الكرماني قد صدر منه تشنيع بليغ على قوله في شرح العقائد: الآية حجة إقناعية، والملازمة عادية لا عقلية، والمعتبر في البرهان الملازمة العقلية، واستند هذا المعاصر في تشنيعه إلى أن صاحب التبصرة كفر أبا هاشم بقدحه في دلالة الآية، وذكر أعني شارح المسايرة عبارة جواب المحقق علاء الدين.

وفيه: وأما البرهان القطعي العقلي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو برهان التمانع

القطعي بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدور بين قادرين وعجزهما أو أحدهما على ما بين في علم الكلام، وكلاهما محالان عقلا على ما بين فيه أيضًا إلى آخر ما قال الشارح – ولا يخفي بعد معرفة ما قررناه من كلام شيخنا وجه رد قول هذا المجيب أن الآية دليل خطابي أي ظني – واعلم أنه قد وقع للمولى سعد الدين في أواخر شرح العقائد ما ينافي بظاهره كلامه في أوائله ويوافق كلام شيخنا، فإنه قال في الكلام على المعجزة ما نصه: وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة بأن الله يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة انتهى

وفي شرح المواقف في توحيده تعالى: فيكون هذا عاجزا فلا يكون إلها، هذا خلف.

وفيه: فهو عاجز عن بعض الممكنات فلا يصلح إلها ولا يوجد إلهان.

هداية: قد ظهر مما ذكرنا أن المتكلمين قاطبة استدلوا على توحيده تعالى باستحالة العجز عليه تعالى ولزومه على تقدير التعدد – فما التزمه النجدية من إمكان اتصاف الباري بالعجز – سبحانه عما يقول الجاهلون – هدم لأساس التوحيد، واستخفاف بحضرة القادر المقتدر الحميد، وسيجيء مفصلا.

(٥) ومنه أنه قائم بنفسه أي مستغن عما سواه، غير مفتقر إلى محل يقوم به، وإلا لكان صفة وليس كذلك، إذ الصفة لا يقوم بها صفة وهو سبحانه متصف بالصفات، ولا إلى مخصص يوجده أو يمده إذ وجب له الوجود والقدم والبقاء ذاتا وصفات، وهذا هو الغناء المطلق، والغناء الحقيقي مخصوص به سبحانه، وإن وصف به الغير فمجاز، وقد قال الله: ﴿ **وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ** ﴾ [فاطر/ ١٥]، ﴿ **فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ** ﴾ [**آل عمران/ ٩٧**] وقال: ﴿ **ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ** ﴾ [الإخلاص/ ٢]

(٦) ومنه أنه مخالف للحوادث غير مماثل لشيء منها في الذات، والصفات، والأفعال

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى/ ١١] والمراد من مثله ذاته المقدسة على حد "مثلك لا يفعل كذا" أي أنت – وقيل مثله صفته، أي ليس كصفته صفة – وقيل أريد به المبالغة، يعني لو فرض، فكيف ولا مثل له – وقيل[١] الكاف زائدة، لأن كل ما سواه حادث، فاستحال أن يماثل واجب الوجود الثابت قدمُه وبقاؤه

قد أجمع المسلمون على كونه مخالفا لغيره على الإطلاق، فهو منزه عن المثل – أي المشارك في تمام الماهية – والندِّ الذي هو المثل المعارض –

وهذه الخمس تسمي بالصفات السلبية، والتي قبلها أعني الوجود نفسية، أي لا يجوز الحكم على النفس أي الذات بشيء من الصفات إلا بعد أن يوصف بها، فهي أسبق إلى النفس من كل صفة، وقال الأشعري: إنه عين الذات، ووافقه الرازي في المحصل، وخالفه في غيره، حيث قال: الوجود غير ذات الموجود في الحادث والقديم، فيكون من الصفات بلا إشكال.

(٧) ومنه أنه حي، اتفق العلماء على كونه تعالى حيا، واختلفوا في معنى الحياة

---

(١) وأنا أقول: يظهر لي – والله سبحانه وتعالى أعلم – أن الآية الكريمة كأنها دعوى مع بينة وذلك أنه سبحانه واجب الوجود، فهو مستحيل الانتفاء، ولو كان له مثل لكان هو مثل مثله بالضرورة، لكنه لامثل لمثله، فوجب أن لايكون له مثل، وإلا لزم انتفاء الواجب، وهو محال.

وبعبارة أخرى: في صفات الإله عز وجل ما لا يقبل العقل اشتراكه بين اثنين، فلو كان له سبحانه مثل لاتصف بهن فتعالى عن المثلية، وتعالى المثل عن المثلية باطل صريحا، فلزم أن لا يكون له تعالى مثل أصلا – فعلى هذا لا زيادة ولا تأويل – والله أعلم بمراد التنزيل.

فذهب جمهور أهل السنة إلى أنها صفة وجودية قائمة بالذات، تقتضي صحة العلم والقدرة لمن قامت به، وقالت الحكماء وبعض المعتزلة: هي عدم امتناع العلم والقدرة، وهذا في حقه تعالى، وأما في حقنا فهي كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية، وهي معنى ما قيل هي اعتدال المزاج النوعي، وهي محال على الله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ** ﴾ [غافر/ ٦٥] والأوصاف الثابتة له لا تكون لغير حي عقلا

(٨) **ومنه أنه قدير** أي يصح منه إيجاد العالم وتركه، فليس شيء من إيجاد العالم وتركه لازما لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه – وإلى هذا ذهب المليون –

وقد أنكرت الفلاسفة القدرة بهذا المعنى فقالوا: إيجاده العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه عنه وليس هذا خلافا منهم في تفسير القادر بأنه الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، إلا أنهم زعموا أن مشيئة الفعل الذي هو الفيض والجود لازمة لذاته، كلزوم سائر الصفات لتوهمهم أن ذلك وصف كمال، قال ابن أبي الشريف في شرح المسايرة: إنه لا يمكن في مقدورات الله ما هو أبدع من العالم المشاهد على طريق الفلاسفة، والعقيدة أن مقدوراته تعالى لا تتناهي، كما صرح به حجة الإسلام في العقيدة المعروفة بترجمة عقيدة أهل السنة والجماعة، وتكرر ذلك في الإحياء – فما وقع في بعض كتب الإحياء ككتاب التوكل مما يدل على خلاف ذلك فإنه – والله أعلم – صدر من ذهول عن ابتنائه على طريقة الفلاسفة، وقد أنكره الأئمة في عصر حجة الإسلام، وبعده – نقله الذهبي في تاريخ الإسلام.

وفي الكنز: خرج الواجب والمستحيل فلا يتعلقان – أي القدرة والإرادة – بهما لأنهما صفتان مؤثرتان، ومن لازم الأثر وجوده بعد عدم، فما لا يقبل العدم أصلا –

كالواجب – لا يكون أثرا لها، لئلا يلزم تحصيل الحاصل، وما لا يقبل الوجود – كالمستحيل – لا يمكن أن يتأثر بها، إذ لو أمكن للزوم قلب الحقيقة، لصيرورته جائزا، وكلاهما محال، فحينئذ لا قصور أصلا في عدم تعلقها بها، بل القصور في التعلق، إذ يلزم عليه حينئذ أن يجوز تعلقها بإعدام أنفسها، وإعدام الذات العالية، وإثبات الألوهية لما لا يقبلها من الحوادث، وسلبها عن مستحقها جل وعلا، فأي قصور وفساد ونقص أعظم من هذا؟ وهذا التقدير يؤدي إلى تخليط عظيم وتخريب جسيم لا يبقى معه عقل، ولا نقل، ولا إيمان، ولا كفر –

و لعماءة بعض الأشقياء من المبتدعة عن هذا صرح بنقيضه، فنقل عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل: إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا إذ لو لم يقدر لكان عاجزا.

فانظر عمى هذا المبتدع كيف عمى عما يلزمه على هذا القول الشنيع من اللوازم التي لا يتطرق إليها الوهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور من جانب القدرة، أما إذا كان لعدم صحة تعلقها فلا يتوهم عاقل أن ذلك عجز.

وذكر الأستاذ أبو إسحاق أن أول من أخذ عنه جواب هذا المبتدع وأشياعه بحسب فهمهم الركيك إدريس عليه الصلاة والسلام، حيث جاءه إبليس في صورة الإنسان وهو يخيط، ويقول في دخلة الإبرة وخرجتها "سبحان الله والحمد لله" فجاءه بقشرة بيضة، فقال: آلله يقدر أن يجعل الدنيا في هذه القشرة؟ فقال في جوابه: الله قادر أن يجعل الدنيا في سم هذه الإبرة، ونخس إحدى عينيه، فصار أعور، قال: هذا وإن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد ظهر وانتشر ظهورا لا يرد – قال:

وأخذ الأشعري من جواب إدريس عليه الصلاة والسلام أجوبة في مسائل كثيرة من هذا الجنس وأوضح هذا الجواب، قال: إن أراد السائل أن الدنيا على ما هي عليه والقشرة على ما هي عليه فلم يقل ما يعقل، فإن الأجسام الكثيرة يستحيل أن تتداخل، أو تكون في حيز واحد – وإن أراد به أن يصغر الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيها، أو يكبر القشرة قدر الدنيا ويجعلها فيها فلعمري الله قادر على ذلك وعلى أكثر منه. وقال بعض المشايخ: وإنما لم يفصل إدريس عليه السلام الجواب هكذا، لأن السائل معاند متعنت، ولهذا عاقبه على هذا السوال بنخس العين، وذلك عقوبة كل سائل مثله، انتهى

وقال النابلسي في المطالب الوفية: قال اللاقاني: والمراد بالممكن ههنا كل مالا يجب وجوده ولا عدمه لذاته، وكل مالا يمتنع وجوده ولا عدمه لذاته، كليا كان أو جزئيا، جوهرا كان أو عرضا، من العرش إلى الفرش، بإدخال الطرفين بل وما لزمهما إن ثبت، فدخل مالا يتصور وجوده من الممكنات لا لذاته بل لغيره كممكن تعلق علم الله بعدم وقوعه – كإيمان أبي جهل – وهو أحد قولين في صحة تعلق القدرة الأزلية بالممتنع لتعلق العلم – وقد وفق حجة الإسلام بينهما بحمل أحدهما على النظر لذاته – والآخر على النظر لتعلق العلم بامتناعه – إلى آخره –

وفيه: وقع ههنا لابن حزم هذيان، بين البطلان، ليس له قدوة ورئيس، إلا شيخ الضلالة إبليس.

وفيه: وفي الجملة فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه شيء من الإيمان، ولا شيء من المعقولات أصلا، ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة صرح بنقيض ذلك – فنقل عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل: إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا – فانظر اختلال هذا المبتدع كيف

غفل عما يلزم على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم قبول المستحيل تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز – إلى آخر التشنيعات

وفيه: قد سئل الإمام العالم عبد الله بن أسعد اليمني عن كون الله تعالى قادرا على جميع الممكنات حتى قال الغزالي في قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد/ ١٦] يخرج من ذلك ذاته وصفاته، واقتصر على ذلك، فهل يلحق بذلك شيء من المستحيلات؟ وما هي؟ وما أنواعها؟ فقد سأل سائل عن قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِ﴾ الآية [الأعراف/ ٤٠] وقال انقطاع طمعهم يدل على استحالته على القدرة، وإلا لم ييأسوا، إلا أن يريد الاستحالة من جهة امتناعه عادة، لا ذاتا، فما الذي يجاب به هذا السائل؟

فأجاب بقوله: - اعلم – وفقك الله وإياي لسلوك طريق الهدى، وحفظنا جميعا من الزيغ والردى – أن جميع ما اتصف بالوجود والعدم والانعدام منحصر في ثلاثة أقسام، لا يخرج شيء منه عند أولى النهي والتحصيل، عن **واجب وجوده، وجائز، ومستحيل**

فأما واجب الوجود فليس هو إلا الباري في جميع ذاته وصفاته[١] المعنوية الذاتية القديمة السنية.

وأما المستحيل فمثل شريك الباري، وقدم العالم، وحدوث الصانع، وعدمه، وعدم صفاته الأزلية، وبعضها، ككونه غير مختار، أو غير عالم، أو عالما بالكليات، دون الجزئيات، أو بالموجود دون المعدوم، أو متصفا بشيء من سمات النقص وصفات الخلق، وكل ما يباين الكمال ويميل عن الحق.

وأما ما يجوز وجوده وعدمه فجميع العالم، وهو ما سوى الله عز وجل، أوجده الحق سبحانه بعد ما جاز دوام عدمه، ويعدمه بعد ما جاز بقاء وجوده، على حسب مراده، ثم يوجده وجودا لا منتهى في ظاهر العلم لآباده – وكل هذا الكلام المذكور ليس في شيء من السؤال المسطور، غير أني قدمته على وجه التوطئة والتمهيد، وبيان ما يعتمد عليه من قاعدة الأصل الحميد.

وأما ما يتعلق بالسؤال فمن المعلوم أن المستحيلات ثلاثة: **مستحيل عقلا، ومستحيل شرعا، ومستحيل عادة**، وقد رأيتها يرجع كل واحد منها في التقسيم العقلي إلى ثلاثة، فيكون المجموع تسع[٢]حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة.

---

(١) **أقول**: التحقيق أن الصفات واجبة الذات، باقتضاء الذات، لا بالذات، صادرة عن الذات بالإيجاب دون الاختيار، كما حققه الإمام الرازي، وهو الحق، لاستحالة تعدد الواجب ولما لها إلى الذات العلية من الافتقار.

(٢) **أقول**: بل سبعة لسقوط البعض بالتكرار وذلك أن المستحيل إما أن يستحيل (١) عقلا، (٢) أو شرعا، (٣) أو عادة، (٤) أو عقلا وشرعا، (٥) أو عقلا وعادة، (٦) أو شرعا وعادة، (٧) أو عقلا وشرعا وعادة جميعا، والباطل منها الأولان والرابع والخامس فتبقى ثلاثة.

فالمستحيل العقلي إما أن يستحيل أيضًا شرعا وعادة، أو شرعا دون عادة، أو عادة دون شرع – وهكذا – وهذه الأقسام التسعة بعضها ساقط لعدم اجتماع بعض المذكورات مع بعض.

وإيضاح ذلك أن كل مستحيل عقلي مستحيل شرعا وعادة على وجه الاطراد، غير قابل لاستثناء مراد، ولهذا نقول إن جميع الظواهر التي يحيل العقل إجراءها على ظواهرها يجب تأويلها على ما يليق بها في مواطنها – ذلك أنه إذا تعارض الدليلان فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعيا، والآخر ظنيا – ولا يجوز أن يكونا قطعيين إلا أن يكون أحد مدلوليهما مؤولا، أو منسوخا إن كان في الأحكام متراخيا عنه بشيء من الأزمان، فإن كان أحدهما قطعيا دون الآخر ترجح القطعي عقليا كان أو شرعيا، وإن كانا ظنيين يترجح الشرعي على العقلي.

وكل مستحيل شرعا يستحيل وجوده عادة،لوجوب [1]متابعة الشرع وعدم مباينة العادة العامة له، ولا يستحيل ذلك عقلا، لجواز مخالفة العقل لما ورد به الشرع، ولهذا لا يجب تخليد الكافر في النار عقلا، وإن وجب شرعا، والرجوع في سائر الأحكام إلى ما يثبت في الشرع المنقول لا إلى ما جوزته العقول، نعم ما أوجبه العقل من الاعتقاد،

(١) أقول : الاستحالة الشرعية قد تكون فيما يتعلق بالأحكام التكوينية كدخول كافر في الجنة، وقد تكون في الأحكام التشريعية كوجود صلوة بلا طهارة، فبالنظر إليهما ذكر التعليلين، ومع هذا كان الأولى تبديل المتابعة بالصدق فإن المستحيلات لاتتوقف على متابعة أحد ولامخالفته، ولو عبر به لكان دليلا على كلا الوجهين مغنيا عن إيراد تعليلين كما لا يخفى.

فالعدول عنه من جملة الإلحاد، لأن خلافه إن كان قطعيا كان مؤولا، وإن لم يكن قطعيا كان باطلا.

وكل مستحيل عادة لا يستحيل عقلا ولا شرعا.

إذا علم هذا **فجميع المستحيلات العقلية لا تعلق للقدرة بها،** وقد رأيت المستحيلات الثلاثة تجتمع في بعض الأشياء مثل اجتماع الليل والنهار، واستحالته شرعا لقوله[1] تعالى: ﴿ **وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ** ﴾ [يس/ ٤٠] وغيره – وأما المستحيل العادي فهو مطرد مع وجود المستحيل العقلي[2]

ومن مثال المستحيل العقلي أيضًا كون الشيء وترا وشفعا، أو لا وترا ولا شفعا، وكذلك يطرد ذلك في كل نقيضين[3].

ومن مثال المستحيل العقلي أيضًا ولوج الجمل في سم الخياط، وهي المسألة المستدعى فيها الجواب.

و إن قيل لِمَ لم يوصف الحق تعالى بالاقتدار على ذلك وعدم القول به يؤدي إلى قصر القدرة وقصورها – **قلت** ذلك لا يؤدي إليه فإن الله قادر على تصغير الجمل إلى أن يصير بحيث يلج في سم الخياط، وعلى توسيع سم الخياط إلى أن يسع الجمل، وأما ولوجه فيه وكل منهما على صورته فذلك من المستحيل العقلي الذي نص العلماء على أنه

---

(١) أي لا يغلب أحدهما الآخر فيدخل عليه في سلطانه، وياتي في وقته وأوانه، فظهر دلالة الكريمة على استحالة اجتماعهما.

(٢) أراد بالمستحيل هنا وفيما قبله الاستحالة فصح وصفهما بالوجود والاطراد

(٣) أراد بهما على سبيل عموم المجاز العرفي أو الحقيقة اللغوية كل متخالفين لا يصح اجتماعهما فينقض وجود كل منهما وجود الآخر.

لا تعلق للقدرة به بخلاف المستحيل في العادة – قلت ومن قال إنه لا يستحيل ولوج الجمل في سم الخياط لزمه أن يقول بعدم استحالة اجتماع الليل والنهار، لأنهما في العقل سواء في الإمكان وعدمه، فلو قال لا يستحيل اجتماع الليل والنهار في القدرة أيضًا لكان راكبا من الجهل مالا يخفي على من له أدنى شيء من العقل

وفي استحالة ذلك **أقول**: لا يعقل النهار نهارا إلا بعد ذهاب الليل، ولا يعقل الليل ليلا إلا بعد ذهاب النهار، ذهاب كل منهما شرط لمجيء الآخر، ولا يوجد المشروط إلا عند وجود الشرط، وما لم يذهب أحدهما لا يوجد الشرط فلا يوجد المشروط، وهو المطلوب.

وأقول أيضًا صفة النهار النور[١]و صفة الليل الظلمة، وهما نقيضان[٢]واجتماع النقيضين محال، فاجتماع الليل والنهار محال، وهو المطلوب،

وأقول أيضًا لا يجيء الليل حتى يذهب النهار، وإلا لم يكن ليلا، لوجود نور الشمس، فلو اجتمعا لكان الليل قد جاء، وهو لا يجيء حتى يذهب النهار، فيكون موجودا معدوما، هذا خلف.

وكذلك **أقول** الجمل كبير، وسم الخياط صغير، والصغير لا يسع في العقل إلا

(١) أي كونه بحيث يكون عالم النسيم حيث هو مقابلا للشمس فيستنير بها لولا يمنع مانع وقس عليه كون الظلمة صفة الليل.

(٢) أي ضدان لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام/ ١]، أو عدم وملكة.

مثله صغيرا، والكبير لا يسعه إلا كبير مثله، فلو وسع الصغير كبيرا في حال كون الصغير صغيرا والكبير كبيرا، لزم أن يكون الصغير صغيرا كبيرا، والكبير كبيرا صغيرا في حالة واحدة، وهو محال لا يتصور وجوده بحال.

ومن المستحيل العقلي أيضًا كل ما أدى إثباته، إلى نفيه، أو فعله إلى تقدم فاعله على نفسه

ومثال المستحيل شرعا لا عقلا عدم صحة صوم الحائض وصلاتها، والمغفرة للكافر ودخوله الجنة، دل على استحالة ذلك قواطع الكتاب والسنة.

ومثال المستحيل عادة لا عقلا ولا شرعا، طيران من لم يعهد له الطيران، بالارتفاع إلى السماء ممن لم يخلق له آلة تنيله رفعا، إما حسية كالجناح، أو معنوية كالأحوال لأهل الصلاح.

إذا علم هذا علم صحة ما قاله السائل إن الله قادر على كل الممكنات، وقول حجة الإسلام "الله خالق كل شيء" يخرج منه ذاته وصفاته، فإنما يعني خالق كل شيء وجد[١] أو سيوجد، والمستحيل العقلي غير موجود ولا يوجد، فلا يدخل بمفهوم ولا منطوق تحت ذلك الشيء المخلوق، ولو لم يستحل وجود ذلك لما سمي مستحيلا، فلا يجد العقل إلى وجود ذلك سبيلا – انتهى مقال النابلسي ملخصا –

هذا كلام علماء العقائد والكلام، وإنما أوردنا بعض التفصيل مع أن هذا القدر أيضًا لم يكن على وظيفة الرسالة، لأن المقام من مزال الأقدام، والنجدية قد ضلوا وأضلوا كثيرا من العوام، حتى قال كبيرهم: إن الله قادر على الكذب، لأن العبد قادر عليه، فإن لم يقدر الرب عليه ازدادت القدرة الإنسانية على القدرة الربانية، وسيأتي ما

---

(١) أي حدث.

فيه إن شاء الله تعالى.

(٩) ومنه **أنه سميع بصير** بلا جارحة من الحدقة والأذن، كما أنه عليم بلا دماغ وقلب، والمراد **بالسمع** صفة وجودية قائمة بالذات، شأنها إدراك كل مسموع وإن خفي، و**بالبصر** صفة وجودية قائمة بالذات، شأنها إدراك كل مبصر وإن لطف.

والقرآن مملوء بهما، وقد ألزم إبراهيم عليه السلام أباه[١] آزر بقوله: ﴿ **يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ**﴾ [مريم/ ٤٢] فأفاد أن عدمهما نقص لا يليق بالمعبود.

ومذهب جمهور أهل السنة أنهما صفتان زائدتان على العلم، ومذهب الفلاسفة وبعض المعتزلة أنهما عبارتان عن علمه بالمسموعات والمبصرات. قال ابن الهمام: هما يرجعان إلى صفة العلم وليستا زائدتين عليه مثل الرؤية. قال ابن أبي الشريف: إنهما وإن رجعا إلى صفة العلم بمعنى الإدراك فإثبات صفة العلم إجمالا لا يغني في العقيدة عن إثباتهما تفصيلا بلفظيهما الواردين في الكتاب والسنة، لأنا متعبدون بما ورد فيهما وإلى هذا يشير قول المصنف: إن الرؤية نوع علم، والسمع كذلك مع قوله بعد ذلك: سميع بسمع، بصير بصفة زائدة تسمى بصرا، ففي ذلك تنبيه على أنه لابد من الإيمان بهذين النوعين تفصيلا، والأولى كما في شرح المواقف بناء على أنهما صفتان زائدتان على العلم أن يقال لما ورد النقل بهما آمنا بذلك، وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين،

(١) أي عمه كقوله تعالى:﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة/ ١٣٣]، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم إن أبي وأباك أي عمي يعني أبا طالب.

واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتها.

(١٠) ومنه **أنه متكلم بكلام** لإجماع الأنبياء، فقد تواتر عنهم أنهم عليهم السلام كانوا يقولون: أمر بكذا ونهى عن كذا أو أخبر بكذا. وكل ذلك من أقسام الكلام **قديم**[1] لامتناع قيام الحوادث بذاته سبحانه، **قائم بذاته** لأنه وصف نفسه بالكلام حيث قال: ﴿ **قُلْنَا ٱهْبِطُواْ** ﴾ [البقرة/ ٣٨] – قلنا يا آدم – والمتكلم الموصوف بالكلام لغة هو من قام الكلام بنفسه لا من أوجد الحروف في غيره كما صرح الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فما ذهب إليه المعتزلة من أن التكلم في حقه تعالى إيجاد الحروف والأصوات في جسم مخالفة للغة من غير ضرورة – **ليس بحرف ولا صوت** – لأنه صفة له وهو متعال عنه.

وهذا الكلام القديم القائم بذاته يقال له **الكلام النفسي** ولا يوصف بأنه عربي أو عبري، إنما العبري والعربي هو اللفظ الدال عليه.

والكلام النفسي يكون مسموعا عند الأشعري، قياسا على رؤية ما ليس بلون ولا جسم – ونسب منعه إلى الماتريدي، وصاحب التبصرة منع المنع – واستند بعبارة كتاب التوحيد ثم قال فجوز الماتريدي سماع ما ليس بصوت، والخلاف في الواقع لموسى عليه السلام فعند الأشعري سمع الكلام النفسي وعند الماتريدي صوتا دالا على كلامه تعالى – ووجه اختصاصه بالكليم على الأول ظاهر – وعلى الثاني لأنه – أي سماعه الصوت – على وجه فيه خرق العادة، إذ هو سماع بغير واسطة الكتاب والملك.

ويطلق الكلام على المعنيين، بالاشتراك المعنوي أو اللفظي، والأوجه الأول بناء

---

(١) بالجر صفة كلام في قوله "متكلم بكلام" وكذا "قائم" الآتي.

على أن الكلام مطلقا أعم من اللفظي والنفسي، فيكون إطلاقه في كلا المعنيين حقيقة مع وحدة الوضع، إذ الوضع للقدر المشترك وهو متعلق التكلم أعم من كونه معنى نفسيا أو لفظا، وكيف ما كان لابد في مفهوم التكلم من قيام المعنى الذي هو الطلب[1] والإخبار بنفسه، ولو تلفظ، لأن التلفظ فرع قيام ذلك المعنى بالنفس، وفرع العلم به، وقيام ذلك المعنى بالنفس وصف كمال ينافي الآفة التي هي السكوت الباطني والعجز عن إدارة المعنى في النفس.

فوجب اعتقاد أنه تعالى متكلم بهذا المعنى، أي قيام المعنى المسمى بالكلام النفسي بذاته تعالى على تقدير كون الكلام مطلقا أعم من اللفظي والنفسي، فيجب نفيه عنه تعالى لامتناع قيام الحوادث[2] به تعالى – ومعنى الإضافة في اللفظ التشريف أي أنه

---

(١) الواو بمعنى أو.

(٢) وإن قيل بقدم الحروف نفاه الترتب اللازم لها، وفيه قياس الغائب على الشاهد، وفي الملل والنحل والمواقف والمطالب والحديقة وغيرها ههنا كلام، والسكوت أسلم.

والحق عندنا أن التنويع إلى النفسي واللفظي إنما مال إليه المتأخرون إفحاما للمعتزلة وإفهاما للعقول السافلة، كما اختاروا في المتشابهات مسلك التأويل، **وإنما المذهب** ما عليه أئمة السلف أن كلام الله تعالى واحد لا تعدد فيه أصلا، لم ينفصل ولن ينفصل عن الرحمن، ولم يحل في قلب ولا لسان، ولا أوراق ولا آذان، ومع ذلك ليس المحفوظ في صدورنا إلا هو، ولا المتلو بأفواهنا إلا هو، ولا المكتوب في مصاحفنا إلا هو، ولا المسموع بأسماعنا إلا هو، لا يحل لأحد أن يقول بحدوث المحفوظ المتلو المكتوب المسموع، إنما الحادث نحن، وحفظنا، وألسننا، وتلاوتنا،

مخلوق الله تعالى من جنس تأليفات المخلوق، فلا يصح النفي أصلا.

والتحقيق أن للشيء أربعة أنحاء من الوجود: وجود في الأعيان، وهو حقيقي بالاتفاق، ووجود في الأذهان، وهو مجازي خلافا للحكماء[1] وفي العبارة والكتابة، وهما مجازان اتفاقا، فالكتاب يدل على العبارة، وهي على ما في الأذهان، وهو على ما في الأعيان.

فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القدم كما في قولهم " القرآن غير مخلوق " فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج، القائمة بذاته تعالى، وحيث يوصف بشيء من لوازم الحدوث يراد به الألفاظ **المنطوقة** المسموعة كما في قولنا قرأت نصف القرآن، أو **المخيلة** كما يقال حفظت القرآن، أو **الأشكال المنقوشة** كما في قولهم يحرم على المحدث مس

وأيدينا، وكتابتنا، وآذاننا، وسماعتنا، والقرآن القديم القائم بذاته تعالى هو المتجلي على قلوبنا بكسوة المفهوم، وألسنتنا بصورة المنطوق، ومصاحفنا بلباس المنقوش، وآذاننا بزيّ المسموع فهو المفهوم المنطوق المنقوش المسموع لاشيء آخر غيره دالا عليه

وذلك من دون أن يكون له انفصال عن الله سبحانه وتعالى، أو اتصال بالحوادث أو حلول في شيء مما ذكر، وكيف يحلّ القديم في الحادث، ولا وجود للحادث مع القديم، إنما الوجود للقديم وللحادث منه إضافة لتكريم – ومعلوم أن تعدد التجلي لا يقتضي تعدد المتجلي

دم بدم گر لباس گشت بدل　　　　شخص صاحب لباس را چہ خلل

عرف هذا من عرف، ومن لم يقدر على فهمه فعليه أن يؤمن به كما يؤمن بالله وسائر صفاته من دون إدراك الكنه، وبعض تحقيق المرام في كلمات السادة الأعلام كالمطالب الوفية للمولى العارف بالله سيدي عبد الغني النابلسي وغيرها من كلمات حملة العلم القدسي، رضي الله تعالى عنهم ورحمنا في الدارين بهم. آمين!

(١) أي القائلين منهم بحصول الأشياء بأنفسها، والحق خلافه.

القرآن.

و لما كان دليل الأحكام الشرعية هو اللفظ عرف أئمة الأصول بالمكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، وجعلوه اسما للنظم والمعنى جميعا، أي النظم من حيث دلالته على المعنى.

ثم المخالف في صفة الكلام فرق: منهم مبتدعة الحنابلة، قالوا: كلامه تعالى حروف[1] وأصوات تقوم بذاته، وعندهم، وبالغوا حتى قال بعضهم جهلا: الجلد والغلاف قديمان، فضلا عن المصحف، وهذا قول باطل بالضرورة.

و منهم الكرامية: فإنهم وافقوا الحنابلة في أنه حروف وأصوات، لكنه حادث قائم بذاته تعالى، لتجويزهم قيام الحوادث به، تعالى عما يقوله الظالمون.

و منهم المعتزلة قالوا: كلامه أصوات وحروف، يخلقها في غيره كاللوح المحفوظ، وجبريل، والرسول، وهو حادث عندهم.

وهذا الذي قالته المعتزلة لا ننكره نحن بل نقول به، ونسميه كلاما لفظيا، ولكن نثبت أمرا وراء ذلك، وهو المعنى القائم بالنفس، ونقول هو الكلام حقيقة فهو قديم

---

(١) **أقول**: أي أصوات وحروف كالمعهود المعروف، وبطلان هذا غنيّ عن البيان كما قال: وهذا قول باطل بالضرورة.١هـ أما القائل منهم بقدم حروف وأصوات لا تشابه الحروف المحدثة أو الأصوات الحادثة، وليست من الأعراض السيالة الغير القارة في الوجود. ولا مترتبة الأجزاء فلا دليل قطعيا من الشرع على بطلانه بل يشير إليه بعض كلام علمائنا وعليك بالمواقف والملل وما سمينا من قبل.

قائم بذاته، وهو غير العبارات إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والأمكنة والأقوام، ولا يختلف ذلك المعنى النفسي، وغير العلم إذ قد يخبر الرجل بما لا يعلم بل يعلم خلافه أو يشك فيه.

وما هو الدائر على ألسنة أهل السنة أن المقروء المكتوب المسموع المحفوظ قديم فقد قيل المراد به المعلوم بالقراءة، المفهوم من الخط، المفهوم من الألفاظ، هذا.

و بما ذكرنا من قولنا وهو غير العبارات إلى آخره ظهر الجواب عن **سوال مشهور** للمعتزلة وهو أنه قد ورد الإخبار في كلام الله تعالى بلفظ الماضي كثيرا – إنا أرسلنا، وعصى فرعون – ونحوها والإخبار بلفظ الماضي عما لم يوجد بعد كذب وهو محال عليه تعالى، فإن هذا الذي قالوا إنما يدل على حدوث اللفظ، وهو غير المتنازع[١].

ومنكر أصل الكلام كافر لثبوته بالكتاب والإجماع – وكذا منكر قدمه[٢] إن أراد المعنى القائم بذاته تعالى – واتفق السلف على منع أن يقال القرآن مخلوق وإن أريد به اللفظي والاختلاف في التكفير كما قيل[١].

(١) قد آذناك ما هو مسلك أئمتنا الأقدمين منهم الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه وهو الحق الناصع.

(٢) فيه تكفير الكرامية وهو مسلك الفقهاء – أما جمهور المتكلمين فيأبون الإكفار إلا بإنكار شيء من ضروريات الدين – وهو الأحوط المأخوذ المعتمد عندنا وعند المصنف العلام تبعا للمحققين.

(١١) ومنه **أنه مريد** والإرادة صفة وجودية قائمة بذاته توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت إيجاده، والعلم متعلق أزلا بذلك التخصيص الذي أوجبته الإرادة، كما أن الإرادة في الأزل متعلق بتخصيص الحوادث بأوقاتها، **ولم يحدث له علم** بحدوث الحادث كما زعم جهم بن صفوان وهشام بن الحكيم ولاإرادة بحسب كل مراد كما زعمت الكرامية، لبطلان كونه محلا للحوادث.

والإرادة والمشيئة مترادفتان، ويدانيهما الاختيار، فالكل قديم وواحد، لا كما يزعم أن المشيئة قديمة، والإرادة حادثة، ولا كما زعم أن معنى إرادة فعله أنه ليس بمكره، ولا مغلوب، ولا ساه، ومعنى إرادته فعل غيره أنه أمر به.

وقد اتفق جميع الفرق على أنه تعالى مريد – وإن اختلفوا في معنى الإرادة – قال الله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ** ﴾ [البقرة/ ١٨٥]، ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ** ﴾ [النساء/ ٢٦]، ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ** ﴾ [الإنسان/ ٣٠]، ﴿ **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ** ﴾ [القصص/ ٦٨] إلى غيرها من الآيات والأحاديث.

وقال أبو محمد بن قتيبة: **أجمع أهل الحديث على ستة أشياء**: وهي ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وعلى أنه خالق الخير والشر، وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى أن الله يرى يوم القيامة، وعلى تقديم الشيخين، وعلى الإيمان بعذاب القبر، لا يختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء من ذلك نابذوه

[٩] تستحق رسالة جليلة للإمام أحمد رضا قدس سره في آخر الكتاب، أنوار المنان في توحيد القرآن (ص ٣٥)

وبدعوه وهجروه.

فإرادته متعلقة بكل كائن، غير متعلق بما ليس بكائن، فهو تعالى مريد لما نسميه شرا من كفر وغيره، كما هو مريد للخير، ولو لم يرده لم يقع، واتفقوا على جواز(١) إسناد الكل إليه جملة، واختلف في التفصيل فقيل لا يقال(٢) إنه يريد الكفر والفسق والظلم لإيهام الكفر – أي كونه مأمورا به – كما يقال خالق كل شيء ولا يصح أن يقال خالق القاذورات، وخالق القردة، ويقال: له ما في السموات والأرض، ولا يقال: له الزوجات والأولاد للإيهام – وقيل يجوز – وقيل لا يضاف الشر إليه بطريق التأدب المرشد إليه بقوله تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء/ ٧٩]، ويقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: الخير بيديك والشر ليس إليك.

---

(١) أي وجوب على منهج الإمكان العام وعبر به للمقابلة.

(٢) **أقول** مناط المنع إفراد الوصف بإرادة الشر، وعند الجمع لا بأس به جملة وتفصيلا، كأن تقول : إنه تعالى هو الذي يريد الخير والشر، والإيمان والكفر، أو تقول: إن الكفر أيضًا لا يقع إلا بإرادته سبحانه وتعالى كالإيمان، أو يقول قائل : لا إيمان إلا بمشيئته عز جلاله فتقول ولا كفر، أما تبتدئ قائلا يا مريد الشرور، ونحو ذلك فهو المحظور، وفيه المحذور، وهذا كله من باب الأدب في الكلام على وزان ما أفاده من جواز أن يقال الله الباسط القابض، النافع الضار، المانع المعطي، الرافع الخافض، المعز المذل، المحي المميت، المقدم المؤخر، الأول الآخر، ولا يقال الله الضار القابض المانع الخافض المذل المميت المؤخر الآخر كما نقله الإمام البيهقي في كتاب الأسماء والصفات عن الإمامين الحليمي والخطابي في الباسط القابض، وقست عليه النافع الضار، ثم رأيته رحمه الله صرح به فيهما وفي كل ما ذكرت نقلا عن الحليمي، إلا الآخر، وهو كما ترى أولى= = بالمنع من المؤخر، ثم هذا القول هو المختار عندي، وبه يشعر كلام المصنف العلام حيث قدمه – والله تعالى أعلم.

وعند المعتزلة إنما يريد ما كان طاعته، وسائر المعاصي والقبائح واقعة بإرادة العبد، على خلاف إرادة الله تعالى.

في شرح البحر: أن القاضي عبد الجبار دخل على الصاحب بن عباد، وعنده أبو إسحق الإسفرائني، فلما رآه قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء، فقال الأستاذ على الفور: سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء ، والمعتزلة قبحهم الله أرادوا تنزيهه تعالى عن إضافة الشر إليه وإرادته ووقعوا في شرك أعظم من شرك المشركين، إذ جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه لا يحصون.

وعن عمرو بن عبيد أنه قال ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي كان معي في السفينة، فقلت له: لِمَ لا تسلم؟ فقال: لأن الله لم يرد إسلامي، فقلت للمجوسي إن الله يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك، فقال المجوسي: فأنا أكون مع الشريك الأغلب، فالمعاصي واقعة بإرادته ومشيئته تعالى لا بأمره ورضاه ومحبته.

(١٢) **ومنه أنه عليم**، والعلم صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تحيط بالشيء على ماهو عليه.

قال الله تعالى: ﴿ **وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا** ﴾ [الطلاق/ ١٢] وإذا ثبت أنه الموجد لجميع الكائنات، والصانع لها بالقصد والاختيار، استحال عدم علمه بشيء منها، وفي شرح البحر: لأنه لو لم يتصف به لا تصف بضده، وهو الجهل، وذلك محال، لأنه نقص، وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

وهذا آخر الصفات الذاتية السبعة المتفق عليها، وتسمى بصفات المعاني، وإنما سميت ذاتية معنوية لكونها معاني قائمة بالذات، لا تنفك عنها.

واعلم أن إثبات الصفات له تعالى مذهب جميع أهل السنة، وقال جمهور الباطنية بإنكارها كلها، حتى قالوا كل ما يجوز إطلاقه على الخلائق، لا يجوز إطلاقه عليه تعالى – **وذهبت طائفة** منهم إلى أنه لا يطلق عليه من الأسماء والصفات إلا ما طريقه السلب، دون الإيجاب – فقالوا لا نقول إنه موجود بل نقول إنه ليس بمعدوم – ولا نقول إنه حي عليم قدير، ولكن نقول ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز – **وجوزت الكرامية** حدوث الصفات وزوالها – **وشبهت المشبهة** منهم صفاته تعالى بصفات الخلق – **وأنكرت المعتزلة** أن تكون صفاته تعالى معاني وراء الذات[1]، وادعت أنه عالم

(١) **أقول**: أما أئمتنا السادة الصوفية قدسنا الله بأسرارهم القدسية فمع قولهم بالعينية قائلون قطعا بمعاني قائمة بالذات، تسمى بالصفات، وهذا سيدنا الأجل شيخ الشيوخ شهاب الحق والدين السهروردي رضي الله تعالى عنه مصرحا بإجماع تلك الطائفة العلية، على هذه العقيدة الحقة السنية، وناهيك به إماما عدلا، ثقة الثقات قولا ونقلا.

قال العلامة الشهاب في نسيم الرياض: ــ في شرح السيد هنا نقلا عن التفسير الكبير ــ إنا لا نعلم كنه صفات الله تعالى كما لا نعلم كنه ذاته تعالى، وإنما المعلوم لنا أنا لا نعلمها إلا بلوازمها = = وآثارها، وذاته لم تكمل بها، لأن الذات كالمبدأ لها، فيلزم استكمال الذات بالممكن بالذات، بل كمال الذات يستلزم الصفات.

وفي عوارف المعارف: أجمع الصوفية على أن له تعالى صفات ثابتة، لا بمعنى أنه محتاج إليها، ويفعل بها، بل بمعنى نفي الضد، وثبوتها قائمة به تعالى. وهذه مسألة نفيسة سكت عنها الأصوليون، وربما أوهم كلامهم خلافها ، **وتوضيحها** أنه لا احتياج له تعالى إلى الصفة الموجودة في تحقق أثرها، "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله" إلا أن وجودها أكمل، لاقتضاء كمال

الذات لها، ويدفع قول الحكيم الكمال بالذات أعلى من الكمال بها سواه لاستلزامه الاستكمال، وظهر أن مذهب أهل السنة أعلى عقلا ونقلا، إلا أن فيه إيهام تعطيل الصفة، ويدفعه أن مجرد وجودها فائدة، وإن سلم فليكن سببا عاديا للآثار كسائر الأسباب عند الأشعري رحمه الله تعالى، فلا استكمال ولا تعطيل، فتدبروا حفظه فإنه عزيز انتهى – الخ

وقال سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية – **ص** وفيها **ش** أي في التاتارخانية **ص** سئل عمن قال بأن الله **ش** تعالى **ص** عالم بذاته **ش** أي ذاته علمه **ص** ولا نقول: له **ش** صفة **ص** العلم، قادرا بذاته **ش** أي ذاته قدرته **ص** ولا نقول: له القدرة وهم المعتزلة **ش** والفلاسفة نفاة الصفات **ص** هل يحكم بكفرهم أم لا؟ قال يحكم **ش** بكفرهم **ص** لأنهم ينفون الصفات **ش** بقولهم ذلك **ص** ومن نفي الصفات فهو كافر **ش** والحاصل أن القائلين بأن الصفات عين ذاته تعالى طائفتان، محقة ومبطلة، فالمبطلة المعتزلة، والفلاسفة – لا يؤمنون أن له تعالى صفات زائدة على ذاته سبحانه عقلا، بل هي عين ذاته عندهم عقلا – والمحقة أهل الكمال من العارفين، فإنهم يقولون إن له تعالى صفات هي عين الذات، بالنظر إلى الأمر على ما هو عليه مما لا يعلمه إلا الله تعالى، وهي غير الذات بحسب النظر العقلي، وهو محض الإيمان كما بسطناه وحققناه في كتابنا المطالب الوفية. اهـ

وفي مسلم الثبوت وشرحه للمولى بحر العلوم ملك العلماء قدس سره: (وأما) البدعة (غير الجلية) لم يكن فيها مخالفة لدليل شرعي قاطع واضح (كنفي زيادة الصفات) فإن الشريعة الحقة= = إنما أخبرت بأن الله تعالى عالم قادر، وأما أنه عالم قادر بعلم وقدرة هما بنفس الذات، أو بصفة قائمة بالذات، فالشرع ساكت عنه فهذه البدعة ليست إنكار أمر واضح في الشرع (فتقبل) شهادته وروايته (اتفاقا) لأن هذه البدعة لا توجب الفسق إذ ليس فيها مخالفة لأمر شرعي (إلا إن دعا) هذا المبتدع (إلى هواه) فإن الداعي إلى الهوى مخاصم لا يؤتمن على الاجتناب عن الكذب

– انظر بعين الإنصاف أنه لما كان الدعوة إلى البدعة غير الجلية رافعة الأمان على الاجتناب عن الكذب فالأولى أن ترفع الجلية هذا الأمان، والمبتدع بالبدعة الجلية داع البتة إلى بدعته، فلا يقبل أصلا فافهم اهـ.

أقول وبالله التوفيق، تحقيق المقام على ما ألهمني الملك العلام أن الصفة مفارقة ولازمة إما للوجود حيث الوجود غير الموجود أو النفس الذات إما مستندة إليها نفسها أو لا، بل هما مستندان جميعها إلي جاعلهما.

(١) **فالمفارقة** بينة المغايرة ولا يصح لعاقل أن يتوهم عينيتها، وصفات الله سبحانه وتعالى متعالية عنها بالإجماع، خلافا للكرامية. (٢) **ولوازم الوجود** دون الذات تكون الذات عرية عنها من حيث هي هي، فكانت مفارقة ولو في مرتبة التقرر، ولا مساغ لهذا في الصفات العلية، فإن وجوده تعالى عين ذاته بالإجماع، من دون نزاع، لأنه من صفاته النفسية وإنما الخلاف في الذاتية. ولوازم الذات (٣) إذا كانت كمالات غير مستندة إلى نفسها كانت مستكملة بغيرها، وهو أيضًا محال على الله سبحانه وتعالى (٤) فإذن صفاته الذاتية ليست إلا من القسم الرابع، هذا هو الحق الناصع، فوجودها ليس إلا بوجود الذات، وتقررها منطوٍ في تقرر الذات، ولا عراء عنها للذات، ولا مصداق لها وراء الذات، أي ما به صدقها ومنشأ حملها، وهذا هو معنى قول بعضهم "لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب المصداق" لا أن الفرق كالعنوان المعنون، أو الحد المحدود فإنه العينية سواء بسواء، وعين ما زعمته المعتزلة والحكماء. بيد أن منهم من أوهم كلامه غير هذا واستشم منه رائحة تعري الذات عن الصفات في بعض الحضرات، كما تقدم نقله عن نسيم الرياض. =

= **ومن العجب** أن القائل الفاضل نبه عليه ثم وقع فيه، حيث قال "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله" وأنّى تعقل الذات عارية من لوازمها؟ بل لو لم تكن لم تكن، لأن انتفاء الملزوم لازم لانتفاء اللازم، فمن أين يبقى للأثر أثر؟ فهذه الزيادة التي يوهمها كلام بعضهم هي الباطلة المنكرة، وعليها شدد النكير سيدنا الشيخ الأكبر حيث قال في الباب السادس والخمسين من الفتوحات:

أما سقم الاستقراء فلا يصح في العقائد فإن مبناها على الأدلة الواضحة، فإنه لو استقرينا كل من ظهرت منه صنعة لوجدناه جسما، فنقول إن العالم صنعة الخلق وفعله، وقد تتبعنا الصناع فلم نجد صانعا إلا ذا جسم، والحق صانع، فقال المجسمة: الحق جسم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وتتبعنا الأدلة في المحدثات، فما وجدنا عالما بنفسه، وإنما الدليل يعطي أن لا يكون عالم إلا بصفة زائدة على ذاته تسمى علما، وحكمها فيمن قامت به أن يكون عالما، وقد علمنا أن الحق عالم فلا بد أن يكون له علم ويكون ذلك العلم صفة زائدة على ذاته قائمة به، تعالى الله عما تقول المشبهة علوا كبيرا. كلا بل هو الله العالم الحي القادر القاهر الخبير، كل ذلك بنفسه لا بأمر زائد على ذاته، إذ لو كان ذلك بأمر زائد على نفسه، وهي صفات كمال لا يكون كمال الذات إلا بها، فيكون كماله بزائد على ذاته، وتتصف ذاته بالنقص، إذا لم يقم بها هذا الزائد فهذا من الاستقراء، وهذا الذي دعا المتكلمين أن يقولوا في صفات الحق "لاهي هو ولاهي غيره" وفيما ذكرنا ضرب من الاستقراء الذي لا يليق بالجناب العالي ثم إنه لما استشعر بذلك القائلون بهذا المذهب سلكوا في العبارة عن ذلك مسلكا آخر فقالوا: ما*عقلناه بالاستقراء، وإنما قلنا: أعطى الدليل أنه ما يكون عالما إلا من قام به العلم، ولا بد أن يكون أمرا زائدا على ذات العالم، لأنه من صفات المعاني، يقدر رفعه مع بقاء الذات، فلما أعطانا الدليل ذلك طردناه شاهدا وغائبا، يعني في الحق والخلق، وهذا هروب منهم وعدول عن عين الصواب – اهـ بحروفه –

فانظر كيف رد عليهم بلزوم النقص إذا لم يقم بها هذا الزائد وكيف نقل عنهم الإفصاح بأن العلم صفة يقدر رفعها مع بقاء الذات،، فهذا والله هو الباطل الصراح، وكل ما رده الشيخ به مما ذكر =

* نافية . منه.

= ههنا وما ذكر قبله من لزوم افتقاره تعالى إلى الصفات لو كانت أعيانا زائدات فهو حق قراح.

أما على ما قررنا فليس فيه بحمد الله ما يحوم حومه رد وإنكار، وأنى يكون فيه افتياق للذات المتعالية إلى الصفات العالية، وما هي إلا قضيتها والمستندة إليها، والشيء لا يحتاج إلى مقتضاه بل هو المحتاج إلى ما اقتضاه، إذ لا قيام للصفات إلا بالذات، ولا مساغ ههنا للاستكمال، فإن الكمال هو الصفة لا غيرها، وهي مقتضاة نفس الذات، فالذات بنفسها اقتضت كما لها المسمى بالصفة، لأن الكمال شيء آخر يحصل للذات من جهة الصفات، كما يلزم على من يقدر بقاء الذات مع رفع الصفات.

وأيضا يجيء الإنكار منهم على من يقول بمحض الزيادة في جميع المراتب، وإن لم يقدر ما أوهم بعضهم، وذلك لما فيه من إنكار حضرة الإطلاق ومرتبة الجمع، وأنت تراهم قائلين في تلك المرتبة بعينية العالم، فضلا عن الصفات، فماذا يستنكر وكيف يبطل به حكم مرتبة الفرق، وهذا الشيخ الأكبر قدس سره قائلا في الباب السبعين وأربع مائة ما نصه: وأما وصفه بالغني عن العالم، فإنما هو لمن توهم أن الله تعالى ليس عين العالم، وفرق بين الدليل والمدلول، فالأمر واحد، وإن اختلفت العبارات عليه، فهو العالم والعلم والمعلوم، وهو الدليل والدال والمدلول، وهو قول المتكلم "ما هو غيره فقط" وأما قوله "وما هو هو" فهو لما يرى من أنه معقول زائد على ما هو، فنفي أن يكون هو، وما قدر على أن يثبت هو من غير علم يصفه به، فقال "ما هو غيره" فحار فنطق مما أعطاه فهمه، فقال "إن صفة الحق ما هي هو ولا هي غيره" ولكن إذا قلنا نحن مثل هذا القول ما نقول على حد ما يقوله المتكلم، فإنه يعقل الزائد ولابد، ونحن لا نقول بالزائد..... الخ اهـ - ببعض اختصار -

فانظر من أي مقام يتكلم الشيخ، وفي أي واد يسير، وعلى أي زيادة منه النكير، وتأمل آخر كلامه "إنا إذا قلنا نحن مثل هذا القول" الخ تعلم أنه لا ينكر الكلام، إنما ينكر المنشأ من إثبات موجود سوى الله تعالى، فافهم والله يتولى هداك.

وهذا ما أفاد المولى النابلسي أن الصوفية تقول بعينية طورها وراء طور العقل، فهم كما= = علمت لا يخصونها بالصفات، بل ليس عندهم في الدار غيره ديار، ومعاذ الله أن يكون الشيخ من نفاة الصفات، وهو القائل في خطبة له ذكرها في الفصل التاسع من الباب الحادي والسبعين

بلا علم، قادر بلا قدرة، وهكذا في سائر الصفات، إلا الكلام والإرادة، فاعتبروهما معنيين وراء الذات محدثين غير قائمين بذاته والكل باطل، لقيام الدليل النقلي والعقلي على خلافه.

(١٣) ومنه **أنه متصف بصفات الأفعال** أي صفات تدل على تأثير، نحو الخالق البارئ المصور، والرزاق المحيي المميت، والكل يجمعها اسم **التكوين**، بمعنى

بعد الثلاث مائة "الحمد لله الذي ليس لأوليته افتتاح، كما لسائر الأوليات، الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى الأزليات" الخ

وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني قدس سره الرباني في اليواقيت والجواهر من المبحث الثاني: مبنى كتب الشيخ – يعني الشيخ الأكبر قدس سره – ومصنفاته كلها في الشريعة والحقيقة على معرفة الله تعالى وتوحيده، وعلى إثبات أسمائه وصفاته وأنبيائه ورسله.. الخ وبعد اللتيا والتي كيف يرد الإجماع المحكم المنقول عن إمام الفريقين شيخ الشيوخ بمتشابه يذكره لسان الطريقة المتكلم عن طور فوق طور العقول؟

وبالجملة فالذي نعتقده في دين الله تعالى أن له عز وجل صفات أزلية قديمة قائمة بذاته عز وجل، لوازم لنفس ذاته تعالى، ومقتضيات لها بحيث لا تقدير للذات بدونها، وهي المفتاقة إلى الذات، لأنها باقتضائها وقيامها بها، وهي الكمالات الحاصلة للذات بنفس الذات، فلا مصداق لها إلا الذات، فلها حقيقة بها هي هي، وهي المعاني القائمة القديمة المقتضيات للذات وحقيقة بها هي وما هي إلا عين الذات من دون زيادة أصلا فافهم وتثبت، وإياك أن تزل، فإن المقام مزلة الأقدام، وبالله التوفيق وبه الاعتصام.

اندراجها تحته، وصدقه على كل منها – قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ** ﴾ [يس/ ٨٢]

واعلم أنه لا خلاف بين أهل السنة في كونه تعالى خالقا ورازقا، محييا ومميتا ونحو ذلك في الأزل، بمقتضى ذاته عند الماتريدية، وبمعنى أنه سيخلق عند الأشاعرة – وإنما الخلاف في الترزيق، والتخليق، والإحياء، والإماتة، ونحوها المعبر عنها " بالتكوين " فعند الماتريدية كالأول قديمة، وعند الأشعرية حادثة لكونها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة

فائدة: لما كان الصفة ليست بعين الذات – بمعنى أن مفهومها غير مفهومها – ولا غيرها منفصلا عنها، لقيامها بها وعدم انفكاكها، لا يتوجه حديث **تعدد القدماء**، إذ لا مغايرة في الحقيقة بينها وبين الذات، ولا بين بعضها بعضا.

وأما النصارىٰ فقد أثبتوا الأقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة وسموها الأب والابن وروح القدس، واعتقدوا انتقال أقنوم العلم إلى بدن عيسى عليه السلام، فجوزوا الانفصال والانتقال، فثبت التغاير – والحاصل أن المستحيل تعدد ذوات قديمة، لا ذات وصفات.

في شرح المقاصد بعد بيان مذهب أهل الحق، قال: وهذا لفرط تحرزهم عن القول بتعدد القدماء، حتى منع بعضهم أن يقال صفاته قديمة، وإن كانت أزلية، بل يقال هو قديم بصفاته، وآثروا أن يقال هي قائمة بذاته، أو موجودة بذاته، ولا يقال هي فيه، أو معه، أو مجاورة له، أو حالة فيه، لإيهام التغاير، وأطبقوا على أنها لا توصف بكونها أعراضا.

ولما كان هذا المقام مزلة الأقدام لكثير من الخواص، فضلا عن العوام، بسبب الخلط وعدم التفرقة بين اصطلاح الفلسفة والكلام فلا بأس بإيراد ما يزيل الأوهام، فنقول:

الموجود على رأي المتكلمين ينقسم إلى القديم والحادث، وعلى رأي الفلاسفة إلى الواجب والممكن، وعلة الحاجة عند المتكلم الحدوث، وعند الفلسفي الإمكان، وبين الحدوث الذاتي والزماني نسبة العموم والخصوص عند الفلسفي، ونسبة المساواة عند المتكلم، والقديم عند المتكلم لا يستند إلى علة أصلا، بل يساوي الواجب الفلسفي، كما أن الإمكان الفلسفي يساوي حدوث المتكلم، وقالوا كل ممكن محدث، فلما قال المتكلم بقدم صفاته الكمالية فكأنما صرح بعدم استنادها إلى العلة.

قال السعد في شرح المقاصد: والمتكلمون لما لم يقولوا بقدم شيء من الممكنات كان إثبات القديم إثباتا للواجب.

قال الإمام الرازي في المحصل: اتفق المتكلمون على أن القديم يستحيل إسناده إلى الفاعل.

وفي التحصيل شرحه: أما أصحاب أبي الحسن الأشعري فيقولون بصفات قديمة لكنهم يقولون لاهي عين الذات ولا غيرها فلذلك لا يطلقون المعلولية عليها.

وفي شرح المواقف للسيد: واعلم أن القائل بأن علة الحاجة هي الحدوث أو مع الإمكان حقه أن يقول إن القديم لا يستند إلى علة أصلا، لأنه لا حاجة له إلى مؤثر قطعا، فلا يتصور منه القول بأن القديم يجوز استناده إلى الموجب.

وفي حاشية البرجندي عليه: ولا يتصور منهم الاتفاق، وأقول بل حقه أن يقول القديم يساوي الواجب فلزمهم نفي صفات الواجب القديمة، وإلا لزم تعدد الواجب بالذات، إلا أن يعتذر بأن صفات الله تعالى ليست عينه ولا غيره فلا يلزم واجب غير

الذات فلا تعدد فيه[1]

مسألة: صفات الله تعالى في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة – فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها بأن لا يحكم بأنها قديمة أو حادثة، أو شك فيها، أو تردد في هذه المسألة ونحوها فهو كافر [2]بالله تعالى.

مسألة: إن ساب الله تعالى بنسبة الكذب والعجز ونحو ذلك إليه كافر، وكذا من نفي صفة من صفاته الذاتية – من الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام – مستبصرا في ذلك – كقوله ليس بحي، ولا عالم – وكذا قوله ليس بعالم بالجزئيات، أو لا قادر، أو لا مريد، أو لا متكلم، أو لا سميع، أو لا بصير، فهو كافر **بالاتفاق**.

ومن جهل صفة من هذه الصفات ونفاها غير مستبصر فيها **فاختلف** العلماء في تكفيره **والمعتمد** عدمه، فإن هذا الجهل لا يخرجه عن اسم الإيمان،وإن كان يخرجه عن

---

(١) أقول الغنى عن المؤثر يساوق الوجوب الذاتي، والوجوب الذاتي لا يقبل التعدد، ونفي = = الغيرية المصطلحة لا ينفيه، **والحق الحقيق بالقبول**، المستقر عليه رأي الفحول، كالإمام الرازي والعلامة سعد وغيرهما، ما ألقينا عليك من قبل، أن الصفات واجبة للذات بالذات لا بالذات، مستندة إلى الذات، لا على وجه الخلق والإحداث بل على جهة الاقتضاء الذاتي الأزلي، والافتقار في الوجود والقيام، والممكن وكذا الحادث الذاتي أعم من الزماني مطلقا، والقديم من الممكن من وجه، بيد أنا لا نطلق الحدوث إلا في الزماني، كما لا نقول المخلوق إلا عليه، لأن الخلق هو الإيجاد بالاختيار، فاحفظه فإنه هو الحق، وبه تنحل الإشكالات جميعا، وبالله التوفيق.

(٢) هذا نص سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في "الفقه الأكبر" وقد تواتر عن الصحابة الكرام والتابعين العظام والمجتهدين الأعلام عليهم الرضوان التام إكفار القائل بخلق الكلام كما نقلنا نصوص كثير منهم في "سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح" وهم القدوة للفقهاء الكرام في إكفار كل من أنكر قطعيا، والمتكلمون خصوه بالضروري وهو الأحوط.

كمال الإيقان، ولم يعتقد ذلك اعتقادا يقطع[1] بصوابه ويراه دينا وشرعا.

ومن أثبت الوصف ونفى الصفة على طريق التأويل الفاسد، والخطأ المفضي إلى الهوى والبدعة – كنفي المعتزلة صفاته القديمة الذاتية على توهم الحذر من تعدد القدماء، وقولهم عالم لا علم له، **فهذا مما اختلف** السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقده – فمن رأي أخذهم بالمآل لما يؤديه إليه قولهم ويسوق إليه مذهبهم كفرهم – لأنه إذا نفى العلم انتفى العالم، إذ لا يوصف بعالم إلا من له العلم، فكأنهم صرحوا عنده بما أدى إليه قولهم من لزوم نفى الوصف للمشتق لنفى المشتق منه – ومن لم ير أخذهم بمآل قولهم وما لزمهم بموجب مذهبهم لم ير إكفارهم – قال: لأنهم إذا أطلعوا على هذا قالوا لا نقول ليس بعالم سلبا معطلا له تعالى عن العلم، بل ليس بعالم بعلم زائد على ذاته، فإنه عالم بعلم هو ذاته، وقولنا لا يؤل إليه، ونعتقده كفرا مثلكم.

فعلى هذين الأصلين اختلف الناس في تكفير أهل التأويل – **والصواب** ترك إكفارهم، وإجراء أحكام الإسلام عليهم – لكن يغلظ عليهم بوجيع الأدب، وشديد الزجر، حتى يرجعوا عن بدعتهم، فقد ظهر في عهد الصحابة والتابعين من قال بأمثال هذه الأقوال من القدر، ورأي الخوارج، والاعتزال، فما أزاحوا لهم قبرا، ولا قطعوا لأحد منهم ميراثا، لكنهم هجروهم في الكلام، والسلام، والمقام، والطعام، وأدبوهم بالضرب والنفي – أي الإخراج من بلادهم – أو الحبس، لدفع فسادهم، والقتل لأرباب عتوهم وعنادهم،، على قدر أحوالهم، لأنهم باعتقادهم ما يخالف الحق مما لا

---

(١) هو.

يكفرون به فساق، ضلال[1] عصاة، أصحاب كبائر.

(١٤) ومنه الاعتقاد بقضائه وقدره، فإنه من شعب الإيمان، وقد ثبت بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، وعليه إجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف.

وأنكرته **القدرية** زاعمين أنه سبحنه لم يقدر شيئا، ولم يتقدم علمه بشيء، وأنه إنما يعلمه بعد وقوعه – وبطلان هذا أظهر من الشمس – وسموا "القدرية" لإنكارهم القدرة وإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم قال النووي: وقد انقرضوا بأجمعهم، ولم يبق أحد من أهل القبلة على ذلك، ولله الحمد

ومنهم من يقول الخير من الله، والشر من غيره تعالى – وهم المعتزلة والزيدية وغيرهم، وقد صح أنه ﷺ قال: القدرية [2] مجوس هذه الأمة – قال الخطابي: إنما

---

(١) **أقول** ما ذكر إلى هنا من قوله لكن يغلظ حق واضح في كل بدعة ضلالة، والأصوب عندي في خصوص المسألة – أعني نفي زيادة الصفات – ما قدمته عن مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت من أنه بدعة لا توجب فسقا، إذ ليس فيه إنكار قطعي، والله تعالى أعلم.

(٢) رواه الإمام أحمد وأبوداود وابن عدي والحاكم والبغوي وغيرهم عن ابن عمر بسند صحيح على أصولنا والدار قطني عن حذيفة وابن عدي عن جابر والخطيب عن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنهم فلا شك في صحته ولو لغيره وتمامه عند أبي داود وغيره "إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم"[١].

---

[١] هذا الحديث روي عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر ، وحذيفة ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ورافع بن خديج .

التفصيل لتخريج الشارح: رواه أحمد في مسنده : مسند عبد الله بن عمر رقم الحديث ٥٥٨٤ ، ٦٠٧٧ ، (ج ٢ / ص ٨٦)، و أبو داود فى سننه عن عبد الله بن عمر كتاب السنة باب في القدر الرقم ٤٦٩٢ ، ٤٦٩٣ (ج ٢ / ص ٦٣٤)، و ابن عدي في الكامل عن عبد الله بن عمر الرقم/ ١٩٩٩ (ج ٧ / ص ٧٧)، و الحاكم في المستدرك على الصحيحين عن عبد الله بن عمر كتاب الإيمان رقم الحديث/ ٢٨٦ (ج ١ / ص ١٥٩)، و البغوى في شرح السنة عن عبد الله بن عمر كتاب الإيمان باب وعيد القدرية. (ج ١ / ص ٧٦)، و في مجلس في رؤية الله للدقاق برواية أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني عن حذيفة الرقم/ ٣٩٣ (ج ١ / ص ١٧١)، و الكامل في الضعفاء عن جابر الرقم/ ٢٤ (ج ١ / ص ١٨٦)، و الخطيب في تاريخ بغداد عن سهل بن سعد الرقم/ ٧٤٥٣ (ج ١٤ / ص ١١٣)

جعلهم مجوسا لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين: النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة – **فصاروا ثنوية** – وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره.

والبحث في القدر والقضاء يوقع في البلاء وقد ورد: إذا ذكر القدر(١) فأمسكوا. ولا يسلبان قدرة العزم عند خلق الاختيار، فيكون جبرا ليصح احتجاج الفساق على ما أوقعوا أنفسهم فيه.

في الكنز: قال جميع العلماء: الرضاء بالقدر والقضاء فرض، خيرا كان أو شرا، ولا يلزم من ذلك شيء، قال المخالف لو كان الرضاء بالقضاء واجبا لوجب الرضاء

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل عن أمير المؤمنين عمر الفاروق والطبراني في الكبير عن ابن مسعود وعن ثوبان رضي الله تعالى عنهم – كلهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم – والحديث حسن كما نبه عليه الإمام السيوطي في الجامع – وفي الباب أحاديث كثيرة[١].

---

[١] الطبراني في معجمه الكبير باب الثاء في رواية ثوبان مولى رسول الله ﷺ الرقم / ١٤٢٧ (ج ٢ / ص ٩٦) ، و في رواية عبد الله بن مسعود الهذلي الرقم / ١٠٤٤٨ (ج ١٠ / ص ١٩٨)
ما عثرت على هذا الحديث عن عمر رضى الله عنه في الكامل لابن عدي ولكنه مروي فيه عن ابن عمر (٦/ ١٦٢ ترجمة ١٦٥٠ حمد بن الفضل بن عطية)، وفي الجامع ا لكبير للسيوطي رمز لهذا الحديث (عد عن عمر) لذا خرج إمامنا عن عمر على حسب تخريج السيوطي.

بالكفر، وهو باطل إجماعا لأن الرضاء بالكفر كفر – وأجيب بأن للكفر نسبة إلى الله تعالى، باعتبار فاعليته له، ونسبة إلى العبد باعتبار محليته له، واتصافه به، فإنكاره باعتبار النسبة الثانية دون الأولى – والرضاء به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية – والفرق ظاهر، إذ لايلزم من وجوب الرضاء بشيء باعتبار صدوره عن فاعله وجوب الرضاء باعتبار وقوعه صفة لشيء آخر.

مسألة: يمحو الله ما يشاء ويثبت ما يريد من المرقوم في الكتاب أي اللوح المحفوظ كذا قيل[١] وما في أم الكتاب – أي أصله وهو علم الرب كما قال الله تعالى: ﴿**وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ**﴾ [الرعد/ ٣٩] – وعنده[٢] علم الكتاب – فلا يتغير ولا يتبدل، مبرما كان أو معلقا، فسعد سعيد، وشقاء ضده مقرر في علمه، لا يزول بذلك الكتاب، وهذا لا خلاف فيه بين أهل السنة، وإن اختلفوا في أن السعيد قد يشقى وبالعكس، وهو مذهب الماتريدية، وهو قول عمر وابن مسعود نظرا للحال ، أو لا يكون ذلك وعليه الأشاعرة وابن عباس ومجاهد نظرا للمآل ، فالخلاف لفظي، وكذا قوله أنا مؤمن إن شاء الله تعالى.

فائدة: وللتقدير أربعة أقسام: الأول في العلم، وهذا لا يتغير، والثاني في اللوح

(١) مرضه لأن اللوح محفوظ، وإنما المحو والإثبات في صحف الملائكة، لكن قد ورد بعض ما يثبته في اللوح أيضًا، ولعل التوفيق ما أخرج ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: إن لله تعالى لوحا محفوظا مسيرة خمس مائة عام من درة بيضاء، له دفتان من ياقوت، والدفتان لوحان، لله كل يوم ثلاث مائة وستون لحظة يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب اهـ فنفس اللوح محفوظ وفي دفتيه المحو والإثبات، والله تعالى أعلم.

(٢) روى أبناء جرير والمنذر وأبي حاتم في تفاسيرهم عن مجاهد ومن عنده علم، علم الكتاب قال هو الله عز وجل اهـ ومثله عن الحسن.

المحفوظ، وهو يمكن تغيره. والثالث في الرحم لما أن الملك يؤمر بكتب رزقه وأجله وشقي وسعيد، الرابع هو سرق المقادير إلى المواقيت، وهذا إذا لطف الله بعبده صرف عنه إذا كان قبل أن يصل إليه.

والقضاء على ضربين مبرم ومعلق. فالأول لا يتغير، والثاني يمكن تغيره ومنه ما عناه سلطان العارفين سيدي عبد القادر الجيلاني قدس سره الرباني بقوله في القضية "إنما الرجل من يعترض للقضاء فيرده" إذ المعلق قد يغيره الله بلا واسطة – فلا بدع أن يرده بها إكراما لأوليائه– ومنه ما قال رسول الله ﷺ لا يرد القضاء إلا الدعاء ونحوه كذا في الكنز– وادعاء رد القضاء المبرم باطل[1]

(١) أقول أخرج أبو الشيخ في كتاب التواب عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المبرم. وأخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري تعالى عنه وابن عساكر عن نمير بن أوس الأشعري مرسلا كلاهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: الدعاء جند من أجناد الله مجند يرد القضاء بعد أن يبرم[١].

وتحقيق المقام على ما ألهمني الملك العلام أن الأحكام الإلهية التشريعية كما تأتي على وجهين: (١) مطلق عن التقييد بوقت كعامتها (٢) مقيد به كقوله تعالى: ﴿ **فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً** ﴾ [النساء/ ١٥] فلما نزل حد الزنا قال صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا، الحديث رواه مسلم وغيره عن عبادة رضي الله تعالى عنه[٢]، والمطلق يكون في علم الله مؤبدا أو مقيدا، وهذا الأخير هو الذي يأتيه=

(١٥) ومنه **أنه تعالى خالق لأفعال العباد**، والعبد كاسب قال الله تعالى: ﴿ **خَـٰلِقُ كُلِّ شَىۡءٍ** ﴾ [الأنعام/ ١٠٢] ، ﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ** ﴾ [الصافات/ ٩٦] وليس لكسب عبد وتأثير فيه استقلالا، وإن أثر تبعا للخلق أو فتأثيره بتأثيره، بل هو أيضًا كذلك فلا جبر، كما تقول الجبرية، ولا اختيار استقلالا، كما زعمت المعتزلة[1].

---

[١] في الكنز للهندي كتاب التفسير باب الثامن في الدعاء الفصل الأول في فضله والحث عليه عن أنس (الرقم/ ٣١٢٠ ج ٢ / ص ٦٣، و الرقم/ ٣١٦٢ ج ٢ / ص ٦٩) و عن نمير بن أوس الأشعري (الرقم/ ٣١١٩ ج ٢ / ص ٦٣)، و الديلمي في مسند الفردوس، الرقم/ ٨٤٤٨ (ج ٢ / ص ٦١) عن أنس.

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الحدود باب حد الزنا الرقم/ ١٦٩٠ (ج ٣/ ص١٣١٦)، و أبو داود في السنن كتاب الحدود باب في الرجم الرقم/ ٤٤١٥ (ج ٢ / ص ٥٤٩)، و ابن ماجه في السنن كتاب الحدود باب حد الزنا الرقم/ ٢٥٥٠ (ج ٢ / ص ٨٥٢)، و الترمذي في السنن كتاب الحدود باب الرجم في الثيب الرقم/ ١٤٣٤ (ج ٤ / ص ٤١) =

= النسخ فيظن أن الحكم تبدل، لأن المطلق يكون ظاهره التأبيد حتى سبق إلى بعض الخواطر أن النسخ رفع الحكم. وإنما هو بيان مدته عندنا، وعند المحققين **كذلك الأحكام التكوينية سواء بسواء، فمقيد صراحة** كأن يقال لملك الموت عليه الصلوة والسلام: اقبض روح فلان في الوقت الفلاني إلا أن يدعو فلان، و**مطلق نافذ** في علم الله تعالى وهو المبرم حقيقة، و**مصروف** بدعاء مثلا، و**هو المعلق الشبيه** بالمبرم، فيكون مبرما في ظن الخلق، لعدم الإشارة إلى التقييد، معلقا في الواقع، فالمراد في الحديث الشريف هو هذا، أما المبرم الحقيقي فلا راد لقضائه ولا معقب لحكمه– وإلا لزم الجهل – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فاحفظ هذا، فلعلك لا تجده إلا منا، وبالله التوفيق.

(١) والرافضة خذلهم الله تعالى.

والمحققون من أهل السنة قالوا: الحق أنه لا يكفر المعتزلة بقولهم إن العبد خالق لأفعاله باختياره، لأنه ليس بشرك، إذ الشرك إنما هو بالمشاركة في معنى الألوهية وهم لا يقولون بذلك إلا أن مشايخ ما وراء النهر بالغوا في تضليلهم حتى قالوا: المجوس أسعد حالا منهم حيث لم يثبتوا إلا شريكا واحدا، وهم أثبتوا شركاء لا تحصى

ومن لطيف ما حكي أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه ناظر معتزليا فقال له قل "با" فقال "با" ثم قال له قل "دال" فقال "دال" فقال: إن كنت خالقا لأفعالك فأخرج الباء من مخرج الدال، أو كما قال، فانقطع المعتزلي.

(١٦) **ومنه أنه تعالى مرئي بالأبصار في دار القرار،** خلافا للمعتزلة[١] وتحرير محل النزاع أنا إذا نظرنا إلى الشمس مثلا ورأيناها ثم أغمضنا العين، فإنا نعلم الشمس عند التغميض علما جليا، لكن في الحالة الأولى علم أمر زائد، وكذا إذا علمنا شيئا علما تاما جليا، ثم رأيناه فإنا ندرك بالبداهة تفرقة بين الحالتين، وهذا الإدراك المشتمل على الزيادة نسميه الرؤية، ولا يتعلق في الدنيا إلا بمقابلة لما هو في جهة ومكان، فهل يصح أن يقع بدون المقابلة والجهة والمكان؟ ليصح تعلقه بذاته تعالى مع التنزه عن الجهة والمكان

ولا خلاف عندنا أنه تعالى يرى ذاته المقدسة، وأن رؤيتنا له سبحانه جائزة عقلا في الدنيا والآخرة – والمعتزلة حكموا بامتناع رؤيته تعالى عقلا لذي الحواس،واختلفوا في

(١) والرافضة خذلهم الله تعالى.

رؤيته لذاته – واتفقوا أهل السنة[١] على وقوعها في الآخرة، واختلفوا في وقوعها في الدنيا

قال صاحب الكنز: قد صح وقوعها له صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول جمهور أهل السنة وهو الصحيح، وهو مذهب ابن عباس، وأنس، وأحد القولين لابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي ذر، وعكرمة، والحسن، وأحمد بن حنبل، وأبي الحسن الأشعري، وغيرهم – ونفتها عائشة وابن مسعود في أشهر قوليه، وأبو هريرة[٢] وعليه جماعة من المحدثين من الفقهاء والمتكلمين – وقال معمر ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس، وتوقف بعضهم كسعيد بن جبير، وأحمد بن حنبل في أحد[٣] قوليه، وبعض أكابر المالكية، وتبعهم القاضي عياض، وقال البعض رآه بقلبه – رضوان الله عليهم أجمعين – وكل هذا لاختلاف الأدلة واضطرابها –

وكذا اختلف لموسى عليه السلام والأصح الذي عليه الجمهور أنه لم يره سبحنه – هذا، ولم يرو في غيرهما شيء أصلا.

وأرجح قولي الأشعري منع الوقوع للعارف الولي، وهو أوفق بالحديث واعلموا أنكم[٤] لن تروا ربكم حتى تموتوا وهذا قول الجمهور من العلماء والأولياء، ولذا لما

---

(١) منصوب على المدح.

(٢) أي كذلك.

(٣) **التحقيق** أنه رضي الله تعالى عنه كان يقول بها قطعا وسئل عنها مرة فقال رآه رآه رآه رآه حتى انقطع نفسه قدس نفسه بيد أنه كان يخفيه في المجالس إبقاء على العوام كي لا تزل لهم أقدام، بما يتجاذب إليه الأوهام، من الجهة والمقابلة ولوازم الأجسام.

(٤) رواه الطبراني في كتاب السنة عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالي عنه[١].

أتى سلطان العارفين سيدنا عبد القادر الجيلاني قدس الله سره بفقير يزعم أنه يرى الله بعينه فقال: أحق ما قيل فيك؟ فاعترف فزجره، وهدده إن فاه بذلك – ثم قال لحاضريه هو محق في قوله ملبس عليه، فإنه شاهد ببصيرته نور الجمال، فظن أن بصره رأى ما شاهدت بصيرته، وليس كذلك بل بصره رأى نور بصيرته فقط، والمراد بالرؤية الواقعة في كلام السادة الرؤية القلبية.

المسماة **بمقام الشهود** – أي دوام استحضار اتصافه تعالى بصفات جلاله ونعوت كماله – فحيث أطلقوا الرؤية والمشاهدة فمراد هم ذلك لا الرؤية بالبصر، كذا في الكنز – وكفروا مدعي الرؤية كما أن القاري في ذيل قول القاضي "وكذلك من ادعى مجالسة الله تعالى والعروج إليه ومكالمته" – قال[1]: وكذا من ادعى رؤيته سبحانه في الدنيا بعينه، كما بينته في شرح الفقه الأكبر

واختلف في تكفير منكر الرؤية في الآخرة والشاك فيها – والمنع أوضح والتفسيق أرجح – **وأما رؤياه سبحنه في المنام** فأبو منصور الماتريدي ومشايخ سمرقند قالوا لا ~~يجوز وبالغوا في إنكار ذلك،~~ لأن ما يرى في المنام خيال ومثال، والله تعالى منزه عن ذلك، وجائزة عند الجمهور، لأنها نوع مشاهدة بالقلب، ولا استحالة فيه، وواقعة كما حكيت عن كثير من السلف منهم أبو حنيفة وأحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهما،

---

[١] في الكنز للهندي كتاب القيامة، رؤية الله تعالى، الرقم/ ٣٩٢٠٨ (ج ١٤ / ص ٤٤٨)

(١) خبر أن.

وهل يشترط أن تكون بلا كيف ولا مثال؟ فقالوا كما تكون حال اليقظة في الآخرة، وقيل لا، وذكر القاضي الإجماع على أن رؤيته تعالى مناما جائزة، وإن كان بوصف لا يليق به تعالى – قال ناظم البحر:

ورؤيا خالق وكذا نبي هما صدق فيا لك من مطاب

وفي الشرح: وأعلم أنه لا خلاف بين الحفاظ في جواز رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة ومناما، وإنما الخلاف في أن المرئي ذاته الشريفة حقيقة أو مثالها، فذهب إلى الأول جماعات – وإلى الثاني الغزالي، والقرافي واليافعي، وآخرون –

احتج الأولون بأنه سراج الهداية، ونور الهدى، وشمس المعارف، فكما يرى النور، والشمس، والسراج من بعد، والمرئي جرم الشمس بأعراضه وخواصه، فكذلك الجسم الشريف، فلا يلزم مفارقة الروضة الشريفة، ولا خلو الضريح منه، بل يخرق الله الحجب والموانع للرائي حتى يراه، وهو في مكانه، وعلى هذا فيمكن أن يراه جماعات في أقطار مختلفة.

ورده البعض بأن محل النزاع أن يراه كل منهم في بيته من قطره لا أن يروه في محله، فإن الشمس إنما يرى في البيت شعاعها، لا هي، إذ هي مكانها، ولو حصرها بيت الرائي لامتنع رؤيتها في بيت غيره، فوجب القول بالمثال، سواء وافق صورته الحقيقية أو لا لأن المرئي على خلافها إنما هو صورة الرائي المنطبعة في مثاله ﷺ، إذ هو كالمرآة المصورة، وبهذا علم جواز رؤية جماعة له في آن واحد من أقطار متباعدة، بأوصاف مختلفة،

وقالوا: رؤياه على صورته وصفته الحقيقية لا تحتاج إلى تعبير، وعلى غيرها تحتاج

إلى تعبير، وهي حقة في الوجهين لا تلبيس فيه من الشيطان باتفاق، لعموم "إن الشيطان لا يتمثل بي" فالصحيح أن رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم حق على كل حال وإن بغير صفته، لأن تصور تلك الصورة من قبل الله تعالى قال صلى الله تعالى عليه وسلم من(١) رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي وفي(٥٣) رواية فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتزايا بي – وما يكون فيها من مخاطبات ونحوها فليس بمقطوع به كما قالوا لكونه أمرا زائد على ما اقتضاه الدليل، وقال: **رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة جائزة بالاتفاق، واقعة،** فقد حكي ابن أبي جمرة والبارزي واليافعي وغيرهم عن كثير من الصالحين أنهم رأوا النبي صلى الله عليه

---

(١) رواه أحمد والبخاري والترمذي عن أنس رضي الله تعالى عنه[١] وفي الباب أحاديث بلغت مبلغ التواتر.

[١] أخرجه البخاري في كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، الرقم/ ٦٥٩٣ (ج ٦ / ص ٢٥٦٨)، والترمذي في سننه كتاب الرؤيا، باب ما جاء في قول النبي ﷺ : (من رآني في المنام فقد رآني) عن عبدالله، الرقم/ ٢٢٧٦(ج ٤ / ص ٥٣٥) وقال وفي الباب عن أبي هريرة و أبي قتادة و ابن عباس و أبي سعيد و جابر و أنس و أبي مالك الأشجعي عن أبيه و أبي بكرة و جحيفة، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح. و أحمد في المسند مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، الرقم/ ١٣٨٧٦ (ج ٣ / ص ٢٦٩)

(٢) رواه الأئمة أحمد والشيخان عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه[١].

وسلم وذكر ابن أبي جمرة عن جمع أنهم حملوا على ذلك رواية(١) "من رآني مناما فسيراني في اليقظة" وأنهم رأوه نوما فرأوه بعد ذلك يقظة وسألوه عن تشويشهم من أشياء فأخبرهم بوجوه تفريجها، فكان كذلك بلا زيادة ولا نقص، قال: ومنكر ذلك إن كان ممن يكذب بكرامات الأولياء فلا بحث معه، لأنه يكذب ما أثبته السنة، وإلا فهذه منها، إذ يكشف لهم بخرق العادة عن أشياء في العالم العلوي والسفلي – وقال الغزالي في كتابه "المنقذ من الضلال" : وهم يعني أرباب القلوب في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون فوائد. وقوله "أرواح الأنبياء" مبني على رؤية المثال دون الذات كما قال اللاقاني – انتهى ملتقطا من الكنز – وقوله "جائزة باتفاق" مبني على عدم اعتبار المخالف –

ويرتفع بالتأمل في هذا المقام استبعاد مشاهدة طواف الكعبة بالأولياء الكبار عيانا في بلدان شتى في حال اليقظة مع كون الكعبة في مكانها، وما وقع في كلام اليافعي

(١) رواه الشيخان وأبوداود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه. وتمامه: ولا يتمثل الشيطان بي[٢].

[١] أخرجه البخاري في كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، عن أبي قتاده الرقم/ ٦٥٩٥ (ج ٦ / ص ٢٥٦٨)، و مسلم في صحيحه كتاب الرؤيا، باب قول النبي عليه الصلاة و السلام من رآني في المنام فقد رآني ، الرقم/ ٢٢٦٧ (ج ٤ / ص ١٧٧٦)، و أحمد في مسنده حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، الرقم/ ٢٢٦٥٩ (ج ٥ / ص ٣٠٦)

[٢] أخرجه البخاري في كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، الرقم/ ٦٥٩٢ (ج ٦ / ص ٢٥٦٧)، و مسلم في صحيحه كتاب الرؤيا، باب قول النبي عليه الصلاة و السلام من رآني في المنام فقد رآني ، الرقم/ ٢٢٦٦(ج ٤ / ص ١٧٧٥)، و أبو داود في السنن كتاب الأدب باب ما جاء في الرؤيا، الرقم/ ٥٠٢٣ (ج ٢ / ص ٧٢٤)

العارف بأحكام المثال من إطلاق المستحيل العقلي عليه فهو من جهة كون الشيء الواحد في الوقت الواحد في المكانين، وهو من جملة المحال لا على هذا الطريق والله أعلم – هذا تمام الكلام في **الواجب** لذي الجلال والإكرام.

وأما ما يجب اعتقاد استحالته – أي مالا يتصور وجوده في حقه فأضداد ما تقدم من صفاته – مثل العدم، وطروء الحدوث، وأن لا يكون واحدا، وعدم قيامه بنفسه، بأن يكون صفة تقوم بمحل، أو يحتاج إلى مخصص، والمماثلة للحوادث، والموت، والعجز عن ممكن، والعمى، والصم، والبكم، وأن يجبر ويكره على شيء والجهل بشيء[1] ما، وكونه غير مكون للعالم – فكل هذه مستحيلة في حق إله العباد، لانقلاب الأمر إلى عكسه، وعود الشيء إلى ضده الغير المقصود، إذ ذلك يخرجه عن أن يكون هو الإله المعبود، كذا في الكنز.

وكذا يستحيل الكذب وسائر سمات النقص عليه تعالى – والنجدية قد فارقوا أهل الإسلام في هذا المقام، قال كبيرهم: كذبه واتصافه سبحنه بهذه النقيصة ليس محالا بالذات، وليس خارجا من القدرة الإلهية، وإلا يلزم زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية. انتهي – وأطال الوقاحة بعض متبعيه، بإطالة الكلام فيما لا يغنيه، وإلى[2] جهنم يصليه، حتى التزم إمكان اتصافه سبحانه بالجهل والعجز وجميع النقائص

(١) الشيء ههنا بمعنى المفهوم على اصطلاح الحكماء، فيعم كل موجود ومعدوم حتى الممتنع.

(٢) بتضمين معنى الإيصال.

والمعايب والفواحش والقبائح، وفضح نفسه وقومه بأنواع الفضائح –

ولما كان وظيفة الرسالة الإجمال أعرضنا عن تفصيل ما فيها من الضلال أو الإضلال، قانعا بنقل أقوال أئمة الدين، وعقائد جمهور المسلمين، في هذا الباب، ليظهر مخالفة النجدية للحق وعدولهم عن الصواب.

قال الإمام ابن الهمام في المسايرة: يستحيل عليه تعالى سمات النقص كالجهل والكذب.

قال ابن أبي الشريف في شرحه: بل يستحيل عليه كل صفة لا كمال فيها ولا نقص، لأن كلا من صفات الإله صفة كمال.

وفيه أيضًا: لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما كان وصف نقص [1]في حق العباد فالباري تعالى عنه منزه، وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد.

وفي شرح المقاصد: لو جاز اتصافه بالحادث لجاز النقصان عليه وهو باطل إجماعا.

وفي شرح المواقف: يمتنع عليه الكذب اتفاقا، أما عند المعتزلة فلوجهين إلى أن قال أما امتناع الكذب عندنا فلثلاثة أوجه: الأول أنه نقص، والنقص على الله محال إجماعا، وفيه في جواب المنكرين للبعث، المتشبثين بمنع استحالة الكذب على الله. وعن الخامس، قد مر في مسألة الكلام من موقف الإلهيات امتناع الكذب عليه سبحانه – وفيه في توحيده تعالى – فيكون هذا عاجزا، فلا يكون إلها، هذا خلف، وقال: فهو عاجز عن بعض الممكنات، فلا يصلح إلها ولا يوجد إلهان.

---

(١) أي ما كان نقصا بنفسه لا لابتنائه على كمال عال من خلا عنه عيب عليه في هذا المبتني كالمن والتكبر والتعالي وحب الحمد، فافهم فإنه عزيز.

و في كنز الفوائد: فكل هذه الأضداد مستحيلة في حق إله العباد لما مر من بيان ذلك.

و فيه: قدس تعالى شأنه عن الكذب شرعا وعقلا، إذ هو قبيح يدرك العقل قبحه من غير توقف على شرع فيكون محالا في حقه تعالى عقلا وشرعا كما حققه ابن الهمام وغيره.

وفي شرح العقائد للدوّاني: الكذب نقص، فلا يكون من الممكنات ولا تشمله القدرة كسائر وجوه النقص عليه تعالى كالجهل والعجز.

وفيه: ولا يصح عليه الحركة والانتقال، ولا الجهل ولا الكذب، لأنها نقص، والنقص عليه تعالى محال.

وفي شرح السنوسية: وكذا يستحيل عليه أيضًا الجهل الذي هو ضد العلم عند أهل السنة – وما في معناه وهو الشك والظن والوهم – لأنها لا ينكشف بها المعلوم على ما هو.

وفيه: وكذا يستحيل عليه تعالى العجز الذي هو ضد القدرة.

وفيه: أما برهان وجوب السمع والبصر والكلام له تعالى فالكتاب والسنة والإجماع، وأيضا لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال.

وفيه: وأما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلوة والسلام فلأنهم لو لم يصدقوا

للزم الكذب في خبره تعالى، والكذب على الله محال، لأنه دناءة.

هذا وقد ظهر بما ذكرنا أن دعوى إمكان اتصافه سبحانه بالعجز ونحوه هدم لأساس الدين، وخرق لإجماع المسلمين، واستخفاف بحضرة رب العالمين، وسيأتي ما يتعلق بالمقام عن قريب.

وأما وسوسة زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية فأدل دليل على كماله في جهله وضلاله – لم يدر أن القدرة الربانية قدرة على خلق الممكنات، والإنسانية على كسب الأعمال، فشتان بينهما فكيف الزيادة والنقصان، وما في هذا الاستدلال من أنواع الضلال والطغيان، ظاهر على كل من له حظ من العقل والإيمان.

فائدة جليلة: جل مسائل الإلهيات يبرهن عليها بالتنزيه عن النقص واستحالته فمتى ادعى النجدية إمكان النقص خالفوا أهل الحق في جميعها.

وكذا يستحيل أن يكون جوهرا، وإلا كان متحركا في حيزه، أو ساكنا فيه، لأنه لا ينفك عن أحدهما، وهما أي الحركة والسكون حادثان – **وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرا استحالة لوازم الجوهر** عليه من التحيز، ولوازمه كالجهة، فإن سماه أحد جوهرا وأثبت له لوازمه كفر – وإن قال لا كالجواهر في الحيز، ولوازمه من الجهة والإحاطة[1] ونحوهما فإنما خطؤه في التسمية – **وكذلك الجسم** – فإن سماه أحد جسما وأثبت له الافتقار والتركيب، وسائر[2] لوازم الجسمية كفر، وإن سماه جسما وقال لا كالأجسام يعني في نفي لوازم الجسمية فإنما خطؤه في إطلاق الاسم كمن قال جوهر لا كالجواهر، بالإجماع من القائلين بأن الأسماء توقيفية، والقائلين بجواز إطلاق ما يشعر

---

(١) أي به فالمصدر مبني للمفعول أي كونه محاطا.

(٢) أي شيئا منها.

بإجلال، ولا يوهم نقصا، وإن لم يرد به توقيف، فإنه لم يوجد في السمع ما يسوغ إطلاقه ليجوز على قول القائلين بالاشتقاق في الأسماء، يعني جواز إطلاق المشتق مما ثبت سمعا اتصافه بمعناه، ولم يوهم نقصا، احترازا عن نحو الماكر والمستهزئ والرامي والزارع، فشرطه بعد السمع أن لا يوهم نقصا، واسم الجسم نقيصة من حيث اقتضائه الافتقار، وهو أعظم مقتض للحدوث، فلم يوجد أحد من الشرطين اللذين اعتبرهما القائلون بالاشتقاق، وفقدان التوقيف ظاهر، فمن أطلقه فهو عاص بذلك الإطلاق، بل قد كفره بعضهم وهو أظهر[1] فإن إطلاقه غير مكره بعد علمه بما فيه من اقتضاء النقص استخفاف بجانب الربوبية، والاستخفاف به كفر وفاقا،

ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفاء لوازمها – فليس سبحانه بذي لون، ولا رائحة، ولا صورة، ولا شكل، ولا متناه ولا حال في شيء ولا محل، ولا يتحد بشيء ولا يعرض له لذة عقلية، ولا حسية، ولا ألم كذلك، ولا فرح، ولا غم، ولا غضب، ولا شيء مما يعرض للأجسام – فما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضاء والغضب والفرح[2] ونحوها يجب

(١) إذا لم يقرنه بما يزيل وهم النقص والتشبيه، ومع ذلك فالإكفار لا يعمل فيه بالظاهر فضلا عن الأظهر، بل لا بد من صريح لا يقبل التوجيه، وبالله التوفيق فافهم.

(٢) كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : والله لله أفرح بتوبة عبده من أحد كم يجد ضالته بالفلاة – الحديث – رواه الشيخان عن أبي هريرة، وعن أنس، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم[١].

التنزيه[1] من ظاهره كما سيأتي.

وكذلك العرض لأنه المحتاج إلى الجسم في تقومه فيستحيل وجوده قبله، والله تعالى قبل كل شيء وموجده

وكذلك الجهة إذ معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز معين، وقد بطل لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى.

فإن أريد بالجهة معنى غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولا جسمية فليبين، حتى ينظر فيه أيرجع إلى التنزيه عما لا يليق بجلال الباري سبحانه فيخطئ في مجرد التعبير عنه بالجهة، لإيهامه ما لا يليق ولعدم وروده في السنة، أو يرجع إلى غير التنزيه فيبين فساده لقائله وغيره صونا عن الضلال.

فإن قيل فما بال الأيدي ترفع إلى السماء بالدعاء وهو جهة العلو؟ **أجيب** بأن السماء قبلة الدعاء تستقبل بالأيدي كما أن البيت قبلة الصلاة يستقبل بالصدر والوجه – والمعبود بالصلاة والمقصود بالدعاء منزه عن الحلول بالبيت والسماء

ومعتقد الجهة قيل يكفر، وقيل لا يكفر، وقيده النووي بكونه من العامة

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات، باب التوبة، الرقم/ ٥٩٥٠ (ج ٥ / ص ٢٣٢٥)، و مسلم في صحيحه كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، الرقم/ ٢٦٧٥ (ج ٤ / ص ٢٠٩٩)

(١) بنفي المبادئ وإثبات الغايات، على ما عليه المتأخرون، فإن للغضب مثلا مبدأ، وهو هيجان الدم وثوران القلب، وغاية، وهو إرادة الانتقام، وقصد الإيلام، فالمراد بالغضب فيه سبحانه هذا لا ذاك – **أقول** أي من دون حدوث إرادة، لأنها صفته القديمة وإنما الحادث ظهور تعلقها بالمراد – **والحق عندنا** ما عليه أئمتنا، إنا آمنا به، كل من عند ربنا، لا نقول بالظاهر، ولا نخوض في السرائر، ونكل العلم إلى العليم القادر.

قال العلامة الهيثمي[1] **وما وقع** من ابن تيمية مما ذكر يعني في نفي مشروعية زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم وحرمة السفر إليها، وعدم قصر الصلاة فيه، وإن كان عثرة لا تقال[2] أبدا، ومعصية يستمر عليه شؤمها دواما وسرمدا **ليس بعجيب** فإنه سولت له نفسه وهواه وشيطانه أنه ضرب مع المجتهدين بسهم صائب وما درى المحروم أنه أتى بأقبح المعايب، إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين باعتراضات سخيفة شهيرة، وأتى من نحو هذه الخرافات بما تمجه الأسماع، وتنفر عنه الطباع، حتى تجاوز إلى الجناب الأقدس المنزه عن كل نقص، والمستحق لكل كمال أنفس فنسب إليه العظائم والكبائر، وخرق سياج عظمته وكبرياء جلاله بما أظهر للعامة على المنابر من دعوى الجهة والتجسيم، وتضليل من لم يعتقد ذلك من المتقدمين والمتأخرين، حتى قام عليه علماء عصره، وألزموا السلطان بقتله أو حبسه أو قهره، فحبسه إلى أن مات، وخمدت تلك البدع، وزالت تلك الظلمات، ثم انتصر له أتباع لم يرفع الله لهم رأسا، ولم يظهر لهم جاها ولا بأسا ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وباءوا بغضب من الله، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون

وقال في صدر الباب: من هو ابن تيمية حتى ينظر إليه، أو يعول في شيء من أمور

(١) هو الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى، ذكره في الجوهر المنظم.

(٢) يومي إلى إكفاره أو يحمل على التغليظ أو الأبد بمعنى الزمان الطويل كما في أنوار التنزيل، أو المراد في الدنيا أو مبني علي أنه كفر بالتجسيم، والكافر مؤاخذ بما دونه أيضًا قالوا لم نك من المصلين، ومعلوم أن عثرة الكافر لا تقال أبدا فافهم – والصواب أن ابن تيمية ضال مضل لا كافر، والله تعالى أعلم.

الدين عليه، وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة، حتى أظهروا عوار سقطاته، وقبائح أوهامه وغلطاته، كالعز بن جماعة: عبد أضله الله وأغواه، وألبسه رداء الخزي وأرداه، وبوأه من هوة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجب له الحرمان.

قال النابلسي: **أنواع التشبيه** الذي هو زيغ وكفر وضلال، وهو إيقاع الشبه بين الله تعالى وبين الشيء من المخلوقات، ولو بوجه من وجوه، لا نرضى نحن معاشر أهل السنة والجماعة بها، أي بتلك الوجوه في حقه تعالى فكن أيها المكلف له تعالى منزها أي مبعدا مبرئا عن كل شبه منها، لأن ذلك كفر وضلال، قال الله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى/ ١١] وقال سبحانه: ﴿ **سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾ [الصافات/ ١٨٠] ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ** ﴾ [الإخلاص/ ٤]

وذكر فيها كونه تعالى جرما له تحيز، أو عرضا له به تميز، والارتسام في الخيال، والكبر [١] والصغر، وكونه موجودا في زمان أو مكان، وكونه في جهة، وكون فعله وحكمه لغرض عاجل أو آجل، ومتصفا بالأعراض.

وقال اللاقاني: اختار ابن عبد السلام تأثيمهم وعدم كفرهم، ولعل مراده بتلك الجهة اللائقة به تعالى بحيث ينفي عنه بها مماثلة الأجسام، فيقال على هذا أنه تعالى له جهة الفوق، ولكن لا على حد الفوقية التي تنسب إليها الأجسام، كما سبق أن هذا اعتقاد فرقه من المجسمة دون فرقة أخرى تعتقد نسبة ذلك إليه تعالى كنسبتها إلى الأجسام، فإن الشر بعضه ينقص من بعض، والبدعة أخف من الكفر، هذا.

---

(١) أي في المقدار، فإنه المحال، لا في القدر وهو الكبير المتعال.

والنجدية خالفوا أهل الحق في تنزيه تعالى فإن مولاهم في "إيضاح الحق" قد جعل مسألة تنزيه تعالى من الزمان والمكان والجهة من البدعات الحقيقية، وعدها مع القول بصدور العالم بالإيجاب وإثبات قدم العالم الذي هو كفر عند أهل السنة.

وكذا يستحيل إجراء متشابهات الكتاب والسنة على ظواهرها في حقه سبحانه، كالاستواء والإصبع، واليد، والقدم، واليمين، والنزول، وغيرها، والسلف والخلف متفقون على تنزيه تعالى عن ظواهرها[1] إما بالإيمان به على المعنى الذي أراد سبحانه،

(١) **أقول**: يجب عليك هنا التنبه لدقيقة – وهو أن الإجراء على الظاهر قد يطلق ويراد به الظاهر المفهوم لنا، المتبادر إلى أذهاننا حسب ما نعهده فينا، وفي أمثالنا من يد وإصبع من لحم وعظم، ذواتي طول وعرض وعمق وتجزٍّ وتركب، ونزول بحركة من فوق لتحت، وانتقال من حيز إلى حيز، وهذا ما أجمع على نفيه أهل السنة والجماعة قديما وحديثا – وقد يطلق ويراد به ترك التأويل أي نجري النص على ظاهره، ونؤمن بأن له تعالى يدا تليق به كما يعطيه النص ولا نقول أن اليد بمعنى القدرة، كما يختاره أهل التأويل ولكن نؤمن أن يده تعالى متعالية عن الجسمية، والتركيب، ومشابهة الخلق، وعن أن يحيط بها عقل أو وهم، بل هي صفة من صفاته القديمة القائمة بذاته الكريمة – لا علم لنا بمعناها، وهذا هو مسلك الأئمة المتقدمين، وهو المختار المعتمد الحق المبين، وهو معنى ما يقال من الجمع بين التنزيه والتشبيه – فالتنزيه حقيقة، والتشبيه لفظا، وذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى/ ١١] فقد نزه معنى ثم قال: وهو السميع البصير – فشبه لفظا – وذلك أن لا اشتراك بين شيء من صفاته وصفات خلقه إلا في الاسم، ولله المثل الأعلى – ولقد اشتدت وكبرت في عصرنا مزلة بعض من يدعي البلوغ مبلغ الرجال، ويدعى في العوام من أهل الكمال فادعى "أن الإجراء على الظاهر بالمعنى الأول وهو الحق من

أو بتأويله.

قال الماتريدية: **حكم المتشابه** انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار وإلا لكان قد علم، ثم هذا في حق غير نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال فخر الإسلام: هذا في حقنا لأن المتشابهات كانت معلومة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الكنز، وما سوى المتشابهات من النصوص تحمل على ظاهرها ما لم يصرف عنه دليل قطعي.

فائدة: هذا الفصل تنبيه على الجواب عن تمسك القائلين بالجهة والمكان، قال ابن أبي الشريف: وأجيب عنه بجواب إجمالي – هو المقدمة للأجوبة التفصيلية – وهو أن الشرع إنما يثبت بالعقل، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل، فلو أتى الشرع بما يكذب العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معا.

إذا تقرر هذا فنقول: كل لفظة ترد في الشرع مما يسند إلى الذات المقدسة، أو يظن اسما أو صفة لها، وهو مخالف للعقل، ويسمى المتشابه، لا يخلو إما أن يتواتر أو ينقل آحادا – والآحاد إن كان نصا لا يحتمل التأويل قطعنا بافتراء ناقله، أو سهوه أو غلطه، وإن كان ظاهرا فظاهره غير مراد – وإن كان متواترا فلا يتصور أن يكون نصا لا يحتمل التأويل، بل لا بد وأن يكون ظاهرا، وحينئذ نقول الاحتمال الذي ينفيه العقل ليس مرادا منه – ثم إن بقي بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعدا فلا يخلو إما أن يدل قاطع على واحد منها أو لا ؟ – فإن دل حمل عليه – وإن لم يدل قاطع على التعيين، فهل يعين بالنظر دفعا للخبط عن العقائد أو لا؟ – خشية الإلحاد في الأسماء والصفات – الأول مذهب الخلف، والثاني مذهب السلف.

المقال، وبه تقول أئمة السلف" والعياذ بالله ذي الجلال، فلا والله ما هو إلا ضلال أي ضلال، نستجير بذيل رحمة ربنا من المهاوي والمزال، والحمد لله المجير المتعال.

وأجاب ابن الهمام عن آية الاستواء بأنا نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام من التمكن والمماسة والمحاذاة لها، لقيام البراهين القطعية على استحالة ذلك في حقه تعالى، بل نؤمن بأن الاستواء ثابت له تعالى، بمعنى يليق به سبحانه، هو أعلم به، كما جرى عليه السلف في المتشابه، من التنزيه عما لايليق بجلال الله تعالى، مع تفويض علم معناه إليه سبحانه –.

وحاصله وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه– فأما كون المراد أنه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة، إذ لا دليل على إرادته بعينه فالواجب علينا ما ذكرنا، وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسمية، وإن لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة.

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

وكذا يستحيل وجوب شيء عليه خلافا للمعتزلة حيث أوجبوا عليه أمورا – منها اللطف والثواب على الطاعة – والعقاب على المعصية – ورعاية الأصلح للعباد – والعوض عن الآلام – ويريدون بالواجب فعلا يثبت بتركه نقص في نظر العقل بسبب ترك مقتضي الداعي – فترك المراعاة المذكورة مع قيام الداعي بخل يجب تنزيه الله تعالى عنه، فيجب ما اقتضاه الداعي، أي لا يمكن أن يقع غيره لتعاليه عما لا يليق به.

فمعنى الوجوب عندهم كون ذلك الأمر لابد من وقوعه، وفرض عدمه فرض محال، لاستلزامه المحال، وهو اتصافه تعالى بما لا يجوز عليه، على زعمهم – وحاصله أن عدم الفعل يؤدي إلى محال في حقه سبحانه.

قال ابن الهمام: ونحن أي معشر أهل السنة ديننا أن الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يسأل عما يفعل– قال: وليس ذلك – أي القول بأن كل واقع هو الأصلح ولزوم ما لا يليق، بتقدير عدم إعطاء الملك العظيم كل فرد أقصى ما في الوسع – إلا نقصا في الغريزة وكذا كون الخلود في النار أصلح لمن فعل به من مشاهدة جمال رب العالمين في أعالي الجنان أو مجرد الجنان إنكار للضروريات [١]

والنجدية سلكوا مسلك المعتزلة قال صاحب "تقوية الإيمان" بعض التقاصير يظهر منه البغاوة، وهذا أعظم من كل التقاصير، وجزاؤه يصل ألبتة، وأي سلطان تغافل عنه ولا يجزي أمثالهم ففي سلطنته قصور، والعقلاء يعيرونه بعدم الغيرة، فمالك الملك ملك الملوك الغيور الذي قوته على الكمال، وكذا غيرته كيف يتغافل وكيف لا يجزيهم ؟ "

مسألة:

لا نزاع بين العقلاء في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال، وصفة النقص كالعلم والجهل، ورد شرع أم لا، وكذا بمعنى ملائمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأحبائه – **إنما النزاع** في حسن الفعل وقبحه بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب من الله تعالى، هو عقلي أو شرعي.

---

[١] هذا النص نقل من المسايرة و لكن فيه نقص من الناسخين كما نبه عليه شيخنا تاج الشريعة العلامة أختر رضا خان الأزهري عند ترجمة هذا الكتاب باللغة الأردية. نص المسايرة: فالسبيل إلى دفعهم إنما هو منع كون كل واقع هو الأصلح لمن وقع له ومنع لزوم مالا يليق به بتقدير أن لايعطي الملك العظيم كل فرد من العبيد أقصى ما في وسعه أو مصلحته جبرا بعد أن عرفه طريقها وأقدره ولم يجبره على خلافها وليس ذلك إلا صادرا عن نقص في الغزيرة وكذا كون الخلود في النيران أصلح لمن فعل به ذلك من مشاهدة جمال رب العالمين في أعالي الجنان أو مجرد الجنان.وهذا إنكار للضروريات. (المسايرة ص/ ١٤٩، ١٥٠ ط/ دار الكتب العلمية بيروت)

فقالت المعتزلة: عقلي بناء على أن للفعل في نفسه حسنا وقبحا ذاتيين – أي يقتضيهما ذات الفعل، كما ذهب إليه قدماؤهم – أو صفة فيه توجبهما له، كما ذهب إليه الجبائي – فمتى أدرك العقل حسن فعل جزم بالثواب ومتى أدرك قبح فعل جزم بالعقاب – وأطلقوا القول بعدم توقف حكم العقل بذلك على ورود الشرع، وقالوا نعم ما قصر العقل عن إدراك جهة الحسن والقبح كحسن صوم آخر رمضان، وقبح صوم أول الشوال يأتي الشرع كاشفا عن حسن وقبح فيه ذاتيين أو لصفة.

وقالت الأشاعرة ليس للفعل نفسه حسن ولا قبح، وإنما حسّنه ورود الشرع بالإذن لنا فيه، وقبحّه وروده بالمنع لنا منه

والحنفية قالوا بثبوت الحسن والقبح للفعل كالمعتزلة وخالفوهم في الإطلاق المذكور – واختلفوا في أنه هل يعلم باعتبار العلم بثبوتهما في فعل حكم الله – فقال أبو منصور وفخر الإسلام وغيرهما: نعم شكر المنعم – وروي عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات والأرض، وأنه قال: لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بالعقول،

وقالوا[١] العقل عندهم إذا أدرك الحسن والقبح يوجب بنفسه على الله وعلى العباد مقتضاهما، وعندنا الموجب هو الله تعالى، ولا يجب عليه سبحانه شيء باتفاق أهل السنة الحنفية وغيرهم – والعقل عندنا آلة يعرف به ذلك الحكم بواسطة اطلاعه على الحسن

(١) أي المعتزلة.

والقبح الكائنين في الفعل.

قال صدر الشريعة: ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقبح، موجب للعلم بهما، وعندنا الحاكم بهما هو الله تعالى، والعقل آلة للعلم بهما، فيخلق الله العلم عقيب نظر العقل نظرا صحيحا. لما أثبتنا الحسن والقبح العقليين – وفي هذا القدر لا خلاف بيننا وبين المعتزلة – أردنا أن نذكر بعد ذلك الخلاف بيننا وبينهم، وذلك في أمرين: أحدهما أن العقل عندهم حاكم مطلقا بالحسن والقبح، على الله تعالى، وعلى العباد – أما على الله تعالى فلأن الأصلح واجب على الله تعالى بالعقل، فيكون تركه حراما على الله تعالى، والحكم بالوجوب والحرمة يكون حكما بالحسن والقبح ضرورة – وأما على العباد فلأن العقل عندهم يوجب الأفعال عليهم، ويبيحها، ويحرمها، من غير أن يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك – وعندنا الحاكم بالحسن والقبح هو الله تعالى، وهو متعال عن أن يحكم عليه غيره، وعن أن يجب عليه شيء، وهو خالق أفعال العباد على ما مرّ، وجاعل بعضها حسنا وبعضها قبيحا، انتهى.

ولا يلتفت إلى ما نقل مذهبهم على خلاف تصريحهم في بعض الكتب – وقال جماعة من الحنفية: إن للفعل صفة الحسن والقبح لكن لا يعلم بها حكم في فعل أصلا، كقول الأشاعرة – وحكموا أن المراد من رواية "لا عذر" بعد البعثة، والمراد "بالواجب" العرفي أي الأليق والأولى.

قال أستاذ الأستاذ بحر العلوم في شرح المسلم: فخرج حاصل البحث أن **ههنا ثلاثة أقوال:**

الأول مذهب الأشعرية أن الحسن والقبح شرعي، وكذلك الحكم

الثاني أنهما عقليان، وهما مناطان لتعلق الحكم، فإذا أدرك في بعض كالإيمان

والكفر، والشكر والكفران، يتعلق الحكم منه تعالى بذمة العبد، وهو مذهب هؤلاء الكرام، والمعتزلة، إلا أنه عندنا لا يجب العقوبة بحسب القبح العقلي، كما لا يجب بعد ورود الشرع، لاحتمال العفو، بخلاف هؤلاء بناء على وجوب العدل عندهم، بمعنى إيصال الثواب إلى من أتى بالحسنات، وإيصال العقاب للآتي بالقبائح،

الثالث أن الحسن والقبح عقليان، وليسا بموجبين للحكم، ولا كاشفين عن تعلقه بذمة العبد، وهو مختار صاحب التحرير، وتبعه المصنف، انتهى.

قال في المسايرة: وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجه الذي قالته المعتزلة [١] ثم اتفقوا على نفي ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح، من القول بوجوب الأصلح، والرزق والثواب على الطاعة،والعقاب على المعاصي، والعوض في إيلام الأطفال والبهائم، بناء على منع كون مقابلاتها – أي مقابلات الأمور التي أوجبتها المعتزلة – خلاف الحكمة، بل قالوا ما ورد به السمع من وعد الرزق والثواب على الطاعة، وألم المؤمن وطفله حتى الشوكة يشاكها المؤمن محض فضل وتطول منه تعالى، دون وجوب عليه، لا بد من وجوده لوعده، وما لم يرد به دليل سمعي كتعويض البهائم على آلامها لم نحكم بوقوعه وإن جوزناه عقلا.

(١) وهو استقلال العقل بدرك الحسن والقبح في فعل، لذاته أو لصفة فيه، وإن لم يوجب ذلك حكما عندنا مطلقا أو على تفصيل كما تقدم بعضه بخلاف المعتزلة.

مسألة:

إيلام الله خلقه وتعذيبهم من غير جرم سابق، ولا ثواب لاحق له في الدنيا والآخرة، جائز عقلا، لا يقبح من الله تعالى خلافا للمعتزلة حيث لم يجوزوا ذلك إلا لعوض، أو جزاء، وإلا لكان ظلما غير لائق بالحكمة، وهو محال في حقه تعالى، فلا يكون مقدورا له – ولذلك [1] القول أوجبوا على الله أن يقتص لبعض الحيوانات من بعض –

قلنا الملازمة ممنوعة – إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، وهو محال في حقه تعالى، ويدل على ذلك وقوعه، وهو ما يشاهد من أنواع البلايا للحيوان من الذبح ونحوه، ولم يتقدم لها جريمة، **فإن قالوا** إنه تعالى يحشرها ويجازيها، إما في الموقف، أو في الجنة، بأن تدخل في صورة حسنة بحيث يلتذ برؤيتها أهل الجنة، أو في جنة تخصها، على حسب مذاهبهم المختلفة **قلنا**: ذلك لا يوجبه العقل فلا يجوز الجزم به، وما ورد من الاقتصاص للشاة الجماء من الشاة القرناء، فعلى تقدير الثبوت المعتبر في العقائد أي القطعي لا يفيد وجوب وقوعه منه كما يقول المعتزلة.

مسألة:

قالت الأشاعرة يجوز لله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه – ومنعه المعتزلة – ووافقهم الحنفية – ليس بناء على أن الأصلح واجب على الله تعالى كما قالته المعتزلة – وعدم جوازه عقلا بحث عقلي مبني على أن العقل قد يستقل بدرك صفة الكمال وضدها

(١) وبالجملة هؤلاء الأنجاس جعلوا ربهم تحت حكم الناس، ورحم الله من قال : جل ذو الجلال، أن يوزن بميزان الاعتزال.

والمراد بما لا يطاق هو [1] المستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل الجبل أما الفعل المستحيل وقوعه باعتبار سبق العلم الأزلي بعدم وقوعه فلا خلاف في وقوع التكليف به لأنه لا أثر للعلم في سلب قدرة المكلف، ولا في جبره على المخالفة.

---

(١) أقول نسخة الكتاب المطبوعة في بمبئي سقيمة جدا ولم نجد غيرها، وقد سقط ههنا من الكلام، ما غير المرام، وصوابه هكذا: المراد بما لا يطاق هو المستحيل بالذات، ولو بالنظر إلى المكلف، كالتكليف بخلق الأجسام، وقد اتفقت الأشاعرة والحنفية خلافا للمعتزلة على جواز التكليف بالمستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل الجبل.

قال في المسلم والفواتح (لا يجوز التكليف بالممتنع) بالذات (مطلقا كالجمع بين الضدين) في ذاته لا بالنسبة إلى قدرة دون قدرة (أو) الممتنع بالذات (من المكلف) وإن كان ممكنا بالنسبة إلى قدرة الله تعالى (كخلق الجوهر، وجوزالأشعرية) التكليف بالممتنع بالذات بالنحوين المذكورين (أما الممتنع عادة كحمل الجبل فيجوز) التكليف به (عندنا خلافا للمعتزلة) فإنهم لا يجوزونه عقلا (ولا يجوز) عندنا (شرعا لقوله تعالى : ﴿ **لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** ﴾ [البقرة/ ٢٨٦] والإجماع منعقد على صحة التكليف بما علم الله أنه لايقع) بل وقوعه أيضًا ا هـ باختصار فلينتبه

وبالجملة فأصحابنا توسطوا بين التجويز مطلقا، حتى في الممتنع بالذات، والمنع مطلقا، حتى في المحال العادي فأجازوا هذا لا ذاك، والصحيح قول أصحابنا، فإن إمكان الفعل من المكلف كاف لصحة التكليف، والله قادر على أن يخرق له العوائد إذا قصده أماما لا يمكن أصلا فالتكليف* به بمعنى الطلب الحقيقي، لا التعجيز كما في ﴿ **فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ** ﴾ [البقرة/ ٢٣] ولا التعذيب كما يقال للمصورين: أحيوا ما خلقتم، إما جهل ** أو عبث فيجب تنزيه الله تعالى عنه

* مبتدأ. ** خبر.

واعلم أن الحنفية لما استحالوا[1] عليه تعالى تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة مخالفا لهوى نفسه في رضا مولاه أمنع [2]لكن لا

(١) الاستحالة كون الشيء محالا وعدك الشيء محالا لازم ومتعد.

(٢) لم يجز في نظر العقل العذاب على المطيع الذي هو في علم الله كذلك، عند الماتريدية، وخالف الأشعري ومن تابعه من عامة الأشاعرة فقالوا : يجوز عقلا تعذيبه لأن للمالك أن يفعل في ملكه ما يشاء، ليس ذلك بظلم، إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، والكل ملكه، ولأنه لا تزيده الطاعة، ولا تنقصه المعصية فيثيب أو يعاقب لذلك، ولأن ذلك لا ينافي الحكمة لكون القدرة قابلة للضدين ولأن الأبلغ في التنزيه إثبات القدرة عليه مع الامتناع عنه مختارا، فكان القول به أولى، ودليل الماتريدية أن تعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه مخالفا لهواه، وطالبا لرضاه، ليس من الحكمة إذ هي تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء فما يكون على خلافها فسفه فيستحيل عليه تعالى كالظلم والكذب، فلا يوصف سبحانه وتعالى بكونه قادرا عليه ألا ترى أنه سبحانه تعالى رد على من حكم بالتسوية بقوله : ﴿ **أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾ [القلم/ ٣٥، ٣٦] وقال: ﴿ **أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ [الجاثية/ ٢١] ولأن ذلك ظلم، والملك لا يؤثر في دفعه، فيستحيل عليه تعالى، ولأن فعله تعالى وإن كان لا لغرض فهو على مقتضى الحكمة، وكون القدرة تصلح للضدين ذلك إذا لم يؤد إلى محال، وهو منافاة الحكمة، هذا مضمون دليلهم.

ومما ألهمه الله تعالى لعبده الحقير أنه إذا تأمل الشخص بعين البصيرة رأى أن جميع النقائض والكدورات (أي الواقعة في المخلوقات) من مقتضيات صفات الجلال، وجميع المحاسن والصفا= = والخيرات من لوازم صفات الجمال، وكل شيء يجازى بأصله، ويرد إليه فحينئذ لا يجوز عقلا أن يتخلف حكم كل منهما لأنه خلاف الواقع، فلا يعذب مطيع، ولا يثاب عاص، لكن المؤمن العاصي

لما اجتمع فيه النوعان رجح أحدهما على الآخر بقوله سبحانه: سبقت رحمتي غضبي[١]، وهذا يرجح قول الماتريدية، بل يرفع الخلاف عند ذوي البصيرة الذكية، لا سيما على قولهم إن القدرة لا تتعلق بالمستحيل ولو صلحت له لانقلب جائزا، فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بما هنالك.

فإن قيل فعلى هذا يكون ذلك (أي إثابة المطيع وتعذيب الكافر) واجبا كما تقول المعتزلة، وهو باطل، **قلت** نعم هو واجب بإيجابه تعالى على نفسه تفضلا، وتكرما، وزيادة في الامتنان، كما قال سبحانه: ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ** ﴾ [الأنعام/ ٥٤] ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الروم/ ٤٧] ﴿ **وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا** ﴾ [هود/ ٦]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث وهذا لا ينفي كونه ممكنا في نفسه، بل زيادة في التفضل والإحسان. ا هـ - "كنز الفوائد شرح بحر العقائد" مزيدا ما بين الخطوط الهلالية للإيضاح

أقول: أما القول بالوجوب منه تعالى لا عليه فقد قال في فواتح الرحموت: الإيجاب منه تعالى لأجل الحكمة، ومطابقة الفعل للنظم الصالح من الكمالات، فيجب ثبوته له تعالى، والإيجاد كيف ما اتفق من غير وجوب أمر مستحيل يجب تنزيهه تعالى منه، فلا يجترئ مسلم إلا على هذا، ا هـ.

وقال أيضًا "أما عند عدم مانع من الموانع أصلا فيجب صدور الفعل منه سبحانه، فإنك قد عرفت أن الوجود من غير وجوب باطل" اهـ

والمقام يستدعي تنقيحا عظيما لا نفرغ الآن لبسطه **لكن بين قول الكنز** "لا ينفي كونه ممكنا في نفسه" **وبين قوله** "لا سيما على قولهم أن القدرة لا تتعلق بمستحيل لا تصلح له" تنافٍ ظاهر **"وكذا بينه وبين قوله"** من مقتضيات صفات الجمال، ومن لوازم صفات الجلال فإن تخلف المقتضى وانفكاك اللازم مستحيل بالذات، إلا أن يريد المعنى العرفي، وذلك بمقصوده لايفي، ثم **لا معنىٰ** لقوله "بل يرفع الخلاف" كما لا يخفى، **ولا مساغ** للفظة "لا سيما" كما ترى، ثم على ما قرر لا يجوز العفو عن الكافر أيضًا عقلا، وهو قول شاذ مهجور، مخالف للجمهور، لا يعرف إلا عن بعض متأخري علمائنا كالعلامة أكمل الدين البابرتي، والإمام أبي البركات النسفي، ومن تبعهما. =

[١] أخرجه مسلم في صحيحه كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، ٢٧٥١ (ج

٤ / ص ٢١٠٧)

= **ثم أقول** ــ وإلى ربي أتضرع لهداية الصواب ــ لما صرحت العلماء أن التقليد في العقائد لا يجوز كما في المسايرة، وشرحها المسامرة، والمطالب الوفية، والحديقة الندية، وغيرها فيعجبني أنا أن أكون في الأصل مع أئمتنا الماتريدية، فالصواب عندي عقلية الحسن والقبح، واعتقادي أن المولى سبحانه وتعالى منزه في صفاته عن كل نقص، وفي أفعاله عن كل قبح وإيماني أن الظلم والكذب والسفه وسائر النقائص والقبائح محال بالذات عليه تعالى صفة وفعلا، شرعا وعقلا – وإيماني أن لله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولكن لا يشاء إلا الممكن، ولا يريد إلا المقدور، وهو تعالى منزه عن إرادة المحال، وعن القدرة عليه، فإنها من أقبح النقائص وأشنع القبائح، كما بينته بتوفيق الله تعالى في "سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح" بل إذا تحققت وجدت هذه المسائل أكثرها مجمعا عليه بين أهل السنة والجماعة، وإن يذهل بعض أكابر الأشاعرة عن محل الوفاق، فسبحان من لا يغفل ولا ينسى، كما حققه الإمام ابن الهمام في المسايرة، وأشار إليه العلامة التفتازاني في شرح المقاصد.

ويعجبني إياي أن أكون في هذا الفرع أعني جواز تعذيب الطائع عقلا وامتناعه شرعا مع أئمتنا الأشعرية ولا يلزم ظلم ولا سفه ولا تسوية بين المحسن والمسيء.

وتقريره على ما ألهمني ربي تبارك وتعالى إن ورود أنواع الإيلام والبلاء على خلص عباد الله تعالى في دار الدنيا ممكن إجماعا، وواقع عيانا، وقد ورد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم "أن أشد البلاء على الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل[١]

" ولا يلزم منه ظلم ولا سفه ولا تسوية فإنه يكون نقمة من الله تعالى على الكافر، وكفارة للعاصي ورفع درجات للمطيعين، ومزيد قربات لهم عند ربهم، والعقل لا يفرق بين الدار والدار، فجاز أن يتشارك المحسن والمسيء في الدار الآخرة أيضًا في صورة الإيلام.

[١] أخرجه الترمذي في السنن كتاب الزهد، باب الصبر على البلاء، الرقم/ ٢٣٩٨ (ج ٤ /

بمعنى أنه يجب عليه سبحانه تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى[1] أنه تعالى يتعالى عن

ص٦٠١)، و الحاكم في المستدرك كتاب الإيمان، الرقم/ ١٢٠ (ج ١ / ص ٩٩) =

= ويكون نقمة على الكافر، وكفارة للعاصي، ومزيد قربات للمطيعين فلا يلزم أيضًا ظلم أو سفه أو تسوية كما لم يلزم في الدار الدنيا، وليست الدرجات والقربات منحصرة في الحور والقصور والألبان والخمور، حاش لله، بل الدرجات والقربات في ترقي العبد في معرفة ربه، وتجلِّيه عليه بصفة الرضا والمحبة، وزيادة منزلته عند الله تعالى عندية رحمانية، لا عندية مكانية فيستوي في ذلك عند العقل كل مكان ومكان، ولا مانع عقلا أن يتجلى الرب سبحانه وتعالى على بعض من في النار، ويرزقه رؤية وجهه الكريم رحمة منه فإن الرحمة واسعة لا حجر فيها، وكذا لا امتناع عقلا أن يربط المولى سبحانه وتعالى حصول ذلك لمن يشاء بدخول النار فيتحقق أن ذلك الإيلام، لرفع الدرجات وجليل المثوبات كما كان يكون في الحياة الدنيا، ولا والله لو فعل الله سبحانه وتعالى ذلك لرأيت عباده المخلصين، إلى النار مهرعين، وفي طلبها مسرعين، وعن الجنة هاربين، كهربهم عن الشهوات الدنيوية طلبا لوجه الحق المبين، والحمد لله رب العالمين، ولعل مراد أصحابنا التعذيب المحض الخالص من دون إثم ولا تقصير ولا مصلحة والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه عز مجده أتم وأحكم.

(١) هذا كلام المسايرة وعنها لخص المصنف العلام قدس سره **أقول** وهو مخالف لتصريح نفسه فيها في الأصل التاسع من الركن الثالث في إرسال الرسل بما نصه "وقد قالت المعتزلة بوجوب البعثة لما عرف من أصلهم في وجوب الأصلح، وقول جمع من متكلمي الحنفية من ما وراء النهر أن إرسالهم من مقتضيات حكمة الباري فيستحيل أن لايكون عند تفهم معنى وجوب الأصلح مما قدمناه هو معناه" اهـ.

ذلك، وقد نص تعالى على قبحه حيث قال: ﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾ [الجاثية/ ٢١]

هذا في التجويز عليه عقلا وعدمه، وأما الوقوع فمقطوع بعدمه وفاقا، ولما كان هذا المقام من مزال الأقدام قال ابن الهمام لرفع الأوهام: إن من محل الاتفاق — أي في الحسن والقبح العقليين — إدراك العقل حسن الفعل بمعنى صفة الكمال، وقبح الفعل بمعنى صفة النقص، وكثيرا ما يذهل أكابر الأشاعرة عن محل النزاع في مسألتي التحسين والتقبيح العقليين لكثرة ما يشعرون النفس أن لا حكم للعقل بحسن ولا قبح، فذهب لذلك عن خاطرهم محل الوفاق أي الحسن بمعنى صفة الكمال والقبح بمعنى صفة النقص، حتى تحير كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لأنه[1]

والذي قدم من معناه هو لزوم النقص وعدم القدرة ثم قال: وقوله في عمدة النسفي: إنها في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب تصريح به لكنه أراد به خلاف ظاهره إذ الحق أن إرسالهم لطف من الله تعالى ورحمة ومحض فضل وجود الخ. =

= **أقول**: ولا معنى للحكم عقلا بتعاليه تعالى عن شيء لكونه قبيحا مع القدرة عليه، فإنه إن كان نقصا كان محالا، وإلا فمن أين للعقل الحكم عليه بأنه يتعالى عنه، فافهم وتثبت فإنه من مزال الأقدام وقد خالط كلام الحنفية الكرام، كلام كثير من المعتزلة اللئام، فأوجب كثيرا إثارة الأوهام، والله الهادي إلى سبيل السلام.

(١) متعلق بالحكم والتحير منصب عليه لا على نفس الحكم إذ لا توقف له عليه، والمعنى أنهم وجدوا الأئمة يستدعون على استحالة الكذب عليه سبحانه وتعالى بدلائل كثيرة نقلية وعقلية منها أنه نقص، والنقص محال على الله تعالى فتحيروا في صحة هذا الاستدلال على مذهب

نقص لما ألزم المعتزلة القائلون بنفي الكلام النفسي القديم، الكذب على تقدير قدمه في الإخبار فلو كان كلامه قديما لكان كذبا، وهو مستحيل عليه تعالى لأنه نقص حتى قال بعضهم ونعوذ بالله مما قال "لا يتم استحالة النقص عليه تعالى إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي" قال إمام الحرمين: لا يمكن التمسك في تنزيه الرب جل جلاله عن الكذب بكونه نقصا، لأن الكذب عندنا لا يقبح بعينه، وقال صاحب التلخيص: الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقليا كان قولا بحسن الأشياء وقبحها عقلا، وإن كان سمعيا لزم[1] الدور، وقال صاحب المواقف: لم يظهر لي فرق بين النقص العقلي والقبح العقلي بل هو هو بعينه – وكل[2] هذا منهم للغفلة عن محل النزاع حتى قال

الأصحاب توهما منهم أن القول بالنقص عقلا هو القول بالقبح عقلا وهم لا يقولون به وسيتضح ذلك المراد بما يأتي آنفا من كلام إمام الحرمين حيث خص الكلام بصحة هذا التمسك وهو واضح جليّ عند من نوّر الله بصيرته.

(١) لأن القول بصدق ذلك السمع الحاكم بأن الكذب نقص متوقف في هذا التمسك على القول بصدقه، ولا يسوغ أن يثبت صدقه بدليل آخر يحكم باستحالة الكذب، وإلا لكان هو الكافي، ولغا التمسك الأول كما لايخفى.

(٢) **أقول**: ومن هذا الذهول قوله في المواقف "إن العمدة في إحالة النقص هو الإجماع" والحق أن امتناعه ثابت ببداهة العقل الغير المأوف، ثم هو من ضروريات الدين، فالإجماع في الدرجة الثالثة كما بينته في كتابي "سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح"

ومن هذا الذهول ما وقع للمولى المحقق سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في المطالب الوفية حيث قال "ذكر أكمل الدين في شرح وصية الإمام أبي حنيفة أن العفو عن الكفر

لا يجوز عقلا عندنا أي عند الحنفية خلافا للأشعري، وتخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة عنده أي الأشعري يجوز عقلا أيضًا إلا أن السمع ورد بخلافه – للأشعري أنه تصرف في ملكه فلا يكون ظلما، إذ الظلم تصرف في ملك الغير، وعندنا لا يجوز لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء، ولهذا استبعد الله تعالى التسوية بينهما بقوله تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص/ ٢٨]، ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية/ ٢١] ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم/ ٣٥، ٣٦] وتخليد المؤمن في النار وتخليد الكافر في الجنة ظلم، لأنه وضع الشيء في غير موضعه، فكان ظلما، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والتصرف في ملكه إنما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، وأما على خلاف الحكمة يكون سفها، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا – إلى هنا عبارته، وقد علمت أن هذا مذهب المعتزلة في ثبوت التحسين والتقبيح بالعقل، فتكون الحكمة تابعة له، وأما على مذهب أهل الحق أن التحسين والتقبيح ليسا بالعقل بل بالحكم فالتحسين والتقبيح تابعان للحكم، والحكمة تابعة للحكم، فلا يحسن الشيء ولا يقبح إلا إذا حكم تعالى به فأمرونهي، ولا يكون جاريا على مقتضى الحكمة إلا بعد حكم به فقوله هذا غلط منه فإن الله تعالى كيفما حكم كان ذلك هو الحكمة، فإن حكم على أهل الجنة بدخول النار أو على أهل النار بدخول الجنة كان ذلك محض الحكمة، إذ لا يتوقف الحكمة إلا على تحسين الشيء وتقبيحه بالحكم، فلا بد من سبقه لظهور حكمة، وقبل ورود الحكم لا حسن لشيء ولا قبح له إلا عند المعتزلة ا هـ كلام المطالب الوفية.

وكتبت عليه مانصه: **أقول**: لاغرو في الذهول عن أن عقلية هذا الحسن والقبح في محل الوفاق لا النزاع، فقد ذهل عنه جلة كبراء كما بينه في المسايرة وشرح المقاصد، نعم العجب في الذهول عن أن أئمتنا الماتريدية قائلون بعقلية الحسن والقبح، والنزاع مشهور، وفي الزبر مزبور، وإن كانت الأشاعرة كالإمام حجة الإسلام والإمام الرازي وغيرهما يقتصرون عند ذكر الخلاف على نسبته

بعض محققي المتأخرين منهم يعني المولى سعد في شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم هذا "وأنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسألتي الحسن والقبح العقليين".

قال ابن أبي الشريف: كيف لم يتأملوا أن كلامهم هذا في محل الوفاق لا في محل النزاع، **فإن قيل**: محل النزاع ومحل الوفاق إنما هو في أفعال العباد لا في صفات الباري سبحانه، **قلنا**: لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما [1] كان وصف نقص في حق العباد فالباري تعالى منزه عنه، وهو محال عليه تعالى،والكذب وصف نقص في حق العباد، **فإن قيل**: لا نسلم أنه وصف نقص في حقهم مطلقا لأنه قد يحسن بل قد يجب في سائل عن موضع رجل معصوم يقصد قتله عدوانا **قلنا** لا خفاء في أن الكذب وصف نقص عند العقلاء، وخروجه لعارض الحاجة للعاجز عن الدفع إلا به لا يصح فرضه في حق ذي القدرة الكاملة الغني مطلقا سبحانه، فقد تم كونه وصف نقص بالنسبة إلى جناب قدسه تعالى فهو مستحيل في حق الله عز وجل، انتهى

أقول: وأعجب من كل عجيب أنهم يصرحون بتشخيص محل النزاع في هذا الباب، ويستندون بهذه الدعوى في كثير من الأبواب في هذا الكتاب، مع ذلك لا يظهر لهم الفرق، ويتحيرون ويقولون ما يقولون، وصاحب المواقف ذكر التشخيص في أول

للمعتزلة فقط، نعم عدم تجويز العفو عن الكفر عقلا قول ضعيف مهجور على خلاف الجمهور، والله تعالى أعلم.

(١) ألقينا عليك تحقيقه فيما تقدم فتذكر.

الباب، وقال في مسألة الكلام في دلائل امتناع الكذب عليه تعالى: إنه نقص، والنقص عليه محال إجماعا وبه أجاب عن دليل منكري[1] البعث.

مسألة

ثواب المطيع بمحض فضل الله لا عن إيجاب كقول الفلسفي، ولا عن وجوب، كقول المعتزلي، وعذاب العاصي بمحض عدل ليس جورا ولا واجبا عليه

قالت المعتزلة بوجوب تعذيب من مات مصرا على المعصية وإثابة من مات على الطاعة بحسب طاعته، وقالوا لابد من المؤاخذة في الكبيرة، ومرتكب الصغائر فقط لا يجوز تعذيبه.

وعندنا معاشر أهل السنة من الماتريدية والأشاعرة لا يجب على الله شيء فلذلك يجوز العفو عمن مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فضل الله تعالى، كذا قال ابن الهمام في المسايرة وشراحه.

واعلم أن أهل القبلة اختلفوا في هذه المسألة، فقال بعضهم وعيد مرتكب الكبيرة قطعي دائمي، ويقولون إن مات صاحب الكبيرة بلا توبة فحكمه حكم الكفار، وهذا مذهب الخوارج والمعتزلة، أما الخوارج فصرحوا بكفره بل بعضهم بكفر مرتكب الصغيرة أيضًا وقالوا كل ذنب شرك، والمعتزلة وإن قالوا هو في منزلة بين المنزلتين، لكن لما خرج من الإيمان فحكمه حكم الكفار عندهم من منع صلاة الجنازة ودفنه في مقابر المسلمين، والاستغفار لهم[2] لأنها[1] بالإيمان مشروط ومربوط، وإذا فات الشرط

---

(١) تقدم مثله في أوائل بيان ما يجب اعتقاد استحالته، والذي رأيته في المواقف ذكره في الجواب عن دليل منكري المعجزة ودلالتها على صدق الأنبياء عليهم الصلوة والسلام.

(٢) كذا بالأصل، والأولى "له".

فات المشروط

وبعضهم قالوا وعيده قطعي منقطع، لا يليق بالعفو، يعذب ألبتة لكنه منقطع عذابه ويدخل الجنة آخرا وهذا مذهب بشر المريسي، والخالدي وغيرهما من الجهال السفهاء **وقالت المرجئة**: ليس للفساق وعيد أصلا وكل وعيد ورد في الكتاب والسنة فهو للكافر الذي يكون مع كفره الفسق أيضًا وقد[٢] صح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: صنفان من أمتي ليس[٣] لهم من الإسلام نصيب، المرجئة والقدرية.

والمذهب الصحيح الذي عليه الصحابة والتابعون، وهو مذهب أهل السنة أن مرتكب الكبيرة وإن مات بلا توبة قابل للعفو، ومثل سائر المسلمين في الأحكام، ولابد من اعتقاد أن الله برحمته، أو بشفاعة الشافعين يعفو عن بعضهم، وإن عذب بعضا منهم أيضًا، وأن من عذبه منهم لا يخلد في النار بل لابد أن يخرج منها بشفاعة

(١) كذا بالأصل المطبوع في بمبئي وهي نسخة سقيمة جدا، وصوابه " لأنه " أي كل ما ذكر من صلوة الجنازة والدفن والاستغفار.

(٢) رواه البخاري في التاريخ، والترمزي وحسّنه عن ابن عباس، وابن ماجة عنه وعن جابر = = ابن عبد الله معا والطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي سعيد الخدري، والخطيب في التاريخ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم، ولا بدع في إطلاق الصحيح على الحسن ثم بالتنوع يترقى إلى الصحة لا محالة، ولأبي نعيم عن أنس وأوسط الطبراني عن واثلة وعن جابر رضي الله تعالى عنهم بلفظ "صنفان من أمتي لاتنالهم شفاعتي يوم القيامة المرجئة والقدرية" صالح معتبر وقد انجبر[١].

(٣) كذا بالأصل وصوابه "لهما".

الشافعين، أو باستيعاب[١] العذاب على مقدار معصيته ويكون مآله الجنة قال العلامة النابلسي: والظاهر أن كل نوع من أنواع الكبائر لابد من نفوذ الوعيد في طائفة من مرتكبيه أقلها الواحد على ما هو المختار من صدق الطائفة[٢] لغة به، انتهى.

---

(١) **أقول**: بل لا استيعاب أصلا إن شاء الله، وما استقصى كريم قط، ألا ترى إلى خلق نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ يقول عنه ربه: ﴿**عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ**﴾ [التحريم/ ٣] فما ظنك بأكرم الأكرمين جل جلاله؟ وقد صحت الأحاديث أن المؤمنين يخرجون، فيخرجون بشفاعة الشفيع الرفيع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يخرج الله برحمته كل من قال لا إله

[١] أخرجه البخاري في التاريخ الكبير باب سلام، الرقم/ ٢٢٢٣ (ج ٤ / ص ١٣٣)، و والترمذي في السنن باب ما جاء في القدرية، الرقم/ ٢١٤٩ (ج ٤ / ص ٤٥٤)، و ابن ماجه في السنن باب في الإيمان، الرقم/ ٧٣ (ج ١ / ص ٢٨)، والطبراني في الأوسط من اسمه محمد، الرقم/ ٥٥٨٧ (ج ٥ / ص ٣٧٠)، و الخطيب في التاريخ ذكر من اسمه محمد واسم أبيه الصباح محمد بن الصباح، الرقم/ ٢٨٩٣ (ج ٥ / ص ٣٦٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، (ج ٩ / ص ٢٥٤)، والطبراني في الأوسط،الرقم/ ١٦٢٥ (ج ٢ / ص ١٧٤) =

= إلا الله وأولئك يسمون عتقاء الله عز وجل كما عند أحمد والنسائي، والدارمي، وابن خزيمة، وسعيد بن منصور عن أنس، وعن أحمد وابن حبان ومنيع، والبغوي في الجنديات، وسعيد عن جابر رضي الله تعالى عنهما[١] فإن استقصى فمتى أعتق، إنما أطلق، ألا ترى أن الأسير إذا أتم ميقاته فأخرج فإنما يقال أطلق، لا أعتق، والله تعالى أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.

(٢) قال الله تعالى: ﴿ **فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ** ﴾ [التوبة/ ١٢٢] والفرض يتأدى بقيام واحد، وقال تعالى: ﴿ **إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ** ﴾ [التوبة/ ٦٦] وإنما عفي عن واحد، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في الآية قال: الطائفة الرجل والنفر، وأخرج عبد بن حميد عنه قال: الطائفة الرجل فصاعدا[٢].

وبالجملة كون جميع المعاصي قابلة للعفو غير الكفر (الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة) هو منصوص الآيات القرآنية كقوله: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ** ﴾ [النساء/ ٤٨] وغير ذلك وأيضا كتاب الله بكونه عفوا وغفورا ورحيما وكريما مشحون، وفي الحديث زاد على حد التواتر هذا المضمون، وحمل المعتزلة الآية على التائب باطل، لأن الكفر مغفور عنه بالتوبة فما دونه أولى، والآية إنما سيقت لبيان التفرقة بينهما، وذا فيما ذكرنا، كذا قالوا(١)

والنجدية خالفوا أهل السنة ومالوا إلى ما قال المريسي والخالدي بتثليث القسمة في

---

[١] أحمد في المسند مسند أنس بن مالك رضي الله عنه الرقم/ ١٢٤٩١(ج ٣ / ص ١٤٤)، و الدارمي في السنن باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل، الرقم/ ٥٢ (ج ١ / ص ٤١)، و في الكنز للهندي كتاب القيامة، الشفاعة، الرقم/ ٣٩٠٨٩ (ج ١٤ / ص ٤٠٤) و قال السيوطي (أحمد ، والنسائى ، والدارمى ، وابن خزيمة ، والضياء عن أنس) و الرقم/ ٣٩٠٩٥ (ج ١٤ / ص ٤٠٧) و قال السيوطي (أحمد ، وابن حبان ، وابن منيع ، والبغوى فى الجعديات ، والضياء عن جابر)

[٢] تفسير ابن أبي حاتم الرقم/ ١٠٥٥٨(ج ٧ / ص ٣١٦)، و في الدر المنثور عن عبد بن حميد (ج ٤ / ص ٢٣١)

(١) **أقول**: كأنه يشير إلى حصول التفرقة بقبول توبة اليأس من العاصي دون الكافر، أو بأن العاصي أقرب للتوبة، والحق أن سياق الآية وإحالة عفو ما دون الكفر على محض المشيئة ناطق قطعا بمذهب أهل السنة وبطلان زعم المعتزلة.

كتاب التوحيد، واقتفاه صاحب "تقوية الإيمان" حيث قال: الشرك لا يكون مغفورا، فإن كان الشرك من الدرجة القصوي الذي يصير به الإنسان كافرا فجزاؤه خلود جهنم، وإن كان دونه فما كان جزاؤه مقررا عند الله يجده وباقي المعاصي على رضاء الله إن شاء عفا وإن شاء جزى.

مسألة

النجدات[1] من الخوارج منعوا كفر مرتكب الكبيرة غير مصر عليها،وحكموا بكفر من أصر على المعصية، ولو كانت صغيرة، والنجدية اتبعوهم في تكفير المصر على الكبيرة.

مسألة

لا خلاف في عدم العفو عن الكفر إنما الخلاف في دليله فلا يجوز وقوعه سمعا عندنا قال تعالى: ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ** ﴾ [المدثر/ ٤٨] أي لو شفعوا لكن لايقع ذلك أي إتيانهم بالشفاعة، لأنه تعالى قال: ﴿ **مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ** ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] ولا يجوز عقلا عند المعتزلة، على ما زعموا هم وصاحب العمدة من الحنفية، بناء منهم على أن العفو من الكفار مخالف للحكمة على ما ظنوا.

قالوا: قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن، وفي جواز العفو تسوية بينهما، فيمتنع العفو عقلا عليه تعالى، فيجب العقاب أي وقوعه منه تعالى، لأنه يثبت بترك العقاب نقص في نظر العقل، لكونه خلاف قضية الحكمة، كذا في المسايرة ومتعلقاته.

وفي مختصر العقائد: وأما ما قال جهم بن صفوان فنقول ذلك باطل، فإن الملك لله،

---

(١) تبع نجدة بن عامر النخعي.

والناس عبيده، وله أن يفعل بهم ما يريد، ولكن وعد أن لا يعذب أحدا بغير ذنب وأن لا يخلد المؤمن المذنب في النار، ويستحيل أن يخلف في ميعاده، وكذا وعد أن يعذب المؤمن المذنب زمانا، والكافر مؤبدا، ولكن قد يعفو عن المؤمن المذنب،ولا يعذبه لأنه تكرم وتفضل بترك الوعيد أما في حق الكفار فلا يكون العفو إن كان تكرما وتفضلا، قال الله تعالى: ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي** ﴾ [السجدة/ ١٣] الآية أخبر أنه لا يفعل مع الكفار إلا بطريق العدل، انتهى والخيالي وغيره من محشي شرح العقائد للسعد قد بسطوا القول في مذهب المعتزلة أي امتناع العفو عقلا وذكر دلائلهم والجواب عنها.

ولما اشتبه المقام على بعض الأفهام من جهة عقلية الحسن والقبح عند الماتريدية كالمعتزلة، ومذهبهما واحد، فتخيلوا أن مذهبهما في الفروع أيضًا واحد، فقالوا بامتناع عفو الكفر من الله، ووجوب عقابه عليه تعالى عقلا، ولم يتفطنوا أن الماتريدية وإن قالوا بعقلية الحسن والقبح لكن اتفقوا على نفي ما بنت المعتزلة عليه من وجوب أمور عليه.

وما في التوحيد أن الكفر مذهب يعتقد فعقوبته أن يخلد في النار، فأجيب عنه بأنه لبيان الفرق بين الكفر وسائر الكبائر، لا للامتناع عنه والوجوب عليه، ولا يجب عليه شيء باتفاق أهل السنة والجماعة.

ولما تنبهوا بما أورد عليهم من الوجوب وشنائعه قالوا هو واجب بإيجابه تعالى

على نفسه تفضلا وتكرما وزيادة في الامتنان [1] كما قال سبحانه: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام/ ١٢] ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم/ ٤٧] وأمثالها وهذا لا ينفي كونه ممكنا في نفسه، وعمدة من اشتبه عليه المسألة النسفي، حيث خلط مذهب المعتزلة بمذهب الماتريدية في كثير من مواضع العمدة ووافق المعتزلة [2] والمحققون نبهوا عليها، في المسايرة: صاحب العمدة لما اختار أن العفو عن الكفر لا يجوز عقلا (وقال الشارح: وفاقا للمعتزلة) كان امتناع تخليد الكافر في الجنة لازم مذهبه ونحن لا نقول بامتناعه عقلا، بل سمعا، فظنهم أنه مناف للحكمة لعدم المناسبة [3] غلط.

مسألة: اعلم أن قولنا "له سبحانه في كل فعل حكمة ظهرت أو خفيت" ليس هو بمعنى الغرض، إن فسر الغرض بفائدة ترجع إلى الفاعل فإن فعله تعالى وخلقه العالم لا يعلل بالأغراض، لأنه يقتضي استكمال الفاعل بذلك الغرض، لأن حصوله للفاعل أولى من عدمه، وذلك ينافي كمال الغنى عن كل شيء، وقال الله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران/ ٩٧]، وإن فسر بفائدة ترجع إلى غيره بأن يدرك رجوعها إلى ذلك الغير، كما نقل عن الفقهاء من أن أفعاله تعالى لمصالح ترجع إلى العباد، تفضلا منه تعالى، فقد ينفي أيضًا إرادته من الفعل، نظرا إلى تفسير الغرض بالعلة الغائية التي تحمل الفاعل على الفعل،لأنه يقتضي أن يكون حصوله بالنسبة إليه تعالى أولى من لاحصوله فيلزم الاستكمال المحذور.

---

(١) **أقول**: وهذا إن لم يكن تصريحا بالمرام فكما ترى رجوع عن القول.

(٢) انتظر ما سنلقي عليك بتوفيق الله تعالى.

(٣) بين الجنة والكفار، كما لا مناسبة بين المؤمن المطيع والنار، وهذا الذي جزم به إسماعيل حقي آفندي في روح البيان، والصواب أن الله تعالى له أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

وقد يجوز إرادته من الفعل، نظرا إلى أنه منفعة مترتبة على الفعل، لا علة غائية حاملة على الفعل حتى يلزم الاستكمال المحذور، والحكمة على هذا أعم من الغرض، لأنها إذا نفيت إرادتها من الفعل سميت غرضا، وإذ جوزت كانت حكمة لا غرضا.

وأما أحكامه سبحانه فمعللة بالمصالح عند الفقهاء على ما يعرف في أصول الفقه كذا في المسايرة وشروحه قال ابن أبي الشريف: واعلم أن تعليلها بها عند فقهاء الأشاعرة بمعنى أنها معرفة للأحكام من حيث أنها ثمرات تترتب على شرعيتها، وفوائد لها، وغايات تنتهي إليها متعلقاتها من أفعال المكلفين، لا بمعنى أنها علل غائية تحمل على شرعيتها، انتهى.

والمعتزلة قالوا بوجوب التعليل لأفعاله تعالى، واستدلوا بلزوم العبث على تقدير عدمه، قال شارح المواقف في الجواب: العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع وأفعاله تعالى محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى، راجعة إلى مخلوقاته، لكنها ليست أسبابا باعثة على إقدامه، عللا مقتضية لفاعليته، فلا تكون أغراضا، ولا عللا غائية لأفعاله، حتى يلزم استكماله بها، بل تكون غايات ومنافع لآثاره[1] وآثارا مترتبة عليها، فلا يلزم أن تكون أفعاله عبثا خاليا عن الفوائد وما ورد في الظواهر الدالة على تعليل أفعاله تعالى فهو محمول على الغاية والمنفعة دون الغرض والعلة الغائية.

وكبير النجدية في "تقوية الإيمان" مثله سبحانه بسلطان يرحم على سارق لم يجعل

(١) الذي في شرح المواقف "لأفعاله" ولا يبعد أن يراد بالآثار الأفعال فافهم.

السرقة صنعته بل صدر عنه من شامة النفس، وهو نادم عليه خائف ليلا ونهارا، لكن السلطان نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر[١] على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينتقص قدر حكمه في قلوب الناس، انتهي ما يليق بالمقام.

ولم يدر المسكين أنه سبحانه قادر على كل شيء، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد حاشاه أن لا يقدر على العفو عنه، بل عمن جعل السرقة صنعته ولم يندم، عند أهل السنة والجماعة، وحاشاه أن يحتاج إلى سبب يكون به قادرا على العفو، ويحصل به نفعا عائدا إليه، ويحفظ قدر حكمه عن الانتقاص، وكيف ينقص قدر قانونه بالعفو، وهو مملو مشحون بأنه يغفر الذنوب جميعا، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، وأنه غفور رحيم، وأمثاله ذلك وهو منزه عن السهو والنسيان، وتفصيل ما فيه من الخبط والضلال، والخلط بالاعتزال مذكور في رسائلنا.

هذا تمام الكلام فيما يستحيل على الله ذي الجلال والإكرام **وأما ما يجوز في حقه تعالى** – أي ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه في حقه – ففعل كل ممكن وتركه، فخرج الواجب والمستحيل، فما من ممكن عقلا إلا ويجوز في حقه تعالى إيجاده وإعدامه، ذاتا كان أو عرضا، فدخل في ذلك الثواب والعقاب، وبعث الأنبياء عليهم السلام، والصلاح والأصلح للخلق، وما التزم سبحانه شيئا من ذلك إلا تفضلا وتكرما، فله المنة والطول، وبه القوة والحول، لا فعال سواه ولا معبود إلا إياه – تم مبحث الإلهيات –.

(١) هكذا كان في كتابه "تقوية الإيمان" الأصل المطبوع قديما بمطبعة دار السلام في دهلي ثم حرفته أذنابه من بعد وجعلوا "لا يفعل" مكان "لا يقدر" وهو بعد كما ترى لا يخلو عن ضلال واعتزال، وهل يصلح العطار ماأفسد الدهر.

الباب الثاني
في النبـــــــــــوات

الباب الثاني في النبوات

أي المسائل التي يجب على المكلفين اعتقادها وهي متعلقة بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مما يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقه عليه الصلاة والسلام كما يجب(١) ذلك في حقه تعالى، لأنه الركن الثاني من الإيمان.

قال القاضي: من يجهل ما يجب للنبي أو يجوز أو يستحيل عليه، ولا يعرف صور أحكامه لا يؤمن أن يعتقد في بعضها خلاف ما هي عليه، ولا ينزهه عما لا يجوز أن يضاف إليه، فيهلك من حيث لا يدري، ويسقط في هوة الدرك الأسفل من النار، إذ ظن الباطل به واعتقاده مالا يجوز عليه يحل بصاحبه دار البوار – ولهذا المعنى ما (٢) احتاط النبي ﷺ عن الرجلين اللذين رأياه ليلا، وهو معتكف في المسجد مع صفية، فقال لهما: إنها صفية – ثم قال لهما الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا فتهلكا[١].

قال الخطابي: خشي صلى الله عليه وسلم عليهما الكفر لو ظنا تهمة برؤيته معه امرأة

(١) أي كما يجب على المكلف ذلك الاعتقاد المذكور في حقه سبحانه وتعالى.

(٢) موصولة أو مصدرية.

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاعتكاف، باب هل يدرأ المعتكف عن نفسه، الرقم/ ١٩٣ (ج ٢ / ص ٧١٧)

أجنبية، فبادر إلي إعلامهما بمكانها نصيحة لهما في حق الدين قبل أن يقعا في أمر يهلكان به.

قال العلامة النابلسي في المطالب الوفية: أما المفروض على كل مكلف في حق الأنبياء والرسل عليهم السلام فهو معرفة ما يجب في حقهم من صفات كمال المخلوق، ويستحيل عليهم من النقائص والرذائل، ويجوز عليهم من الأخلاق البشرية التي لا كمال فيها ولا نقص، على ما سيأتي – وأدنى ذلك أن يعتقد امتياز الأنبياء عليهم السلام عن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرأتهم دون جميع الخلق عن صفات من النقص، بعد اعتقاده امتياز الله تعالى عنهم وعن جميع الخلق بصفات من الكمال وتبرأته تعالى دونهم ودون جميع الخلق من صفات من النقص. انتهى

وينبغي أن تعلم أن الأنبياء عليهم السلام وسائط بين الله تعالى وخلقه

فخلقوا متوسطين بين الأرواح الملكية والأشباح البشرية، جامعين بين الأسرار الباطنية والأنوار الظاهرية، فجبلوا من جهة الأجسام والظواهر مع البشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة، كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم "لست كهيئتكم" أي على صفتكم وماهيتكم(١) "أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني"[١] فظواهرهم وأجسادهم وبنيتهم متصفة بالأوصاف البشرية، يجوز عليها طريان ما يطرأ على البشر من الأعراض والأسقام ونعوت الإنسانية، وبواطنهم منزهة عن الآفات المخلة بنعوتهم الملكية، مطهرة عن النقائص والاعتلالات المملة على الأجسام الحيوانية كذا قال القاضي(٢) وقال: والنبي وإن كان

(١) كذا قاله الفاضل القاري ولم يرد به مصطلح المنطق بل الحقيقة الكونية الخاصة التي عنها بروز الممكن بخصوصه فافهم.

(٢) أي والقاري.

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام،

من البشر ويجوز على جبلته ما يجوز على جبلة البشر فقد قامت البراهين القطعية وتمت كلمة الإجماع على خروجه وتنزيهه عن كثير من الآفات التي تقع على الاختيار وعلى غير الاختيار كما هو مفصل في محله.

وللنجدية كلمات في حقهم عليهم السلام تمج منها السماع، وتنفر عنها الطباع، أخفها ما في "الصراط المستقيم" حيث قال:

إن الصديق من وجه يكون مقلدا للأنبياء، ومن وجه محققا في الشرائع، والعلوم الشرعية تصل إليه بواسطتين، بواسطة النور الجبلي، وبواسطة الأنبياء، فيمكن أن يقال له تلميذ الأنبياء ويمكن أيضًا أن يقال هو والأنبياء تلميذ لأستاذ واحد وطريق[1] أخذ العلوم الشرعية أيضًا شعبة من شعب الوحي التي يعبر عنها في عرف الشرع بنفث في الروع، وسماه بعض أرباب الكمال بالوحي الباطني.

وقال بعد ذلك: فالفرق بين هؤلاء الكرام والأنبياء العظام بإقامة الأشباح، ومظان[2] الحكم والمبعوثية إلى الأمم فحسب، ونسبتهم إلى الأنبياء مثل نسبة الإخوان

الرقم/ ١٨٦٢ (ج ٢ / ص ٦٩٣)، و مسلم في صحيحه كتاب الصوم، باب النهي عن الوصال في الصوم، الرقم/ ١١٠٥ (ج ٢ / ص ٧٧٦)

(١) أي طريق أخذ الصديق تلك العلوم الشرعية التي تصل إليه بواسطة نوره الجبلي هو أيضًا شعبة الخ.

(٢) أي مقام الحقائق يريد به أن للأنبياء عليهم الصلاة والسلام تشريعا بالإذن فينوطون الأحكام بالأشباح والمظان خلفة عن الحقائق ولا كذلك الصديق.

الصغار إلى الإخوان الكبار ونسبة الأبناء الكبار إلى آبائهم.

وقال: لابد يجعلونه فائزا بمحافظة مثل محافظة الأنبياء التي تسمى عصمة، وادعى المكالمة الحقيقية.

وقال في حق شيخه الذي ادعى له الترقي من درجة الصديق بكثير: إنه كان مخلوقا من بدو الفطرة على كمال مشابهة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وبناء عليه بقيت لوح فطرته مصفاة من نقوش العلوم الرسمية، وطريق عقلاء الكلام والتحرير والتقرير، وكان هو من بدو الفطرة مجبولا على كمالات طريق النبوة إجمالا.

وقال: إلى أن الله تعالى أخذ يوما يده اليمنى بيد قدرته الخاصة وجعل قدام وجهه شيئا من الأنوار القدسية الذي كان رفيعا وبديعا كثيرا وقال أعطيتك كذا وأعطي أشياء أخر أيضًا إلى أن شخصا استدعى البيعة وحضرته توجه إلى الحق، واستأذن واستفسر عما هو منظوره تعالى في هذه المعاملة، فصار الحكم من هذا الطرف بأن من بايع على يدك وإن كانوا مئات ألوف أكفي لكل منهم، وبالجملة ظهر مئات أمثال تلك الوقائع حتى بلغ كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا انتهى ملخصا مترجما.

مسألة

لا يستحيل بعثة الأنبياء خلاف البعض البراهمة، ولا يلزم خلافا للفلاسفة حيث قالوا إن النبوة لازمة في حفظ نظام العالم، المؤدي إلى إصلاح النوع الإنساني على العموم، لكونها سببا للخير العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية الإلهية.

واعلم أن الفلاسفة يثبتون النبوة لكن على وجه مخالف لطريق أهل الحق، لم يخرجوا به عن كفرهم فإنهم يرون أن النبوة [1] لازمة وأنها مكتسبة، وينكرون صدور

(١) إن النبوة أي البعثة لازمة أي واجبة لا يصح على الباري سبحانه وتعالى تركها.

البعثة عن الباري تعالى بالاختيار، وينكرون كونها بنزول الملك من السماء بالوحي، وينكرون كثيرا مما علم بالضرورة مجيء الأنبياء به كحشر الأجسام والجنة [١] والنار، وذلك الإنكار مما كفروا به.

و لا يجب[٢] كما قالت **المعتزلة** بوجوب البعثة على الله تعالى، لما عرف من أصلهم الفاسد في وجوب الأصلح عليه تعالى، وجمع من علماء ما وراء النهر وافقهم حيث قالوا: إن إرسال الأنبياء من مقتضيات حكمة الله الباري، فيستحيل أن لا يكون، وقال النسفي في العمدة إرسال الرسل مبشرين ومنذرين في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب، والظاهر استحالة تخلفه، انتهى – وهذا من جملة زلات النسفي واختلاطه[٣]

---

(١) وتأويلهم الجنة والنار بلذات روحانية وآلام نفسانية لا ينفعهم، فإن التأويل في الضروري مدفوع غير مسموع، وعن هذا يجب إكفار النيشرية المقلدة لكفار الدهرية، المنكرة لكثير من الضروريات الدينية، مستترين بحجاب التأويل، وهل يقوم إيمانهم بعد الرحيل.

(٢) رجوع إلى أصل المسألة أى لا يجب على الله سبحانه بعث الرسل.

(٣) **أقول**: قد تكرر من المصنف العلامة قدس سره تبعا لمن سبقه من المحققين كابن الهمام وغيره الأخذ في أمثال المقام على الإمام الهمام أبي البركات عبد الله النسفي ومن وافقه من حملة المذهب الحنفي، وقد سكتنا عليه فيما سبق من بعض تعاليقنا مشيا على الظاهر المتبادر، وحذارا للعثار على الناظر القاصر، وقد كان ما تقدم من اللفظ أعني اشتباه مذهبي الأئمة الماتريدية وجهلة المعتزلة عليه، وخلطه أحدهما بالآخر أقرب إلى الإلفة مما هنا ومعلوم أن التأويل أولى وأسد، وبابه واسع لم ينسد، والإمام أبو البركات ليس منفردا في هذه الكلمات، بل ترى معظم مشايخنا الكرام

الماتريدية موافقين له في أمثال المحال، وإذا ترقيت عن القال إلى الحال، ألفيت الوفاق لهم من أعاظم أئمة التصوف، وحاشاهم ثم حاشاهم من الاعتزال ومن كل ضلال. =

= فالآن أريد بتوفيق الله أن أبين ما هو المحمل الأحرى لكلامهم، وإن كان الأحب إليّ، المختار لديّ في كثير من فروع المسألة هو ما اختاره المصنف العلامة خلافا لمرامهم كما قد نبهت عليه فيما سلف من الدرس أيضًا

فأقول، وبالله التوفيق: افترقت الناس في مسألة صدور أفعاله سبحانه وتعالى عنه على مناهج شتى فذهبت الفلاسفة التالفة إلى الإيجاب وسلب الاختيار، وهذا كما ترى كفر بجهار، وهم وإن لم يسلبوا لفظ القدرة لكن فسروها بمعنى "إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل" والشرطيتان صادقتان بصدق الملازمة سواء كان المقدم واجبا أو مستحيلا، قالوا وهذا وجوب منه لا عليه سبحانه، لأن كماله مقتض لفعاله، مناف لخلافها، وهذه كلمة حق أريد بها باطل كما سترى إن شاء الله تعالى

ثم جاءت المعتزلة والرافضة خذلهم الله تعالى، ادعت الإسلام، وتعدت في الجهل عن أولئك اللئام، فحكمت عقولها الزائغة على الفعال لما يريد، وقالت بملء فيها بوجوب كيت وذيت على الملك المجيد،

وأئمتنا أهل السنة والجماعة نصرهم الله تعالى قالوا جميعا إن الله تعالى لا يجب عليه شيء وهو الحاكم لا حاكم عليه، وقدرته بمعنى صحة الفعل والترك أي نسبتهما جميعا إليها على حد سواء، لا ترجيح لأحدهما على الآخر بالنظر إليها، وإنما الترجيح شأن صفة أخرى هي الإرادة، هذا ما أجمعوا عليه عن آخرهم

ثم اختلفوا في عقلية الحسن والقبح على مسالك ألقيت عليك فيما سلف، فالأشاعرة لما أبوها إباء واحدا ومتأخروهم عوّدوا النفوس مجها ودفاعها فرسخ ذلك في أذهانهم، حتى ذهلوا عن مقام الوفاق، وتحيروا في تعليل امتناع الكذب ونحوه بأنه نقص مستحيل عليه سبحانه وتعالى كما قد تقدم مستوفى لم يكن شيء من الأفعال كإثابة المطيع وتعذيب الكافر وإرسال الرسل والتكليف

بالمحال وغير ذلك عندهم حسنا ولا قبيحا قبل الحكم، فالحسن لا يوجد إلا بالحكم كما لا يعرف إلا به، فكانت نسبتها إلى الإرادة بل والحكمة أيضًا كنسبتها إلى القدرة،، لأن الفعل عار في= = نفسه عن وفاق الحكمة وخلافها،، حتى يستدعي تعلق الإرادة أو يمنعه فيصح تعلقها بأي الوجهين كان

وأئمتنا الماتريدية سلكوا مسلكا وسطا وقالوا لا حكم إلا لله، وللأفعال صفة حسن وقبح في أنفسها، يستبد بإدراكها العقل أو لا، وإن منها ما هو على وفق الحكمة كتعذيب الكافر وإثابة المطيع، ومنها ما هو على – خلافها كالعكس، والشيء ربما يكون ممكنا في حد ذاته، محالا بالنظر إلى غيره و**صلوح شيء لتعلق القدرة إنما ينشأ عن إمكانه الذاتي، ولا ينافيه الامتناع الوقوعي** فإن كل ما هو ممكن في حد ذاته فهو مقدور الله تعالى، وعن هذا نقول : إن خلاف المعلوم، والمخبر به داخل في قدرة الله تعالى مستحيل وقوعه للزوم والجهل والكذب المحالين بالذات، **وصلوحه لتعلق الإرادة متوقف على الإمكان الوقوعي**، فإن ما لا يمكن وقوعه لا يصح أن يكون مراد الله تعالى، وذلك أن القدرة ليس من لوازم تعلقها وجود المقدور، فيصح أن تتعلق بممكن ذاتي لا إمكان لوقوعه، بخلاف الإرادة، فإن الوجود لا يتخلف عن تعلقها، وليس بعده شيء ينتظر أصلا، فيستحيل أن تتعلق بما لا يقع،

وإذا عرفت هذا فالممكنات بأسرها مقدورات الله تعالى، ما وافق منها الحكمة، وما لا، فلا جبر ولا إيجاب، لكن لا يصح تعلق الإرادة منها إلا بما يوافق الحكمة، وإلا لزم السفه المستحيل فما وافق منها الحكمة يكون في حيز الوجوب منه تعالى لصدوره عن إرادته واختياره لا كما تقول الفلاسفة من الصدور بالإيجاب، وسلب صحة تعلق القدرة بخلافها، ولا كما تقول المعتزلة والرافضة من الوجوب عليه، تعالى عما يقول الظالمون جميعا علوا كبيرا **وكذلك ما خالف منها**

الحكمة يكون في حيز الامتناع أي بالغير، لما مر من استحالة كونه مرادا مع تحقق كونه مقدورا – فظهر الأمر وزال الإشكال، ووضح الفرق بين قولهم وقول أهل الاعتزال

قال العلامة المحقق المولى بحر العلوم في الفواتح : وأما فعل الله تعالى فتحقيقه أنه تعلق علمه الأزلي بالعالم، على ما كان صالحا للوجود على النظم الأتم، فتعلق إرادته في الأزل بأن يوجد على هذا النمط، فيوجد العالم بهذا التعلق، ويجب على اقتضائه، مثلا تعلق إرادته تعالى بأن يكون آدم= = في الوقت الفلاني ونوح في وقت بينهما ألف سنة، فوجدا ووجبا بهذا النمط، وهذا التعلق هو الخلق بالاختيار، وأما القدرة بمعنى أن يصح الفعل والترك فإن أريد به أن نسبة الفعل والترك متساوية إلى الإرادة، واتفق أيهما وجد فهو باطل، لأنه لو كان النسبة واحدة فتحقق الفعل دون الترك ترجيح من غير مرجح، بل وجود من غير موجد إذ لا موجد هناك يجيء الترجيح منه وإن أريد منه أنه يصح الفعل والترك بالنظر إلى نفس القدرة، وإن وجب أحدهما نظرا إلى الحكمة، فإن الحكيم لا يمكن أن تتعلق إرادته على خلاف ما علم من النظم الأتم، فهذا صحيح، وغير مناف لوجوب الفعل عند تعلق الإرادة، ووجوب الإرادة لأجل الحكمة، ووجوب الحكمة لكونها صفة كمالية واجبة الثبوت للباري باقتضاء ذاته تعالى الخ

وقال أيضًا: الإرادة شأنها ترجيح أحد الجانبين الذين صح تعلق القدرة بهما، نظرا إلى ذاتها، وإذ تحققت أن الترجيح من غير مرجح باطل وأن لا ترجح إلا للراجح بهذا الترجيح فقد دريت أن لا يمكن أن يوجد شيء ولا يثبت أمر سواء سمي موجودا أو واسطة إلا إذا وجب من العلة الموجدة، أو المثبتة، وهذا الإيجاب إن كان بعد تحقق الإرادة والاختيار فالفعل اختياري، وإلا اضطراري، والموجد إن كان ذا إرادة ففاعل بالاختيار، وإلا فبالإيجاب الخ

و في المسلم وشرحه له قدس سره: الأشعرية قالوا (رابعا لو كان كذلك) أي كان كل من الحسن والقبح عقليا (لم يكن الباري تعالى مختارا) في الحكم لأن الحكم على خلاف مقتضى الحسن والقبح قبيح وقد وجب تنزيهه عن القبائح (والجواب أن موافقة الحكم للحكمة لا يوجب الاضطرار) فإنه إنما وجب هذا النحو من الحكم لأجل الحكمة بالاختيار، وقد عرفت أن الوجوب بالاختيار لا يوجب الاضطرار (و) قالوا (خامسا لجاز العقاب قبل البعثة) لأن الحسن

استحقاق الثواب على الفعل، والقبح استحقاق العقاب فلو عاقبه عليه كان عدلا فيجوز (وهو منتف لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء/ ١٥]، فإن معناه ليس من شأننا ولا يجوز منا ذلك) فإن أمثال هذه العبارة يتبادر عنها هذا (أقول) في الجواب إن أراد بجواز العقاب الجواز الوقوعي فلا نسلم الملازمة، فإن القول بالقبح العقلي إنما يقتضي الجواز نظرا إلى= = ذات الفعل و(الجواز نظرا إلى ذات الفعل لا ينافي عدم الجواز نظرا إلى الحكمة) وإن أراد الجواز نظرا إلى نفس الفعل، وإن كان ممتنعا نظرا إلى الواقع والحكمة فبطلان اللازم ممنوع، والآية الكريمة لا تدل إلا على عدم كونه شان الباري الحكيم تعالى اهـ الكل بتلخيص

فاستبان معنى الوجوب الذي تقول به هؤلاء الكرام في أمثال المقام، وأنه ليس وجوبا اعتزاليا، ولا فلسفيا، بل بحمد الله سنيا حنيفا حنفيا، ولا ينافيه قولهم يجب عقلا، أو واجب عقلي فإن الوجوب على هذا الوجه أيضًا عقلي، يحكم به العقل، لا شرعي يتوقف على السمع

أقول ولا يذهبن عنك أن مقدورية ما هو خلاف الحكمة لا تستلزم مقدورية خلاف الحكمة أو مقدورية الحكمة فإن مقدوريته بالنظر إلى ذاته لا من حيث هو خلاف الحكمة، كما أن مقدورية خلاف المعلوم والمخبر به في حد ذاته لا تستلزم مقدورية الجهل والكذب، فالتعالي عن مخالفات الحكمة والعلم والخبر بالاختيار لا يكون تعاليا عن السفه والجهل والكذب بالاختيار، حتى يلزم والعياذ بالله إمكان هذه الأقذار، كما تزعم النجدية الفجار

فإن قلت لا قياس لمنافي الحكمة على مخالف العلم والخبر لأن الفعل وخلافه نسبتهما جميعا إلى العلم والخبر سواء، فلو وقع خلافه لعلم خلافه ولأخبر بخلافه، ولا كذلك الحكمة فإنها إذا نافت شيئا لم يكن أن تقتضيه، وبالجملة منافاة الحكمة تكون لصفة في نفس الفعل، فيأتي المنع من ذاته فلا يكون مقدورا،بخلاف خلاف العلم والخبر، لا يقال الخبر يتبع العلم، والعلم الواقع، والواقع الإرادة، والإرادة الحكمة، والحكمة تلك الصفة الكائنة في نفس الفعل بها يلائمها

فيكون خلاف العلم والخبر أيضًا غير مقدورين، لأن هذا حيث كان أحد جانبي الفعل منافيا للحكمة، وربما يكون في كليهما حكمة، كما سيأتي، فلا يأتي المنع أصلا من قبل الحكمة، فكيف بتوابعها،

قلت نعم، ولكن نشوء المنع عن صفة في الفعل لا يكون نشوؤه عن نفس ذاته، فلا ينافي المقدورية الذاتية، =

= هذا غاية الكلام فيما أصلوا، **أما الفروع** فمنها ما لم يذهب إليه إلا بعضهم كوجوب عذاب الكافر عقلا، ومنها ما اخترت أنا لنفسي وفاق الأئمة الأشعرية فيه كامتناع تعذيب المطيع عقلا، وهذا الفرع أعني إرسال الرسل وإنزال الكتب أيضًا مما الراجح فيه عندي عدم الوجوب العقلي، فسبحان من يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، له الملك، وله الحكم، وإليه ترجعون، والحمد لله رب العالمين.

فتحصل بحمد الله أن ما كان نقصا في حد ذاته كالكذب والجهل والسفه والعجز أعني إعدام علم نفسه أو حكمته أو قدرته أو شيء من صفاته عز وعلا فذلك كله محال بالذات قطعا إجماعا بيننا وبين الأشعرية وسائر أهل السنة بل وسائر العقلاء، وما لم يكن كذلك في نفسه وإنما يلزمه نقص من خارج إن لو وقع، كخلاف المعلوم والمخبر به فذلك مقدور بالذات، مستحيل بالغير، فيكون متعلق القدرة دون الإرادة، ومن أحاله بالذات فكلامه مؤول أو مهجور، ومنه عند أئمتنا الماتريدية كل فعل ينافي الحكمة لما فيه من القبح، ثم تختلف الأنظار في كون بعض الأفعال منافية للحكمة، فتستحيل بالغير، أو قضيات لها فتجب كذلك، كعفو الكافر عند النسفي، وتعذيب الطائع عند الجمهور، وإرسال الرسل عنده وإثابة المطيع عندهم، أو لا، ولا، فلا ولا[1] – كما مر مفصلا، والحمد لله آخرا وأولا

أتقن هذا المقام، فإنه من مزال الأقدام، وبالله العصمة وبه الاعتصام، هذا تقرير كلامهم، على طبق مرامهم، قدست أسرارهم، وأفيضت علينا أنوارهم، ولنأت على موارد التأصيل، **فأقول مستعينا بالجليل**

ما كان لمؤمن أن يرتاب في كون أفعال الله كلها، دقها وجلها، على وفق حكمته البالغة فما فعل ما فعل إلا لحكمة، ولا ترك ما ترك إلا بحكمة، بل له في كل فعل وترك حكم لا يعلمها إلا هو،

ولا شك أن منافاة شيء للحكمة يحيله جملة واحدة بيد أن موافقتها قد لا يوجب، كأن يكون الفعل وخلافه في كليهما حكمة، فكل على وفقها،ولا يجب منهما شيء ألا ترى أن المولى سبحانه وتعالى إن عذب عاصيا عذبه عدلا حكيما وإن غفر غفر عزيزا حكيما غفورا رحيما، وإليه يشير=

[١] أو لا تكون منافية للحكمة ولا قضيات لها فلا تستحيل ولا تجب بل تكون في حيز الإمكان الوقوعي. محمد أحمد مصباحي.

= العبد الصالح ابن الأمة الصالحة عليهما الصلاة والسلام في قوله لربه عز وجل : ﴿ **إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ** ﴾ [المائدة/ ١١٨] كان الظاهر أن يقول : وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، لكن عدل إليه ليدل أن الغفران أيضًا عين الحكمة، وأن الملوك إذا أحضر لديهم البغاة فهم وإن كانوا كرماء يحبون العفو ربما لا يعفون، إما حذرا عن سطوتهم، أو تحرزا عن لزوم السفه بترك الأعداء مع القدرة عليهم، وأنت يا ملك الملوك منزه عن كل ذلك، فإنك أنت العزيز الغالب لا يغلبه أحد، والحكيم البالغ حكمته لا نقص فيها ولا أود

إذا وعيت هذا دريت أن ههنا شيئين، فعلا وتركا، والوجوه ثلاثة منافاة الحكمة المحيلة وموافقتها المسوغة، واقتضائها الموجب، ووجود أحد الطرفين في فعل أ وترك يقضي بوجود الآخر في الآخر، ووجود الوسط وجود الوسط، فالصور الست رجعت ثلاثا، وسطاها كثيرة الوجود، وقد علمت مثالها، ولا تقول الأشاعرة إذا جاوزت النقص في النفس إلا بها، والصورة الأولى في الفعل أعني منافاته للحكمة المستلزمة لاقتضائها الترك، فغير مستبعد، ولعل تعذيب المطيع المحض صرفا محضا يكون منها، كما أشرنا إليه فيما مر، ومنه التكليف بالمحال الذاتي من المكلف بمعنى حقيقة الطلب، لأنه عبث كما تقدم، أما عكسها وهي الثالثة أعني اقتضائها لفعل

مع الاعتزال، والكل مردود على ظاهره، ومخالف للحق –

مسألة

المشهور أن **النبي** من أوحى إليه بشرع، وإن أمر بالتبليغ أيضًا **فرسول**، وإطلاق النبي على كل حقيقة، وإطلاق الرسول[١] مجاز

وجوبا مستلزما لمنافاتها الترك فالعبد لا يراها في شيء من الأفعال، كيف ولو لم يخلق الله العالم رأسا، فهل ترون فيه بأسا إذا يكون قد استكمل بالخلق، وهو الغني الحميد الفعال لما يريد، فإذا لم يأت نقص في ترك الكل، وقد ترك فيما لا يتناهى من أزل الآزال إلى يوم بدأ الخلق فمن أين يأتي في ترك البعض

وكم لله من سر خفي   يدق خفاه عن فهم الذكي

فتحرر أن أفعاله وتروكه كلها على وفق الحكمة قطعا، وأنه يجوز أن يكون من الأفعال ما تحيله الحكمة، وتوجب تركه، وإن شملتها القدرة، ولا نرى فعلا توجبه الحكمة، وتحيل تركه مع شمول القدرة لهما، نعم يأتي ذلك من قبل العلم والإخبار، فعن هذا أقول إن تعذيب الطائع = = صرفا محضا إن استحال فإثابة المطيع* لا توجبه الحكمة عقلا، وإن وجب علما وسمعا، "ذلك فضلى أوتيه من أشاء" وكذلك تعذيب الكافر** وإرسال الرسل*** وإنزال الكتب، وكل ذلك تستدعيه الحكمة من دون إيصال إلى حيز الوجوب. **وربك يخلق ما يشاء ويختار، فعال لما يريد،**

فهذا ما أدى إليه نظري فإن كان صوابا، وذاك رجائي فمن الله ربي، وحق الحمد لوجهه الجميل، وإن كان فيه خطأ فأنا تائب إلى الله من كل خطأ، وعلى ما هو الحق عند ربي عقدت قلبي، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد وآله وصحبه الكرام آمين.

* واجب عند الجمهور ** واجب عند النسفي *** واجب عنده

(١) على من لم يؤمر بالتبليغ.

في المطالب الوفية: الوحي قسمان: **وحي نبوة**، ويختص به الأنبياء دون غيرهم، قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ** ﴾ [الكهف/ ١١٠]، فجعل الفارق الوحي فهو النبوة وقال: ﴿ **وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ** ﴾ [الأنبياء/ ٧] **ووحي إلهام** ويكون لغير الأنبياء ونقل اللاقاني التصريح عن العز بن عبد السلام بأن النبوة هي الإيحاء وقال السنوسي في شرح الجزائرية: مرجع النبوة عند أهل الحق إلى اصطفاء الله تعالى عبدا من عباده بالوحي إليه، فالنبوة اختصاص بسماع وحي من الله بواسطة الملك أو دونه، فإن أمر مع ذلك بتبليغه فرسول،

وفي شرح المسايرة لابن أبي الشريف: قد تحصل في معنى النبي والرسول ثلاثة أقوال: الفرق بينهما بالأمر بالتبليغ وعدمه وهو الأول المشهور، والفرق بأن الرسول من له شريعة وكتاب، أو نسخ لبعض شريعة متقدمة على بعثته، وكونهما بمعنى واحد وهو الذي عزاه المصنف للمحققين، وهو يقضي اتحاد عدد الأنبياء والرسل، ولا يخفى مخالفة ذلك للوارد في حديث أبي ذر، الذي قدمناه

وفي التحفة بعد ذكر الحديث وبما [١] ذكر الصريح من تغاير النبي والرسول تبين

(١) الظرف متعلق بتبين، والصريح مجرور صفة ما ومن بمعنى في أو تصحيف منها متعلق بالصريح[١].

غلط من زعم اتحادهما في اشتراط التبليغ، واستروح ابن همام مع تحقيقه في نسبة ذلك الغلط للمحققين وقال: إن الذي في كلام محققي أئمة الأصلين وغيرهما خلاف ذلك الاتحاد، وأي محققين خلاف هؤلاء، ثم رأيت تلميذه الكمال ابن أبي الشريف أشار للرد عليه ببعض ما ذكرت

قال القاري في شرح الفقه الأكبر: ثم في تقديم النبوة على الرسالة إشعار بما هو مطابق في الوجود، من عالم الشهود، وإيماء إلى ما هو الأشهر في فرق بينهما، بأن النبي هو أعم من الرسول، إذ الرسول من أمر بالتبليغ، والنبي من أوحى إليه أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا.

قال القاضي عياض "والصحيح الذي عليه الجمهور أن كل رسول نبي" ـــ من غير عكس، وهو أقرب[1] من نقل غيره الإجماع عليه، فنقل غير واحد الخلاف فيه فقيل النبي مختص بمن لا يؤمر، إلى آخره ــ ونسب هذا المذهب إلى الجمهور في مواضع من هذا الكتاب والمرقاة.

و كبير النجدية لم يبال من إثبات النبوة بالمعنى المشهور المختار عند الجمهور المذكور الذي هو المختار عنده في كتابه "الصراط المستقيم" لشيخه ولمن هو أدون منه في ذلك الكتاب، كما مر وسيجيء

قال القاضي: وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه، وإن لم يدع النبوة، إلى آخره

---

[١] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير صدي بن العجلان أبو أمامة الباهلي، الرقم/ ٧٨٧١ (ج ٨ / ص ٢١٧)، و أحمد في المسند حديث أبي أمامة الباهلى الصدى بن عجلان بن عمرو بن وهب الباهلى عن النبي ﷺ، الرقم/ ٢٢٣٤٢ (ج ٥ / ص ٢٦٥)

(١) أي إلى الصواب.

وقال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٌ﴾ [الأنعام/ ٩٣]

ولما كان مستند القاضي القرآن، فالكلام عليه لا يليق بأهل الإيمان، وإن تكلم قرن الشيطان – وصرف الوحي عن العرفي الشرعي إلى أنواع الإلهامات وغيرها التي سميت وحيا تشبيها بالوحي إلى النبي كما ذكره القاضي لا يخرجهم من الخذلان، علا أن كبيرهم مصرح بوحي الشرع فلا ينفعهم هذا الطغيان.

مسألة

النبوة ليست كسبية – خلافا للفلاسفة – قال التورفشتي في المعتمد: اعتقاد حصول النبوة بالكسب كفر قال النابلسي في شرح الفوائد: وفساد مذهبهم غني عن البيان، بشهادة العيان، كيف وهو يؤدى إلى تجويز نبي مع نبينا عليه السلام أو بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن، إذ قد نص على أنه خاتم النبيين، وآخر المرسلين وفي السنة "أنا العاقب لا نبي بعدي"[١] وأجمعت الأمة على إبقاء هذا الكلام على ظاهره، وهذه إحدى المسائل المشهورة التي كفرنا بها الفلاسفة لعنهم الله تعالى، انتهى

اعلموا أن الفلاسفة كفروا بتأدية قولهم إلى تجويز نبي مع نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أو بعده وذلك يستلزم تكذيب القرآن فما بال النجدية الذين يصرون على دعوى

تجويز نبي بعده ﷺ بل على تجويز خاتم آخر مع نبينا خاتم النبيين[١]

(١) سبق المصنف قدس سره شر زمان أتى بعده بلغ فيه السيل زباه، وخرج دجالون يدعون وجود ستة نظراء للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، مشاركين له في أشهر خصائصه الكمالية أعني ختم النبوة في طبقات الأرض الست السفلي، فمنهم من يقول كل منهم خاتم أرضه ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم هذه الأرض، ومنهم من يقول إنهم خواتم أراضيهم ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الخواتم، والأكفر والأوقح منهم يصرح بأنهم مماثلون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شركاء له في جميع صفاته الكمالية، ويرده آخرون إبقاء على أنفسهم من المسلمين، فمنهم من يقول نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم هو النبي بالذات وسائر الأنبياء بالعرض، وسلسلة ما بالعرض إنما تنتهي على ما بالذات، وهذا هو معنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين، فلو وجد معه أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي في هذه الطبقة من الأرض أيضًا لم يخل ذلك بخاتميته، فإن الختم ليس بمعنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم آخر النبيين، قال: وأيّ مدح في التأخر الزماني؟ وزعم أن هذا هو الأدخل في مدح نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث جعلناه خاتم الخواتم، لا خاتما صرفا كما تقولون فإن مدح ملك بأنه ملك الملوك أعظم من مدحه بأنه ملك وحده =

[١] أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الفضائل باب في أسمائه صلى الله عليه و سلم . رقم ٢٣٥٤ (ج ٤ / ص ١٨٢٨) و البخاري في الصحيح كتاب المناقب، باب في أسمائه ﷺ الرقم/ ٣٣٣٩ (ج ٣ / ص ١٢٩٩)

= ولعمري هل هذه السفسطة الشيطانية إلا كما كان يقول المشركون للمسلمين أنتم جعلتم الله إلها صرفا ونحن جعلناه إله الآلهة، فأينا أقوم بالحمد، ولم يدر الدجال أن الكمال الأعظم هو الذي تنزه صاحبه عن الشريك، لا ما فيه شركاء متشاكسون، وإن كان لهذا فضل عليهم ومنهم من يوجه أفضليته صلى الله تعالى عليه وسلم على هؤلاء الخواتم المخترعة بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم من بني آدم وتلك الخواتم من البغال والحمير، وأصناف أخر غير ذوى العقول، وبنو آدم

مسألة

من جوّز زوال العقل عن الأنبياء يخشى عليه الكفر، ومن جوز زوال النبوة من نبي فإنه يصير كافرا، كذا في التمهيد.

وها أنا أذكر ما يجب لهم عليهم السلام

فمنه العصمة: وهي من خصائص النبوة على مذهب أهل الحق، خلافا للملاحدة الباطنية – قال التورفشتي في كتاب "المعتمد في المعتقد" فتنة ادعاء العصمة في غير الأنبياء لا يعد قليلا فهذا الإمام المعصوم سرا اخترعتها الباطنية لدفع الأحكام

أفضل وأكرم – ولم يدر المسكين أن جعل النبوة في هذه الأصناف ازدراء بشأنها أي ازدراء، وقد صرح العلماء كالإمام القاضي عياض وغيره بكفر من يقول به.

وبالجملة هكذا اختلفوا فيما بينهم يكفر بعضهم بعضا، وكلهم مشتركون في الإيمان بسبع خواتم، عليه مردوا، وعن الله ورسوله شردوا، حتى انتدب علماء الإسلام من العرب والعجم للرد عليهم، وأقاموا عليهم الطامة الكبرى، فقهروا، وبهتوا، وخذل ما بهتوا فصاروا مثلة بين المسلمين، ثم صب الله عليهم سوط عذاب، فعما قليل هلكوا أجمعين فهل ترى لهم من باقية؟ والحمد لله رب العالمين، وإن تبغ الاطلاع على بعض تفاصيل ذلك فعليك بمطالعة فتوى سيدي وأستاذي مولانا عبد الرحمن السراج المكي قدس سره وكتاب "تنبيه الجهال" لبعض أحبابي "والقول الفصيح" و"التحقيقات المحمدية" وغيرها من تصانيف أهل السنة، شكر الله تعالى مساعيهم آمين، وكان بحمد الله النصاب الأوفر في دفع هذا الكفر الأكفر لحضرة خاتم المحققين إمام المدققين سيدنا الوالد قدس سره الماجد، فبسعيه ألقيت هذه الفتنة العمياء في البئر، فلم يبق لها نقير ولا قطمير، كما هو مفصل في "تنبيه الجهال" والحمد لله ذي الجلال.

الشرعية، وتوهين قضايا المسلمين، وتضليل أهل السنة والجماعة إلى أن قال: يلزم لأهل الدين حفظ لسانهم وآذانهم من تلوث هذه البدعة – والله المنقذ من الضلال، انتهى ملخصا مترجما.

وكبير النجدية خالف أهل الحق ووافق الملاحدة الباطنية حيث أثبتها للصديق الذي جعل رتبة شيخه أعلى منه بكثير في (الصراط المستقيم) ونقلنا شيئا من كلماته في حقه، فيما سبق، حيث قال: لا بد يجعلونه فائزا بمحافظة مثل محافظة الأنبياء التي تسمى بالعصمة وادعى أنها ثابتة، وكيت وذيت الخ.

"والحق **عصمة** الأنبياء عليهم السلام عن الجهل بالله تعالى وصفاته، وعن كونهم على حالة تنافي **العلم بشيء** من ذلك كله جملة، بعد النبوة عقلا وإجماعا، وقبلها سمعا ونقلا، وبشيء مما قرروه من أمور الشرع أدوه عن ربه عز وجل من الوحي قطعا عقلا وشرعا، وعن الكذب وخلف القول مذ نبّأهم الله تعالى وأرسلهم قصدا أو عن غير قصد، **واستحالة** ذلك عليهم شرعا وعقلا وإجماعا وبرهانا، **وتنزيههم عنه** قبل النبوة قطعا، **وتنزيههم** عن الكبائر إجماعا وعن الصغائر تحقيقا، وعن استدامة السهو والغفلة توفيقا، واستمرار الغلط والنسيان عليهم فيما شرعوا لأمتهم قطعا" كذا قال القاضي.

وفي شرح المواقف: اجتمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القطعي على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلغونه من الله إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلا لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو المحال.

وفي المواقف: أما الكفر فاجتمعت الأمة على عصمتهم منه، غير أن **الأزارقة** من الخوارج جوزوا عليهم الذنب، وكل ذنب عندهم كفر، وفي الشرح: فلزمهم تجويز

الكفر، بل محكي عنهم أنهم قالوا بجواز بعثة نبي[١] إلى آخره

والقاري[٢] بعد قول القاضي "هذا ما لا يجوزه إلا ملحد" قال: أي إمكان صدور الكفر والشرك منه قال الخفاجي: لا يصح عقلا ولا شرعا ولايجوز عليه ﷺ أن لا يبلغ شيئا إلى آخره.

ومنه الصدق هو مطابقة حكم الخبر للواقع إيجابا أو سلبا، وهو واجب عقلي في حق كل نبي لا يتصور عدمه، إذ لو تصور لما قبل منهم شيء مما جاءوا به، ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز في خبره تعالى لتصديقه إياهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني، وتصديق الكاذب من العالم بكذبه محض الكذب، وهو عليه محال، فملزومه وهو جواز الكذب عليهم كذلك، ونص الله تعالى وصدق الله ورسوله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم/ ٣] و﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس/ ١٠٨] كذا في الكنز.

قال العلامة ابن حجر في تحقيق كلمات الكفر: والذي يظهر أنه لو قال إن كان ما

(١) ترك ما بعده استبشاعا له وهو "علم الله تعالى أنه يكفر بعد نبوته" اهـ وقد كذبهم الله عز وجل بقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام/ ١٢٤].

(٢) القاري مبتدأ خبره قال، وقوله "بعد" متعلق به و"هذا مالا" الخ مقولة القول و"أي إمكان" مقولة قال.

قاله النبي الفلاني صدقا نجوت يكون كفرا[1] أيضًا، ولا يشترط ذكر جميع الأنبياء، ولا أن يكون ما قال ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي **فإن قلت** للأنبياء، الاجتهاد، وجرى قول في أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فإذا قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناشئا عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به؟ **قلت** القول بعدم الكفر حينئذ وإن كان له نوع من الظهور، لكن القول بالكفر أظهر، لأن الإتيان ب"إن" التي هي للشك والتردد في هذا المقام يشعر بتردده في تطرق الكذب إلى ذلك النبي، وهذا كفر، غير أن القول بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور، فلا يلتفت إليه وعلى التنزل فقوله "إن كان صدقا" يدل كما تقرر على تردده في الكذب، وهو غير الخطأ، لأن الخطأ ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد، بخلاف الكذب فإنه يدل شرعا[2] على الإخبار بخلاف الواقع تعمدا، فيصح الكفر بذلك، وإن قلنا بهذا قول المهجور، لأن قوله " إن كان صدقا " لا يتأتى بناؤه عليه لما تقرر واتضح ولله الحمد.

قال القاضي: وكذلك من دان بالوحدانية وصحة النبوة ونبوة نبينا عليه السلام لكن جوز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به ادعى في ذلك المصلحة بزعمه أو لم يدعها فهو كافر بالإجماع.

وقال: وكذلك من أضاف إلى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم تعمد الكذب فيما بلغه وأخبر به، أو شك في صدقه أو سبه، أو قلل إنه لم يبلغ، أو استخف به أو بأحد من

(١) أي كما نصوا عليه في قول القائل إن كان ما قاله الأنبياء صدقا نجوت أي لأجل الشك المستفاد من "إن" **أقول** ومحله حيث لم يرد به التحقيق، فربما يؤتى به على صورة الشك، كحديث "فأقول إن كان هذا من عند الله يمضه".

(٢) وإن كان لغة واصطلاحا يعم كل إخبار بخلاف الواقع عمدا كان أو سهوا أو خطأ وقد جرى عليه عرف بعض الحجازيين يقولون كذب فلان أي أخطاء كما في الحديث.

الأنبياء، أو أزرى عليهم، أو آذاهم، أو قتل نبيا، أو حاربه فهو كافر بالإجماع.

فائدة: ظهور[١] المعجزة على يد الكاذب من المستحيلات العقلية عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، لإفضائه إلى التعجيز عن إقامة الدلالة على صدق دعوى الرسالة، وعند الإمام وكثير من المتكلمين لأن الصدق مدلول لها لازم بمنزلة العلم[٢] لإتقان الفعل، وهو محال، وعند الماتريدية لإيجابه التسوية بين الصادق والكاذب، وعدم التفرقة بين النبي والمتنبي، وهو سفه لا يليق بالحكيم.

ومنه الأمانة وهي ضد الخيانة.

ومنه التبليغ لجميع ما جاءوا به من عند الله، وأمروا بتبليغه[٣] للعباد اعتقاديا كان

---

(١) أي إظهار الله تعالى خارق عادة على يد مدعي النبوة كذبا موافقا لمرامه بحيث يعد مصدقا لكلامه، ولا يخفى عليك فائدة القيود التي ذكرنا والتفسير الذي به فسرنا.

(٢) فإن من رأى فعلا أحسن وأتقن أيقن ضرورة أن فاعله عليم حكيم، **أقول** : والأحسن التنظير بدلالة نفس الفعل على الفاعل، فإنه واضح اللزوم، والإتقان قد يناقش فيه مناقش بأنه يجوز وقوعه نادرا اتفاقا من دون قصد الفاعل، بل ولا استطاعته لو قصد، بل الإتقان دائما ربما كان طبعيا ملهما كما في بيت النحل وعش التنوط، بل في أوهن البيوت أقوى شاهد على إتقان العنكبوت، فسبحان من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى فافهم.

(٣) قيد به لأن مما جاءوا به ما علموا ولم يؤمروا أن يعلموا من دقائق حقائق لا يحتمل لها عقول العوام، وليس في الاشتغال بها نفع لهم، لأن الرسل صلوات الله تعالى عليهم لا يضنون عن الأمة بشيء فيه صلاحهم.

أو عمليا، فيجب أن يعتقد أنهم صلوات الله تعالى عليهم بلغوا عن الله ما أمروا بتبليغه ولم يكتموا منه شيئا، ولو في قوة[1] الخوف.

ومنه الفطانة أي الحذاقة[2] لإلزام الخصوم وإحجاجهم وذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

وهذه الخمسة لا تداخل بينها على ما هو الحق ثم هي واجبة[3] بالعقل وهم لا يتصور أن يكونوا على خلافها، وبالشرع أيضًا، وما بعدها شرعا وعادة.

ومنه الذكورة قال الله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالاً**﴾ [يوسف/ ١٠٩] خلافا **للظاهرية** حيث قالوا بنبوة مريم، متمسكين بقوله تعالى: فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا [مريم/ ١٧]، ﴿**يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ**﴾ [آل عمران/ ٤٢] — الآيتين — وأجيب عنه بأنه ليس وحيا بشرع[4] إذ لا دلالة عليه في الآيات المذكورة،

---

(١) وتجويز التقية عليهم في التبليغ كما تزعمه الطائفة الشقية هدم لأساس الدين، وكفر وضلال مبين.

(٢) وإلا لكان فيها توسيد الأمر إلى غير أهله، والله أعلم حيث يجعل رسالته.

(٣) في بعض تفاصيل بعضها تأمل في الوجوب العقلي ولقائل أن يقول العصمة تشمل الصدق والأمانة، والأمانة التبليغ وكيف ما كان فالخطب سهل، والإيمان بثبوت كل ذلك لكلهم واجب قطعا.

(٤) أي ليس فيها ما يدل على أنها أوحى الله تعالى إليها بشرع، نعم فيها فضائل، وليس كل فضيلة نبوة، ولا مستلزمة لها، ففي الآية إرسال الروح إليها ليهب لها غلاما زكيا، وليس إرسالها إلى غيرها بشرع، وكلام الملائكة وإرشادهم المكلم إلى محاسن الأفعال لا يختص بالأنبياء عليهم الصلوة والسلام نعم القران بين رؤيتهم على صورتهم، وسماع كلامهم لا يكون لغير نبي، فغيره

والإمام الرازي والقاضي البيضاوي نقلا الإجماع على عدم نبوتها، ولم يباليا بشذوذ المخالف وقالوا بنبوة أم[١] موسى أيضًا وبعضهم بنبوة آسية أيضًا وبنبوة سارة وهاجرة أيضًا[٢] والجواب الجواب[٣] والاحتجاج بالوحي يبطل بقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل/ ٦٨] فإنه ليس بوحي شرع.

ومنه النزاهة في الاكتساب، أي التباعد عن دناءة الصناعة، كالحجامة وكل ما يخل بحكمة البعثة، لأنه يوجب عدم الاتباع وتنفر الطباع، فتنزيههم عن ذلك واجب، والنبوة أشرف مناصب الخلق، مقتضية لغاية الإجلال اللائق بالمخلوق، فيعتبر لها انتفاء ما ينافي ذلك.

ومنه النزاهة في الذات أي السلامة من البرص والجذام والعمى وغير ذلك من المنفرات.

فأما عقدة موسىٰ عليه السلام قبل الإرسال، فقد أزيلت بدعوته عند الإرسال،

إن رآهم لم يسمع حينئذ كلامهم، وإن سمع كلامهم لم يرهم حينئذ على صورتهم، كما نص عليه الإمام الشيخ الأكبر رضي الله تعالى عنه، أما الاصطفاء فظاهر عمومه لعباد الله الصالحين وكذا= = الاصطفاء، على جميع النساء، ليس فيه بالمقصود وفاء، إلا إذا ثبت نبوة بعض النساء، وهو أول المسألة.

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص/ ٧] الآية.

(٢) وفي حقهن رضي الله تعالى عنهن لا يوجد ما يساوي شبهة فضلا عن دليل.

(٣) أن لهن فضائل قطعا، ولم يثبت الإيحاء بشرع إليهن أصلا.

بقوله: ﴿ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴾ [طه/ ٢٧] وأما بلاء أيوب فقد كان مؤخرا، والشرط[١] ما يكون مقدما، وكذلك عمى يعقوب، مع أنه قيل بأنه لم يعم، بل كان به غشاوة شديدة، ومثله شعيب.

وفى المروة[٢] أي الإنسانية والحشمة كعدم الأكل على الطريق.

وفى النسب أي سلامته من دناءة الآباء، وعهر[٣] الأمهات[٤] لا السلامة[٥] من الكفر، ونحوه، فإنه ليس بشرط كما في آزر ونحوه.

---

(١) لعل قائلا يقول المنفر مناف، بقاء وابتداء، بل كل بقاء النبوة ابتداء ما لم يؤمن جميع المبعوث إليهم، لكن الشأن في كون البعض كالعمى ونحوه منفرا.

(٢) عطف على "في الذات".

(٣) **أقول** فلا يجوز أن تقع في نسبهم صلوات الله تعالى عليهم من أتت بفاحشة وإن لم تحبل منها، لأن التعيير به معلوم، وإن كانت الولادة ليست إلا من نكاح.

(٤) بل والأزواج أيضًا كما رأيت التصريح به، والدليل – وهو نفي التعيير – يشتمل البنات وأمثالهن أيضًا، وهو الواقع ولله الحمد.

(٥) أي في الأصول، ونص الإمام الرازي في أسرار التأويل، وغيره من المحققين، حتى المولى بحر العلوم في الفواتح بإسلام آباء الأنبياء وأمهاتهم جميعا من الأقربين إلى آدم وحواء عليهم الصلوة والسلام، وقد أثبت ذلك الإمام الجليل الجلال السيوطي في نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وللعبد فيه رسالة مستقلة سميتها "شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام" فهذا الذي نحب أن ندين الله به.

أما آزر فعم كما نص عليه الإمام ابن حجر في شرح أم القرى، وغيره في غيره والعرب تسمي العم أبا، ﴿ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ ﴾ [البقرة/ ١٣٣] وإنما إسماعيل عم يعقوب عليهم الصلاة والسلام.

ومنه كونه أكمل أهل زمانه ممن ليس نبيا – **وكونه أعلم** من جميع من بعث إليهم بأحكام الشرع الذي بعث به، أصلية وفرعية ولم يتعلم موسى من الخضر شيئا من ذلك.

وأما ما يتعلق بأمور الدنيا فلا يضر عدم علمه بذلك على طريق أهلها، ولكن لا يجوز أن يقال إنهم لا يعلمون شيئا من أمور الدنيا، لئلا يتوهم بهم الغفلة والبله اللذان يجب تنزيههم عنهما.

ويستحيل أضداد المذكورات عقلا وشرعا، وشرعا وعادة.[1]

ويجوز في حقهم كل أمر معتاد مثاب، كل شيء أجرى الله عادته بالإثابة بسببه من كل غرض بشري ليس محرما، ولا مكروها، ولا مباحا مزريا، ولا مما تعافه الأنفس، أو يؤدي إلى النفرة، كالأكل والشرب والجماع الحلال، وسائر الشهوات المباحات، لإمكان صيرورتها سببا للثواب بالنية، وخرج الحرام والمكروه ونحوهما لعدم صلاحيتها لذلك.

مسألة: قال ابن جماعة في شرحه على بدء الأمالي: ذهب بعض القدماء إلى أن في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبيا، من القردة والخنازير والدواب محتجا بقوله تعالى:

(١) أي على جهة التوزيع فما وجب عقلا وشرعا استحال ضده عقلا وشرعا، وإن شرعا وعادة فشرعا وعادة.

﴿ **وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ** ﴾ [فاطر/ ٢٤] وقد[١] كفر القاضي عياض القائل بذلك، لأن فيه من الإزراء بمنصب النبوة ما فيه، مع إجماع المسلمين على خلاف ذلك وتكذيب قائله.

مسألة: الإيمان بجميع المبعوثين واجب، من ثبت شرعا تعيينه منهم وجب الإيمان بعينه، ومن لم يثبت تعيينه كفى الإيمان إجمالا، ولا ينبغي في الإيمان بالأنبياء القطع بحصرهم في عدد.

تكميل الباب

يكفي في الإيمان بعموم الأنبياء، والمرسلين اعتقاد أنهم عباد الله المكرمون، اجتباهم بالوحي ودعوة الخلق، فادعوا النبوة، وأظهروا المعجزات، وكانوا على الحق والصدق في تبليغ ما أمروا به.

ولا بد في الإيمان بنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم سوى ذلك من أشياء، كذا في المعتمد **والقول المجمل** في الإيمان به ﷺ أن يصدقه في كل ما جاء به، **وله تفصيل يجب علمه** حتى لا يخالف في التفصيل لما آمن به إجمالا

منها تصديقه في أن الله تعالى بعثه إلى الإنس والجن، فإن استثنى أحدهم الجان، أو صنفا[٢] من بني آدم من دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصح إيمانه برسالته، **وفي الملائكة اختلاف**، وقال المثبتون تكليفهم تشريفي لا كتكليفنا **وكذا الحيوانات والجمادات**، قالوا تكليفهما بحسب حالهما من ذكر أو تسبيح أو نحوهما، **واستدلوا**

---

(١) وفيه ما فيه من الرد الشديد على زلة عظمت من ذاك الفاضل اللكنوي كما قد تقدم ونسال الله العفو والعافية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) بل شخصا ولو واحدا.

بشهادة الضب والحجر والشجر له بالرسالة، وبقوله تعالى: ﴿ **لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا** ﴾ [الفرقان/ ١] وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أرسلت [(١)] إلى الخلق كافة، وفائدة الإرسال للمعصوم وغير المكلف طلب إذعانه لشرفه، ودخولهما تحت دعوته تشريفا له على سائر المرسلين

ومنها أن يؤمن بأن الله ختم به النبيين وختم الله حكمه بها لا يخلف منه، وصاحب المعتمد بعد ذلك أطال الكلام وقال في الآخر: هذه المسألة بحمد الله ظاهرة بين الإسلاميين، غني عن البيان، وأما المقدار الذي ذكرنا فلئلا يوقع زنديق جاهلا في الشبهة، وكثيرا ما يغالطون بأن الله على كل شيء قدير، **والسر** أن القدرة لا ينكرها

---

(١) ذكر المصنف قدس سره دلائل هذا القول أمارة اختياره، فإن التعليل دليل التعويل، وهو المختار عندنا، وبه نقول، وحسبنا الآية والحديث الصحيح المذكور المروي في صحيح مسلم، فلا تخص العمومات الشرعية إلا بدليل وأين الدليل؟ والتمسك بعدم العقل مقطوع بقواطع النقل، قال تعالى: ﴿ **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ** ﴾ [الإسراء/ ٤٤] والحمل على التسبيح بالحال مردود بقوله تعالى: ﴿ **وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ** ﴾ [الإسراء/ ٤٤]، وفي حديث الطبراني وغيره عن يعلى بن مرة " ما من شيء إلا يعلم أني رسول الله إلا مردة الجن والإنس "[١]

[١] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، يعلى بن مرة الثقفي الرقم/ ٦٧٢ (ج ٢٢ / ص ٢٦١) =

= وقد نص الإمام ابن حجر في " أفضل القرى " أن الله تعالى أخذ العهد من جميع المخلوقات حتى المصنوعات كالسيف ونحوه بالإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم، رزقنا الله حسن الإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم آمين.

أحد، ولكن لما أخبر الله تعالى عن شيء أن يكون كذا، أو لا يكون كذا، لا يكون إلا كما أخبر الله تعالى ، وهو أخبر بأنه لا يكون بعده نبي آخر، وهذه المسألة لا ينكرها إلا من لا يعتقد نبوته لأنه إن كان مصدقا بنبوته اعتقده صادقا في كل ما أخبر به، إذ الحجج التي ثبت بها بطريق التواتر نبوته ثبت بها أيضًا أنه آخر الأنبياء في زمانه [١] وبعده إلى القيامة لا يكون نبي فمن شك فيه يكون شاكا فيها أيضًا، وأيضا من يقول إنه كان نبي بعده، أو يكون، أو موجود، وكذا من قال يمكن [٢]أن يكون فهو كافر، هذا شرط صحة الإيمان بخاتم الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، انتهى ملخصا مترجما.

وقد مر من النابلسي في تجويز نبي مع نبينا أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي التحفة شرح المنهاج في كتاب الردة: أو كذب رسولا، أو نبيا، أو نقصه بأي منقص، كأن صغر اسمه، مريدا تحقيره [٣] أو جوز نبوة أحد بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وعيسى عليه السلام نُبِّئ قبل فلا يرد [٤].

ومنه [٥] تمني النبوة [٦] بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كتمني كفر مسلم

(١) الظرف متعلق بلا يكون.

(٢) أي إمكانا وقوعيا ففيه الكفر لتكذيب النص وإنكار ما هو من ضروريات الدين، أما الذاتي فلا يحتمل الإ كفار بل هو ههنا صحيح، وإن بطل في تعدد خاتم النبيين لأن الآخر بالمعنى الموجود ههنا لا يقبل الاشتراك عقلا، وتمام تحقيقه يطلب من فتاوانا.

(٣) احترز به عن التصغير على وجه المحبة، فإنه وإن لم يجز أيضًا للإيهام لكن لا كفر.

(٤) فإن ختم النبوة إكماله صلى الله تعالى عليه وسلم بنيانها فلا ينبأ أحد بعد ظهوره صلى الله تعالى عليه وسلم، لا أن لا يوجد بعده وعنده أحد ممن نُبِّئ قبله.

(٥) أي من التجويز المذكور أو من الكفر والعياذ بالله والآخر الأظهر لقوله الآتي كتمني الخ.

(٦) لنفسه أو لغيره.

بقصد الرضا به لا التشديد عليه.

ومنه أيضًا لو كان فلان نبيا ما آمنت أو آمنت به إن جوز [1] ذلك على الأوجه، قال القاري في شرح الشفاء للقاضي: ويمكن حمله أنه يجوز كون نبي مرسل يظهر بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض علمائنا: إن من ادعى النبوة وقال له قائل " أظهر المعجزة " كفر.

قال الخفاجي في ذيل قول القاضي " ومن ادعى النبوة لنفسه" "بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كالمختار وغيره قال ابن حجر وبه يظهر كفر كل من طلب منه معجزة، لأنه يطلب منه مجوزا لصدقه، مع استحالته المعلومة من الدين ضرورة، نعم إن أراد بذلك تسفيهه وتكذيبه فلا كفر به".

والنجدية قالوا بإمكان نبي بعد خاتم النبيين، متمسكين بشمول القدرة وعمومها، وإن هو إلا مغلطة واضحة، وسفسطة: فاضحة فإن شمول القدرة وعمومها إنما للممكنات والجائزات، والممتنع الذاتي والمستحيل العقلي ليس مما يتعلق به القدرة، كما مر مفصلا، وقال القاري في شرح الفقه الأكبر: "إن ما يمتنع بنفس مفهومه كجمع الضدين، وقلب الحقائق، وإعدام القديم لا يدخل تحت القدرة القديمة" والباعث لهم على هذا الاجتراء الجهل والتجاهل بمعنى الممتنع الذاتي

---

(١) قيد في الآخر أي إنما يكون الإيجاب كفرا إن لو جوز المقدم الآن أعني بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلا فهو من تعليق المحال بالمحال، فلا كفر ولا ضلال، أما الأول وهو النفي ففيه بيان العزم على الكفر بمن قدر نبيا، والعزم على الكفر كفر، فافهم.

والمستحيل العقلي، فإنه معناه ما لا يتصور في العقل وجوده مع قطع النظر عن الغير، كما قال النابلسي في المطالب الوفية، وقال الشيرازي في شرح هداية الحكمة: يتصوره العقل عنوانا لأمر باطل الذات، ويجزم بعدمه بحسب تصوره مع قطع النظر عن غيره، وإن كان الحكم بعدمه لأجل وسط في الحكم، لا في نفس المحكوم به له، بخلاف الممتنع بالغير، فإن مجرد ماهيته المعقولة ليست محكومة بالعدم بوسط وغير وسط، بل بحسب الغير.

فكون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا ظاهر [1] وإمكان خاتم النبيين، وإمكان النبي مطلقا لا يمنع من كون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا، ألا ترى أن الفلاسفة قائلون بإمكان الزمان وإمكان عدمه مطلقا، ويحكمون بكون عدمه المقيد بقيد بعد وجوده [2] ممتنعا ذاتيا كما هو مصرح في شرح الهداية للشيرازي، وشرح المواقف للجرجاني

وفيه [3]: كون الكذب في التبليغ محالا عقليا، وأن تجويزه على نبي كفر بالإجماع، وهكذا في الشفاء، وكذا تجويز صدور الكفر والشرك من النبي، كما في الشفاء وشروحه، وكذا ظهور المعجزة على يد الكاذب عند الماتريدية، والشيخ أبى الحسن الأشعري، والإمام، وكثير من المتكلمين، كما في شرح المقاصد، وكذا اجتماع كمالات

(١) فإن بقاء بعض الأفراد بعد انتهاء كلها لا يتصوره العقل إلا عنوانا لحقيقة باطلة.

(٢) لأن البعدية زمانية فعدمه يستلزم وجوده فيستحيل، وبه فارق سائر الحوادث، فعدمها المقيد بقيد بعد وجودها بل حين وجودها ممكن وإنما يستحيل بشرط وجودها، ثم هذا إنما يتم = = لو قلنا بوجود الزمان وحينئذ يثبت معاذ الله قدمه أيضًا بعين الدليل فقدم الحركة، فقدم المتحرك وذلك كله كفر، فالحق ما عليه أئمتنا أن الزمان ليس من الحقائق المتأصلة أصلا.

(٣) أي في شرح المواقف.

النبي في غير الأنبياء، كما في شرح العقائد للنسفي

وينبغي أن يعلم أن كلا من الوجوب والامتناع إن كان بالنظر إلى ذات الشيء فذاتي، ما لا فغيري، والموصوف بالذاتي واجب الوجود لذاته أو ممتنع الوجود لذاته إن أخذ الوجود محمولا، وواجب الوجود للشيء [١] نظرا إلى ذاته إن أخذ رابطة فلازم الماهية كزوجية الأربعة واجب لها لذاتها، ولا واجب الوجود لذاته، كذا في المقاصد، فالوجوب الذاتي والامتناع الذاتي المقابل للغيري [٢] يشمل القسمين، وإدخال القسم الثاني من الذاتي في الغيري من الجهالة

والنظر إلى الاختصار منعنا التفصيل، ومن شاء فليرجع إلى إفادات الفاضل الكامل الأجل الأبجل المولى **فضل الحق الخير آبادي**، وهو بأرض الهند أول من جرح مبتدعات النجدية ومفاسدهم، وآخر من بين شرح فساد عقائدهم فاطمأن قلوب أهل اليقين، وحصل اليقين للشاكين والمترددين، وهدى الله به كثيرا من الضالين، وله منة على كافة المسلمين، وأجر جزيل عند رب العالمين

ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل الخلائق أجمعين، في الكنز: قد فاق على كل الأنبياء والملائكة، والإنس على الإطلاق في الذات، والصفات، والأفعال، والأقوال، والأحوال، بلا استغراب في ذلك لما حواه من الكمال، وانفرد به من الجلال والجمال (إلى أن

---

(١) أي أو ممتنعه.

(٢) كيف والغيريّ ما لو نظر العقل إليه خاليا به غير لاحظ لسواه لقبله ولم يحجم عنه – وأي عاقل يقدر عقله أربعة فردا أو ثلاثة زوجا.

قال) فالواجب على كل مؤمن أن يعتقد أن نبينا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العالمين، وأفضل الخلائق أجمعين، فمن اعتقد خلاف هذا فهو عاص، مبتدع، ضال

قال القاضي: وكذلك نقطع بتكفير غلاة الرفضة في قولهم " إن الأئمة أفضل من الأنبياء " قال القاري: وهذا كفر صريح يستفاد (١)من قوله تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ يَصۡطَفِى مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ** ﴾ [الحج/ ٧٥]، وفى هذا المحل مباحث ذكرها في شرح الفقه الأكبر وقال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا أكرم الأولين والآخرين" الظاهر(٢) أن اللام للاستغراق وإنه أكرم الخلائق بالاتفاق، ولا عبرة بخلاف المعتزلة(٣) وأرباب الشقاق.

والنجدية قالوا بجواز مساواة عامة المؤمنين مع خاتم النبيين في كثرة الثواب

(١) هكذا هو في نسخة شرح الشفاء للعلامة القاري والمعنى " يستفاد كونه كفرا " ومع وضوح المراد فاللفظ بشع.

(٢) ليس هذا محل الاستظهار، بل هو المقطوع به عند أولي الأبصار، وكأن العلامة القاري غره ما وقع من متأخري المعتزلة فظن نزول الإجماع عن القطع *، وإليه يشير كلامه في منح الروض، وهذه زلة **والحق** أن تفضيل نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على العالمين جميعا مقطوع به مجمع عليه، بل كاد أن يكون من ضروريات الدين، فإني لا أعلم بجهله أحد من المسلمين فاعرف وتثبت.

* مع أن الإجماع لا معتبر فيه بأهل البدع كما نص عليه في التوضيح وغيره من كتب الأصول. منه

(٣) بينت في كتابي " تجلي اليقين بأن نبينا سيد المرسلين " أن خلاف المعتزلة أيضًا في غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الأنبياء السابقين فقالوا بتفضيل الملائكة عليهم صلوات الله تعالى عليهم أجمعين، أما هو صلى الله تعالى عليه وسلم فأفضل منهم جميعا بإجماع بلا نزاع، أما الزمخشري فقد سفه نفسه وجهل مذهبه كما نبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب اللدنية.

وقرب رب الأرباب وبجواز كون أحد أفضل من خاتم النبيين ونجاد [١] بساط النجدية قد بالغ في هذا هداه الله تعالى، وهم أسوأ حالا من الكرامية فنذكر مقالات العلماء في حقهم

في شرح الطريقة المحمدية: فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر وضلال – وفى كنز الفوائد: وما هو أي الولي كالنبي في المنزلة، ولا يدانيه فضلا عن أن يفضل عليه كما قالت الكرامية وبعض ملاحدة الصوفية [٢] إذ النبي معصوم مأمون من سوء الخاتمة، مكرم بالوحي، ومشاهدة الملك، ومأمور بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام، مع اتصافه بالكمالات التي ليس عند الولي قطرة من بحرها، وهو مذهب جميع أهل السنة الصوفية وغيرها، حتى قال أكابرهم: إن نبيا واحدا

أفضل عند الله من جميع الأولياء [٣] ومن فضل وليا على نبي يخشى عليه الكفر بل هو كافر

ذكر القاضي عياض قول المعري:

"هو مثله في الفضل إلا أنه لم يأتـه بـرسالة جـبريل"

(١) نجاد بفتح نون وتشديد جيم فرّاش " وآنكه بستر بالين دوزد "

(٢) أي المتصوفة.

(٣) أي على جهة الكل المجموعي.

وقال صدر البيت الثاني من هذا القبيل، لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال الخفاجي: "وفيه من ترك الأدب ما لا يخفى" وقال: "وحاشاه من أن يرضى به من له إسلام أو ذوق فإنه كفر بغير لذة – والقاري في ذيل قول القاضي " وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبل في مخلوق " قال: ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده "

قال السعد في شرح العقائد: وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين أحدهما ما تواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة، وبعد تمامها، وأخلاقه العظيمة، أحكامه الحكيمة، وإقدامه حيث تحجم الأبطال، ووثوقه بعصمة الله في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأهوال، بحيث لم يجد أعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا، ولا إلى القدح فيه سبيلا، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفتري عليه ثم يمهله ثلاثا وعشرين سنة (إلى آخره) [١]

والنجدي قال في حق شيخه: إنه كان مخلوقا من بدو الفطرة على كمال مشابهة رسول الله ﷺ وبلغ له كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا " ولما رد عليه علماء أهل السنة، وذكروا في الرد عبارة الشفاء فالنجاد تصدى لجوابه بها افتضح، وندم موافقه ومخالفه اقترح وقد فرغنا بحمد الله عن كشف عواره في " تلخيص الحق ".

ومنها أنه أسري به ﷺ من المسجد الحرام الذي بمكة إلى المسجد الأقصى الذي هو ببيت المقدس، ثم عرج به إلى حيث شاء الله من العلى، وجزم في شرح العقائد بأن من

(١) تمامه: ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحيي أثاره إلى يوم القيامة ثم ذكر الوجه الثاني.

أنكر المعراج يحكم ببدعته وتفسيقه قال اللاقاني وهو صواب في خصوص المعراج، وأما الإسراء فحكم منكره الكفر، وقال القاري: فمن أنكر مطلق الإسراء فهو كافر بلا امتراء.

ومنها أن يعتقد أن يوم القيامة لا يستغني أحد من أمته بل جميع الأنبياء عن جاهه ومنزلته، ومتى لم يفتح الشفاعة لا يستطيع [1] أحد شفاعة كذا في المعتمد.

وفي الكنز: مصدر شفع يشفع إذا ضم غيره إليه من الشفع الذي هو ضد الوتر كأن الشفيع ضم [2] سؤاله إلى المشفوع له، وفي شرح الجواهر: ولا يستعمل إلا لضم الناجي إلى نفسه من هو خائف من سطوة الغير.

فالشفاعة في الآخرة بهذا المعنى، ووجوبها بالكتاب والسنة، أما الأول فقوله تعالى:

---

(١) وهذا أحد معاني قوله ﷺ " أنا صاحب شفاعتهم " والمعنى الآخر الألطف الأشرف أن لا شفاعة لأحد بلا واسطة عند ذي العرش جل جلاله إلا للقرآن العظيم ولهذا الحبيب المرتجى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما سائر الشفعاء من الملائكة، والأنبياء، والأولياء، والعلماء، والحفاظ، والشهداء، والحجاج، والصلحاء، فعند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فينهون إليه ويشفعون لديه وهو صلى الله تعالى عليه وسلم يشفع لمن ذكروه ولمن لم يذكروا عند ربه عز وجل وقد تأكد عندنا هذا المعنى بأحاديث، ولله الحمد.

(٢) الذي أفاد خاتمة المحققين إمام المدققين سيدنا الوالد قدس سره الماجد في كتابه المستطاب " سرور القلوب في ذكر المحبوب " أن المشفوع له كان وحيدا فردا فالشفيع ضم إليه نفسه وصار له سندا ومددا فجعل الوتر شفعا وظاهر أن هذا ألطف وأظرف.

﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء/ ٧٩] ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾ [الضحى/ ٥] ، ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] ، ﴿ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ﴾ [طه/ ١٠٩] وقال في حق الكفرة ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [المدثر/ ٤٨] فلو لم يكن للمؤمنين لما كان لتخصيصهم [١] فائدة، وقال: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ [٢] لِذَنۢبِكَ [٣] وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [محمد/ ١٩].

وأما السنة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: إن لكل نبي دعوة مستجابة فمنهم من دعا بها على قومه ومنهم من اتخذها [٤] دنيا وإني ادخرت دعوتي شفاعتي لأمتي يوم القيامة لمن قال لا إله إلا الله، وقال: خيرت بين أن يدخل نصف أمتي الجنة وبين الشفاعة لأنها أعم أترونها للمتقين ولكنها للمذنبين الخطائين وقال: لأشفعن يوم القيامة لأكثر مما في الأرض من حجر وشجر،وقال شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي[١]، وقد روي عنه في الصحاح والحسان أخبار بألفاظ مختلفة بحيث لو جمعت آحادها لبلغت حد التواتر في إثبات الشفاعة.

---

(١) بل لم يصح تهديدهم ولا تعبيرهم بشيء يعمهم والمسلمين أجمعين كما لا يخفى.

(٢) فقد أمر نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتضرع إلى ربه في مغفرة أمته، وهل الشفاعة إلا هذا، وهذا أمر، والأمر إيجاب، والإيجاب في الدنيا، فثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد أعطي الشفاعة ههنا، لا أنه يرجى أن يعطي في الأخرى، كما تزعمه الطائفة النجدية الشُّرّى.

(٣) في الآية توجيهات معلومات، والأحب إلينا أن استغفر لذنوب ذويك فخصهم ثم عم الأمة ولا نقول بحذف المضاف بل الإضافة من باب المجاز فإن العقلي أبلغ منه بالحذف.

(٤) أي تعجلها في الدنيا كما في رواية أخرى وذاك كقول سيدنا سليمان عليه الصلوة والسلام رب هب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي.

وله صلى الله تعالى عليه وسلم أقسام من الشفاعة، منها الشفاعة لإراحة [1] الخلائق من هول الموقف، وهي ثابتة باتفاق المسلمين حتى المعتزلة وهي من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم، **ومنها** إدخال ناس الجنة بغير حساب، **ومنها** عدم دخول النار بعد الحساب وثبوت الاستحقاق لدخول النار، **ومنها** إخراج بعض الموحودين من النار، **ومنها** زيادة الدرجات **ومنها** التجاوز عن التقصير في الطاعات **ومنها** تخفيف العذاب لمن استحق خلود النار في بعض الأماكن والأوقات كأبي طالب **ومنها** دخول أطفال المشركين الجنة **ومنها** لمن مات بالمدينة، ولمن صبر على لأوائها، ولمن زاره بعد موته، ولمن أجاب المؤذن ودعا له صلى الله تعالى عليه وسلم بالوسيلة، ولمن يصلي عليه ليلة الجمعة ويومها، ولمن حفظ أربعين حديثا في الدين وعمل بها ولمن صام شعبان لحبه صلى الله تعالى عليه وسلم صيامه، ولمن مدح أهل البيت وأثنى عليهم، إلى غير ذلك مما ورد في السنة.

ويجب الإيمان بأنه يشفع غيره أيضًا من الأنبياء والملائكة والعلماء والشهداء والصالحين وكثير من المؤمنين وغيرهم من القرآن والصيام والكعبة وغيرها مما ورد في

---

(١) وهي الشفاعة الكبرى لعمومها جميع أهل الموقف.

[١] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة، عن أبي هريرة وأنس الرقم/ ٥٩٤٥، ٥٩٤٦ (ج ٥ / ص ٢٣٢٣)، ومسلم في الصحيح كتاب الإيمان باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، الرقم/ ٣٣٤(ج ١ / ص ١٨٨)

السنة.

في البحر الرائق ناقلا عن الخلاصة معزيا إلى الأصل لاتجوز الصلوة خلف من ينكر شفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو ينكر الكرام الكاتبين أو ينكر الرؤية لأنه كافر ----- وفي مجالس الأبرار الذي هو مستند النجدية: أن التوقف في شفاعة الشافعين كفر.

وبالجملة مذهب أهل السنة أن الشفاعة حق أي ممكنة عقلا، واجبة شرعا، للمؤمنين ولو من أهل الكبائر، وإن ماتوا بلاتوبة، قال ابن الهمام فنحن نجوز العفو عمن مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو دونها بمحض فضل الله، والمعتزلة أنكروا هذه الشفاعة لقولهم بالوجوب [1] وقالوا لاأثر للشفاعة إلا في زيادة الثواب، وخصصوا بمن تاب وتمسكوا على الإنكار بظواهر مؤولة أو محمولة على الكفار، وفى شرح الجوهرة للاقاني: في قول الماتن " وواجب شفاعة المشفع محمد صلى الله تعالى عليه وسلم " إشارة إلى واجبات ثلاثة يتعين اعتقادها على كل مكلف **فالأول** كونه صلى الله تعالى عليه وسلم شافعا، **والثاني** كونه صلى الله تعالى عليه وسلم مشفعا أي مقبول الشفاعة، **والثالث** كونه صلى الله تعالى عليه وسلم مقدما على غيره من جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين.

والنجدية خالفوا أهل السنة والجماعة في الشفاعة، وخلطوا مع الاعتزال أنواعا من الخبط والشناعة، قالوا إن الشفاعة بالوجاهة غير ممكنة، واعتقادها كفر، وكذا الشفاعة بالمحبة، بقي الشفاعة بالإذن فصرح عمادهم في (تقوية الإيمان) بتمثيل

---

(١) أي وجوب عقاب مرتكب كبيرة.

أن السارق [1] ثبت عليه السرقة، لكن ليس سارقا على الدوام، ولم يجعل السرقة صنيعه، لكنه صار القصور من شامة النفس فهو نادم عليه ويخاف ليلا ونهارا، ويضع قانون السلطان على رأسه وعينه، ويفهم نفسه من أهل التقصير، ومستوجبا للجزاء، ولا يطلب جوار أمير ووزير فرارا من السلطان، ولا يظهر حماية أحد في مقابلته، والليل والنهار يرى وجهه فقط أنه ما يحكم في حقي، فالسلطان بمشاهدة حاله على هذا المنوال يرحم عليه، ولكن نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر [2] على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينقص قدر حكمه في قلوب الناس، فواحد من الأمراء والوزراء بعد إدراك أن هذا مرضى السلطان يشفع له والسلطان لزيادة عزته في الظاهر باسم شفاعته يعفو عنه، هذا هو الشفاعة بإذن، وهذا القسم يمكن في جنابه تعالى، وكل نبي وولي ذكر شفاعته في القرآن والحديث فهذه معناه انتهى ملخصا مترجما.

فإنكار الوجاهة والمحبة مخالفة صريحة للآيات الكريمة ﴿ **وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا** ﴾ [الأحزاب/ ٦٩]، ﴿ **وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ** ﴾ [آل عمران/ ٤٥]، ﴿ **فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران/ ٣١] وفي تخصيص الشفاعة بالتائبين والنادمين المخصوصين

(١) التزم المصنف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب ترجمة ما ينقله بوضع اللفظ مكان اللفظ مفردات بمفردات ليكون أقرب إلى قول المنقول عنه حتى لو ترجم أحد عبارة الكتاب لأصاب عبارة المنقول عنه أو كان قد أصاب ولهذا لم يراع في الترجمة عرف تحاور العرب أصلا قط لكونه مفوتا لتلك الفائدة فاحفظ.

(٢) قدمنا بيانه فيما سلف فتذكر.

بالخصوصيات المذكورة الذين كأنهم النجدية مخالفة صريحة لأهل السنة وموافقة للمعتزلة، والقيود المذكورة في الشفاعة الممكنة تبطل الشفاعة العامة (١) المتفقة عليها، وقوله " فلا يقدر على العفو عنه بلا سبب " غلو في الاعتزال، وما بعده زائد عليه في

(١) **أقول** بل ونفسها فإن الكلام في الشفاعة لمغفرة الذنب، وهذا المذنب إذا لم يذنب إلا نادرا وحالا لم يصر في هذه المرة أيضًا بل خاف وانصرف وندم واعترف والندم توبة كما في الحديث الصحيح رواه أحمد والبخاري في التاريخ وابن ماجة والحاكم عن ابن مسعود والحاكم والبيهقي في الشعب عن أنس رضي الله تعالى عنهما عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بسند صحيح: والتائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا ثابت بالقرآن بل من ضروريات الدين فضلا عن وروده بلفظه عند ابن ماجة عن ابن مسعود بسند حسن وللحكيم الترمذي عن أبى سعيد الخدرى، والبيهقي في الشعب، وابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس، والأستاذ الإمام القشيري في رسالته وابن النجار في تاريخ بغداد والديلمي في مسند الفردوس عن أنس رضى الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم[١] ففيم الشفاعة لمغفرة الذنب وقد غفر.

[١] أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب الزهد، باب ذكر التوبة عبد الله بن مسعود، الرقم/ ٤٢٥٠ (ج ٢ / ص ١٤١٩) عن أنس، الرقم/ ٤٢٥١ (ج ٢ / ص ١٤٢٠)، و البيهقي في شعب الإيمان، السابع والأربعون من شعب الإيمان وهو باب في معالجة كل ذنب بالتوبة، عن ابن عباس الرقم/ ٧١٧٨ (ج ٥ / ص ٤٣٦)، و ابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ٥٤ / ص ٧٢)، و القشيري في الرسالة ، باب التوبة (ج ١ / ص ٤٤)، و ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (ج ٣ / ص ٥٦)، و الديلمي في مسند الفردوس الرقم/ ٢٤٣٢ (ج ١ / ص ١٦٩)، و الحاكم في المستدرك كتاب التوبة و الإنابة، عن أنس بن مالك، الرقم/ ٧٦١٧ (ج ٤ / ص ٢٧٢) و عن ابن مسعود الرقم/ ٧٦١٢ (ج ٤ / ص ٢٧١)، ٧٦٧١ (ج ٤ / ص ٢٩٠)، و أحمد في المسند مسند عبد الله بن مسعود، الرقم/ ٣٥٦٨ (ج ١ / ص ٣٧٦)، و الحكيم الترمذي في النوادر (ج ٢ / ص ٢٠٣)

الضلال، ولما ظهر بما ذكرنا مخالفة النجدية في هذه العقيدة لأهل السنة لا حاجة إلى تفصيل ما فيه من الضلال والتضليل، فإنه يفضي إلى التطويل، ومن أراد الاطلاع مفصلا فليرجع إلى " فوز المؤمنين بشفاعة الشافعين ".

ومنها أن يعتقد أن الأرض لا تأكل جسده الشريف ولا يبلى، ووقت البعث يكون على حاله، وحشره ﷺ، وحشر جميع الأنبياء يكون كذلك ذكره في المعتمد، وكلمات النجدية في هذا الباب لا تليق بالنقل أخفها ما قال رئيسهم في " تقوية الإيمان " بعد ذكر حديث " لو مررت بقبري " يعنى أنا أيضًا يوما بعد الموت مختلط [١] في التراب.

تم الكلام فيما يجب ويمتنع ويجوز في حقه عليه السلام، وها أنا أريد أن ألحق به **ما يجب من حقوقه** عليه الصلوة والسلام على الأنام، وما يترتب على إهمالها من الأثام [٢] لأن المبتدعة قد أحدثوا فيها عقائد هادمة لقواعد الإسلام، وأشاعوها غاية الإشاعة، وأضلوا بها كثيرا من العوام، ولما أدرجت مباحث الإمامة بتلك الجهة في علم الكلام، فحقوق النبوة أحرى بمزيد الاهتمام، فأقول وبالله الاعتصام.

---

(١) ترجم رحمه الله تعالى بوضع اللفظ مكان اللفظ كما تقدم فإن لفظ ذاك الطاغية في "تقوية الإيمان" الذي هو تفويت إيمانه "ميں بهى ايک دن مركر مٹى ميں ملنے والا ہوں" وترجمته حسب العرف " أنا أيضًا يوما أضل في التراب " آه آه آه إنا لله وإنا إليه راجعون، وقد أقمنا الطامة الكبرى على هذه الخباثة وخباثاته الأخرى في كتابنا " الكوكبة الشهابية في كفريات أبي الوهابية " وكذلك تكلمنا عليه في " النهي الأكيد عن الصلوة وراء عدى التقليد.

(٢) جمع إثم، أو بفتح كيفر وباداش.



الفصل الأول

يجب أن تعلم أن من آمن به وصدقه فيما أتى به **يجب عليه طاعته** ﷺ لأنه مما أتى به قال الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ** ﴾ [الأنفال/ ٢٠] وقال: ﴿ **قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ** ﴾ [النور/ ٥٤] وقال: ﴿ **وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ** ﴾ [النور/ ٥٤] فجعل طاعة رسوله طاعته، وقرن طاعته بطاعته، ووعد عليه بجزيل الثواب، وأوعد على مخالفته بأليم العذاب، ورغم أنف المشركين حين قال النبي ﷺ: من أحبني فقد أحب الله، ومن أطاعني فقد أطاع الله، فقالوا: لقد قارف الشرك، وهو ينهى عنه، ما يريد إلا أن نتخذه ربا كما اتخذت النصارى عيسى [1] فقال تعالى: ﴿ **مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ** ﴾ [النساء/ ٨٠][١]

وكذا **يجب محبته** صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ** ﴾ [التوبة/ ٢٤] الآية [2] فكفى بهذا حضا وتنبيها

---

(١) عليه السلام.

(٢) تمامها : ﴿ **وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ** ﴾ [التوبة/ ٢٤]

ودلالة وحجة على إلزام محبته ووجوب فرضها [١] وعظم خطرها واستحقاقه ﷺ لها.

وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين[١]، قالوا: حبا اختياريا يوجب إكراما له صلى الله تعالى عليه وسلم وإجلالا في مقام الاحترام قيل: المراد بالحب ههنا ليس الحب الطبيعي التابع لهوى النفس، فإن محبة الإنسان لنفسه من حيث الطبع أشد من محبة غيره وكذا محبة ولده ووالده أشد من محبة غيرهما، وهذا الحب ليس بداخل تحت اختيار الشخص، بل خارج عن حد الاستطاعة، فلا مؤاخذة به، بل المراد الحب العقلي الاختيارى هو إيثار ما يقتضي العقل رجحانه وإن كان على خلاف الطبع، ألا ترى أن المريض يكره الدواء بطبعه، ومع ذلك يميل إليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله لما علم أو ظن صلاحه فيه، وكذلك المؤمن إذا علم أن الرسول ﷺ لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح دينه ودنياه وآخرته وعقباه وتيقن أنه عليه الصلاة والسلام أشفق الناس عليه وألطفهم إليه فحينئذ يرجح جانب أمره بمقتضى عقله على أمر غيره [٢] **وهذا أول درجات الإيمان، وأما كماله** فهو أن يصير طبعه تابعا لعقله في حبه ﷺ.

وحقيقة المحبة ميل القلب إلى مايوافقه، **وأسبابها** ثلاثة.

استلذاذه بإدراكه [٣] بمشاعره الحسية كحب الصور الجميلة والأصوات الحسنة

---

(١) أي ثبوت افتراضها.

[١] روح المعاني (ج ٥ / ص ٩١)

(٢) أي غيره صلى الله تعالى عليه وسلم كائنا من كان حتى نفس المؤمن.

(٣) الظاهر إضافة الإدراك إلى ضمير المفعول الراجع لما، والأوفق بقرينه الآتي الإضافة إلى الفاعل والمفعول محذوف أعني كيفيات حسية نفسية.

والأطعمة اللذيذة ونحوها مما كل طبع سليم مائل إليها لموافقتها له.

أو استلذاذه بإدراكه بحاسة عقله وقلبه معاني باطنة شريفة كحب الصالحين والعلماء وأهل المعروف والمأثور عنهم السير الجميلة والأفعال الحسنة فإن طبع الإنسان مائل إلى الشغف بأمثال هؤلاء حتى يبلغ بقوم التعصب (١) لقوم والتشيع من أمة في أخرى ما يؤدي إلى الجلاء عن الأوطان وهتك الحرم، واحترام النفوس.

والثالث الإحسان والإنعام فقد جلبت (٢) النفوس على حب من أحسن إليها.

فهذه الأسباب الثلاثة كلها ثابتة في حقه عليه السلام، وهو جامع لهذه المعاني الثلاثة الموجبة للمحبة، أعني جمال الصورة والظاهر، وكمال الأخلاق والباطن، والإحسان والإنعام على الأمة (٣) على الوجه التام كما هو مفصل في محله وأما ثمرتها

[١] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الإيمان، حب الرسول ﷺ من الإيمان، الرقم/ ١٥ (ج ١ / ص ١٤)، و مسلم في الصحيح كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ ، الرقم/ ٧٠ (ج ١ / ص ٦٧)

(١) فاعل يبلغ.

(٢) حق صحيح معناه، وإن لم يصح رفع مبناه، نعم صحح البيهقي في الشعب وقفه على عبد الله رضي الله تعالى عنه وزعم السخاوي أنه باطل رفعا ووقفا[٢].

(٣) بل على خلق الله أجمعين فوالله ما أرسل إلا رحمة للعالمين.

[١] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان الحادي و الستون من شعب الإيمان و هو باب في مقاربة أهل الدين و موادتهم و إفشاء السلام بينهم، قصة إبراهيم في المعانقة في الثالث والثلاثين من

فيكفي في فضلها " المرء مع من أحب "[١].

وأما علاماتها: فمنها اختياره على نفسه، وإيثار موافقته على مخالفته، والاقتداء به، واستعمال سنته، واتباع أقواله وأفعاله، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، والتأدب بآدابه في عسره ويسره ومنشطه ومكرهه فمن اتصف بجميع الصفات فهو كامل المحبة، ومن خالفها في بعضها فهو ناقص المحبة، ولا يخرج عن اسمها ودليله قوله عليه السلام للذي حده في الخمر أربعا أو خمسا فلعنه بعضهم وقال: ما أكثر ما يأتي به فقال ﷺ: لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله[١]، وفي هذا الحديث بشارة عظيمة وإشارة جسيمة لعصاة المؤمنين، وحجة واضحة وبينة لائحة لأهل السنة والجماعة على الخوارج والمعتزلة حيث قالوا بكفر (١) مرتكب الكبيرة أو خروجه من الإيمان وخلوده في النار – أقول: وعلى النجدية القائلة بكفر الإصرار على الكبيرة.

التاريخ، عن ابن مسعود وقفا ورفعا، الرقم/ ٨٩٨٣، ٨٩٨٤ (ج ٦ / ص ٤٨١)

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة، الرقم/ ٦٣٩٨(ج ٦ / ص ٢٤٨٩)

(١) نشر على ترتيب اللف أي قالت الخوارج بالكفر، والمعتزلة بالخروج عن الإيمان مع عدم الدخول في الكفر، لإثباتهم المنزلة بين المنزلتين وقوله " وخلوده في النار " ناظر إلى الكل فقد أطبق عليه الطائفتان التالفتان.

[١] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأدب، باب علامة الحب في الله عز و جل، الرقم/ ٥٨١٦ (ج ٥ / ص ٢٢٨٣)، و مسلم في الصحيح كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب، الرقم/ ٢٦٤٠(ج ٤ / ص ٢٠٣٤)

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب ما يقول الرجل إذا خدرت رجله، الرقم/ ٩٦٤ (ج ١ / ص ٣٣٥)

ومنها كثرة ذكره له ﷺ فمن أحب شيئا أكثر ذكره، روي أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما خدرت رجله فقيل له: أذكر أحب الناس إليك يزل عنك، فصاح "يا محمداه "[٢]

وكأنه رضي الله تعالى عنه قصد به إظهار المحبة في ضمن الاستغاثة فانتشرت أي رجله في الفور.

ومنها كثرة شوقه إلى لقائه فكل حبيب يحب لقاء محبوبه.

ومنها تعظيمه وتوقيره عند ذكره، وإظهار الخشوع والخضوع والانكسار مع سماع اسمه.

ومنها محبته لمن أحبه النبي ﷺ، ولمن ينسب إليه من أهل بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار، وعداوة من عاداهم، وبغض [١] من أبغضهم، وسبهم [٢] فمن أحب شيئا أحب من يحبه وقد قال ﷺ في الحسن والحسين: رضي الله تعالى عنهما: اللهم إني أحبهما فأحبهما[١]، وقال: من أحبهما فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغضهما فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله تعالى[٢]، وقال: الله الله في

---

(١) ههنا خرجت الندوة المخذولة من دائرة حب رسول الله صلى الله تعالى عله وسلم فإنها تزعم أن محبة جميع أعداء الصحابة وسابي أهل البيت فرض لا إيمان بدونه.

(٢) بفتح الباء ماض معطوف على أبغضهم، وهو ظاهر، ويجوز رفعها عطفا على بغض، أي ومنها بغض من يبغضهم بالقلب وسبه باللسان، فإن السب العيب، وعيب المبغضين واجب، الحديث أترعون عن ذكر الفاجر متى يعرفه الناس اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس[٣].

أصحابي، لا تتخذوهم غرضا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي (١) أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم،، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى يوشك أن ياخذه[١]، وقال في فاطمة رضى الله تعالى عنها: إنها بضعة مني، يغضبني ما أغضبها[٢]، وقال: آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغضهم[٣]، وقال: من أحب العرب فبحبي أحبهم، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم[٤].

وبالجملة يجب على كل أحد أن يحب أهل بيت النبوة وجميع الصحابة، ولا يكون من الخوارج(٢)

(١) أي إنما أحبهم لأنه يحبني، وكذا مبغضهم إنما أبغضهم لأنه يبغضني، فحبه وبغضه صلى الله تعالى عليه وسلم علمّ لحب الصحابة وبغضهم وجودا، وفي هذا ما يقطع دابر =

[١] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، الرقم/ ٣٥٣٧ (ج ٣ / ص ١٣٦٩)

[٢] أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، و من مناقب الحسن و الحسين ابني بنت رسول الله ﷺ، الرقم/ ٤٧٧٧ (ج ٣ / ص ١٨٢) ولفظه "من أحبهما فقد أحبني ومن أبغضهما فقد أبغضني" ولفظ "من أحبني فقد أحب الله ومن أبغضني فقد أبغض الله" لم أجده مع هذا لعل ضم حديثان.

[٣] أخرجه الهندي في الكنز كتاب الأخلاق، رخص الغيبة، الرقم/ ٨٠٧٠ (ج ٣ / ص ٥٩٥)

= الرافضة اللئام، لا أقول الذين رفضوا أبا بكر وعمر خاصة، بل كل من سب أحدا من الصحابة كمعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

(٢) أي النواصب فإنهم الذين خصوا بغضهم خذلهم الله تعالى بأهل بيت الطهارة، أما الخوارج فهم قاتلهم الله إنما استزلهم الشيطان بإكفار كل من ارتكب كبيرة، وكانت كلمة المسلمين واحدة في زمن الشيخين رضي الله تعالى عنهم، ثم وقعت الفتن، وزعموا أن قتال المسلم كفر، فأكفروا جميع الصحابة وأهل البيت بعد الشيخين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وعذب أعدائهم بالعذاب المهين.

في بغض أهل البيت، فإنه لا ينفعه حينئذ (١) حب الصحابة، ولا من الروافض في بغض

---

[١] أخرجه الترمذي في السنن كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، الرقم/ ٣٨٦٢ (ج ٥ / ص ٦٩٦)، و البيهقي في شعب الإيمان الرابع عشر من شعب الإيمان و هو باب في حب النبي ﷺ، فصل في براءة نبينا ﷺ في النبوة، الرقم/ ١٥١١ (ج ٢ / ص ١٩١)، وأحمد في المسند حديث عبد الله من مغفل المزني رضي الله عنه، الرقم/ ٢٠٥٦٨ (ج ٥ / ص ٥٤)

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب فاطمة عليها السلام، الرقم/ ٣٥٥٦ (ج ٣ / ص ١٣٧٤)

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، الرقم/ ١٧(ج ١ / ص ١٤)

[٤] أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فمنها ذكر فضائل قريش، الرقم/ ٦٩٥٣(ج ٤ / ص ٨٣)

(١) كيف وليس حب الصحابة لذواتهم ولا حب أهل البيت لأنفسهم، بل حبهم جميعا لوصلتهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فمن أحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجب أن يحبهم جميعا، ومن أبغض بعضهم ثبت أنه لا يحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا نفرق بين أحد منهم كما لا نفرق بين رسل ربنا صلوات الله وسلامه عليهم، ومن أحب أبا بكر ولم يحب عليا كالنواصب والخوارج علم أنه إنما يحب ابن أبي قحافة لا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحبيبه وصاحبه، ومن أحب عليا ولم يحب أبا بكر كالروافض علم أنه إنما يحب ابن أبي طالب لا أخا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووليه ونائبه وهذا معنى قول المولوي قدس سره في المثنوي.

اے گرفتار أبو بكر وعلي　　　توجہ دانی سر کہ دانی

الصحابة، فإنه لا ينفعه حينئذ حب أهل البيت، ولا يكون من جملة الأروام (١) الذين يكرهون العرب بالطبع الملام، ويذمونهم على الإطلاق بسوء الكلام، فإنه يخشى عليه من سوء الختام.

روي عن أبي يوسف أنه قيل بحضرة الخليفة إن النبي ﷺ كان يحب القرع فقال رجل: أنا لا أحبه فأمر أبو يوسف بإحضار النطع والسيف، فقال الرجل أستغفر الله مما ذكرته ومن جميع ما يوجب الكفر أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتركه (٢) ولم يقتله.

ومنها بغض من أبغضه **ومعاداة** من عاداه، **ومجانبة** من خالف سنته، وابتدع في دينه، **واستثقاله** كل أمر يخالف شريعته.

ومن علامة تمام محبته الزهد في الدنيا، وإيثار الفقر، والاتصاف بالفقر مع غنى القلب، وقد قال ﷺ: إن الفقر إلى من يحبني منكم – أي حبا بالغا – أسرع من السيل من أعلى الوادي أو الجبل إلى أسفله[١]، وقال رجل للنبي ﷺ، إني أحبك فقال: انظر

---

(١) **أقول** والآن النجدية الطغام يكرهون بل يبغضون العرب لا سيما أهل الحرمين لا سيما علماءهما لكثرة ما وردت منهم الفتاوى بتسفيه هؤلاء وتذليلهم وتكفيرهم وتضليلهم حتى صرح بعض متهوريهم أن الحرمين صارا دار الحرب، والعياذ بالله تعالى، وسائرهم وإن لم يصرحوا فهو لا زمهم ولا محيد لأن أهل الحرمين جميعا مشركون على مذهبهم الخبيث قاتلهم الله أني يؤفكون.

(٢) وكان بعض الأولياء يأكل مع ابنه فحضر على المائدة القرع وجرى ذكر حبه صلى الله تعالى عليه وسلم فكأن الابن ذكر كراهة نفسه له فسلّ الولي السيف وضربه حتى ألقى رأسه على الأرض فرحم الله من كان رضاه وغضبه لله ورسوله جل جلاله وصلى الله تعالى عليه وسلم ورحمنا بهم.

ما تقول فقال: والله إني أحبك ثلاثا قال: إن كنت تحبني أي حبا كاملا فأعد للفقر تجفافا[٢]، وعن علي رضي الله تعالى عنه: من أحبنا أهل البيت فليعد للفقر جلبابا[٣].

وكذا يجب توقيره وتعظيمه في الظاهر، والباطن، وجميع الأحوال، قال الله تعالى: لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا [النور/ ٦٣] أي برفع الصوت فوق صوته أو ندائه بأسمائه (١) فلا تقولوا يامحمد يا أحمد بل قولوا: يانبي الله ويارسول الله، كما خاطبه به سبحانه، ذكره مجاهد وقتادة، ولا منع (٢) من الجمع وروى عن ابن

---

(١) حتى نص العلماء أن الراوية إن جاءت في دعاء مثلا كدعاء التوجه الذي لقنه ضريرا =

[١] أخرجه أحمد في مسنده مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، الرقم/ ١١٣٩٧ (ج ٣ / ص ٤٢)

[٢] أخرجه الترمذي في السنن كتاب الزهد، باب ما جاء في فضل الفقر، الرقم/ ٢٣٥٠ (ج ٤ / ص ٥٧٦)

[٣] أخرجه الهندي في الكنز كتاب الفضائل من قسم الأفعال، فصل في فضلهم مجملا، الرقم/ ٣٧٦١٥ (ج ١٣ / ص ٦٣٩)

= فأصر بندائه صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه فليبدله بنحو يارسول الله فإن دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه الكريم حرام **أقول** وقد نص فقهاؤنا بمنع الولد من دعاء والديه، والمرأة من نداء زوجها بالأسماء فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق، وقد بينت المسألة في كتابي **"تجلي اليقين بأن نبينا سيد المرسلين"** صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم أجمعين.

(٢) أي الكل مفاد، فإن القرآن محتج به بجميع وجوهه كما نص عليه الإمام الرازي وغيره **أقول** ويشهد به عمل العلماء عن آخرهم، فلم يزالوا يحتجون بالآيات على وجوهها، ولم يصدهم عن

عباس رضي الله تعالى عنهما " احذروا دعاء الرسول عليكم إذا اسخطتموه فإن دعاءه موجب ليس كدعاء غيره "[١].

وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الحجرات/ ١] نهى عن التقديم بين يديه بالقول، وسوء الأدب بسبقه بالكلام، وحذرهم عن مخالفة ذلك فقال: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الحجرات/ ١] أي اتقوه في التقديم، وإهمال حقه، وتضييع حرمته ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ ﴾ لقولكم ﴿ عَلِيمٌ ﴾ بفعلكم وقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الحجرات/ ٢] – الآية – نهى عن رفع الصوت فوق صوته تعظيما لمقامه، وتكريما لمرامه، والجهر له بالقول كما يجهر بعضكم لبعض ويرفع صوته وينادي باسمه وقال المكي: لا تسابقوه بالكلام، ولاتغلظوا له بالخطاب، ولا تنادوه باسمه نداء بعضكم بعضا، ولكن عظموه ووقروه، ونادوا بأشرف ما يجب أن ينادى به، بأن تقولوا يارسول الله يانبي الله، ياحبيب الله، يا خليل الله، في حياته وكذا بعد وفاته في جميع مخاطباته، ثم خوفهم بحبط أعمالهم إن فعلوا ذلك، وحذرهم، ثم مدح الذين يغضون أصواتهم أي يخفضونها عنده ﷺ، مراعاة للأدب والإجلال.

واعلم أنه ينبغي[١] هذه المراعاة أيضًا بعد وفاته ﷺ في مسجده، لا سيما عند مشهده

هذا قيام وجوه أخر، علا أنا لو قصرنا الأمر على التعيين لوجه واحد لزم إهمال أكثر القرآن فإن غالبه ذو وجوه كما نص عليه سيدنا الفاروق رضي الله تعالى عنه فاحفظه فإنه مهم مفيد.

[١] تفسير البغوي بزيادة "لنزول البلاء بكم" بعد موجب (ج ٦ / ص ٦٧)

(١) أي يجب كما نص عليه الشراح في قول الفقهاء : ينبغي للمسلمين أن يلتمسوا هلال رمضان أي يجب.

المقدس، وكذا عند قراءة حديثه وكذا عند سماع[1] القرآن، كما أشار إليه سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت/ ٢٦]

وعادة الصحابة رضي الله تعالى عنه في تعظيمه صلى الله تعالى عليه وسلم وتوقيره وإجلاله غني عن البيان، أصحابه حوله كأنما على رءوسهم الطير ورأى عروة بن مسعود من تعظيم أصحابه ﷺ له ما رأى، وأنه لا يتوضأ إلا ابتدروا وضوئه[2] وكادوا يقتتلون عليه، ولا يبصق بصاقا، ولا يتنخم نخامة، إلا تلقوها بأكفهم فدلكوا بها وجوههم، وأجسادهم، ولا يسقط منه شعرة إلا ابتدروها، وإذا أمرهم بأمر ابتدروا بأمره، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم، وما يحدون إليه النظر تعظيما له، فلما رجع إلى

---

(١) **أقول** اختلف الناس في أن سماع القرآن العظيم فرض عين أو فرض كفاية على قولين رجح كل منهما، فالأمر بخفض الصوت عند سماع القرآن يتأتى على القول الآخر وعليه الأكثر إذاكان هناك من يسمع وينصت، فالباقون وإن لم يؤمروا بالإنصات يؤمرون بخفض الأصوات، والخلاف إنما هو خارج الصلوة والعبد الضعيف وفقه الله تعالى للتوفيق بين القولين وحقق في فتاواه أن الناس إن اجتمعوا لسماع القرآن وجب الإنصات عينا، وإن كانوا ألوفا حتى من لا يبلغه الصوت منهم لبعد كما هو الأصح في الخطبة، والقرآن أحق، أما إذا كان الناس في شئونهم غير متأهبين لذلك ولا قاصدين له فيتأدى الفرض بإنصات البعض والله تعالى أعلم.

(٢) بالفتح أي الماء الذي ينحدر من أعضائه الكريمة لم يذروه يسقط على الأرض، بل ابتدروه يمسحون به وجوههم وأعينهم وصدورهم.

قريش قال: يامعشر قريش: إنى جئت كسرى(١) - في ملكه، وقيصر(٢) - في ملكه، والنجاشي(٣) في ملكه، والله إني مارأيت ملكا في قوم قط مثل محمد (٤) في أصحابه، وإن(٥) رأيت ملكا يعظمه أصحابه ما يعظم محمدا (٦) أصحابه[١].

ولما أذنت قريش لعثمان رضي الله تعالى عنه في الطواف بالبيت حين وجهه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القضية أبي، وقال: ما كنت لأفعل حتى يطوف رسول الله ﷺ، لكمال أدبه وجمال طلبه.

واعلم أن حرمة النبي ﷺ بعد موته، وتوقيره وتعظيمه بعد وفاته لازم على كل مسلم كما كان حال حياته، لأنه الآن حي يرزق في علو درجاته، ورفعة حالاته، وذلك(٧) عند ذكره وذكر حديثه وسنته، وسماع اسمه وسيرته.

قال أبو إبراهيم التجيبي: واجب على كل مؤمن متى ذكره، أو ذكر عنده أن يخضع ظاهرا، ويخشع باطنا، ويتوقر ويسكن من حركته في هيبته وإجلاله، بما كان يأخذ به

(١) ملك إيران.

(٢) ملك الروم.

(٣) ملك الحبش.

(٤) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٥) نافية.

(٦) صلى الله تعالى عليه وسلم.

[١] أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، الرقم/ ٢٥٨١ (ج ٢ / ص ٩٧٤)

(٧) أي التعظيم أو لزومه.

نفسه لو كان بين يديه، ويتأدب بها أدبنا الله.

ومن توقيره ﷺ توقير آله، وذرياته، وأزواجه، وأصحابه، ومعرفة حقوقهم، وحسن الثناء عليهم، والاستغفار [١] لهم، والإمساك عما شجر بينهم.

و من إعظامه وإكرامه إعظام جميع أسبابه، وإكرام مشاهده وأمكنته، من مكة كبيت خديجة مهبط الوحي، ودار الأرقم، وغار حراء وثور، ومولده، ومن المدينة كمسجده وبيوته، ومواطنه، ومعاهده، كقباء وما لمسه أو عرف به، مما يمكن إكرامه الآن، وإعظامه في هذا الزمان.

وأفتى مالك فيمن قال تربة المدينة ردية بضرب ثلاثين درة وأمر بحبسه وكان لهذا القائل قدر، أي جاه وعظمة أمر عنده ومنزلة عند غيره وقال: ما أحوجه إلى ضرب

---

(١) لقوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ** ﴾ [الحشر/ ١٠] الآية، **أقول** ولايريد أن يذكرهم بالمغفرة عند ذكر أسمائهم وإن كان الأمر أن العبد وإن عظم ماعظم لا يستغني عن مغفرة الله تعالى ورحمته، ذلك لأن العرف يخص بعض الكلمات ببعض الحالات، والتجاوز عنه يعد سوء أدب، فلا يقال قال أبوبكر الصديق غفر الله تعالى له، أو علي المرتضى عفا الله تعالى عنه، بل رضي الله تعالى عنهما كما لا يقال : قال موسى أو عيسى رضي الله تعالى عنهما، بل صلوات الله وسلامه عليهما، كما لا يقال قال نبينا عز وجل، وإن كان قطعا عزيزا جليلا عز بإعزاز ربه، فبلغ أقصى ما يمكن للبشر من الإعزاز، وجل بإجلال مولاه، فوصل منتهى ما يصح للخلق من الإجلال ولكن صلى الله تعالى عليه وسلم وربه عز وجل كل ذلك لمكان العرف الفاشي بين المسلمين.

عنقه، تربة دفن بها رسول الله ﷺ يزعم أنها غير طيبة.

وفي الصحيح أنه ﷺ قال في المدينة: من أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[١].

وناظر أبو جعفر المنصور مالكا في المدينة في مسجد رسول الله ﷺ فقال له مالك: يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله تعالى أدب قوما فقال: ﴿ **لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ** ﴾ [الحجرات/ ٢]، ومدح قوما فقال: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ** ﴾ [الحجرات/ ٣] وذم قوما فقال: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ** ﴾ [الحجرات/ ٤] الآية وإن حرمته ميتا كحرمته حيا، فاستكان(١) له أبو جعفر، وقال يا أبا عبد الله(٢) أ استقبل القبلة وأدعو، أم استقبل رسول الله ﷺ؟ فقال ولم تصرف وجهك عنه فهو وسيلتك، ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله، قال الله تعالى: ﴿ **وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ** ﴾ [النساء/ ٦٤] الآية.

ومنه الصلوة عليه والتسليم قال تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ** ﴾ [الأحزاب/ ٥٦] الآية وفي الصحيح رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصلّ عليّ[١]،

(١) أي خشع وخضع.

(٢) كنية الإمام مالك.

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب إثم من آوى محدثا، الرقم/ ٦٨٧٦ (ج ٦ / ص ٢٦٦٥)، و مسلم في صحيحه كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها، الرقم/ ١٣٦٦ (ج ٢ / ص ٩٩٤)

وقال ﷺ لأبي بن كعب لما قال "فأجعل صلاتى كلها لك" إذاً تكفى[٢]، وقال ابن دينار في قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ** ﴾ [النور/ ٦١] وإن لم يكن فى البيت أحد فقل السلام على النبي ورحمة الله وبركاته قال القاري(١) لأن روحه عليه السلام حاضر في بيوت الإسلام.

ومنها زيارة قبره ﷺ: فإنها سنة من سنن المسلمين المجمع عليها، وفضيلة مرغّب فيها، قال ﷺ: من زار قبري حلت له شفاعتي[٣] ومن زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي[١]، من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني[٢]، ومن لم يزر قبري فقد جفاني،

---

(١) في شرح الشفاء.

[١] أخرجه الترمذي في السنن كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب قول رسول الله ﷺ رغم أنف رجل، الرقم/ ٣٥٤٥ (ج ٥ / ص ٥٥٠)،و الحاكم في المستدرك كتاب الدعاء و التكبير و التهليل و التسبيح و الذكر، الرقم/ ٢٠١٦ (ج ١ / ص ٧٣٤)، و أحمد في مسنده مسند أبي هريرة رضي الله عنه، الرقم/ ٧٤٤٤ (ج ٢ / ص ٢٥٤)

[٢] أخرجه الترمذي في السنن كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب اذكروا الله، الرقم/ ٢٤٥٧ (ج ٤ / ص ٦٣٦) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب، الرقم/ ٣٥٧٨ (ج ٢ / ص ٤٥٧)

[٣] أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب المناسك، باب فضل المدينة، الرقم/ ٣١١٢ (ج ٢ / ص ١٠٣٩) ، و الدارقطني في سننه كتاب الحج باب المواقيت، الرقم/ ١٩٤ (ج ٢ / ص ٢٧٨)، و البيهقي في شعب الإيمان الخامس و العشرين من شعب الإيمان ـ و هو باب في المناسك، فضل الحج و العمرة، الرقم/ ٤١٥٩ (ج ٣ / ص ٤٩٠)، و في كنز للهندي كتاب الموت وأحوال تقع بعده، زيارة قبر النبي ﷺ، الرقم/ ٤٢٥٨٣ (ج ١٥ / ص ١٠١٤)، عند الجميع "وجبت" بدل "حلت"

وقد استدل به على وجوب الزيارة بعد الاستطاعة وقال أبو عمران الفارسي: فإن الزيارة مباحة(١) بين الناس، وواجب شد الرحال إلى **قبره صلى الله تعالى عليه وسلم**.

يريد بالوجوب ههنا وجوب ندب وترغيب لا وجوب فرض، وقد فرط ابن تيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ، كما أفرط غيره حيث قال كون الزيارة قربة معلوم من الدين بالضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل (٢) الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفرا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب.

هذا الذي ذكرنا قطرة من بحار حقوقه التي ليس لها منتهى، وكل المذكور ملتقط من كتاب الشفاء للقاضي وشرحه للقاري.

---

(١) أي فلا تكون زيارة صلى الله تعالى عليه وسلم كزيارة سائر الناس بل يجب أن يندب ندبا مؤكدا أشد تأكيد.

(٢) قاله الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى.

[١] أخرجه الدارقطني في سننه كتاب الحج باب المواقيت، الرقم/ ١٩٣ (ج ٢ / ص ٢٧٨)، و البيهقي في شعب الإيمان، باب في المناسك، فضل الحج و العمرة، الرقم/ ٤١٥١ (ج ٣ / ص ٤٨٨)، و في كنز للهندي كتاب الحج والعمرة وفيه ثلاثة أبواب، زيارة قبر النبي ﷺ من الإكمال، الرقم/ ١٢٣٧٢(ج ٥ / ص ٢٢٤)

[٢] أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء من اسمه النعمان، الرقم/ ١٩٥٦ (ج ٧ / ص ١٤)

الفصل الثاني

حرم الله تعالى أذاه في كتابه، وأجمعت الأمة على قتل **منتقصه** بنوع من تحقيره خلاف ما يجب من توقيره، **وسابِّه** أي شاتمه بطريق الأولى في حقه، ففي قاضيخان لو عاب الرجل النبي(١) في شيء كان كافرا ولذا قال بعض العلماء لو قال لشعر النبي (٢) "شعير"(٣) فقد كفر، وعن أبي حفص الكبير: من عاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشعرة من شعراته الكريمة فقد كفر، وذكر في الأصل أن شتم النبي(٤) كفر، ولو قال "جُنّ النبي"(٥) ذكر في نوادر الصلاة أنه كفر

قال الله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [التوبة/ ٦١] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ** ﴾ [الأحزاب/ ٥٣] أي

(١) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٢) صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

(٣) أي بالتصغير على وجه التحقير وقدمنا أن التصغير فيما يتعلق به صلى الله تعالى عليه وسلم ممنوع مطلقا، وإن كان على جهة المحبة، بل قد يجيء للتعظيم، ومثاله في لساننا "ناكڑا" في تصغير "ناک" أي الأنف لا يقال إلا في الأنف الجسيم، ومع ذلك فالإيهام كاف في المنع والتحريم، وقد نهى العلماء أن يقولوا مصيحف أو مسيجد، فليجتنب ما اقتحمه بعض الشعراء الذين هم في كل واد يهيمون من قولهم في النعت الكريم " مکھڑا " أو " انکھڑیاں " وأمثال ذلك.

(٤) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٥) صلى الله تعالى عليه وسلم.

بنوع من الأذى، لا في حياته ولا بعد مماته قال الله تعالى في تحريم التعريض له: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾ [البقرة/ ١٠٤] كذا في شرح القاري

ويجب أن تعلم أن جميع من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو عابه — وهو أعم من السب، فإن من قال "فلان[١] أعلم منه" فقد عابه ونقصه ولم يسبه — أو ألحق به نقصا في نفسه مما يتعلق بخُلقه وخِلقَته، أو نسبه كأن يفضل أحدا على قومه وأصوله، أو دينه بقصوره [٢] فيما يجب منه، أو خصلة من خصاله، أي صفة من صفاته كشجاعته وكرمه، أو قال في حقه مالا يليق به تعريضا، أو شبهه بشيء على طريق السب له، أو الإزراء عليه أي التنقيص له، وإن لم يكن قصد السب أو التصغير لشانه، أي تحقيره كتصغير اسمه، أو صفة من صفاته، أو الغضّ منه بمعنى أقل التنقيص فهو كافر مرتد، ومستوجب القتل، بإجماع الأمة كما نص عليه غير واحد من الأئمة، "ولم يخالف فيه

---

(١) ذكره العلامة الخفاجي في نسيم الرياض كما يأتي العزو له، وفيه إقامة الطامة الكبرى على طاغية جنحوه كبير النجدية الآن، فإنه صرح في كتابه الذي سماه "البراهين القاطعة" ولا والله ما هي إلا قاطعة لما أمر الله به أن يوصل "بأن سعة علم إبليس ثابت بالنصوص، وأي نص وجدتموه في سعة علمه ﷺ " فيا للمسلمين انظروا إلى هؤلاء الذين هم يدعون كبراء طائفتهم في هذا الزمان، ويدعون لأنفسهم الإيمان بل والعرفان، كيف يعبدون الشيطان، ويفضلونه في العلم على من علمه الله ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما ولكن الأمر أن كل أحد إنما يميل إلى موئله ومولاه، فالمسلمون يفضلون نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم على العالمين، وهؤلاء يرجحون شيخهم ووليهم ذلك البعيد الطريد الرجيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) أي قصور الدين فيما هو من واجبات الدين فالضميران المجروران كلاهما للدين.

أحد إلا ابن حزم القائل[1] بعدم كفر من استخف به صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يتبعه أحد عليه، ولا عبرة[2] به" وإشارته[3] به إلى الخلاف في تكفير المستخف به ﷺ مردود عليه كذا قال الخفاجي في شرح الشفاء.

وفيه: فهو ساب له، والحكم فيه حكم السابّ، يقتل، كما نبينه، ولا نستثني فصلا من فصول هذا الباب على هذا ولا نمتري فيه تصريحا كان أو تلويحا، وكذلك من لعنه أو دعا عليه، أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم[4] أو

(١) هذا كلام النسيم في صدر القسم الرابع نقلا عن "السيف المسلول" للإمام المجمع على جلالته واجتهاده تقي الملة والدين السبكي رحمه الله تعالى لكن الإمام القاضي أبا الفضل عياضا= = قال في صدر الباب الأول منه ما نصه: وأشار بعض الظاهرية، هو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي (يعني ابن حزم المذكور) إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله تعالى عليه وسلم والمعروف ما قدمناه اهـ فظاهر هذا أن ابن حزم أشار فيه إلى خلاف يحكيه عن غيره، ونص ما قاله الإمام السبكي أنه هو المخالف فيه، فإذن معنى أشار ذكر كلاما يوهم الناظر أن للعلماء خلافا في المسألة حيث يرى ابن حزم مخالفا فيظن أن له سلفا فيه والله تعالى أعلم.

(٢) لأنه ليس من علماء الشريعة بل ظاهري، وقد نصوا أن الظاهرية لا يبالى بهم في خلاف ونزاع، ولا بخلافهم في انعقاد الإجماع.

(٣) أي إشارة ابن حزم بقوله هذا.. الخ

(٤) لعله إشارة إلى الاحتراز عن الخطأ والسهو، قاله القاري **أقول** منصب الرجل هو أصله وحسبه، هذا هو حقيقة المنصب، لا ما اشتهر بين العوام قاله الخفاجي، فيكون احترازا عما يذكر من الخلاف في إسلام الأبوين الكريمين، فان الذي يذكر غيره لا يذكره على طريق الذم له ﷺ،

عبث أي لعِب ومزح في جهته العزيزة بسخف من الكلام، وهجر ومنكر من القول وزور، أو عيره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه كالفقر والكسر، أو غمصه[١] ببعض العوارض البشرية الجائزة عليه، المعهودة[٢] لديه، وهذا[٣] كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من المجتهدين من لدن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى هلم جرا

وحكى الطبري "مثله – أي أنه ردة – عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه ﷺ، أو برء منه أي تبرأ منه بأن قطع مودته ومحبته ﷺ أو كذبه" في قول من أقواله

وأفتى أبو الحسن القابسي "فيمن قال في النبي ﷺ الجمال[٤] يتيم أبي طالب" لظهور استهانته بذلك، قال القاري: لعل الجمع بين الوصفين مطابق للواقع في السؤال، وإلا فكل واحد منهما يكفي في تكفير صاحب المقال

وقال أحمد بن أبي سليمان صاحب سحنون: من قال إن النبي ﷺ أسود يقتل. قال القاري، ولم يكن تكفير هذا القائل بكذبه إذا كان جاهلا بأمره وإنما يكفر بقصد استحقاره.

وقال ابن أبي سليمان "في رجل قيل له: لا وحق رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا، وذكر كلا ما قبيحا، فقيل له ما تقول يا عدو الله في حق رسول الله، فقال

حاشاهم عن ذلك، ولو أراد به أحد هذا لكان كفرا قطعا، وإن فرض أن الحق في الباب قول الخلاف.

(١) بصاد مهملة أي نقص.

(٢) أي المعتادة بينه وبين سائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام.

(٣) قال الخفاجي: قد تقدم بيان الإجماع فيه وأن هذه العبارة منقولة عن الأئمة كلهم كما في السيف المسلول للسبكي. اهـ.

(٤)شتربان.

أشد من كلامه الأول، ثم قال إنما أردت العقرب برسول الله" يعني فإنه أرسل من عند الحق، وسلط على الخلق تأويلا للرسالة العرفية بالإرادة اللغوية، وهو مردود عند القواعد الشرعية، كذا قال القاري، فقال ابن أبي سليمان للذي سأله: أشهد عليه وأنا شريكك، يريد في قتله وثواب ذلك، قال: قال حبيب ابن ربيع لأن[1] ادعائه التأويل في لفظ صراح أي خالص لا لبس فيه ولا قرينة تنافيه فيكون دعوى مجردة خالية عن علامة (لا يقبل لأنه امتهان، وهو غير معزر لرسول ﷺ ولا مؤقر له) حيث عبر وصفه الخاص به وأراد حيوانا استحق مهانة (فوجب إباحة دمه)

وأفتى أبو عبد الله بن عتاب في عشار قال لرجل: أدِّ المكس واشك إلى النبي ﷺ،

---

(١) وفي فتاوى الخلاصة والفصول العمادية وجامع الفصولين والفتاوى الهندية وغيرها واللفظ للعمادي قال أنا رسول الله أو قال قال: بالفارسية " من پيغمبرم" يريد به " من پيغامى برم" يكفر اهـ

و من ههنا ظهر كفر ما تفوه به المرزا القادياني أحد الدجالين الكاذبين الذين أخبر النبي صلى الله تعالى وسلم بخروجهم، وقد خرج هذا في هذا العصر في قاديان من بنجاب وادعى أنه يوحى إليه كلام الله ولم يوح إليه شيء، وزعم أن عيسى بن مريم مات ودفن في كشمير، وإني أنا عيسى بن مريم الموعود، وأنا أفضل من عيسى رسول الله، وأنا مرسل من الله، وأنا رسول الله، وقد سماني الله نبيا أيضًا، وأنا أفضل من بعض الأنبياء السابقين، إلى غير ذلك من صرائح الكفر البواح، المنقولة عنه في رسائله المطبوعة، وقد أقمت البراهين الإلهية على كفر هذه الطامات الملعونة في كتاب السير من فتوانا فليراجع وليحذر من أمثال الدجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقال [١] إن سألت أو جهلت فقد سأل وجهل النبي ﷺ بالقتل

وأفتى فقهاء الأندلس بقتل ابن حاتم المتفقه الطليطلي لما شهد عليه من استخفافه بحق النبي ﷺ، وتسميته إياه أثناء مناظرته باليتيم وختن حيدرة وأن زهده ﷺ لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات أكلها، إلى أشباه ذلك

وقال القاضي أبو عبد الله المرابط: من قال: إن النبي ﷺ هزم يستتاب، فإن تاب قبلت توبته وإلا قتل، لأنه تنقص ولا يجوز ذلك [٢] عليه خاصة،[٣] إذ هو على بصيرة من أمره، ويقين من عصمته

قال ابن عتاب: الكتاب والسنة يوجبان أن من قصد النبي ﷺ بأذى أو نقص معرضا أو مصرحا وإن قلّ فقتله واجب

فهذا الباب[٤] مما عده العلماء سبا ونقصا يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ولا متأخرهم، وإن اختلفوا في حكم قتله أنه يستتاب أو لا، وهل إذا تاب يترك أو يقتل حدا، أو لا يستتاب [٥] ويقتل كالزنديق، قال القاري ثم لنا في الزنديق روايتان: رواية لا تقبل توبته كقول مالك، وفى رواية تقبل، وهو قول الشافعي، وهذا في حق أحكام الدنيا، وأما فيما بينه وبين الله فتقبل بلا خلاف.

---

(١) وقال أي العشار أيضًا بعد ذلك إن سألت أي طلبت المال أو جهلت بعض الحال ا هـ (قاري)

(٢) أي محال ممتنع صدوره منه لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم معصوم عنه.

(٣) أي خالصة لك من دون المؤمنين فقد يستزلهم الشيطان ببعض ما اكتسبوا فيعفو الله عمن يشاء.

(٤) أي باب الأذى كله تصريحا كان أو تلويحا.

(٥) كذا في شرح القاري ولا يخفى ما فيه من التكرار.

قال القاضي: وكذلك أقول حكم من غمصه أي عابه أو عيره برعاية الغنم، أو السهو، والنسيان، أو السحر، أو ما أصابه من جرح، أو هزيمة لبعض جيوشه، أو أذى من عدوه، أو شدة من زمنه، أو بالميل إلى نسائه، فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل

هذا الذي ذكر من قتل القاصد سبه والإزراء به **وغمصه** بأي وجه كان من ممكن أو محال **هو الوجه الأول** الذي هو بين لا إشكال فيه

والوجه الثاني لاحق به في البيان والجلاء، وهو أن يكون القائل لما قال في جهته عليه السلام غير قاصد للسب والإزراء، ولا معتقد له، ولكنه تكلم في جهته ﷺ بكلمة الكفر من لعنه وسبه، أو تكذيبه، أو إضافة مالا يجوز عليه، أو نفي ما يجب له مما هو في حقه نقيصة، مثل أن ينسب إليه إتيان كبيرة، أو مداهنة في تبليغ الرسالة، أو في حكم بين الناس، أو يغض من مرتبته، أو شرف نسبه، أو وفور علمه، أو زهده، أو يكذب بما اشتهر به من أمور أخبر بها وتواتر الخبر بها، عن قصد لرد[1] خبره أو يأتي بسفه من القول، أو بقبيح من الكلام، ونوع من السب في جهته، وإن ظهر بدليل حاله

(١) أقول معنى الإضافة غير ملحوظ وإلا لكان ممن قصد الإزراء به صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون من الوجه الأول، وأيضا يضيع عند ذلك قيد التواتر، فمن رد حديث أحاد صحيحا بل ولو ضعيفا بل ولو ساقطا بل ولو موضوعا زعما منه أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فيرده قاصدا رد خبره صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يكفر قطعا بقصده السيئ فمناط الكفر هذا، وإن لم يكن الخبر خبره صلى الله تعالى عليه وسلم، فالمعنى أن يقصد رد ذلك الخبر الذي هو متواتر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، والحاصل أن يكذب خبر المتواتر عمدا.

أنه لم يعمد ذمه ولم يقصد سبه إما لجهالة حملته على ما قال، أو لضجر(١) - أو منكر(٢) أو قلة مراقبة وضبط للسانه، وعجرفة(٣) وتهور في كلامه، فحكم هذا الوجه حكم الوجه الأول القتل دون تلعثم، إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهالة(٤)

(١)تنگ دلی.

(٢) هكذا وقع في نسخة القاري التي شرح عليها، حيث قال في تفسيره محرم أو غيره اهـ والأظهر ما في نسختي المتن وشرح النسيم " أو سكر" مكان قوله " أو منكر" وبها تفسر هذه، ويكون قول القاري محرم أو غيره لتعميم مالا قاطع فيه، كالبَنْج والأَفْيون، ولم يرد شمول المباح فإن العقل إذا زال بالا يؤاخذ على ما يصدر منه لخروجه عن المنكر، ومع ذلك لا يخلو عن قلق، فافهم.

(٣)بے باكی.

(٤) أي وبما ذكر من الأعذار كضجر أو سكر أو تهور أو دعوى زلل اللسان كما في الشفاء ونازعه القاري قائلا فيه: إن الخطأ والنسيان عذر في معرض البيان ا هـ

أقول رحمك الله لم تتأمل زيادته لفظ الدعوى في زلل اللسان، فمن علم الله منه أنه أراد أن يقول اللهم أنت ربي وأنا عبدك فأخطأ من شدة الفرح، وعكس، فلا عتب عليه عند ربه، أما نحن فلو عذرنا بهذه الدعوى لا نسد الباب وانقطع الخطاب، وتجرأت الكلاب على الجهر بالسباب، فهذا ما أراده القاضي وأصاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم اعلم أن عدم قبول عذر السكر أشكل عليه بما في الصحيحين[١] من قصة سيدنا حمزة رضي الله تعالى عنه وجبه أسنمة ناقتي سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه، وقوله هل أنتم إلا عبيد أبي فلم يؤاخذه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما قال، وإنما قال : هو ثمل، وانصرف، فأجاب عنه القاضي الإمام بأن الخمر كانت حينئذ غير محرمة، أي بل كان هذا سبب تحريمها، قال فلم يكن في جناياتها إثم وكان حكم ما يحدث منها معفوا عنه كما يحدث من النوم وشرب الدواء المأمون اهـ واعترض عليه بأن الخمر وإن لم تحرم حينئذ فالسكر حرام، وأجيب بأنه لم يصح نقله وإن اشتهر، نقله في النسيم وبالتأمل أمر

أقول بلى حرمة السكر قطعية مستمرة، بل وقبحه عقلي عندنا معشر الماتريدية، وما كان الحكيم جل جلاله ليبيحه قط، فإن في إباحته إباحة الفواحش ما ظهر منها وما بطن، لأن الحاجز عن

الشر بإذن الله تعالى هو العقل، فإذا زال فيفعل ما يشاء، أما سمعت إلى كلمة مستمرة في النبوات " إذا لم تستحي فاصنع ما شئت "[٢] فلا يبعد منه قتل نفس، ولا وقوع على ذات رحم محرم، ولا سجود لصنم، فكيف يجوز أن يأتي شرع إلهي بإباحة مثل هذا، والعياذ بالله تعالى، وقد نصوا أن وجوب حفظ العقل والنسب والروح والدين مجمع عليه في الشرائع جميعا =

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الخمس، باب فرض الخمس، الرقم/ ٢٩٢٥ (ج ٣ / ص ١١٢٥)، و مسلم في الصحيح كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، الرقم/ ١٩٧٩ (ج ٣/ ص ١٥٦٨)

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء، باب { أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم }، الرقم/ ٣٢٩٦ (ج ٣/ ص ١٢٨٤)

= **بل تحقيق الجواب ما أقول**: إن الخمر لم تحرم إذ ذاك، وإنما كان المحرم السكر، قد كان المتعاطون يقعون فيه من دون قصد منهم إليه، بأن شربوا شيئا قليلا مما لا يسكر ثم وثم، وظنوا كل مرة أنه لا يسكر، فاتفق مرة أن بلغ حد الإسكار خطأ، لأنه ربما يحدث على خلاف الظن، لاستعدادات خفيفة نشأت في الباطن، لا تطلع إليها للنفس، فمثل هذا كان معفوا عنه، لعدم القصد فيه إلى محرم، ثم لما جاءت الشريعة الغراء بسد الذريعة مطلقا لم يبق لمن تعاطاه عذرا أصلا، فكان قاصد شرب المسكر قاصدا لكل ما يصدر منه فيه لتعمده سببا حراما مع علمه برخامة عواقبه، والعياذ بالله تعالى

قال القاضي الإمام وأفتى أبو الحسن القابسي فيمن شتم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سكره يقتل، لأنه يظن به أنه يعتقد هذا أو يفعله في صحوه.. الخ قال القاري فإن كل إناء يترشح بما فيه، قال وهذا بناء على سوء الظن به مع أنه لا يلزمه إذ السكران قد يقصد أمه وبنته ونحوهما في حال سكره مع أنه لا يظن به أنه يفعله حال صحوه اهـ

قال القاري: إذ معرفة ذات الله وصفاته وما يتعلق بأنبيائه فرض عين، مجملا في مقام الإجمال، ومفصلا في مقام الإكمال، تعم إذا تكلم بكلمة عالما مبناها، ولا يعتقد معناها، يمكن أن صدرت منه من غير إكراه بل مع طواعية في تأديته، فإنه يحكم عليه بالكفر بناء [١] على القول المختار عند بعضهم من أن الإيمان هو مجموع التصديق والإقرار، فبإجرائها تبدل الإقرار بالإنكار، أما إذا تكلم بكلمة ولم يدر أنها كلمة كفر ففي فتاوى قاضيخان حكاية خلاف من غير ترجيح [٢] حيث قال: قيل لا يكفر (لعذره بالجهل) وقيل يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول: والأظهر الأول إلا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فإنه حينئذ يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول: وفى الخلاصة: من قال "أنا ملحد" كفر، وفى المحيط والحاوي: لأن الملحد كافر، ولو قال: ما علمت

أقول الميل إلى المرأة أمر طبعي، والفرق بين الحلال والحرام أمر عقلي، فإذا زال العقل بقي الطبع غير فارق بين هذه وهذه كالبهائم، ولا كذلك الكلام، فإنه لا ينشأ عن الطبع بل لابد له من عقل يدبر، أو تعود يصدر من دون روية ولذا كان المشاهد فيمن يعتريه الجنون أنه لا يعاوده حال جنونه من أمثال هذا إلا ما اعتاده حال صحوه، فالمسلم إن جُنّ والعياذ بالله تعالى فإذا حلف فإنما يحلف بالله تعالى، والمشرك المجنون يحلف بطواغيته، إلى غير ذلك من الأمور الشاهدة بأنه لا يفعل من أمثال هذا إلا ما اعتاده في صحوه، وقد رأينا رافضيه جنت فكانت تقع في الصحابة رضي الله تعالى عنهم جهارا، أبدى الجنون منها ما كانت تخفيه ولم يسمع مثله من سني أخذته جنة والعياذ بالله تعالى بل ولا من كافر جن إذ ما كان يعتاد الوقوع فيهم رضي الله تعالى عنهم.

(١) **أقول** لا حاجة إلى البناء عليه بل هو كفر على المذهبين، فإن الإتيان بالإنكار طوعا لا يجامع التصديق قطعا، ولو لم يكن الإقرار شطرا بل ولا شرطا وقد نص العلماء على تكفيره وحققته في رسالتي " البارقة اللمعا على طائع نطق بكفر طوعا ".

(٢) **أقول** أي صريح وإلا فقد قدم في الخطبة أنه يقدم الأظهر الأشهر وصرح الطحطاوي ثم الشامي أن ما يقدمه فهو المعتمد.

أنه كفر، لا يعذر بهذا، أي في القضاء، والله تعالى أعلم بالسرائر[١].

الوجه الثالث أن يقصد إلى تكذيبه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قاله أو أتى به، أو ينفي نبوته أو رسالته أو وجوده أو يكفر به انتقل بقوله ذلك إلى دين آخر من التهود، والتنصر، والتمجس غير ملته أو لا، أي لم ينتقل إلى دين بأن صار ملحدا زنديقا، أو دهريا أو تناسخيا، مما لا يسمى دينا عرفا وإن كان دينا لغويا فهذا كافر بالإجماع يجب قتله

الوجه الرابع أن يأتي من الكلام بمحمل، ويلفظ بمشكل يمكن حمله على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره، أو يتردد في المراد به من سلامته من المكروه أو شره[٢] أي من ملامته فهاهنا متردد النظر[٣] ومظنة اختلاف المجتهدين.

---

(١) إلى هنا كلام القاري.

(٢) عطف على "سلامته" لا على "المكروه" كما يتبادر إلى الفهم، واختاره الدلجي فخطأه القاري، وتبعه الخفاجي، والعجب أنه قدر سلامته قبل قوله من شره فهذا قاض بعطفه على المكروه إلا أن يكون ملامته بالميم، وبالجملة فالمعنى يتردد في أن المراد به سلامته صلى الله تعالى عليه وسلم من المكروه أو المراد شره أي أراد به إلحاق شر وشين وملامة بالنبي صلى الله تعالى وسلم على وزان قوله تعالى : ﴿ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن/ ١٠]، أو الضميران في سلامته وشره إلى الكلام أي يحتمل وجهين أحدهما فيه سلامة ذلك الكلام من المعنى المكروه والآخر فيه شره وجعله قبيحا خبيثا فيتردد في المراد والله تعالى أعلم.

(٣) أي محل تردده.

فمنهم من غلب حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحَمى حِمى عرضه فجسر على القتل، ومنهم من عظم حرمة الدم، ودرء الحد بالشبهة لاحتمال القول، قال القاري وفيما نحن فيه يمكن الجمع [١] بعرض التوبة عليه، فإن تاب وإلا قتل، فيرتفع حينئذ الإشكال، ويزول الاحتمال بالجواب والسؤال [٢] والله تعالى أعلم بالحال

وتوقف أبو الحسن القابسي في قتل رجل قال كل صاحب فندق[٣] قرنان[٤] ولو كان نبيا مرسلا، فأمر بشده بالقيود والتضييق عليه حتى يستفهم البينة[٥] عن جملة ألفاظه، وما يدل على مقصده، هل أراد أصحاب الفنادق الآن فمعلوم أنه ليس فيهم نبي مرسل، فيكون أمره أخف، قال القاري، إذ يمكن حمله **على المبالغة** [٦] وإرادة اعتقاده[٧] أنه من المحال فتعذيره أخف في مقام التنكيل[٨] ويمكن حمله على أن يجوز

---

(١) بين حماية عرضه صلى الله تعالى عليه وسلم وبين درء الحدود بالشبهات.

(٢) ولقد أحسن وأجاد فيما قال، عليه رحمة الملك المتعال، لكن هذا حيث يتوسل إلى القائل وإلا فالأسلم أن لا تقولوا مالا تعلمون، ولا تقف ما ليس لك به علم، وإياكم والظن، فإن بعض الظن إثم.

(٣) سَرَا.

(٤) دَيُّوث.

(٥) أي الشهود عن جملة ألفاظه، أي جميعها، فإن القرائن السابقة واللاحقة ربما تعين على تعيين المراد.

(٦) أقول قبحها الله من مبالغة إلى أشنع شنعة بالغة، نسأل الله العفو والعافية.

(٧) أي يعتقد استحالة حدوث نبي الآن أو استحالة أن يتعاطى أحد من الأنبياء عمل الفنادق فيكون قوله من باب تعليق المحال بالمحال لكنه كما ترى من أخبث المقال.

(٨) التعذيب.

كون نبي مرسل يظهر بعد نبينا عليه السلام فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض علمائنا أن من ادعى النبوة فقال له قائل: أظهر المعجزة كفر.

قال التلمساني ما ذكره[1] القاضي من أن الأنبياء كانوا ذوي أموال قلنا إن أراد أي القائل به الكامل صاحب المال فبين [2] وإن أراد الحافظ والأمين فلا يوجد نبي فعل ذلك، لأنه من أعظم النقائص فيكون معنى[3] ذلك أنه مثل كذا فهو كالأول، لأنه عيب

---

(١) اعلم أن الفندق هو الخان والرباط، ويطلق صاحب الفندق على كل من يجمع المال سواء كان له خان أو لا، كما ذكره في النسيم، فقال الإمام القاضي نقلا عن القابسي بعد ما ذكر التردد في مراده ما نصه: ولكن ظاهر لفظه العموم لكل صاحب فندق من المتقدمين والمتأخرين وقد كان فيمن تقدم من الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى عليهم من اكتسب المال اهـ قال الخفاجي: وقد علمت أن صاحب الفندق كناية عمن له مال كثير، لأنه لا يبنيه ويملكه إلا من هو كذلك، فهو كقولهم طويل النجاد أي طويل القامة اهـ يقال عليه هذا إذا أراد به القائل صاحب المال، أما لو أراد به خادم الرباط وحافظ الخان، وهو الذي يقال له بالهندية " **بهٹیارا** " فحاشا الأنبياء عن ذلك، فلو أراد العموم لم يمكن شموله لهم صلى الله تعالى عليهم وسلم، ولم يبق إلا قوله ولو نبيا على جهة فرض المحال فافهم، وقد أشار إلى بعضه القاري.

(٢) ما ذكر القاضي.

(٣) هذا ما نقل القاري عن التلمساني رحمهما الله تعالى **أقول** وإني أرى هذا الكلام لا يكاد يريد الالتئام، فلنأت بما يفتح الملك العلام، في تحقيق المقام، وتوجيه المرام، **اعلم** أن "لو" وكذا "إن" الوصلتين تأتيان لتأكيد عموم حكم تعقبانه، وذلك أن نقيض مدخولهما من فرد أو حال يكون أولى بالحكم، وفي هذا نوع خفاء ربما ينكر أو يستبعد ثبوته له أو فيه، فيطوى ذكر تقدير النقيض

لظهوره وينص على هذا ليظهر أن الحكم لازم على كلا التقديرين، فتكون الواو كأنها في الأصل عطف على شرطية مطوية كقوله تعالى: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحشر/ ٩]، والإيثار حال عدم الخصاصة أظهر بالنسبة إلى الإيثار حين وجودها فصرح بالخفي ليدل على الظاهر من باب أولى كأنه قيل لو لم تكن بهم خصاصة لآثروا ولو كان بهم خصاصة لآثروا أيضًا فالحاصل أن الإيثار وصف لازم لهم على كلا التقديرين وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء/ ٧٨]، فإدراكه من ليس في حرز أظهر من إدراكه من في حصن حصين، فنص على الخفي دلالة على أن إدراكه لازم لكلا الفريقين، ثم التقدير المذكور قد يكون محققا كما في الكريمتين، فإن من الأنصار من كان في خصاصة، ومن الناس من هو في برج مشيد، وقد يكون مقدرا مفروضا لا وجود له في الخارج، بل ممتنعا لا إمكان له، وهذا يكون أدخل في تأكيد للعموم لشموله التقادير الفرضية أيضًا ولا يحضرني الآن مثال له من القرآن العظيم إلا قول إخوة يوسف لأبيهم عليهم الصلوة والسلام ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف/ ١٧] فصدقهم في كذب الذئب ممتنع في الواقع لكن ليس هذا مقصودهم ثم إذا كان مفروضا محضا لم تزد الإفادة على الشرطية، وإذا كان محققا بعد حكم حملي أفيدت حملية مثل الأولى في الحكم إيجابا أو سلبا يكون المحمول محمول الأولى، والتقدير مأخوذ في الوصف العنواني مع عنوان القضية الأولى كما في الآيتين، فإن المفاد أن الأنصاري= = الذي به خصاصة مؤثر على نفسه، والإنسان الذي في برج مشيد مدرك لموته، بخلاف أن تقول ما كان يعقوب ليؤمن لهم ولو كانوا صادقين، فلا تريد أن هؤلاء الصادقين لم يؤمن لهم، إنما تريد التعليق إن لو صدقوا بالفرض لم يقع في قلبه صدقهم

ثم الحملية فيها حكمان قصدي بوصف المحمول، وضمني بالوصف العنواني، والشرطية لا حكم في شيء من جزئيها على ما هو التحقيق، إنما الحكم فيها بلزوم حكم لحكم أو عناد. احفظه فإن من سوانح الوقت، وكثير المفاد.

وإذا عرفت هذا فقول القائل "كل صاحب فندق كذا وكذا ولو كان نبيا مرسلا" إما أن يخص الكلام بأهل زمانه، أو يعم، على ما هو المتبادر، والمراد بصاحب الفندق صاحب الأموال على جهة الكناية، أو خادم الخان كما هو الظاهر، فالمعاني أربعة:

الأولان كل مثر أو خاني في زماني كذا ولو كان نبيا مرسلا، وهذا لاشك أنه لا حكم فيه على أحد من الأنبياء الكرام، لا بالوصف العنواني أعني صاحب الفندق، ولا بوصف المحمول أعني القرنان، للعلم بخلو الزمان عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا يكون مدخول لو إلا مقدرا معبرا بشرطي مفيد تعليق محال بمحال، حاصلة لزوم الحكم لوصف الفندقية مطلقا حتى علو تقدير النبوة المستحيل أيضًا، وهذا ما قال القابسي : معلوم أنه ليس فيهم نبي مرسل، وما قال القاري من إرادة اعتقاد أنه من المحال، لكن لا شك أن المحكوم عليهم منهم الصالحون، ومنهم دون ذلك، وإيذاء كل مسلم حكمه بحسب حاله، فهو وإن لم يوجب القتل فلا محيد من الأدب الشديد، وهذا ما قال التلمساني "ولم يبق إلا سائر الناس"

نعم إن أتى بالشرطية مجوزا لكون أحد من أهل الزمان نبيا كان كفرا جليا، وهذا ما قاله القاري بعد ذلك ولو أتى بالكلام على أن مدخول لو محقق لا مقدر كان أظهر في الكفر، لقوله بنبوة بعضهم بالفعل، فإنها الآن تفيد الحملية القائلة إن صاحب الفندق الذي هو نبي في زماننا كذا وكذا، وهذا كفر قطعا =

= **الثالث** كل مثر ماض أو حاضر كذا، الخ – ولا شك في شموله لبعض الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام، فقد أعطي سليمان ملكا لا ينبغي لأحد من بعده وقيل له : ﴿ **هَـٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾ [ص/ ٣٩]، وهذا العبد الصابر أيوب عليه الصلوة والسلام بينا هو يغتسل إذ نزلت عليه جراد من ذهب فجعل يحثيه في ثوبه فناداه ربه ألم أغنك عن هذا، قال بلى

ولكن لا غنى لي عن بركتك، وهذا ما قال القاضي الإمام ظاهر لفظه العموم الخ فعلى إرادة هذا يكون كفرا، والقتل لازما.

الرابع كل خادم خان ماضيا كان أو موجودا كذا الخ فهذا لا يشمل فيه الوصف العنواني أحدا من الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام أصلا، فلو لا تكون داخلة إلا على مقدر لا وجود له، بل لا إمكان لوجوده، فيأتي احتمال تعليق المحال بالمحال، حاصله لو فرض بعض أصحاب الفنادق نبيا لكان كذا، وهذا ما قدمت.

نعم إن أراد فيه التحقيق حتى يحصل أن بعض الفندقي الذي كان نبيا هو كذا، فهذا يكون مثل الأول أعني الأول من صورتي العموم، وهو الثالث المحكوم فيه بوجوب القتل، ويكفي فيه الحكم الضمني الذي في الوصف العنواني على ذات نبي بالفندقي فضلا عن القصدي الملعون، فإن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام منزهون قطعا عن هذه النقيصة، فالحكم عليهم إن كان تحقيقا بالكذب فذاك، وإلا فلا أقل من أن يدعي على جهة التشبيه أي بعضهم كان كأنه فندقي وهذا أيضًا كفر جلي، لما فيه من تشبيه الكامل بالناقص في النقص وهو نقص، ولعل هذا ما ذكر التلمساني هنا، والله أعلم بمراد عباده تأمل لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

والأظهر عندي عكس التشبيه فيحمل على إرادة أنه كذا وكذا ولو كان في الصلاح والإحسان ورفعة الشأن كنبي مرسل، وفي هذا تشبيه الناقص بالكامل في محل الإزراء، وإساءة أدب بحضرة الأنبياء، عليهم أفضل الصلوة والثناء

و بعد اللتيا واللتي فالكلام حال قيام هذه المخائل، لا سبيل إليه للإكفار الهائل، ولا إلى القائل لسيف القاتل، أما التعزير والتأديب الشديد فقد آذناك أن لا محيد، ولقد أنصف الإمام ابن= = حجر المكي إذ قال كما نقل عنه في النسيم : الظاهر أن لفظه ليس صريحا في ذم الأنبياء ولا سبهم، فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزر التعزير الشديد اهـ - والله تعالى أعلم.

ووصم في سائر الناس فما بالك بالأنبياء، فيقتل قائل ذلك لأنه شبه [١]الكامل بالناقص، وفي تشبيه الكامل بالناقص نقص، ولم يبق إلا سائر الناس فعليه في ذلك الأدب الشديد، لأن فيهم عالما ووليا، وأذية سائر المسلمين يوجب العقوبة والتعزير على قدر القائل، والقول والمقول فيه.

قال القاضي: وقد كان اختلف شيوخنا فيمن قال لشاهد شهد عليه بشيء ثم قال[٢] أ تتهمني فقال الأنبياء يتهمون، فكان شيخنا أبو إسحاق ابن جعفر يرى قتله لبشاعة ظاهر اللفظ، وكان القاضي أبو محمد بن منصور يتوقف عن القتل [٣] قال القاري: إن

(١) أي فيما هو نقص كما ذكرنا لا فيما هو مدح، وأراد بالتشبيه التصوير في الأذهان، والتقريب إلى الأفهام، كقول القائل وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم كالقمر ليلة البدر أو كأن الشمس تجري في وجهه وإن كان الشمس والقمر ناقصين في كمال النقصان بالنسبة إلى وجه هذا السراج المنير اللمّاع بلمعان من رآني فقد رأى الحق، وقد جاء في التنزيل: ﴿ **مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ** ﴾[النور/ ٣٥].

(٢) أي ثم قال الشاهد للمشهود عليه أتظنني كاذبا، فقال : إن الأنبياء يظن بهم هذا، وليست التهمة البهت البحت حتى يقال: إنهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد كذبهم الكافرون بل هو القول عن ريبة في المقول فيه، ألا ترى أن أئمة الجرح والتعديل يقولون فلان متهم بالكذب، فيعد هذا أشد جرح بعد قولهم كذاب، ولو كان المعنى على البهت لما كان جرحا أصلا.

(٣) لاحتمال اللفظ عنده أن يكون خبرا عمن اتهمهم من الكفار ا هـ (شفا)

أراد بالكذب فهذا كفر صريح، وإن أراد ببعض المعاصي[١] فلا، لكن السياق قرينة للأول، فتأمل.

الوجه الخامس أن لا يقصد نقصا لنبيه، ولا يذكر عيبا في أمره، ولا سبا، ولكنه ينزع[٢] بذكر بعض أوصافه، أو يستشهد ببعض أحواله عليه الصلوة والسلام الجائزة عليه في الدنيا، على طريق ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره على [٣] التشبه به، أو عند هضيمة[٤] نالته، أو غضاضة لحقته، ليس على طريق التأسي[٥] وطريق التحقيق، بل على مقصد الترفيع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل التمثيل وعدم التوقير [٦] لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم، أو قصد الهزل والتندير [٧] بقوله كقول القائل: إن قيل في السوء فقد

---

(١) أي الصغائر.

(٢) يميل.

(٣) هكذا في نسخة شرح القاري، والذي في نسختي المتن والنسيم "أو على التشبه به " عطفا على قوله "على طريق ضرب المثل" وهو الأظهر الأمثل.

(٤) أي نقيصة.

(٥) الاقتداء.

(٦) **أقول** لم يرد أن يقصد القائل عدم التوقير، فإنه لا يكون على هذا من الوجه الخامس، وسيصرح في بيان حكمه أنه وإن لم يتضمن سبا ولا قصد قائلها غضا فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة الخ فالمراد أنه أتى بالكلام في محل خال عن التوقير، كأن يذكر ما يجوز عليهم صلوات الله تعالى عليهم بألفاظ حسنة مهذبة مثقفة مؤدبة في محل يظهر به ما لهم عند الله من العظمة والتبجيل، والثواب الجميل، والأجر الجزيل، والفضل الجليل، فإنه ليس من الوجوه في شيء.

(٧) هذا لفظ اختلف فيه النسخ واضطربت فيه الشروح ففي بعضها أو جلها كالمتنين أعني متننا هذا ونسختي متن الشفاء بمثناة فوقية ونون فدال وراء مهملتين، قال القاري : مصدر ندر بدال

مهملة مشددة، ومعناها الإسقاط، أي أو قصد الساقط من القول أو الفعل – ا هـ–وقال الخفاجي : قيل معناه الإسقاط أي إسقاط حرمة مقامه اهـ **أقول** وهذا أولى من الأول، إذ لم= = يعرف الإسقاط بمعنى الإتيان بالساقط من القول، على أنه يبقى حينئذ قوله " بقوله " فارغا عبثا، ويكدر هذا أيضًا أن إسقاط مفعول "الإسقاط" وهو الحرمة بعيد وتعقيد – قال القاري : ويجوز أن يكون من مادة الندور، وهو الشذوذ، فالمراد الإتيان بنادر من قول أو فعل بشيء غريب، والحاصل أنه خلاف التشهير مما يقتضي التعظيم والتوقير اهـ - وهذا الذي سوغه القاري وجعله مؤخرا عما تقدم قدمه الخفاجي واعتمده فقال : أي الإتيان بأمر نادر شاذ وقوعه فيذكره على سبيل الشذوذ لا التشهير والترفيع اهـ – بيد أن المعروف بهذا المعنى هو الإندار.

وإذا جاوزت هذا فأنا **أقول**: بل الأولى تفسيره بإتيان نادرة من النوادر، وهي المعاني اللطيفة الظريفة المعجبة، وربما كانت مضحكة كما يقال نوادر حجا ونوادر أبي نواس وهي التي يقال لها في عرفنا "لطيفة " فيكون ناظرا إلى قوله على طريق ضرب المثل، ويناسبه قرانه بالهزل، ويؤيده قوله فيما يأتي أو ضرب مثلا لتطييب مجلسه، ومع تلك المؤيدات استعمال النادرة في هذا المعنى أعرف وأشهر من جعل التندير بمعنى الذكر على سبيل الشذوذ والخمول، وجعل التشهير بمعنى الذكر على سبيل الترفيع كما لا يخفى ووقع في بعض الشروح "التنديد" بالدال في آخره نقله التلمساني وقال : هو كالغيبة يقال ندد بفلان إذا قال فيه كلمة سوء، قال الجوهري : يقال: ندّد به شهّره وسمّع به، ومعناهما متقاربان اهـ قال القاري : لا يخفى أنه تصحيف، لأن هذا وقع سجعا في مقابلة قوله "التوقير" فيتعين أن يكون براء في آخره اهـ – **أقول** لم يلتزم القاضي الإمام ههنا السجع، بل لا يوجد ههنا سجع غير هذا إن كان بالراء فكيف يجعل المحافظة على السجع سببا للجزم بكونه بها، ولا شك أن معناه المذكور من أقرب المعاني وأقعدها في المقام : قال في القاموس : ندد به صرح بعيوبه وأسمعه القبيح –ا هـ– وهذا أولى من الاستشهاد بها في الصحاح

قيل في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو إن كذبت فقد كذب الأنبياء، أو إن أذنبت فقد أذنبوا، أو أنى أسلم من ألسنة الناس ولم يسلم منهم أنبياء الله ورسله، أو قد صبرت كما صبر أولو العزم وكصبر أيوب ونحوها، فإن هذه وإن لم تتضمن سبا ولا أضافت نقصا فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة حتى شبه من شبه في كرامة نالها، أو معرة[1] قصد الانتفاء[2] منها، أو ضرب مثلا لتطييب مجلسه أو إعلاء في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله خطره[3] وشرف قدره، وألزم توقيره فحق هذا – إن درئ القتل – الأدب، والسجن، وقوة تعزيره بحسب شنعة مقاله ومقتضى قبح ما نطق به ومألوف عادته بمثله أو ندوره وقرينة كلامه أو ندمه على ما صدر منه، ولم يزل المتقدمون

كما لا يخفى غير أن الشأن في ثبوت الرواية عن القاضي الإمام. وقيل : إنه " التنذير " بنون وذال معجمة بمعنى التكلم بما فيه تعيب وتشهير، قال الخفاجي : وفيه نظر اهـ وكأنه لأنه لم يعرف لغة، والله تعالى أعلم =

= ووقع في أصل الدلجي "التبذير" بموحدة فذال معجمة وفسره بالإعلام **أقول** هذا التفسير يناسب التنذير بالنون، يقال : نذر الشيء علمه، والإنذار الإعلام، ثم لا محل له في هذا المقام، ولذا قال القاري : الظاهر أنه تصحيف في المبنى وتحريف في المعنى اهـ **أقول** أما المعنى ففيه ما علمت، وأما المبنى فهو الذي استظهره الخفاجي، وفسره بتفسير قريب حيث قال بعد ما تقدم : والظاهر أنه بباء موحدة وذال معجمة تجوز به عن السفاهة والتلفظ بما لا يليق به اهـ **والحاصل** أن الأقرب هو اللفظ الأول على المعنى الرابع الذي ذكرت، ثم اللفظ الرابع على المعنى الأخير مختار الخفاجى، والله تعالى أعلم.

(١) منقصة.

(٢) أي التبري.

(٣) أي شرفه.

ينكرون مثل هذا ممن جاء به

عن مالك في رجل عيّر رجلا بالفقر فقال: تعيّرني بالفقر وقد رعى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الغنم. فقال مالك قد عرّض بذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب وقال: لا ينبغي[١] إذا عوتبوا أن يقولوا قد أخطأت الأنبياء قبلنا.

قال القاري: فإن هذا خطأ من وجوه، إذ لا يقاس الحدادون بالملائكة، فإن خطأ الأنبياء ما كانت إلا زلات نادرة في بعض أوقات تسمى صغائر، بل خلاف الأولى، بل حسنات بالنسبة إلى سيئات غيرهم، وهي مع هذا ممحوة بتوبة عقيبها، وتحقق قبولها كما أخبر الله تعالى بها، بخلاف ذنوب الأمم فإنها شاملة للكبائر وغيرها عمدا وخطأ واستمرارا، وعلى تقدير توبتهم لا يعرف تحقق شروط صحتها وقبولها، بل ولا يدرى خاتمة أمر صاحبها، بخلاف الأنبياء فإنهم معصومون من الإصرار على المعصية، ومأمونون من سوء الخاتمة، فلا تصح هذه المقايسة

وقال القاري: وأما قوله " إن أذنبت فقد أذنبوا " ففي خطر عظيم. لعصمة الأنبياء ولاسيما قد غفر لهم ما كان في صورة المعصية، وظهر منهم الأوبة[٢] في مقام التوبة، فلا يذكر الذنب المغفور بلا شبهة في مقابلة الذي هو حقيقة المعصية، وإن تاب

(١) لأهل الخطايا.

(٢) أي الرجوع.

صاحبه عنه فهو تحت المشيَّة، لعدم صحة شرائط التوبة، فلا يقاس الصعلوك[1] بالملوك.

وقال القاري في قول أبي نواس: تنازع الأحمدان الشبه فاشتبها - أراد المبالغة في استوائهما في الفضل، وهذا كفر صريح ليس له تأويل صحيح إلا أن يدعى أنه أراد بالأحمد غير محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقال الخفاجي في قول المعري – هو مثله في الفضل إلا أنه – بعد ما قال القاضي "شديد[2] لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي": وفيه من ترك الأدب ما لا يخفى، وقال: حاشاه من أن يرضى به من له إسلام، أو ذوق، فإنه كفر بغير لذة.

وقال القاضي: قال عمر بن عبد العزيز لرجل: انظر لنا كاتبا يكون أبوه عربيا، فقال كاتب له: قد كان أبو النبي[3] كافرا، فقال جعلت هذا مثلا، فعزله وقال لا تكتب لي أبدا. قال القاري: وهذا يوافق ما قال: إمامنا في الفقه الأكبر إن والدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر[4] إلى أن قال: ولكن لا يجوز أن يذكر مثل

---

(١) المحتاج.

(٢) أي هذا.

(٣) صلى الله تعالى عليه وسلم

(٤) لم يثبت هذا عن سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه قال العلامة السيد الطحطاوي رحمه الله تعالى في حاشيته على الدر المختار من باب نكاح كافر ما نصه : فيه إساءة أدب، والذي ينبغي اعتقاده حفظهما من الكفر، وذكر الكلام إلى أن قال : وما في الفقه الأكبر من أن والديه صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر فمدسوس على الإمام، ويدل عليه أن النسخ المعتمدة منه ليس فيها شيء من ذلك، قال ابن حجر المكي في فتاواه: والموجود فيها ذلك لأبي حنيفة محمد

بن يوسف البخاري لا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وعلى التسليم أن الإمام قال ذلك فمعناه أنهما ماتا في زمن الكفر، وهذا لا يقتضي اتصافهما به (إلى آخر ما أفاد وأجاد)

أقول ولهذه العبارة قرينة أخرى توجد مثلها في بعض النسخ دون الأخرى، وهي قوله: ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مات على الإيمان، والعلامة القاري نفسه قد ارتاب في صحة نسبتها إلى الكتاب، حيث قال : لعل مرام الإمام على تقدير صحة ورودها هذا الكلام الخ فاقطع بصحة هذه مع اشتراكهما في خلو النسخ المعتمدة عنهما مما يفضي إلى التعجب **ثم أقول** معلوم قطعا أن الترجيح في المسألة لو فرض إلى هؤلاء لم تكن قصاراه إلا ظن لم يبلغ من غالب الرأي مبلغا= = يتضاءل دونه الخلاف، فضلا عن أن يكون هناك قاطع، ومن سبر سير هذا الإمام الأجل رضي الله تعالى عنه أيقن أنه كان أعقل من الهجوم على مثل هذا من دون قاطع، وهو الذي لم يسمع قط يقع في آحاد الناس، فكيف بأبوي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف بهذا الاعتناء الشديد به، الباعث على إدراجه في كتاب أصول الدين، فهو إن سلم ثبوته رواية كان هذا انقطاعا باطنا، مثبتا لنزاهة إمامنا عن لوثه،

ثم الموافقة إنما هي في قول ذلك الكاتب السيئ الأدب ولا حجة فيه، أما قول أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فليس فيه ما يوافقه بل قال العلامة الخفاجي في النسيم : هذا تأديب له وتعزير حتى ينزجر أمثاله عن أمثال هذه المقالة، وفي ذلك إشارة إلى إسلام أبويه صلى الله تعالى عليه وسلم، قال ابن حجر وهذا هو الحق، بل في حديث صححه غير واحد من الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن فيه أن الله تعالى أحياهما له فآمنا به خصوصية لهما وكرامة له صلى الله تعالى عليه وسلم الخ

أقول وهذا ليجدا أفضلية الإيمان به صلى الله تعالى عليه وسلم ويصيرا من هذه الأمة خير الأمم، أما نفس الإيمان فكان حاصلا لهما. قال القاري في منح الروض تحت العبارة المذكورة المنسوبة للإمام: هذا رد على من قال إنهما ماتا على الإيمان أو ماتا على الكفر ثم أحياهما الله تعالى فماتا في

هذا في مقام المعرة،[1]قال القاضي: قال أبو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل

مقام الإيقان اهـ **أقول** هذا عجب من العجائب فيا سبحان الله من أين الدلالة فيه على إنكار الإحياء؟ وبأي لفظ دل عليه، وبأي حاجب أومى إليه؟ ولكن الإيلاع بشيء يأتي بالعجائب، قال: وقد أفردت لهذه المسألة رسالة مستقلة، ودفعت ما ذكره السيوطي في رسائله الثلاث في تقوية هذه المقالة بالأدلة الجامعة المجتمعة من الكتاب والسنة والقياس وإجماع الأمة اهـ وذكر نحوها ههنا في شرح الشفاء، قد حذفه المصنف العلام قدس سره، لأنه لم يعجبه أمره **أقول** للإمام الجليل الجلال، السيوطي رحمه الله تعالى ست رسائل في هذه المسألة ليست من الفقه، إذ لا تتعلق بأفعال المكلفين من حيث أنها تحل وتحرم وتصح وتفسد، ولا مدخل فيها للقياس أصلا، وأما الإجماع فأين الإجماع ؟ وقد كثر النزاع، وشاع وذاع، وملأ البقاع، وإنما الحق ما أفاد الإمام السيوطي أن المسألة خلافية، وأن كلا الفريقين أئمة أجلاء، وأما الكتاب فلا نص فيه على شيء= = في الباب، وإن تعلق ببعض ما يذكر في أسباب النزول كان رجوعا إلى الحديث، ولا شك أنه هو المأخذ وحده لأمثال المسألة، والسيوطي أعلى كعبا وأوسع باعا وأعظم ذراعا منكم ومن أضعاف أمثالكم في المعرفة بالحديث وطرقه وعلله ورجاله وأحواله، فكان الأسلم لكم القبول، وإلا فالتسليم، وإلا فالسكوت، وأما قولكم بالأدلة الجامعة المجتمعة الخ فما أحسن هذه الباء إن فرضت متعلقة بـ"ذكر" لا بـ"دفعت" فإن الإمام الجليل رحمه الله تعالى قد أثبت المسألة بدلائل قاهرة لو وضعت على الجبال الراسيات لا ندكّت، وللعبد الضعيف رسالة في الباب سماها **"شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام"** (١٣١٥ هـ) زاد فيها على ما ذكروه بما منحني المولى سبحانه وتعالى، ولقد وددت أن أظفر برسالتكم فإني لأرجو أن يفتح ربي في الجواب عنها بما يكفي ويشفي، **وبالجملة** فقد ظهرت لنا بحمد الله تعالى على إسلام الأبوين الكريمين رضي الله تعالى عنهما دلائل ساطعة لم تبق لأحد مقالا، ولا للريب والشك مجالا، والخلاف لم يخف عنا ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، ولله الحمد.

(١) أي منقصة.

شيئا، فقال الرجل اسكت فإنك أمي، فقال أليس كان النبي (صلى الله تعالى عليه وسلم) أميا، فشنع عليه مقاله وكفره الناس وأشفق الشاب، وأظهر الندم عليه، فقال أبو الحسن: أما إطلاق الكفر عليه فخطأ لكنه مخطئ في استشهاده بصفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكون النبي[١] أميا آية له. قال القاري: أي معجزة وكرامة (وكذا قال الخفاجي) وقال القاري في الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول في ذيل قوله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولاً** ﴾ [الجمعة/ ٢] لكن الأمية في حقه عليه السلام معجزة ومنقبة وفى حق غيره معيبة ونقيصة

فائدة جليلة قد ظهر بما ذكرنا جهالة مكلب النجدية بإنكاره على تفسير الآية بالمعجزة في هذه العبارة – وقال القاضي: وكون هذا أميا نقيصة فيه وجهالة، ومن جهالته احتجاجه بصفة النبي ﷺ لكنه إذا استغفر وتاب واعترف ولجأ إلى الله تعالى فيترك لأن قوله لا ينتهي إلى حد القتل، وما طريقه الأدب فطوع فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه انتهى كلام القاضي أقول فما حال لم يشفق[٢] ولم يندم، ولم يستغفر، ولم يتب ولم يعترف بخطائه ومن جاء من بعده[٣] فأصر عليه وقام للخصومة، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٢) أراد به طاغية النجدية إسماعيل الدهلوي.

(٣) وهم الوهابية متبعوه.

الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكيا عن غيره وآثرا عن سواه فهذا ينظر في صورة حكايته، وقرينة مقالته. ويختلف الحكم باختلاف ذلك على أربعة وجوه: الوجوب، والندب، والكراهة، والتحريم فإن كان أخبر به على وجه الشهادة، والتعريف لقائله، والإنكار، والإعلام بقوله، والتنفير عنه، والتجريح له فهذا مما ينبغي امتثاله ويحمد فاعله وكذلك إن حكاه في كتاب أو في مجلس على طريق الرد له، والنقص على قائله، والفتيا بما يلزمه، وهذا منه ما يجب، ومنه ما يستحب بحسب حالات الحاكي لذلك والمحكي عنه، فإن كان القائل لذلك ممن تصدى لأن يؤخذ عنه العلم أو رواية الحديث، أو يقطع بحكمه، أو بشهادته أي لعدالته أو فتياه في الحقوق لعلمه وحلمه وجب على سامع قوله الإشادة[١] بما سمع منه، والتنفير للناس عنه، والشهادة عليه بما قاله، ووجب على من بلغه ذلك من أئمة المسلمين إنكاره وبيان كفره إن صدر منه ما يوجبه وفساد قوله على تقديره خطائه في تقريره لقطع ضرره عن المسلمين، وقياما بحق سيد المرسلين[٢]، وكذلك إن كان ممن يعظ العامة أو يؤدب الصبيان فإن من هذا سريرته لا يؤمن على إلقاء ذلك في قلوبهم، فيتأكد في هؤلاء الإيجاب لحق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولحق شريعته، ولحق الله

قال القاري: في[٣] مجمع الفتاوى لو تكلم بكلمة الكفر مذكر، وقبل القوم ذلك منه كفروا، حيث لم يعذروا بالجهل، وزاد في المحيط: وقيل إذا سكت القوم عن المذكر وجلسوا عنده بعد تكلمه بكلمة الكفر كفروا، يعني إذا علموا أنه كفر به أو اعتقدوا

(١) أي الإشاعة.

(٢) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٣) مقولة قال.

كلامه، وإن [١] لم يكن القائل هذا السبيل فالقيام بحق النبي ﷺ واجب، وحماية عرضه متعين، ونصرته عن الأذى حيا وميتا مستحق، أي فرض عين على كل مؤمن، لكنه إذا قام بهذا من ظهر به الحق وفصلت القضية وبأن به الأمر سقط عن الباقي الفرض، وبقي الاستحباب في تكثير الشهادة، وعضد التحذير منه، وقد أجمع السلف على بيان حال المتهم في الحديث أي في روايته بذكر جرحه وطعنه في عدالته وديانته حتى روي أن يحيى بن معين مع جلالته رئي طائفا بالبيت يقول فلان كذاب، فلان وضاع في روايته، فكيف بمثل هذا المقام الذي يجب فيه القيام

وأما إباحة حكاية قوله لغير هذين المقصدين فلا أرى لها مدخلا في الباب فليس التفكه[٢] بعرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والتمضمض [٣] بسوء ذكره لأحد

---

(١) رجوع إلى كلام القاضي الإمام عطف على قوله فإن كان القائل لذلك الخ

(٢) التفكه تناول الفواكه ويكون غالبا فضلا عن الحاجة فيما اعتاده المترفون المسرفون فاستعاره للتحدث به في فضول الكلام على جهة الإسراف من دون حاجة شرعية إليه.

(٣) التمضمض المضمضة وفسره القاري هنا بالتحرك والتكثر وأحسن منه قول علامة الأدب في النسيم حيث قال أي إجرائه على فمه ولسانه مستعار من تمضمض بالماء إذا غسل به داخل فمه فشبه الكلام بالماء وإدارته في فمه بالمضمضة – اهـ – وبقي شيء لتمام المرام وهو أن الماء المضمضة يؤخذ ويمج ولا يكون مقصودا لنفسه فأراد التفوه به على جهة التهي من دون حاجة شرعية اليه فافهم.

لا ذاكرا[١] ولا آثرا[٢] بغير غرض شرعي بمباح، وأما[٣] للشهادة والرد والنقص فمتردد بين الإيجاب والاستحباب، والأول[٤] أولى، فأما ذكره على غير هذا من حكاية سبه والإزراء بمنصبه على وجه الحكايات، والأسمار[٥]، والطرف[٦] وأحاديث[٧] الناس، ومقالاتهم في الغث والسمين ومضاحك[٨] المجان، ونوادر السخفاء[٩] والخوض في قيل وقال، فكل هذا ممنوع وبعضها أشد في المنع والعقوبة من بعض

فما كان من قائله الحاكي له على غير قصد[١٠] أو معرفة بمقدار ما حكاه[١١] أو لم يكن عادته، أو[١٢] لم يكن الكلام من البشاعة[١] حيث هو[٢] ولم يظهر على حاكيه

---

(١) من نفسه.

(٢) من غيره.

(٣) حكايته.

(٤) وهو الإيجاب.

(٥) داستانها.

(٦) بضم ففتح جمع طرفة كغرف جمع غرفة وهي النوادر المستظرفة.

(٧) هو هنا جمع أحدوثة كأغلوطة لا حديث، ومعناه "أفسانها" أي أساطيرهم مما لاطائل تحته.

(٨) جمع ماجن كحكام جمع حاكم معناه بے باک وداعر و**لوند**.

(٩) جمع سخيف وهو الرقيق العقل والدين اهـ - نسيم.

(١٠) للتنقيص.

(١١) في القبح.

(١٢) هكذا هو بلفظة أو للترديد في المواضع الثلاثة في نسختي المتن وشرح القاري، والذي في نسختي شرح النسيم بالواو فيها جميعا ولعله هو الأصوب فإن خفة الحكم مبتن على اجتماع جميع ذلك والشدة يكتفي فيها ببعض منها والله تعالى أعلم.

استحسانه واستصوابه لم يظهر منه اعتقاد كونه حسنا ولا صوابا بل ظنه مباحا زُجر عن ذلك، ونُهي عن العودة إليه، وإن قوم ببعض الأدب فهو مستوجب له وإن كان لفظه من البشاعة حيث هو كان الأدب أشد

ورواية[٣] أشعار هجوه عليه السلام وسبه في نثر الكلام فحكم هذا حكم السابّ نفسه يواخذ بقوله ولا تنفعه نسبته إلى غيره فيبادر بقتله ويعجل إلى الهاوية أمه[٤] وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام فيمن حفظ شطر بيت مما هجي به النبي ﷺ فهو[٥] كفر

---

(١) والفظاعة.

(٢) أي منتهيا إلى الغاية.

(٣) اعلم أن المصنف العلام قدس سره قد اختصر ههنا كلام القاضي الإمام وبتمامه يظهر المرام وهو هكذا "و إن اتهم هذا الحاكي فيما حكاه بأنه اختلقه (أي اخترعه من عند نفسه) ونسبه إلى غيره (تسترا وخوفا عن المؤاخذة) أو كانت تلك عادة له (بأن يكثر من ذكره ويزعم أنه حاك له) وظهر استحسانه لذلك أو كان مولعا بمثله والاستخفاف له (أي عده هينا عنده) أو التحفظ (أي حفظه كثيرا) لمثله أو طلبه (ممن يعرفه حرصا عليه) و(كثرة) رواية أشعار هجوه صلى الله= = تعالى عليه وسلم وسبه، فحكم هذا (الحاكي) حكم السابّ نفسه اهـ موضحا بزيادة ما بين الهلالين مأخوذا أكثره من النسيم، فهذا هو الذي حكم الحاكي فيه حكم السابّ، أما مجرد الرواية فعلى الوجوه التي قدمها في صدر الكلام فاعرف.

(٤) أي مأواه كالأم التي ياوي إليها الولد.

(٥) أي هجوه كفر فالضمير راجع لما علم من هجي، أو كفر بمعنى كافر، مبالغة، وما ذكره ظاهر عند الرضي به، لا إن قصد به غير ذلك قاله ابن حجر اهـ - نسيم.

وقد ذكر بعض من ألف[١] إجماع المسلمين على تحريم رواية ما هجي به صلى الله تعالى عليه وسلم، وكتابته، وقراءته، وتركه [٢] متى وجد دون محو ونحوه ولو [٣] من كتاب غيره و[٤]حصول ضرره[٥] فإنه ينفعه من جهة دينه

الوجه السابع أن يذكر ما يجوز على النبي صلى الله تعالى عله وسلم أو يختلف في جوازه عليه وما يطرأ من الأمور البشرية ويمكن إضافتها إليه، أو يذكر ما امتحن به وصبر في ذات الله تعالى على شدته كل ذلك على طريق الرواية ومذاكرة العلم فهذا فن خارج عن هذه الفنون الستة، إذ ليس فيها غمص ولا نقص، لكن يجب أن يكون الكلام فيه مع أهل العلم وفهماء طلبة الدين، ويجتنب عن ذلك من عساه لا يفقه، أو يخشى به فتنة

قال[٦] عليه الصلاة والسلام مخبرا عن نفسه باستئجاره لرعاية الغنم في ابتداء

---

(١) أي في الإجماع كما في الشفاء أي ألف مؤلفا جمع فيه ما وقع عليه الإجماع – اهـ نسيم.

(٢) عطف على رواية أي أجمعوا على تحريم تركه من دون محو أو نحوه كإحراقه أينما وجد.

(٣) هذه من زيادات القاري.

(٤) أي مع.

(٥) أي ضرر ذلك الغير بمحوه وإحراقه **أقول** وذلك كإحراق الخمر وكسر آلات التلهي بل أهم وأعظم كما لا يخفى فليحفظ، فإن الناس يتساهلون في ذلك كثيرا، ويتورعون منه، وما الورع إلا في إفناء أمثال الخبائث، ولا يختص الحكم بما قصد به الهجو بل في حكمه كلمات متهوري الشعراء في النعت والمناقب مما فيه توهين الأنبياء والملائكة عليهم الصلوة والسلام كما هو معروف من عادتهم، فحكم كل ذلك تغييره باليد بالمحو والإحراق والإفناء لمن قدر، وإلا فبلسانه، وإلا فبقلبه، وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان.

(٦) شروع في بيان دلائل جوازه أي فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم الخ كما في الأصل.

الحال، وقال[1] ما من نبي إلا وقد رعى الغنم[١]، وأخبرنا الله بذلك عن موسى عليه السلام، واليتيم من صفاته، وإحدى علاماته في الكتب المتقدمة فذكر الذاكر لها على وجه تعريف حاله، والخبر عن مبتدئه، والتعجب من منح الله قبله[2] وعظيم مرتبته[3] عنده ليس فيه غضاضة، بل فيه دلالة على نبوته وصحة دعوته، وكذلك إذا وصف بأنه أمي كما وصفه الله تعالى به فهي مدحة له، وفضيلة ثابتة، وقاعدة[4] معجزاته وليس فيه ذلك نقيصة، والأمية في غيره نقيصة: لأنها سبب الجهالة، وعنوان الغباوة، فسبحان من باين أمره من أمر غيره، وجعل شرفه فيما فيه محطة سواه [5]، وجعل حياته فيما فيه هلاك من عداه، وهذا شق قلبه وإخراج حشوته[6] كان تمام حياته وغاية قوة نفسه وثبات روعه[7] وهو فيمن سواه منتهى هلاكه، وهلم جرا إلى سائر ما

---

(١) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٢) أي إليه.

(٣) الذي في نسخ الأصل وشرحيه " منّته " والكل صحيح والضمير المجرور الأول على ما في المتن للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وآخر لله عز وجل، وعلى ما في الأصل بالعكس.

(٤) القاعدة الأساس أي مثبت لها ومقوّ ومؤيد لها كالأساس للبنيان.

(٥) أي من منقصة غيره.

[١] أخرجه أبوداود في الزهد باب التواضع بلفظه الرقم/ ٧٩٨ (ج٢/ ص٤١١)، والبخاري في الصحيح كتاب الإجارة باب رعى الغنم على قراريط، بنحوه الرقم/ ٢٢٦٢ (ج ٨ / ص٢٧٨)

(٦) أي أحشائه.

(٧) قلبه.

روي من أخباره وسيره ومآثره وتقلله من الدنيا ومن الملبس والمطعم والمركب وتواضعه ومهنته وخدمة بيته زهدا، ورغبة عن الدنيا كل هذا من فضائله وشرفه فمن أورد منها شيئا مورده، وقصد به مقصده من تعظيم قدره، وتبجيل أمره كان حسنا، ومن أورد ذلك على غير وجهه يتساهل في حقه وقد علم منه سوء قصده لحق بالفصول الستة التي قدمناها قال القاري: فيقتل أو يعزر أو يحبس كما قررناها

ومما يجب على المتكلم فيما يجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومالا يجوز أن يلتزم في كلامه عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر تلك الأحوال الواجب(١) من توقيره وتعظيمه، ويراقب حال لسانه، ولا يهمله، ويظهر عليه علامات الأدب عند ذكره، وإذا تكلم في مجاري أعماله وأقواله صلى الله تعالى عليه وسلم تحرى أحسن اللفظ وآدب (٢)العبارة ما أمكنه، واجتنب بشيع ذلك وهجر من العبارة ما يقبح كلفظة الجهل والكذب والمعصية قال القاري: والمعنى لا ينسب شيئا منها وأمثالها إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى غيره من الأنبياء عليهم السلام ولا يستند إلى ما ورد في حقهم من قوله تعالى: ﴿ **وَوَجَدَكَ ضَآلاًّ فَهَدَىٰ** ﴾ [الضحى/ ٧] أي جاهلا (٣) بتفاصيل الإيمان كما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿ **مَا كُنتَ تَدۡرِى مَا ٱلۡكِتَـٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَـٰنُ** ﴾ [الشورى/ ٥٢]: ومن قوله عليه السلام لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، ومفهومه

---

(١) مفعول يلتزم.

(٢) على أفعل التفضيل أي أدخلها في الأدب.

(٣) **أقول** رحم الله مولانا القاري فقد وقع، فيما عنه منع وإنما كان حقه أن يقول أي وجدك لم يأتك بعد علم تفاصيل الإيمان فهداك وآتاك ألم تر إلى ربك كيف قال "ما كنت تدرى" ولم يقل كنت تجهل فسبحان من عظم شانه ورفع مكانه صلى الله تعالى عليه وسلم.

أنه كذب، ومن قوله تعالى: ﴿ **وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ** ﴾ [طه/ ١٢١] فإن لله ورسوله أن يعبرا بها شاءا في حق من شاءا. **هذا** آخر ما أردنا إيراده مختصرا ملتقطا من الشفاء وشرحه.



الباب الثالث
فـــي السمعيـــــات

الباب الثالث في السمعيات

أي ما يتوقف على السمع من الاعتقادات التي لا يستقل العقل بإثباتها

في الإرشاد لإمام الحرمين: اعلموا وفقكم الله أن أصول العقائد تنقسم **إلى ما** يدرك عقلا ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا: وإلى ما يدرك سمعا ولا يتقدر إدراكه عقلا، **وإلى ما يجوز** إدراكه سمعا وعقلا.

فأما ما لا يدرك إلا عقلا فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقا، إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى. وما سبق ثبوته في المرتبة ثبوت الكلام وجوبا فيستحيل أن يكون مدركه السمع.

وأما مالا يدرك إلا سمعا فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه ولا يجب فلا يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلا بسمع. ويتصل بهذا القسم عندنا جملة أحكام التكليف.

و أما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا فهو الذي تدل عليه شواهد العقول ويتصور ثبوت العلم بكلام الله تعالى مقدما عليه فهذا القسم يتوصل إلى إدراكه بالسمع والعقل

وقال بعد كلام: فإذا ثبت هذه المقدمة يتعين بعدها على كل معتن واثق بعقده أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل،وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها لا مجال لاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها فما هذا سبيله فلا وجه إلا القطع به وإن لم يثبت بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلة في العقل، أو ثبت أصولها، ولكن طرق التأويل تجول فيها فلا سبيل إلى القطع، ولكن المتدين

يغلب على ظنه ثبوت ما ظهر الدليل السمعي على ثبوته وإن[1] لم يكن قاطعا. وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل، فهو أي المضمون المفهوم مردود قطعا فإن الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع بلا خفاء به. **فهذه مقدمة للسمعيات لابد من الإحاطة بها**. انتهى

منها (١) الحشر و(٢) النشر، والنشر: إحياء الخلق بعد موتهم، والحشر سوقهم إلى موقف الحساب ثم إلى الجنة والنار، كذا قال ابن أبي الشريف في شرح المسايرة

وفيه: وهما مما علم بالضرورة من الدين، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما جوازا أو وقوعا[2] وأنكرهما الفلاسفة قال القاضي: وكذلك من أنكر **(٣) الجنة** [3] و(٤) **النار** و(٥) **البعث** و(٦) **الحساب** و(٧) **القيامة** فهو كافر بإجماع [4] للنص عليه وإجماع الأمة على صحة نقله متواترا، وكذلك من اعترف بذلك، ولكن قال إن المراد بالجنة والنار والحشر والنشر والثواب والعقاب معنى غير ظاهره، وإنها لذّات روحانية

والمعتزلة قالوا بوجوبها عقلا، بناء منهم على إيجابهم على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي، **عندنا** وجوب وقوعه لإخباره تعالى به فقط في كتبه، وعلى ألسنة

---

(١) وصلية.

(٢) أي أنكر جواز شيء منها أو وقوعه ولو في حجاب التأويل كالنيشرية فإن التأويل في الضروري غير مسموع، لا يسمن ولا يغني من جوع.

(٣) الواو في كلها بمعنى أو فإنه يكفي للإكفار إنكار شيء منها وإن ادعى الإيمان بالباقي.

(٤) تنكيره لتعظيمه أي إجماع عظيم ليس فوقه إجماع.

رسله لا لإيجاب العقل وقوعه، ولا يجب عندنا على الله شيء فنحن لذلك نجوز العفو عمن مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فضل الله كذا في المسايرة وشروحه.

و أكثر المتكلمين على أن الحشر **جسماني فقط** [١] على أن الروح جسم لطيف. والغزالي والماتريدي والراغب والحليمي على أنه جسماني وروحاني، بناء على أن الروح جوهر مجرد ليس بجسم ولا قوة حالة في جسم، بل يتعلق به تعلق التدبير والتصرف.

و المسألة [٢] ظنية [٣] ووجود البنية أي البدن المؤلف من العناصر، والروح الحيواني واعتدال المزاج ليس شيء منها شرطا عندنا في تحقق المعنى المسمى بالحياة خلافا للفلاسفة والمعتزلة.

ومنها (٨) سوال المنكر[٤] والنكير، و(٩) عذاب القبر و(١٠) نعيمه ورد بها

---

(١) لا بمعنى إنكار حشر الروح فإنه كفر قطعا كإنكار حشر الأجساد لأن الكل ثابت ضرورة من الدين بل بناء على أن الروح أيضًا عندهم جسم لطيف فحشر الجسد والروح كل ذلك ليس عنهم إلا حشر جسم.

(٢) أي مسألة كون الروح جسما أو غيره.

(٣) ولعل الأقرب إلى الظن ما عليه إمامنا الماتريدي، وذهب الإمام الأجل الشيخ الأكبر إلى أن الروح جزء لا يتجزى، وقد فصلنا القول فيها بعض تفصيل في رسالتنا " **بارقة تلوح من حقيقة الروح (١٣١٠ هـ)**.

(٤) المنكر بفتح العين، والنكير كلاهما بمعنى غير المعروف، سميا به لأن لهما عليهما الصلوة والسلام صورة لم يعهدها الإنسان قط، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وقيل اللذان يأتيان الصلحاء أو من رحم الله من عباده يسميان مبشرا وبشيرا واختلف هل هما اثنان بالعدد، ويظهران لكل من قبر، وإن كانوا ألوفا في مشارق الأرض ومغاربها أم بالنوع، والكل سائغ في القدرة.

الأخبار، وتعددت طرقها تعددا أفاد مجموعها التواتر المعنوي، وكل منها ممكن فيجب التصديق به، وأنكرها بعض المعتزلة وقالوا: ذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن لفهم الخطاب، ورد الجواب، وإدراك اللذة والألم، وذلك منتف بالمشاهدة والجواب أنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع البدن، وغاية ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء[1] الذي به فهم الخطاب، ورد الجواب، والإنسان قبل موته لم يكن يفهم بجميع بدنه، بل بجزء منه من باطن قلبه، وإحياء جزء يفهم به ويجيب ممكن مقدور عليه، وأمور البرزخ لا تقاس بأمور الدنيا. وما[2] استحيل به من أن اللذة والألم[3] والتكلم فرع الحياة والعلم والقدرة، ولا حياة بلا بنية، والبنية قد فسدت، وبطل المزاج، وكون الميت ساكنا لا يسمع سؤالنا إذا سألناه، ومنهم من يحترق، ويصير رمادا، وتذروه الرياح فلا يعقل حياته وسؤاله، فمجرد[4] استبعاد بخلاف المعتاد، فإن ذلك ممكن، إذ لايشترط في الحياة

---

(١) قد فرغنا بحمد الله تعالى عن تحقيق المسألة بما لا مزيد عليه في كتابنا **"حياة الموت في بيان سماع الأموات"** وكتابنا **"الوفاق المتين بين جواب اليمين وسماع الدفين"** وأثبتنا عرش التحقيق أن السماع والإبصار والعلم والإدراك كل ذلك للروح وهي لا تحتاج في شيء من ذلك إلى البدن فلو فرض عدم عود الحياة إلى جزء ما أصلا لم يلزمنا شيء ولكنا نقول به لأن المعتقد أن التنعيم والعذاب كلاهما للروح والبدن جميعا.

(٢) مبتدأ.

(٣) أي حصولهما للميت، أي تلذذه وتألمه.

(٤) خبر.

البنية، ولو سلم جاز [١] أن يحفظ الله تعالى من الأجزاء ما يتأتى به الإدراك، وإن كان في بطون السباع وقعور البحار، وغاية ما في الباب أن يكون بطن السبع ونحوه قبرا له، ولا يمتنع أن لا يشاهد الناظر منه ما يدل على ذلك[٢] فإن النائم ساكن بظاهره، ويدرك من الألم واللذات ما يحس تأثيره عند يقظته كألم وضرب رآه وخروج مني من جماع رآه وقد كان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم يسمع كلام جبريل، ويشاهده، ومن حوله أو يزاحمه في مكانه وفراشه لا شعور له بذلك، فإنكار السؤال وغيره لعدم المشاهدة يؤدي إلى إنكار ما ذكر من مشاهدة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لجبريل وسماعه كلامه، وإنكاره كفر وإلحاد في الدين، والإدراك والسماع عندنا معشر أهل الحق بخلق الله تعالى، فإذا لم يخلق لبعض الناس لا يكون له.

والأصح أن الأنبياء لا يسألون، وقد ورد أن بعض صالحي الأمة كالشهيد والمرابط [٣] يوما وليلة في سبيل الله يأمن فتنة القبر، فالأنبياء عليهم السلام أولى بذلك، وكذا أطفال [٤] المؤمنين واختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار [٥]

---

(١) بل قد صح الحديث ببقاء عجب الذنب، وهي أجزاء صلبة صغار جدا لا تحترق ولا تبلى وعليها يعود التأليف عند الحشر.

(٢) أي على حياته وإدراكه.

(٣) والميت يوم الجمعة أو ليلتها أو في رمضان وغيرهم ممن وردت لهم الأحاديث.

(٤) وقيل يسألهم الملكان، ويلقنان فيقولان من ربك ثم يقولون قل الله وهكذا.

(٥) على أقوال ثالثها الامتحان كالذين ماتوا في الجاهلية وكمن بلغ مجنونا، وكالذين نشأوا في شاهق جبل بعيد عن العمران، وماتوا، ولم تبلغهم الدعوة، فترفع لهم نار ويقال ادخلوا فمن دخل كانت عليه بردا وسلاما ونجا ومن عصى دع إليها والله تعالى أعلم نسأل الله تعالى حسن الخاتمة وحسبنا الله ونعم الوكيل.

والأخبار متعارضة فالسبيل التفويض إلى الله تعالى إذ معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضروريات الدين وليس فيها دليل قطعي كذا قيل.

تذنيب

المعتزلة وغيرهم من منكري عذاب القبر استدلوا بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ** ﴾ [النمل/ ٨٠]، ﴿ **وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ** ﴾ [فاطر/ ٢٢]، ولو كان في القبر إحياء لصح الإسماع وبقوله تعالى: ﴿ **لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ** ﴾ [الدخان/ ٥٦]، وغيرها كما في شرح المقاصد وقال في آخر الجواب وأما قوله تعالى: ﴿ **وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ** ﴾ [فاطر/ ٢٢] فتمثيل حال الكفرة بحال الموتى ولا نزاع في أن الميت لا يسمع أي إسماعه منفي كالكافر، والنجدية وإن لم يتلفظوا فيما بلغنا إلى الآن بإنكار عذاب القبر، ولكن منعوا أن يكون للميت في البرزخ علم وإدراك وسماع، وفرعوا عليه منع جواز الاستمداد من الأنبياء والأولياء، واستدلوا عليه بالآيات والأحاديث التي تمسك بها المعتزلة على إنكار عذاب القبر، وبنقل بعض العبارات من كتب الفقه بلا تفقه وبلوغ إلى كنهها، حتى نقل بعض السفهاء منهم عبارة شرح المقاصد إثباتا لدعواهم والجواب عنها في كتب القوم مذكور، وفي رسائلنا مسطور.[1]

---

(١) وعليك بالكتابين المذكورين للعبد الضعيف غفر الله له فإنهما بحمد الله يكفيان ويشفيان.

فائدة

لما كان إدراك الجزئيات مشروط عند الفلاسفة بحصول الصور في الآلات فعند مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات، ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، وعندنا ليست الآلات شرطا في إدراك الجزئيات إما لأنه ليس بحصول لا في النفس ولا في الحس[1]، وإما لأنه لا يمتنع ارتسام صور الجزئي في النفس، بل الظاهر من قواعد الإسلام انه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متجددة جزئية، واطلاع على بعض جزئيات الأحياء سيما الذين كان بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا، ولهذا ينتفع بزيارة القبور، والاستعانة بنفوس الأحياء من الأموات في إنزال الخيرات واستدفاع الملمات[2]، فإن للنفس المفارقة تعلقا إما بالبدن، أو بالتربة التي دفنت فيها، فإذا زار الحي تلك التربة، وتوجه تلقاء نفس الميت حصل بين النفسين ملاقاة وإضافات، هذا محصل ما في شرح المقاصد.

ومنها (١١) **الميزان** وهو حق، أي ثابت، دلت عليه قواطع السمع، وهو ممكن، فوجب التصديق به، وهل يعم وزن الأعمال كل مكلف؟ نبه القرطبي على أنه لا يعم، واستشهد بقوله ﴿ **يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ**[3] **بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ** ﴾ [الرحمن/ ٤١]. وقد تواترت الأخبار بدخول قوم الجنة بغير حساب، وأنكرها بعض

---

(١) بل إضافة بين العالم والمعلوم.

(٢) النوازل.

(٣) دلت الآية أن معرفتهم إنما تكون بسيماهم من دون حاجة إلى امتحان أو ميزان، ثم لا فصل بين المعرفة وبين إلقائهم في النار لفاء التعقيب في «فيوخذ» **أقول** والأظهر الأصرح قوله تعالى: ﴿ **أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا** ﴾ [الكهف/ ١٠٥] إلا أن يأول بأنهم لا يجعل يوم القيمة قدر، وهو مجاز لا يصار إليه إلا بدليل.

المعتزلة.

ومنها (١٢) الكوثر، وهو حوض رسول الله ﷺ يكون له يوم القيامة يرده الأخيار ويرد عنه الأشرار، ووردت صحاح الآثار التي بلغ مجموعها حد التواتر المعنوي فوجب قبوله، والإيمان به كذا في المسايرة

ومنها (١٣) الصراط، وهوجسر ممدود على ظهر النار، أدق من الشعر وأحد من السيف. يرده كل الخلائق، وهو ورود النار لكل أحد، المذكور في قوله تعالى ﴿ **وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا** ﴾ [مريم/ ٧١] ثم قال: ﴿ **ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ** ﴾ [مريم/ ٧٢] أي فلا يسقطون، ﴿ **وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا** ﴾ [مريم/ ٧٢]. يسقطون وكثير من المعتزلة ينكرونه وهو ممكن وارد على جهة الصحة في الأخبار الكثيرة، فرده ضلالة.

ومنها (١٤) أن **الجنة والنار** مخلوقتان الآن وعليه جمهور المسلمين، وقال بعض المعتزلة [١] إنما تخلقان يوم القيمة والمسلمون بعد دخول الجنة، والكفار بعد دخول النار لا يخرجون منهما أبدا بإجماع المسلمين خلافا لابن تيمية في [٢] النار، وقد نقل هو القول بفناء النارعن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم وقد نصر هذا

---

(١) ويكفي في الرد عليهم ظواهر القرآن، أعدت للمتقين، أعدت للكافرين ونصوص الأحاديث الصحاح، دخلت الجنة، رأيت النار.

(٢) لا يخفى ما فيه من لطائف الإيهام وناهيك للرد عليه قوله تعالى ﴿ **وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ** ﴾ [البقرة/ ١٦٧].

القول ابن القيم كشيخه ابن تيمية، وهو مذهب متروك وقول مهجور لا يصار إليه ولا يعول عليه، وقد أول ذلك كله الجمهور، وأجابوا عن الآيات التي ذكرها بنحو عشرين وجها، وعما نقل عن أولئك الأصحاب بأن معناه (١) ليس فيه أحد من عصاة المؤمنين، أما مواضع الكفار فهي ممتلئة منهم لا يخرجون منها أبدا كما ذكر الله تعالى في آيات كثيرة.

ومنها (١٥) أشراط الساعة من خروج الدجال، ونزول عيسى (٢) عليه السلام من

(١) وهذا هو معنى ما يذكر من الحديث، يأتي على جهنم يوم تخفق الريح أبوابها، ما فيها أحد.

(٢) هو عبد الله، وابن أمة الله، ورسول الله، وكلمة الله، وروح الله، سيدنا عيسى ابن مريم عليهما الصلوة والسلام ﴿ **وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ** ﴾ [النساء/ ١٥٧]، ﴿**وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا**﴾ [النساء/ ١٥٧]، ﴿ **بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ** ﴾ [النساء/ ١٥٨] " وهذه عقيدة إيمانية كافر من جحدها أو شك في شيء منها، ولينزلن عما قريب إماما عدلا وحكما مقسطا رسولا مرسلا غير معزول ولا منقوص، ورجلا من أمة نبي الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان أيضًا قبل نزوله هو وسائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام، لقوله تعالى: ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ** ﴾ [آل عمران/ ٨١]، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير والدجال ويضع الجزية ويهلك الله في زمنه كل دين إلا الإسلام فلا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وعقيدة نزوله من ضروريات مذهب أهل السنة نطقت به الأحاديث المتواترة فمن أنكرها أو أولها بخروج رجل يماثل عيسى فهو ضال مضل والصحيح الثابت بالدلائل أنه عليه الصلوة والسلام رفع حيا ولم يطرأ عليه الموت إلى أن ينزل فيحكم الدين، ثم يتوفى فيدفن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول الجمهور، والمخالف فيه من المخطئين.

ولقد تفرعن وتشيطن رجل من **قاديان** قرية من الفنجاب فادعى أن خروجه هو المراد بنزول عيسى عليه الصلوة والسلام، وأنه هو المسيح الموعود. وقد بين فساد قوله وضلال زعمه بأبين وجه وأوضحه الولد الأعز محمد المعروف بالمولوي **حامد رضا خان** حفظه الله تعالى ورقاه

السماء وخروج ياجوج وماجوج، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وردت بها النصوص الصحيحة الصريحة.



أعلى مدارج الكمال، وأبقاه، ووقاه كل شر وبال، فكتب في ذلك رسالة حسنة سماها **" الصارم الرباني على إسراف القادياني "** (١٣١٥ هـ) فكفى واكتفى وشفى واشتفى جزاه الله الجزاء الأوفى ثم أن الفنجاني المذكور ترقى به الحال في الكفر والضلال فادعى النبوة والوحي، ﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ** ﴾ [الأنعام/ ٩٣] ثم زعم أنه أفضل من كثير من الأنبياء السابقين، ومن عيسى المسيح ثم كذب أربع مائة من النبيين فيما أخبروا به من الغيب، ثم سب عيسى عليه السلام بسبات غلاظ، فكان كما قال ربنا تبارك وتعالى: =

= ﴿ **ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ** ﴾ [الروم/ ١٠]، وقد كتبت في رد أقواله هذه الملعونات فتوى سميتها **السوء والعقاب على المسيح الكذاب "**(١٣٢٠ هـ) نسأل الله أن يختم لنا بالحسنى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإنما ذكرنا هذا كيلا يخلو كتاب العقائد عن تفضيح هذه الطائفة الجديدة الحادثة الآن قاتلها الله تعالى وأعاذنا شرها والشرور جميعا آمين.

الباب الرابع
فـــي الإمامـــــة

الباب الرابع في الإمامة

أصل مباحثها من الفقه العملي [١] لأن القيام [٢] بها من الفروض الكفاية، وذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية، ومحل بيانها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة لعلم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة مخلة بكثير من القواعد الإسلامية أدرجت في علم الكلام، ومن مباحثها ما هو اعتقادي لا عملي.

والإمامة خلافة الرسول[٣] في إقامة الدين وحفظ حوزة المسلمين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة.

ونصب الإمام واجب خلافا للخوارج حيث قالوا جائز، وبعضهم قالوا يجب عند الأمن دون الفتنة[٤] وبعضها بالعكس، على[٥] **الأمة خلافا للإمامية** قالوا لا يجب علينا

(١) قيد به لأن الفقه إذا فسر بمعرفة النفس مالها وما عليها شمل علم العقائد، وهو الفقه العلمي والفقه الأكبر، ولذا سمى به الإمام الأعظم كتابه في أصول الدين، وهو هذا الكتاب المشهور المتداول بين أيدينا، الذي شرحه الملا علي القاري وغيره من العلماء، وقد بينا ذلك في فتوى لنا طبعت في " منع السفه الأكبر عن قلب الفقه الأكبر " ردا على بعض من خالف فيه واخترع من عند نفسه فقها أكبر آخر مشتملا على الضلالات ونسبه إلى الإمام حاشاه.

(٢) تقلد وتقليدا.

(٣) صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٤) ومفاسد الجهل أكبر من هذا.

(٥) متعلق بقوله واجب، وشروع في مسألة أخرى خلافية بيننا وبين الروافض.

بل على الله تعالى **سمعا**[١]، **لا عقلا** خلافا للمعتزلة، حيث قال بعضهم واجب عقلا، وبعضهم عقلا وسمعا كالكعبي وأبي الحسن.

ويشترط[٢] بعد الإسلام الذكورة، والورع، والعلم، والقدرة على القيام بأمور الإمامة، **ونسب قريش** خلافا لكثير من المعتزلة، **ولا يشترط** كونه هاشميا، ولا معصوما لأن العصمة من خصائص الأنبياء خلافا للروافض.

والنجدية خالفوا أهل السنة في تخصيص العصمة بالأنبياء حيث قال رئيسهم لابد منها للصديق كما مر فلا يكون قولهم [٣] حجة للروافض على أهل السنة فإنهما شقيقان في الخذلان.

والإمام الحق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، والفضيلة [٤] على الترتيب الخلافة.

(١) متعلق بيجب المذكور سابقا، وشروع في مسألة ثالثة.

(٢) لأهلية الإمامة وجواز النصب.

(٣) نبه رحمه الله تعالى على ذلك، لأن من مكائد الرفضة الاحتجاج على أهل السنة بقول كل مبتدع ضال ليس من أهل الرفض كأن كل من ليس برافضي فهو عندهم سني.

(٤) تبع هذه العبارة الحسنة الأئمة السابقين وفيها رد على مفضلة الزمان، المدعين السنية بالزور والبهتان، حيث أولوا مسألة ترتيب الفضيلة بأن المعنى الأولوية للخلافة الدنيوية، وهي لمن كان أعرف بسياسة المدن، وتجهيز العساكر، وغير ذلك من الأمور المحتاج إليها في السلطنة، وهذا قول باطل خبيث، مخالف لإجماع الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم، بل الأفضلية في كثرة

واعتقادنا معشر أهل السنة تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لكل منهم، والثناء عليهم، كما أثنى الله سبحانه ورسوله ﷺ عليهم من غير ادعاء العصمة لأحد منهم.

والمخالف في هذا الباب الروافض والنواصب. فالروافض افترقوا إلى ثلاث فرق التفضيل، والتبري، والغلو، والنواصب إلى فرقتين نواصب العراق يبغضون الختنين رضي الله تعالى عنهما، ونواصب الشام لا يبغضون سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه يقولون بانقضاء الخلافة الراشدة بشهادته رضي الله تعالى عنه وكون أيام علي كرم الله وجهه أيام الفتنة وملكا عضوضا، ووقت هلاك الأمة، وزمان الشرور، وانقضاء القرون الثلاثة المشهود لها بالخير بشهادته (١) رضي الله تعالى عنه بأن (٢) القرن الأول من زمان هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى وفاته، والثاني أيام خلافة الشيخين، والقرن الثالث أيام خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، ثم استقامة الخلافة (٣) بعد يوم التحكيم،

الثواب، وقرب رب الأرباب، والكرامة عند الله تعالى، ولذا عبر عن المسألة في الطريقة المحمدية وغيرها في بيان عقائد السنة بأن أفضل الأولياء المحمديين أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان،= = ثم علي، رضي الله تعالى عنهم، وللعبد الضعيف في الرد على هؤلاء الضالين كتاب حافل كافل بسيط محيط سميته **"مطالع القمرين بإبانة سبقة العمرين"**.

(١) متعلق بالانقضاء.

(٢) متعق بيقولون، والباء بمعنى اللام وهو تعليل قولهم بانقضاء قرون الخير بشهادة سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه.

(٣) أي للأمير معاوية رضي الله تعالى عنه، أما عند أهل الحق فاستقامة الخلافة له رضي الله تعالى عنه من يوم صلح السيد المجتبى صلى الله تعالى على جده الكريم وأبيه وعليه وعلى أمه وأخيه وسلم، وهو الصلح الجليل الجميل الذي ترجاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وجعله

وفي كثير من الظاهرية لمعة من هذا النصب، وأكثرهم في[1] مقام التعريض ومحل التنقيض على خلافته كرم الله وجهه وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، يذكرون الأدلة التي كفر بها نواصب العراق سيدنا عليا كرم الله وجهه، ويضعفون أجوبة أهل السنة لها[2] ولكن لا يصرحون بإطلاق الكفر، وأحيانا يذكرون بعض كلمات المدح أيضًا لكن في غير باب الخلافة، وقد يستندون به كرم الله وجهه فيما يوافق مذاقهم، ليس لهم حظ من

ناشئا عن سيادة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه، إذ يقول في الحديث الصحيح المروي= = في الجامع الصحيح: إن ابني هذا سيد لعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين[١]، وبه ظهر أن الطعن على الأمير معاوية رضي الله تعالى عنه طعن على الإمام المجتبى بل على جده الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، بل على ربه عز وجل، فإن تفويض أزمة المسلمين بيد من هو كذا وكذا بزعم الطاعنين خيانة للإسلام والمسلمين، وقد ارتكبها معاذ الله الإمام المجتبى وارتضاها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾** [النجم/ ٣، ٤] فاحفظه، فإنه ينفع من أراد الله هداه.

(١) متعلق بـ 'يذكرون' الآتي.

(٢) أي عنها.

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما، الرقم/ ٢٥٥٧ (ج ٢ / ص ٩٦٢)، و الحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، و من فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه و ذكر مولده و مقتله، الرقم/ ٤٨٠٩ (ج ٣ / ص ١٩١) وقال صحيح

الثبات والاستقامة على نهج واحد، وقد أشير إلى شيء منها في البوارق المحمدية.

* * *

الخاتمة
في بحث الإيمان

الخاتمة في بحث الإيمان

قيل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أي قبول القلب وإذعانه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يعلمه الخاصة والعامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، هو المختار عند جمهور الأشاعرة، وبه قال الماتريدي وغيره من الحنفية.

والإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا واتفقوا على أنه يلزم للصدق أن يعتقد أنه متى طولب به أتى بالإقرار، فإن طولب به ولم يقر فهو كفرعناد، وقالوا ترك[١] العناد شرط وقيل هو التصديق بالقلب واللسان، ويعبر عنه بأنه تصديق بالجنان وإقرار باللسان، وهو المنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وبعض المحققين من الأشاعرة، فيكون كل منهما ركنا فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز من النطق باللسان، فإن الإيمان يثبت بتصديق القلب فقط في حقه، فالتصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلا، والإقرار قد يحتمله[٢] وذلك في حق العاجز عن النطق والمكره.

---

(١) أقول فعدم الإنكار بالأولى وهذا مجمع عليه، فمن كذب بشيء من ضروريات الدين طوعا، كان كافرا عند الله تعالى أيضًا وإن ادعى أن قلبه مطمئن بالاطمينان فاحفظ هذا فإنها مزلة وقد سبقت أيضًا الإشارة إليه.

(٢) وذلك كالقيام والقعود والركوع والسجود والقراءة، كل ذلك أركان الصلوة غير أنها أركان السعة، تحتمل السقوط ببدل كما في المؤمي والأخرس، ومن كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له،

هذا الكلام في ضم الإقرار إلى التصديق ركنا أو شرطا، وأما ما ضم غيره مما هو شرط[1] جزما إلى التصديق بالقلب، أو التصديق والإقرار فأمور[2] الإخلال بها إخلال بالإيمان اتفاقا، كترك السجود للصنم، وقتل نبي، والاستخفاف به، والاستخفاف بالمصحف، وبالكعبة، وكذا مخالفة ما أجمع عليه من أمور الدين بعد العلم بأنه مجمع عليه، وقيد[3] بما إذا كان فيه نص [4] ويشترك في معرفته الخاص والعام.

قال ابن الهمام: الإيمان وضع [5] إلهي أمر عباده به، ورتب على فعله[6] لازما [1] هو ما

ومثل ذلك مثل الشجرة، فإن الأغصان والأوراق والأزهار والأثمار كل ذلك من أجزائه ولا تذهب الشجرة بذهاب شيء منها غير الجذع والأصل، فسقط ما يقال كيف الجمع= = بين الركنية واحتمال السقوط، وقد فصل الكلام فيه الإمام السبكي قدس سره تفصيلا حسنا ونقله برمته السيد المرتضى في شرح الإحياء.

(١) ولا حظ له من الركنية قطعا.

(٢) موصوف والجملة بعده صفة وهو خبر ' ما ' في قوله ' ما ضم '

(٣) المقيد به الإمام النووي قدس سره.

(٤) **أقول** تحقيق المقام أن أكثر الحنيفة يكفرون بإنكار كل مقطوع به، كما هو مصرح به في رد المحتار وغيره، وهم ومن وافقهم هم القائلون بإنكار كل مجمع عليه بعد ما كان الإجماع قطعيا نقلا ودلالة، ولا حاجة إلى وجود النص، والمحققون لا يكفرون إلا بإنكار ما علم من الدين ضرورة بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام المخالطون للخواص، فإن كان المجمع عليه هكذا كفر منكره، وإلا لا، ولا حاجة عندهم أيضًا إلى وجود نص فإن كثيرا من ضروريات الدين مما لا نص عليه، كما يظهر بمراجعة " الإعلام " وغيره فالتقييد بوجود النص ضائع على القولين فاعرف.

(٥) أي موضوع، أي ما وضعه الله تعالى على عباده، وفرضه عليهم أول كل فرض وأهمه وأعظمه.

(٦) أي الإتيان بذلك الوضع الإلهي.

يشاء من خير(٢) بلا انقضاء وعلى تركه ضده(٣) بلا انقضاء وهذا لازم الكفر شرعا (٤) والتصديق(٥) على سبيل القطع بما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من انفراد الله تعالى بالألوهية وغيره من(٦) مفهومه.

وقد اعتبر في ترتب (٧) لازم الفعل وجود أمور عدمها مترتب (٨) ضده كتعظيم الله، وتعظيم أنبيائه وكتبه وبيته المحرم، وكترك السجود للصنم ونحوه، وكالاستسلام إلى قبول أوامره ونواهيه، الذي هو معنى الإسلام.

---

(١) أي لازما للعبد غير منفك عنه أبدا وهو ثواب الله تعالى، أما الله تعالى فلا يجب عليه شيء.

(٢) وهو سعادة الأبد.

(٣) وهو شقاوة الأبد.

(٤) لا عقلا خلافا للمعتزلة كما تقدم وكأنه لم يذكر مثله في الإيمان لخلاف أئمتنا الماتريدية، وإن كان هو مائلا فيه إلى الأشاعرة.

(٥) مبتدأ خبره قوله " من مفهومه " أي التصديق القطعي بكل ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعض من مفهوم الإيمان وجزء منه وهذا ترجيح منه لقول الحنفية بركنية الإقرار، وقد رجحه في " المسايرة " بوجوه.

(٦) من للتبعيض.

(٧) أي ترتيب سعادة الأبد على الإتيان بذاك الموضوع من الله سبحنه تعالى.

(٨) بالفتح أي محل ترتب ضد ذلك اللازم وهو شقاوة الأبد والعياذ بالله تعالى.

وقد اتفق أهل الحق وهم فريقا الأشاعرة والحنفية[١] على أنه لا إيمان بلا إسلام، وعكسه، فيمكن[٢] اعتبار هذه الأمور أجزاء لمفهوم الإيمان فيكون انتفاء ذلك اللازم عند انتفائها[٣] لانتفاء الإيمان بانتفاء جزئه وإن[٤] وجد جزؤه الذي هو التصديق[٥] وغاية [٦] ما فيه أنه نقل عن مفهومه اللغوي الذي هو مجرد التصديق إلى مجموع [٧] هو منها، ولا بأس به فإنا قاطعون بأنه لم يبق على حاله الأول، إذ قد اعتبر الإيمان شرعا تصديقا خاصا وهو ما يكون بأمور خاصة[٨]، واعتبر فيه شرعا أن يكون بالغا إلى حد العلم إن منعنا [٩] إيمان المقلد، وإلا فالجزم [١٠] الذي لا يجوز معه ثبوت النقيض،

---

(١) أي الماتريدية وذلك أن بين الحنفية وأهل الحق عموما من وجه فنحن بحمد الله تعالى سنيون حنفيون، وإخواننا الأشاعرة سنيون لا حنفيون، والمعتزلة حنفيون (أي يدعون الحنفية) لا سنيون.

(٢) تفريع على قوله "اعتبر".

(٣) أي تلك الأمور.

(٤) وصلية.

(٥) أي بالقلب أو به وباللسان، والآخرهو مراده على ما سيصرح به.

(٦) جواب عما يتراءى وروده أن الإيمان في اللغة لا يشمل شيئا من هذه الأمور.

(٧) أي مجموع أمور هو أي التصديق داخل فيها.

(٨) أي ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٩) كما هو المذهب الضعيف.

(١٠) أي وإن لم نمنعه كما هو الصحيح بل الحق الصواب، فالمعتبر في الإيمان شرعا الجزم القاطع سواء حصل عن استدلال أو تقليد.

والإيمان في اللغة أعم من ذلك [١] ويمكن اعتبارها شروطا لاعتباره[٢] فينتفي أيضًا لانتفائها الإيمان[٣] مع وجود التصديق بمحليه أي القلب واللسان

واعلم أن الاستدلال[٤] ليس شرطا لصحة الإيمان على مذهب المختار حتى

---

(١) لشموله الظن أيضًا، فضلا عن الجزم التقليدي، وذلك لأن الإيمان، والتصديق والإذعان مترادفة لغة، والإذعان يشتمل الظن، فكذا الإيمان، والشرع طرح ههنا الظن أصلا، إن الظن لا يغني عن الحق شيئا، فلا محيد عن القول بالنقل، فإن اعتبرت الأمور المذكورة أجزاء الإيمان لم يلزم إلا النقل، وهو لازم على كل حال.

(٢) أي الإيمان.

(٣) فاعل ينتفي.

(٤) اختلفوا في إيمان من صدق بضروريات الدين على جهة محض التقليد لغيره كآبائه أو أساتذته مثلا، فقيل لا يصح، نقله بعضهم عن الإمام أبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، والأستاذ أبي إسحق الإسفرائني، وإمام الحرمين، وعزاه إلى الجمهور، بل بالغ بعضهم فحكى عليه الإجماع، وعزاه ابن القصار للإمام مالك.

وقال الإمام القرطبي المالكي في شرح صحيح مسلم : الذي عليه أئمة الفتوى، وبهم يقتدى كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة السلف رضي الله تعالى عنهم أن أول الواجبات على كل مكلف الإيمان التصديقي الجزمي، الذي لا ريب معه بالله تعالى ورسله وكتبه وما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام، على ما تقرر في حديث جبريل عليه الصلوة والسلام، كيفما حصل ذلك الإيمان، وبأي طريق إليه توصل، وأما النطق باللسان فمظهر لما استقر في القلب، وسبب ظاهر تترتب عليه أحكام الإسلام ا هـ.

وقال أيضًا فيه بعد سرد الإيمانيات: مذهب السلف وأئمة الفتوى من الخلف أن من صدق بهذه الأمور تصديقا جزما لا ريب فيه ولا تردد ولا توقف كان مؤمنا حقيقة، وسواء كان ذلك عن براهين قاطعة أو عن اعتقادات جازمة، على هذا انقرضت الأعصار الكريمة، وبه صرحت فتاوى أئمة الهدى المستقيمة، حتى حدثت مذاهب المعتزلة المبتدعة، فقالوا إنه لا يصح الإيمان الشرعي إلا بعد الإحاطة بالبراهين العقلية والسمعية، وحصول العلم بنتائجها ومطالبها، ومن لم يحصل إيمانه كذلك فليس بمؤمن، وتبعهم على ذلك جماعة من متكلمي أصحابنا كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحق الإسفرائني، وأبي المعالي في أول قوليه، والأول هو الصحيح **إذالمطلوب** من المكلفين ما يقال عليه إيمان، والإيمان هو التصديق لغة وشرعا، فمن صدق بذلك كله، ولم يجوز نقيض شيء من ذلك، فقد عمل بمقتضى ما أمره الله تعالى به على نحو ما أمره الله تعالى، ولأن= = رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه بعده حكموا بصحة إيمان كل من آمن وصدق بما ذكرناه، ولم يفرقوا بين من آمن عن برهان، أو عن غيره، **ولأنهم** لم يأمروا أجلاف العرب بتزيد النظر، ولا سألوهم عن أدلة تصديقهم، ولا أرجوا إيمانهم حتى ينظروا، وتحاشوا عن إطلاق الكفر على أحد منهم، بل سموهم المؤمنين والمسلمين، **ولأن** البراهين التي حررها المتكلمون، ورتبها الجدليون إنما أحدثها المتأخرون، ولم يخض في شيء من تلك الأساليب السلف الماضون، فمن المحال والهذيان أن يشترط في صحة الإيمان مالم يكن معروفا ولامعمولا به لأهل ذلك الزمان، وهم من هم فهما عن الله تعالى، وأخذ عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وتبليغا لشريعته وبيانا لسنته وطريقته ا هـ.

وهو كما ترى كلام متين. ثم اختلف القائلون بإيمانه فقيل بعصيانه بترك النظر، وإليه يميل كلمات كثيرين، وقيل لا، إلا إذا كان أهلا للنظر، وقيل بل لا يجب أصلا، وإنما هو من شروط الكمال فقط، واختاره الشيخ العارف بالله تعالى سيدي ابن أبي جمرة، والإمام الأجل القشيري، وابن رشد المالكي، والإمام حجة الإسلام محمد الغزالي، وجماعة وهو قضية ما قدمنا عن القرطبي، هذا.

صححوا إيمان المقلد وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري: إن نقل المنع عن الأشعري افتراء عليه وقل أن يرى مقلد في الإيمان بالله تعالى إذ كلام العوام في الأسواق محشو بالاستدلال بالحوادث عليه والتقليد مثلا هو أن يسمع الناس يقولون: إن للخلق إلها خلقهم وخلق كل شيء، يستحق العبادة وحده، لا شريك له فيجزم بذلك بجزمه بصحة إدراك هؤلاء، تحسينا لظنه بهم، وتكبيرا لشأنهم عن الخطأ، فإذا حصل عن ذلك جزم لا يجوز معه كون الواقع نقيض ما أخبروا به فقد قام بالواجب من الإيمان، إذ لم يبق سوى الاستدلال، ومقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم، فإذا حصل سقط هو، غير أن بعضهم ذكر الإجماع على عصيانه، فإن صح فبسبب أن التقليد عرضة لعروض التردد، ومعروض للشبهة، بخلاف الاستدلال فإن فيه حفظه،[1]

وأنا أقول وبحول الله أحول : إن الإيمان إنما هو لمعان نور، وكشف ستر، وشرح صدر، يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده، سواء كان ذلك بنظر، أو مجرد سماع، ولا يسوغ لعاقل أن يقول لا يحصل الإيمان إلا بالنظر والاستدلال، كلا والله بل ربما يكون إيمان بعض من لا يعرف الاستدلال أتم وأحكم من إيمان بعض من بلغ الغاية في المراء والجدال، =

= فمن يشرح الله صدره للإسلام ويجد قلبه مطمئنا بالإيمان فهو مؤمن قطعا، وإن لم يعرف من أين أتته هذه النعمة الكبرى، وهذا معنى قول الأئمة الأربعة وغيرهم من المحققين رضي الله تعالى عنهم أجمعين إن إيمان المقلد صحيح، أرادوا به من لا يعرف الاستدلال وأساليب الجدل وتصاريف الكلام، أما من لم يشرح صدرا بذلك من تلقاء نفسه، إنما قال كما يقول المنافق في رمسه والعياذ بالله تعالى هاه هاه لا أدري كنت أسمع الناس يقولون شيئا فأقول، **وبالجملة** من

و ذكر الشيخ يحيى المغربي في حاشية السنوسية أن الظان والشاك والمتوهم كافر لأنهم حكموا بنجاة العارف، والخلاف في الجازم بلا دليل، فما عداه لا خلاف في كفره، نقله النابلسي وبعد[1] شرح أبيات المتن:

لأن من آمن بالتقليد: إيمانه في شك[2]،ترديد

و فـــيه للأشـياخ خلـف قـد مـا	وشاع هذا الخلـف بـين العلـما
لكــــنه بقـــول غـــير إن جـــزم	صح وإلا كان فيـه تيـه الظلـم

قال: وشرط ذلك[3] عدم تغير[4] قول الغير، وإلا لم يكن تقليدا، فلم يكن إيمانا إجماعا، كمن زعم أنه يقلد بالأئمة المسلمين، وهو يعتقد أن لله تعالى مكانا،أو جهة أو

صدق بأن الله تعالى واحد لأن أباه مثلا كان يصدق ذلك، لا تصديقا موقنا به من قبل قلبه، فهذا ليس من الإيمان في شيء وهذا هو معنى نفاة إيمان التقليد، فليكن التوفيق، وبالله التوفيق.

(٣٦٨) كلا والله، بل لا عاصم اليوم إلا من رحم ربي، ولربما يفسد تلاطم أمواج النظر والاستدلال، وتراكم ظلمات الشبه والجدال، رسوخ الإيمان في صدر أهل قيل وقال

بأي استدلاليان جوبين بود	بائ جوبين سخت بي تمكين بود

نسأل الله الثبات على الإيمان، وكمال الإحسان متضرعين إليه بجاه سيد الإنس والجان، عليه وعلى آله الصلوة والسلام الأتمان الأكملان، والحمد لله، وعليه التكلان.

(١) متعلق بـ ' قال' الآتي.

(٢) كذا هو بنسخة المطبوعة هو أقوم للوزن تحليتها باللام أي في الشك والترديد.

(٣) أي صحة إيمان المقلد.

(٤) فإنه إذا غير وبدل فلم يقلد، وإنما ادعى التقليد، والدعوى الخالية عن الحقيقة لا طائل تحتها، والاستدلال مفروض الانتفاء، فانتفى الإيمان بكلا وجهيه.

مؤثرا معه، أو جسمية[١]، ونحو ذلك، فليس بمقلد في إيمانه بل هو كافر انتهى.

في بهجة الناظرين في شرح أم البراهين: وكذلك الإعراض عن النظر في التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل، وكذلك الشك والظن، فإنهما يستلزمان لانتفاء المعرفة.

ثم اختلفوا في التصديق بالقلب الذي هو جزء مفهوم الإيمان[٢] أو تمامه[٣] أهو من باب العلوم والمعارف، أو من باب[٤] الكلام النفسي، فقيل الأول، ودفع بالقطع بكفر

---

(١) كذا هو بالأصل المطبوع والأحسن تقديمه على قوله " أو مؤثرا معه" لأنه معطوف على " مكانا" و" لله تعالى " خبره و" مؤثرا " معطوف عليه وخبره " معه" والمعنى يعتقد أن لله تعالى مكانا أو جهة أو جسمية، وهذه أخص من أختيها أن أخذت الجسمية بمعنى كونه جسما، ومساوية لهما إن أخذت بمعنى التعلق بالجسم، أو يعتقد أن مع الله تعالى مؤثرا في العالم، وإنما زاد قيد " معه" لأن تأثير الأشياء بعضها في بعض بإذن الله تعالى، وربطه المسببات بالأسباب، بمعنى كان فكان بأمر الله تعالى، لا بمعنى الخلق والإيجاد حق ثابت لا سيما عندنا معشر الماتريدية، ولكن لا معية بل لا مناسبة كما لا يخفى، وإنما التأثير معه بالاستقلال، وهذا لا شك شرك وضلال، حتى عند أهل الاعتزال فيما يأتيه العبد من الأفعال.

(٢) عند قوم.

(٣) أي شرطه الذي لا يصح وجوده إلا به كما عند آخرين.

(٤) أقول عندي فيه نظر دقيق فإن الكلام النفسي على ما حققه في المسلم والفواتح هي النسبة النفسية المخلوطة بقصد الإفادة، وبينها وبين التصديق عموما من وجه بحسب التحقق، وكذا بينها وبين العلم بمعنى اليقين.

و تحقيق ذلك أن ههنا **خمسة أشياء، أولها** مطلق العلم الشامل لصور التصور، والتصديق، والظن، واليقين، والإذعان، والإيمان وغير ذلك. و**الثاني** التصديق اللغوي، وهو عين المنطقي عند المحققين أعني إذعان النسبة ولو ظنا. و**الثالث** العلم بمعنى اليقين. و**الرابع** التصديق المعتبر في الشرع إيمانا، أو في الإيمان و**الخامس** الكلام النفسي.

فمطلق العلم أعمها جميعا عموما مطلقا في التحقق، والكلام النفسي أخص من كل البواقي من وجه، وكذا التصديق المنطقي من العلم بمعنى اليقين، وهما معا أعم مطلقا من الإيمان، وذلك أنك إذا تصورت نسبة، غير ملتفت إلى إيقاع لها أو انتزاع، وهو التخيل، أو مترددا في وقوعها ولا وقوعها، وهو الشك، فقد حصل لك مطلق العلم بمعنى دانستن ولا تصديق ولا كلام، ولا ظن، ولا إيقان، فإذا ترجح عندك أحد الجانبين سواء لم يسقط الآخر، أو سقط، وهو أكبر الظن وغالب الرأي الملتحق في الفقيهيات باليقين، فإن لم تذعن له وتوطن نفسك على تسليمه كان ظنا مجردا غير مترعرع عن التصور البحث إلى حيز التصديق، فإن الإذعان المعبر عنه في الفارسية بـ" گرويدن" وفي الهندية بـ" ماننا " معتبر فيه لغة وشرعا، ومنطقا وعرفا، وإذا حصل لك هذا فقد وجد التصديق اللغوي المنطقي العرفي، ولا يقين ولا إيمان إجماعا حتى على القيل الأول، لأن اليقين هو المراد عندهم بالعلم والمعرفة، وإلى هنا تمت كلمة الإجماع بخروج جميع تلك الصور= = عن الإيمان، فإذا ترقيت وحصل لك القطع القاطع لعرق احتمال النقيض، ثبت العلم بمعنى اليقين، فإن كان ذلك بما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام من عند ربهم، وكان إذعانا كان إيمانا إجماع، وإلا لا، على التحقيق بل بالإجماع عند التوفيق، فإني لا أخال أحدا من أهل العلم يجتزئ في الإيمان بمجرد الإيقان من دون قبول ولا إذعان، وكأن اقتصارهم عليه لأن الشيء إذا خلا عن ثمرته ضاع، فيقين الجاحد كلا يقين، ألا ترى إلى قوله تعالى في الكفار: ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ** ﴾ [المائدة/ ٥٨]، ولو كانوا لا يعقلون لم يكونوا كافرين، إذ لا

تكليف إلا بالعقل، لكن لما لم يمشوا على قضية العقل نفاه عنهم رأسا، هذا لمن لم يعلم فكيف بمن علم وأيقن، وما أذعن، فإنه أحرى وأجدر بنفي العلم واليقين.

و على كل فبتحقق جميع ما ذكرنا لم يتحقق الكلام بعد وإلا لكان الإنسان في كل آن متكلما بألوف مؤلفة من الكلام النفسي، وإن لم يكن له التفات إلى معلوماته أصلا، وهو كما ترى، بل لا بد لكون النسبة القائمة بالنفس كلاما من قصد إفادتها، فإذا خالطها هذا صارت تلك الصورة العلمية كلاما نفسيا، وإلا بقيت على محوضة العلمية تصورا أو تصديقا، فكل كلام نفسي صورة علمية، ولا عكس.

ولا أقول إن الكلام النفسي غير الصورة العلمية ذاتا، متوقف عليها وجودا، كما يفيده كلام هؤلاء الأكابر المنقول عنهم في المتن، بل الصورة العلمية هي الكلام النفسي حين يخالطها إرادة الإفادة، ولذا قال نائل العلم والإيمان من الثريا، إمام الأئمة مالك الأزمة سيدنا الإمام الأعظم، رضي الله تعالى عنه: إن الكلام النفسي حصة من العلم، كما نقله المولى علي القاري رحمه الله تعالى في منح الروض الأزهر، فإنا إذا رجعنا إلى وجداننا لم نجد عند ذلك إلا تلك النسبة النفسية الصورة العلمية القائمة بأنفسنا، أتاها إرادة الإفادة، فجعلها كلاما، من دون أن يحدث هناك شيء غيرهما.

ثم قد تلاحظ النفس نسبة متيقنة، أو مظنونة، بل مشكوكة، بل متخيلة، بل مزورة مكذبة، فتقصد إفادتها للغير، فيتحقق الكلام النفسي مع انتفاء الظن، فضلا عن الإذعان، فضلا عن= = الإيقان، فضلا عن الإيمان، وذلك كقول المنافقين ﴿ **نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ** ﴾ [المنافقون/ ١]، تخيلوا النسبة وخالطها منهم قصد الإنباء كذبا وزورا، مع أن قلوبهم الدنسة مكذبة لها ﴿ **وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ** ﴾ [المنافقون/ ١]، وأنت تعلم أن لا لفظي إلا

كثير من أهل الكتاب، مع علمهم بحقية رسالته عليه السلام وحقية ما جاء به كما أخبر عنهم بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/ ١٤٦].

و قال إمام الحرمين في الإرشاد: ثم التصديق على التحقيق كلام نفسي، ولكن لا يصح إلا مع العلم[1].

بالنفسي، لاستحالة عراء الدال عن المدلول، لو لم يثبت لهم هناك كلام نفسي لكانت الألفاظ أصوات حيوان، بل جماد، لا معنى تحتها، فلم يأت في ذلك تكذيبهم، وقد شهد الشهيد على ما في الصدور، تعالى شأنه، أنهم كاذبون في قولهم هذا، فوجب ثبوت الكلام النفسي، من دون أن يكون هناك شيء من الأشياء المذكورة، أما عدم الإذعان مع حصول اليقين فلأن العالم بالنسبة، الجازم بها قد لا يوطن نفسه على قبولها، بل يباريها ويجحدها، ويمجها، ويعاندها، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل/ ١٤] فيتحقق الإيقان ولا إيمان لأجل الجحود عنادا واستكبارا، كما هو شان علماء اليهود، نعم إذا رزق الله سبحانه وتعالى طمأنينة القلب، على تسليم النسب الدينية، وتوطين النفس على قبولها، فهنا لك يتحقق الإيمان، من الله تعالى علينا ببقائه وكماله، بكرمه وإفضاله، بجاه حبيبه وآله، صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم قدر جاهه وجلاله، وحسنه وجماله آمين.

فاتضح كل ما ذكرنا من النسب بين الأشياء الخمسة، وظهر أن جعل الإيمان العلم والمعرفة بمعنى اليقين أو الكلام النفسي كل ذلك خلاف التحقيق على ظاهره، إلا أن يصطلح على تعبير اليقين الإذعاني التسليمي بالكلام النفسي، وإليه يشير كلام المصنف العلام قدس سره حيث قال فيما سيأتي إن: هذا هو المعبر بكلام النفس. فافهم وتشكر، ولله الحمد.

(١) أقول نعم لا يصح إلا بمطلق العلم، لاستحالة إرادة إفادة المجهول المطلق، لكن ليس مرادا لأهل القيل الأول، بل مرادهم العلم بمعنى اليقين، ويصح الكلام النفسي بدونه، كما بينا،

و اختلف جواب الشيخ أبي الحسن الأشعري، فقال مرة: هو المعرفة بوجوده وإلهيته وقدمه، وقال مرة: التصديق قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة، ولا يصح دونها، وقد ارتضاه القاضي الباقلاني- وظاهر عبارة الشيخ أبي الحسن أنه كلام النفس مشروطا[١] بالمعرفة، ويحتمل أنه هو المجموع المركب من المعرفة والكلام، فلابد في تحقق الإيمان من المعرفة أعني إدراك[٢] مطابقة دعوى النبي للواقع، ومن أمر آخر هو الاستسلام والانقياد لقبول[٣] الأوامر والنواهي المستلزمة للإجلال، وعدم الاستخفاف، وهذا هو المعبر بكلام النفس،لثبوت مجرد تلك المعرفة مع قيام الكفر.

ثم اعلم أن بعض أهل العلم جعل الاستسلام والانقياد الذي هو معنى الإسلام داخلا في معنى التصديق، فمفهوم الإسلام جزء من مفهوم الإيمان، وأطلق بعضهم

والجواب ما أشرنا إليه أن مراده بالكلام النفسي ههنا هي الجزم التسليمي، ولا شك أنه لا يصح إلا مع العلم بمعنى اليقين.

(١) لأنه إنما حمل على التصديق القول في النفس، فلا يكون إلا إياه لكن يتضمن المعرفة تضمن وجود الموقوف لوجود الموقوف عليه، ويحتمل كلامه أن يراد بالتضمن تضمن الكل للجزء فيكون المجموع المركب.

(٢) أي الجزم بذلك بحيث لا يبقى للنقيض احتمال، وللريب مجال، وكان الأولى للتعبير به، غير أنه تابعهم على التعبير بالعلم والمعرفة.

(٣) أي قلبا ولو لم يقع عملا، وملاك الأمر ما ألقينا عليك أنه اليقين الجازم مع گرويدن ثبتنا الله تعالى عليه حتى نلقاه، بجاه حبيبه وآله وصحبه وكل من اصطفاه، صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين آمين.

اسم المرادف، والأظهر أنهما متلازما المفهوم، فلا يكون إيمان في الخارج معتبر شرعا بلا إسلام، ولا إسلام معتبر شرعا بلا إيمان، وأن التصديق قول النفس ناشٍ عن المعرفة، غيرها، فيكون كل من الانقياد والمعرفة خارجا من متعلق التصديق لغة، مع ثبوت اعتبارهما شرعا في الإيمان، أما على أنهما جزءآن لمفهومه شرعا، أو شرطان لاعتباره شرعا، فلا يعتبر شرعا بدونهما وهذا هو الأوجه، وعدم تحقق الإيمان بدونهما لا يستلزم جزئيتهما لمفهوم الإيمان شرعا، لجواز الشرطية الشرعية، فظهر ثبوت التصديق لغة بدونهما، فيثبت مع الكفر الذي هو ضد الإيمان، لأن لا نجد مانعا في العقل من أن يقول جبار عنيد لنبي كريم صدقت بلسانه، مطابقا لجنانه، ثم يقتله لغلبة هوى النفس، بل قد وقع كثيرا كما يظهر من تتبع القصص في يحيى وزكريا وغيرهما عليهم السلام، فلا يكون وجود نحو هذا الفعل دالا على انتفاء التصديق[١] من القلب، كما ظنه الأستاذ أبو القاسم الإسفرائني بل على عدم اعتباره منجيا له شرعا، ولاعتبار التعظيم المنافي الاستخفاف كفر الحنفية بألفاظ كثيرة، وأفعال تصدر من المتهتكين، لدلالتها على الاستخفاف بالدين، كالصلوة بلا وضوء عمدا، بل المواظبة على ترك السنة استخفافا بها، وباستقباح السنة، كمن استقبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو إحفاء شاربه.

ثم اعلم أن الإسلام كما يطلق على ما ذكرنا من الاستسلام والانقياد لغة وشرعا كذلك يطلق على الأعمال، كما يفهم من جواب جبريل[٢] عن السؤال عن الإسلام، وما ذكرنا من ملازمة الإيمان والاتحاد به فبالمعنى الأول، وبالمعنى الثاني لا يلزم الإيمان، بل

---

(١) اللغوي.

(٢) عليه السلام.

ينفك عن الإيمان، إذ قد يوجد التصديق مع استسلام بدون الأعمال، وينفرد عنها، والإسلام بمعنى الأعمال الشرعية لا ينفك عن الإيمان، لاشتراط الإيمان لصحة الأعمال، بلا عكس، إذ لا تشترط الأعمال لصحة الإيمان، خلافا للمعتزلة، وهي جزء لمفهوم الإيمان عند الخوارج ولذا كفروا بالذنب بانتفاء جزء الماهية، والمعتزلة وإن وافقوا الخوارج في اعتبار الأعمال، لكنهم يثبتون الواسطة بين الإيمان والكفر، ويقولون مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، فلا يلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر، لكن يجرون عليه أحكام الكفار، فقالت الخوارج كل ذنب شرك.

و **النجدي** سلك مسلك الخارجي، حيث قال:" الإشراك في العبادة تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه، أعني الأعمال التي خصصها الله تعالى لتعظيمه مثل السجود والركوع والتمثل قائما يقف عند أحد كما يقف في الصلوة، وبذل المال له والصلوة له والصوم، وشد الرحل إلى بيته، والتشكل الخاص بالإحرام، والطواف، والدعاء من الله هاهنا، والتقبيل، وإيقاد السرج، والمجاورة، والتبرك بالماء والرجعة قهقري، وتعظيم حرمه، وأمثال ذلك فمن فعل بنبي أو ولي أو خبيث أو جني أو قبر أحد صادق أو كاذب، أو مكانه، أو تبركه أو آثاره، ومشاهده، وما يتعلق به شيئا[1] من السجود والركوع، وبذل المال له، والصلوة له والصوم له والتمثل قائما، وقصد السفر إليه، والتقبيل، والرجعة قهقري، وقت التوديع، وضرب الخباء، وإرخاء الستارة،

(١) مفعول فعل.

والستر بالثوب، وتحريك المذب[1]،و الدعاء من الله هاهنا والمجاورة وتعظيم حواليه واعتقاد كون ذكر غير الله عبادة، وقربة، وتذكره في الشدائد، ودعائه بنحو يا محمد، يا عبد القادر، يا حداد، يا سمان، فقد صار مشركا وكافرا بنفس هذه الأعمال، سواء اعتقد استحقاقه لهذا التعظيم بذاته أو لا" انتهى.

ولا يخفي أن حكم الكفر بالأفعال دخول في الخروج، بل عروج منه إلى مصاعد الضلال، فإن حكم الخوارج بالكفر إنما هو في الأفعال التي هي المعاصي، بخلاف هذا القائل الطاغي فإنه قد جمع بين أشياء منها محرمة، ومنها مكروهة، ومنها مباحة، ومنها مندوبة، ومنها مختلفة بين الأئمة في الإباحة والكراهة، وجعل الكل كفرا وشركا، وقال: إن الله خصصها لتعظيمه افتراء عليه وإفكا، والتفصيل في رسائلنا.

مسألة

متعلق الإيمان أي ما يجب الإيمان به هو ما جاء به محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فيجب التصديق بكل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقادي وعملي، والمراد بالعملي اعتقاد حقية العمل، وحاصل كل ما في الكتب الكلامية، ودواوين السنة تفاصيل لهذين، وإجماله أن يقر بأن لا إله إلا الله وبأن محمدا رسول الله عن مطابقة جنانه واستسلامه[2]، وما وقع من التفاصيل في ملاحظة[3] المكلف بأن جذبه جاذب إلى تعقل ذلك الأمر التفصيلي وجب الإيمان به تفصيلا.

فإن كان ذلك الأمر التفصيلي مما ينفي جحده الإسلام، أو يوجب التكذيب للنبي

(١) أي الترويح بمروحة مخصوصة تصنع من ذنب الطاؤس يقال لها "مورچهل".

(٢) أي إذعانه.

(٣) أي نظر بصيرته.

ﷺ فجحده المكلف حكم بأنه كافر، وإلا فسق وضلل أي حكم بأنه فاسق ضال.

فما ينفي الاستسلام[١]، هو كل ما قدمناه عن الحنفية من الألفاظ والأفعال الدالة على الاستخفاف،و ما قبله[٢] من قتل نبي، إذ الاستخفاف فيه أظهر وما يوجب التكذيب هو جحد كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم **ادعاؤه**[٣] ضرورة أي بحيث صار العلم بكونه ادعاءه ضروريا، كالبعث، والجزاء، والصلوات الخمس، ويختلف حال الشاهد للحضرة النبوية وحال غيره في بعض المنقولات دون بعض، **فما كان ثبوته ضرورة** عن نقل اشتهر وتواتر فاستوى معرفة الخاص والعام استويا[٤] فيه، كالإيمان برسالته ﷺ، وبما جاء به من **وجود الله** أي وجوب وجود ذاته المقدسة سبحانه، وانفراده باستحقاق العبودية على العالمين، إذ هو مالكهم، لأنه الذي أوجدهم من العدم، وهذا الانفراد هو معنى نفي الشريك في استحقاق العبودية، وهو معنى التفرد بالألوهية، **وما يلزمه**[٥] من الانفراد بالقدم، **وما يعلم**[٦] منه الانفراد بالقدم من

---

(١) هو الإذعان، گرويدن.

(٢) أي وكل ما ذكرناه قبله من قتل نبي، والاستخفاف به أو بالمصحف أو الكعبة.

(٣) أي الحكم به والقول به.

(٤) أي الشاهد والغائب البالغ ذلك الثبوت الضروري.

(٥) عطف على وجود الله، والضمير المنصوب للتفرد بالألوهية، ومن بيانية أي والإيمان بما يلزم التفرد بالألوهية، كالانفراد بالقدم، لأن قدم ذات يستلزم ألوهيتها، على ما بين في الكلام، فانفراده تعالى بالألوهية يستلزم انفراده بالقدم.

انفراده تعالى بالخلق أي إيجاد الممكنات، لأنه الدليل على وجوب وجوده، وانفراده بالقدم، **وما يلزم** الانفراد بالخلق من كونه[٢] حيا عليما قديرا مريدا **وما جاء به** من أن القرآن كلام الله، **وما يتضمنه** القرآن من الإيمان بأنه تعالى متكلم سميع عليم[٣]، مرسلُ رسلٍ قصهم علينا، ورسلٍ لم يقصصهم، منزل الكتب، وله عباد مكرمون، وهم الملائكة، وأنه فرض الصوم والصلوة والحج والزكاة، **وأنه يحيي** الموتى، **وأن** الساعة آتية لا ريب فيها، **وأنه** حرم الربا[٤]، والخمر، والقمار، ونحو ذلك **مما** جاء مجيىء هذا **مما** تضمنه القرآن، أو تواتر من أمور الدين، فكل ذلك لا يختلف فيه حال الشاهد والغائب.

و ما لم يجئ هذا المجيئ بل نقل آحادا **اختلفا** فيه، فيكفر الشاهد بجحده[٥] لثبوت

---

(١) أي والإيمان بكل ما هو إن على انفراده تعالى بالقدم، ككونه خالقا لا خالق غيره.

(٢) هذه لوازم الخالقية بالاختيار، إذ لا يصح إلا بالعلم والقدرة، ولاستواء نسب الممكنات إلى الوجود والعدم والأوقات، والأمكنة، والجهات، وغير ذلك لا بد من مرجح يرجح ويخصص هذا بهذا، وهو الإرادة، ولا يصح شيء من الثلاثة إلا بالحياة.

(٣) وقع لفظ عليم زيادة على ما في المسايرة، وقد تقدم الإيمان بالعلم، والآن الكلام في السمعيات.

(٤) **أقول** فيه رد على من زعم أن إنكار حرمة الربا لا يكون كفرا، لأن حرمته إنما هو لحرمة مال الغير، وحرمة مال الغير ليست لعينه، ولا كفر بإنكار حرمة حرام لغيره، والحق أن المناط هو تكذيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما جاء به من عند ربه، فإذا ثبت مجيئه بشيء ضرورة ثبت بإنكاره التكذيب بداهة، ونظر إلى غير ذلك فاحفظ ولا تزل.

(٥) بعد ما ثبت عنده ثبوتا ضروريا.

التكذيب منه ما لم يدع صارفا من نسخ ونحوه، دون الغائب[1] حتى يكفر الشاهد بإنكار إيجاب صدقة الفطر بسماعه من فيه صلى الله تعالى عليه وسلم ويفسق الغائب، ويضلل، لأنه لم يسمعه من فيه ﷺ لم يكن ثبوته قطعيا، فلم يكن إنكاره تكذيبا له بل للرواة، وتغليطا لهم، وهو فسق وضلال، لا كفر، اللهم إلا أن يكون استخفافا لكونه إنما قاله[2] النبي ﷺ، ولم ينزل في القرآن صريحا فيكفر لاستخفافه بجناب النبي ﷺ.

و أما ما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت الصلبية[3] بإجماع المسلمين،فظاهر[4] كلام الحنفية الإكفار بجحده، فإنهم لم يشترطوا في

---

(١) **أقول**: أي لا نكفره لاحتمال أنه لم يثبت عنده، أما إذا علم الله تعالى منه أنه يعلم مجيىء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الأمر، ثم ينكره تكذيبا له فهو كافر عند الله قطعا، وإن = = كان الحديث حديث آحاد ولو ضعيفا، بل ولو ساقطا، بل ولو موضوعا، كما قدمنا لأن المناط هوتكذيبه بزعمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، إن لم يكن مازعمه قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الواقع وهذا ظاهر جدا.

(٢) أي أمر به أي بصدقة الفطر.

(٣) أي الواحدة.

(٤) بل صريحه.

الإكفار سوى[1] القطع في الثبوت، لا بلوغ العلم به حد الضرورة، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعا لأن مناط التكفير- وهو التكذيب أو الاستخفاف بالدين - إنما يكون عند ذلك، أما إذا لم يعلم فلا، إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك أي أن ذلك الأمر من الدين قطعا، فيتمادي فيما هو فيه عنادا فيحكم في هذا الحال بكفره لظهور التكذيب،

واختلف أهل السنة في تكفير المخالف في بعض العقائد، بعد الاتفاق منهم على أن ما كان من أصول الدين وضرورياته يكفر المخالف فيه،كالقول بقدم العالم[2]،و نفي حشره الأجساد، ونفي علمه بالجزئيات، وإثبات الإيجاب لنفيه اختياره تعالى وما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة كنفي مباديء الصفات مع إثباتها، ونفي عموم

---

(١) أقول: وحق التحقيق ما أشرنا إليه مرارا من الفرق بين الكفر والإكفار. فالكفر يتحقق عند الله تعالى بتحقيق التكذيب، أو الاستخفاف، ولا يشترط معه ثبوت أصلا، فضلا عن القطع، فضلا عن الضرورة، والإكفار لا يجوز إلا إذا تحقق لنا قطعا أنه مكذب، أو مستخف، ولا قطع إلا في الضروريات، لأن في غيرها له أن يقول لم يثبت عندي، أما إذا أقر بالثبوت ثم جحد، فقد علم التكذيب، ولا وجه حينئذ للتوقف في الإكفار، لحصول العلم بوجود المدار، فالحق مع الحنفية على هذا الوجه الذي قررنا،فاحفظ فانه مهم.

(٢) أي قدم شيء من الأشياء، غير الله تعالى وصفاته، وما نقل عن بعض الصوفية قدسنا الله تعالى بأسرارهم من قدم العرش، أو الكرسي فعلى تقدير ثبوته منهم مؤول كما بينه المولى العارف بالله تعالى سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في الحديقة الندية، وقد زلت ههنا قدم الحسن جلبي في حاشية شرح المواقف فليتنبه نسأل الله العفو والعافية.

الإرادة،و القول بخلق القرآن، فذهب جماعة إلي تكفيرهم[1] – وذهب الأستاذ أبو اسحق إلى تكفير من كفرنا منهم أي اعتقد كفرنا أخذا بقوله عليه السلام " من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما "[١] فإذا كفر شخص إيانا فالكفر واقع بأحدنا، ونحن قاطعون بعدم كفرنا فالكفر راجع إليه وقيل إنما يكفر المخالف إذا خالف إجماع السلف على تلك العقيدة وظاهر قول الشافعي وأبي حنيفة أنه لا يكفر أحد منهم فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة،وهو المنقول عن جمهور المتكلمين والفقهاء- لكن المخالف فيها يبدع ويفسق بناء على وجوب إصابة الحق في مواضع الاختلاف في أصول الدين عينا، وعدم تسويغ الاجتهاد في مقابلته بخلاف الفروع التي لم يجمع عليها، فإن الاجتهاد فيها سائغ وإن قلنا بالمرجح إن الحق فيها معين والمصيب فيها واحد- هذا الذي ذكرناه كله كلام ابن الهمام مع شيء من شرح ابن أبي الشريف.

قال القاري في شرح الشفاء: وأما القول بأنا لا نكفر أحدا من أهل القبلة فليس

(١)و القائلون بهذا أيضًا أكابر أهل السنة، لم يفرقوا بين اللزوم والالتزام فتشنيع الندوة على من كفر المبتدعين اللازم عليهم الكفر بأقوالهم الملعونة، وزعم أن إكفارهم مخالف الإسلام جهل شديد منها، وإكفار لكثير من الأئمة الأعلام، نعم الراجح عندنا أن لا إكفار إلا بالالتزام ولا نريد به أن يلتزم كونه كافرا، فإن أحدا من عبدة الأوثان أيضًا لا يرضى لنفسه بتسمية الكافر، وإنما المعنى أن يلتزم إنكار بعض ما هو من ضروريات الدين، وإن زعم أنه من كملاء المسلمين،و أن له تأويلا في هذا الإنكار المهين، كما بينته في "**سبحان السبوح**".

على إطلاقه كما بينته في شرح الفقه الأكبر. قال القاضي أبو الفضل(١): إن العنبري(٢) ذهب إلى تصويب كل أقوال المجتهدين في أصول الدين فيما كان عرضة للتأويل أي قابلا له مما لم يرد فيه نص صريح، وفارق في ذلك فرق الأمة إذ أجمعوا سواء على أن الحق في أصول الدين واحد، والمخطئ فيه عاص آثم فاسق. و إنما الخلاف في تكفيره

وفي الشرح (٣) لعلي(٤): وأما فروع الدين فالمخطئ فيه معذور، بل مأجور بأجر واحد، والمصيب له **أجران**(٥)[١]

و في الأصل(٦): وقد حكى القاضي أبو بكر الباقلاني مثل قول العنبري عن داود الأصبهاني، وهو إمام أهل الظاهر، قال: وحكى قوم أنهما قالا ذلك في كل من علم الله من حاله استفراغ الوسع في طلب الحق من أهل ملتنا ومن غير هم(٧)، وقال نحو هذا

(١) الإمام عياض صاحب الشفاء.

(٢) عبيد الله بن الحسن من بني العنبر عده القاري – نقلا عن الدلجي – من المعتزلة.

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، الرقم/ ٥٧٥٢ (ج ٥ / ص ٢٢٦٣)، و مسلم في الصحيح كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، الرقم/ ٦٠ (ج ١ / ص ٧٩)

(٣) شرح الشفاء.

(٤) القاري.

(٥) بل عشرة أجور، كما في حديث آخر[٢].

(٦) أي متن الشفاء.

(٧) هذا إن ثبت فكفر قطعا لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران/ ٨٥]، وهذا يقول إنه ليس بخاسر لاستفراغه الجهد، ولا حول ولا قوة إلا

القول الجاحظ[١] وثمامة[٢] في أن كثيرا من العامة والبله[٣] والنساء ومقلدة[٤] النصارى واليهود وغيرهم لا حجة[٥] لله عليهم إذ لم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال، وقد نحا الغزالي[٦] قريبا من هذا المنحي في كتاب التفرقة، وكل من فارق دين المسلمين أو

بالله العلي العظيم، ولكن الذي نقل عن العنبري هو استثناء ضروريات الدين، ألا ترى إلى قوله فيما كان عرضة للتأويل، لا جرم أن قال الخفاجي هو مقيد بالإسلام على الصحيح.

[١] أخرجه أحمد في المسند حديث عمرو بن العاص عن النبي ﷺ، الرقم/ ١٧٨٠٩ (ج٤/ ص١٩٨)

[٢] أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب الأحكام، الرقم/ ٧٠٠٤ (ج ٤ / ص ٩٩)

(١) المعتزلي.

(٢) من كبار المعتزلة، ورؤوس الضلالة.

(٣) جمع أبله، وهو الفضول غير العقول.

(٤) الذين تنصروا أو تهودوا أو تمجسوا تقليدا لآبائهم مثلا من دون سليقة يقدروا بها على النظر.

(٥) كذب الضالون بل لله الحجة البالغة، ألا ترى إلى قوله عزوجل: ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ** ﴾ [النساء/ ١٦٥]، فإذا لم تبق لهم حجة بعد الرسل، وهم لم يؤمنوا بهم، كانت الحجة لله تعالى عليهم، ولله الحجة السامية.

(٦) رحم الله مولانا الإمام القاضي، ورحمنا به يوم القضاء والتقاضي، فما هذا إلا من منافرة المعاصرة، أما الإمام حجة الإسلام قدس سره فبريء عما فهم من كلامه،وقد قال الإمام ابن حجر المكي في الصواعق بعد نقل عبارة الإمام القاضي ما نسبه المصنف رحمه الله تعالى للغزالي:صرح الغزالي في كتابه " الاقتصاد " بما يرده، وعبارته التي أشار إليها المصنف رحمه الله

تعالى على تقدير كونها عبارته، وإلا فقد دس عليه في كتبه عبارات حسدا لا تفيد ما فهمه المصنف رحمه الله تعالى، ولا تقرب مما ذكره،و عبارته: وصنف بلغهم اسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفته، بل سمعوا به أن... يقال له فلان ادعى النبوة، فهؤلاء عندي من الصنف الأول، أي من الذين لم يسمعوا اسمه أصلا، فإنهم لم يسمعوا ما يحرك داعية النظر- انتهى- فانظر كلامه تجده إنما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا لا ينحو منحى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقد قال ابن السبكي وغيره:لا يبغض الغزالي إلا حاسد أو زنديق اهـ. كلام ابن حجر.

ونقل العلامة الخفاجي في النسيم عن الشرح الجديد أنه قال بعد ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى: هذا كلام غير سديد،الغزالي بريء من مثله، والذي في كتاب التفرقة خلافه،ثم فصل ونقل من كلام الإمام حجة الإسلام ما فيه رد بليغ، أيما رد على هذا القول الباطل، فكيف ينسب إليه ماهو شديد النكير عليه وقال في آخره: وهو كلام حق لا يرتاب فيه عاقل فضلا عن فاضل اهـ. =

= قال تلميذه أبو بكر بن العربي: لقيت أبا حامد، وهو الإمام محمد الغزالي في الطواف، يطوف وعليه مرقعة، فقلت له يا شيخ! العلم والتدريس أولى لك من هذا، فأنت صدر، وبك يقتدى، وبنورك إلى معالم المعارف يهتدى، فقال: هيهات لما طلع قمر الساعدة في فلك الإرادة أشرقت شموس الأفول على مصابيح الأصول، فتبين الخالق لأرباب الألباب والبصائر، إذ كل لما طبع عليه راجع وصائر،و انشد يقول:

تركت هوى ليلى ولبنى بمعزل ... و صرت إلى مصحوب أول منزل
و نادتني الأكوان حتى أجبتها ... ألا أيها الساري رويدك فانزل
فعرست في دار الندى بعزيمة ... قلوب ذوى التعريف عنها بمعزل
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجد ... لغزلي نساجا فكسرت مغزلي

و قال في النسيم: وإذا سمعت هذا فكيف يظن اتباع خرافات الفلاسفة، وكتاب التهافت والإحياء يناديان بخلافه، وقد رأى بعض المشايخ الغزالي بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يشكو من شخص طعن فيه، فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بضربه بالسياط فانتبه وبه أثر الضرب وألمه اهـ. نسأل الله العفو والعافية.

و أيضًا من عجائب قصصه قدس سره ما في النسيم أيضًا، بعد نحو ثلاث كراريس، عن الإمام العارف بالله سيدنا أبي الحسن الشاذلي قدس سره، شيخ السلسلة العلية الشاذلية، أنه رحمه الله تعالى ورحمنا به قال: اضطجعت في المسجد الأقصى في وسط الحرم فدخل خلق كثير أفواجا، فقلت ما هذا الجمع قالوا جمع الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد حضروا ليشفعوا في حسين الحلاج عند محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في إساءة أدب وقعت منه، فنظرت إلى التخت فإذا نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم جالس عليه بانفراده، وجميع الأنبياء صلوات الله عليهم على الأرض جالسون، مثل إبراهيم وموسى وعيسى ونوح عليهم الصلاة والسلام، فوقفت أنظر وأسمع كلامهم، فخاطب موسى عليه الصلوة والسلام محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له: إنك قلت: علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل.فأرني منهم واحدا، فقال= = صلى الله تعالى عليه وسلم: هذا وأشار إلى الغزالي، فسأله موسى عليه الصلوة والسلام سؤالا، فأجابه بعشرة أجوبة، فاعترض عليه موسى عليه الصلوة والسلام بأن السؤال ينبغي أن يطابق الجواب، والسؤال واحد، والجواب عشرة، فقال له الغزالي: سئلت وما تلك بيمينك يا موسي،و كان الجواب هي عصاي فعددت لها صفات كثيرة،قال الشاذلي قدس سره:فبينما أنا متفكر في جلاله قدر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وكونه جالسا على التخت بانفراده، والبقية عليهم الصلوة والسلام على الأرض، إذ زقني شخص برجله زقة مزعجة،فانتبهت فإذا بقيم يشعل قناديل الأقصى، فقال لا تعجب فإن الكل خلقوا من نوره صلى الله تعالى عليه وسلم، قال

وقف أو شك قال القاضي أبو بكر:لأن التوقيف والإجماع اتفقا على كفرهم فمن وقف في ذلك فقد كذب النص والتوقيف، أو شك فيه والتكذيب والشك فيه لا يقع إلا من كافر، انتهى.

و الخفاجي تكلم في النسبة إلى الغزالي ونقل كلامه من المستصفى، وفيه قوله يعني العنبري " كل مجتهد في العقليات مصيب كالفروع " باطل، لأن الحل والحرمة تختلف بخلاف العقائد، وقد أنكره أصحابه،و قالوا: إنه أقبح من مذهب الجاحظ إلى آخر ما فصله وزيف به مذهب هؤلاء.

هداية

النجدية وافقوا العنبري المعتزلي وداود الظاهري،و فارقوا فرق الأمة، كما شدد مكلبهم في هذا الباب في جواب "فصل الخطاب"، وقد فرغنا بحمد الله في "تلخيص الحق" من إظهار الصواب،

قال صاحب الطريقة المحمدية: والبدعة في الاعتقاد هي المتبادرة من إطلاق البدعة والمبتدع، والهوى، وأهل الأهواء، فبعضها كفر، وبعضها ليست به، ولكنها أكبر من كل كبيرة في العمل، حتى القتل، والزنا، وليس فوقها إلا الكفر والخطأ في الاجتهاد فيه ليس بعذر، بخلاف الاجتهاد في الأعمال وضد هذه البدعة اعتقاد أهل السنة والجماعة

فخررت مغشيا،فلما أقاموا الصلوة أفقت،و طلبت القيم رحمه الله تعالى عليه وسلم فلم أجده إلى يومي هذا اهـ. وإنما ذكرت هذا نصرة لهذا الإمام حجة الإسلام رجاء أن ينصرني الله بجاهه يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، وحسبنا الله ونعم الوكيل،ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

و في شرح المقاصد: حكم المبتدع البغض[1] والعداوة والإعراض عنه، والإهانة

(١)هذا رد منه قدس سره على الندوة المخذولة المردودة المطرودة الحادثة بعد وفاته قدس سره باثنتين وعشرين سنة، بل رد من العلامة التفتازاني عليه صوب الرحمة الرباني على طائفة حائفة تالفة حدثت بعد وفاته رحمه الله تعالى بمائتين من السنين، فإن هؤلاء المخذولين زعموا أن الوداد مع أهل البدع والفساد، أهم فريضة على العباد، حتى لو تركه أحد لم يقبل منه صوم ولا صلاة، بل لا إيمان، فلا دخول جنان، وزعموا أن الرد على المبتدعة كقتل الرجل نفسه، وأنه لا تنبغي المساءة في شيء من الأمور، وعد ناظمها محمد علي الكانفوري كل رءوس الضلالة من الروافض والوهابية والنيشرية وغيرهم من كبراء دينه، وحرم الرد عليهم، وجعل خلافهم كالخلاف بين الأئمة الأربعة، وعتوا عتوا كبيرا، فصرحوا في كتبهم أن الكل على الحق، وأن الله تعالى راض عنهم جميعا، وينظر إليهم بنظر سواء، إلى غير ذلك من الكفريات والضلالات.
و قد انتدب للرد عليهم علماء السنة من الأقطار الهندية، وكان مقدم جمعهم ابن المصنف العلام محب للرسول تاج الفحول خاتمة المحققين مولانا الشاه **عبد القادر** القادري البدايوني قدس سرهما، وللعبد الضعيف غفر الله تعالى له كتب في رد هؤلاء المخذولين، من أجلها فتوى قد ارتضاها علماء البلد الحرام، وقرضوا عليها بتقريظات عظام، ولله الحمد على جلائل الإنعام سميتها **"فتاوى الحرمين برجف ندوة المين"** (١٣١٧هـ) فمن أحب الاطلاع على ضلالات=
= هؤلاء فليطالعها تقبلها الله تعالى وجميع تصانيفي، ونفعني بها وأهل السنة في الدنيا والآخرة آمين.

و من أشد القائمين بالحق في هذه الفتنة العمياء، والبلية الصماء أعاذنا الله تعالى منها ومن كل بلاء، وحيد الزمن، حامي السنن، ماحي الفتن، صديقنا **القاضي عبد الوحيد** الحنفي الفردوسي العظيم آبادي، حفظه الله ذو الأيادي، الذي بأمره وقع طبع هذا المتن الشريف، وتأليف هذا

والطعن واللعن، وكراهة الصلاة خلفه،

و فيه: ومن المبطلين من جعل المخالفة في الفروع بدعة وفيه أيضًا: من الجهلة من يجعل كل أمر لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة، وإن لم يكن دليل على قبحه، تمسكا بقوله عليه السلام: إياكم ومحدثات الأمور، ولا يعلمون أن المراد هو أن يجعل في الدين ما ليس منه.انتهي

و النجدية بأجمعهم مغرقون في هذه الجهالة، وكان تسعة أعشار مذهبهم مبنية على هذه البطالة، فبالحري أن نذكر المعاضد لشارح المقاصد فنقول:

قال الإمام الغزالي في الإحياء في باب السماع: الأدب الخامس موافقة القوم في القيام إذا قام واحد منهم في وجد صادق، من غير رياء وتكلف، أو قام باختيار من غير إظهار وجد، وقامت له الجماعة فلابد من الموافقة، فذلك من أدب الصحبة، وكذلك إن جرت عادة طائفة بتنحية العمامة على موافقة صاحب الوجد، إذا سقطت عمامته أو خلع الثياب إذا سقط عنه ثوبه بالتمزيق، فالموافقة في هذه الأمور من حسن الصحبة والعشرة، إذ المخالفة موحشة، ولكل قوم رسم، ولا بد من مخالقة الناس بأخلاقهم،

التعليق اللطيف، فاحتفل احتفالا، وصرف أموالا، ونصر الحق وقهر الضلالا، فجزاه الله الحسنى بدأ ومآلا والفاضل الكامل جبل الاستقامة، كنز الكرامة صديقنا وحبيبنا مولانا المولوي محمد وصي أحمد الحنفي **المحدث السورتي** وطنا، نزيل "بيلي بهيت" حفظه الله تعالى ناصرا للدين، وقامعا للمبتدعين، وثبته على الحق أحسن تثبيت، فإنه سلمه الله تعالى كان تلميذ الكانفوري المذكور ناظم الندوة وتلميذ شيخه، وصدورها، ولكن لم يستخفه الذين لا يوقنون، وما استطاعوا أن تزل قدم بعد ثبوتها، وقد كان معاشه حفظه الله تعالى من بيت ندوي عتا وطغى، واعتدى وبغى فقطع إدراره قاصدا إضراره، ولكن الفاضل حبيبنا سلمه الله تعالى لم يكن ليؤثر الدنيا على الدين، فمن يومئذ سميته الأسد الأسدّ الأشدّ الأرشد، وهو أهل لهذا ولأحسن من هذا، رحمنا الله أجمعين، آمين.

كما ورد في الخبر، لاسيما إذا كانت أخلاقا فيها حسن العشرة، والمجاملة، وتطيب القلب بالمساعدة، وقول القائل إن ذلك بدعة لم يكن في عهد الصحابة، فليس كل ما يحكم بإباحته منقولا عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، والمحذور بدعة تزاحم سنة مأمورا بها، ولم ينقل النهي في شيء من هذا، والقيام عند الدخول للداخل لم يكن من عادة العرب،بل كانت الصحابة لا يقومون لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض الأحوال كما رواه أنس رضي الله تعالى عنه، ولكن إذا لم يثبت فيه نهي عام فلا نرى به بأسا في البلاد التي جرت العادة فيها بإكرام الداخل بالقيام، فإن المقصود منه الإكرام والاحترام، وتطييب القلب به، وكذلك سائر أنواع المساعدات، إذا قصد بها تطييب القلب، واصطلح عليها جماعة، فلا بأس بمساعدتهم عليها، بل الأحسن المساعدة، إلا فيما ورد فيه نهي لا يقبل التأويل،

و في الإحيا[1] المخالف في العقد إما مبتدع، أو كافر–و المبتدع إما داع إلى بدعته أو ساكت، إما لعجزه، أو باختياره– فأقسام الفساد في الاعتقاد ثلاثة: الأول الكفر، فالكافر إن كان محاربا فهو يستحق القتل والإرقاق، وليس بعد هذين إهانة– وأما الذمي فلا يجوز إيذاؤه إلا بالإعراض عنه، والتحقير له بالاضطرار إلى أضيق الطرق – إلى أن قال: الثاني المبتدع الذي يدعو إلى بدعته، فإن كانت البدعة بحيث يكفر بها فأمره أشد من الذمي، لأنه لا يقر بجزية[2]، ولا يسامح بعقد ذمة – وإن كان مما لا يكفر به

(١) أي أيضًا.

(٢) لكون حكمه حكم المرتدين كما نص عليه في كتب المذهب كالهداية، والغرر، وملتقى الأبحر، والدر المختار، ومجمع الأنهر، وشرح النقاية للبرجندي، والفتاوى الظهيرية، والطرقة المحمدية،

والحديقة الندية، والفتاوى الهندية، وغيرها متونا وشروحا وفتاوى، وقد وقع الذهول عن كل ذلك للعلامة الشامي رحمه الله تعالى في رد المحتار فظن أنهم ينبغي أن يكونوا كالكتابي، لاعترافهم بالكتب والرسل، وسبقه الزاهدي في القنية عن أبي علي الجبائي المعتزلي أن أبا ذلك المبتدع إن كان مثله فهو كالذمي، وإن كان مسلما فكالمرتد وكل ذلك باطل لا يجوز الإصغاء إليه لكونه خلاف المنصوص في المذهب، وقد بينته بتوفيق الله تعالى مع كشف الشبهات، وإزالة الأوهام في رسالتي **"المقالة المسفرة عن أحكام البدعة المكفرة"**(١٣٠١هـ) ولنعد بعض من يوجد في أعصارنا وأمصارنا من هؤلاء الأشقياء، فإن الفتن داهمة، والظلم متراكمة، والزمان كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم: يصبح الرجل مؤمنا، ويمسي كافرا، ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا[١]، والعياذ بالله تعالى فيجب التنبه على كفر الكافرين المتسترين باسم الإسلام ولا حول ولا قوة الا بالله.

فمنهم النياشرة أتباع سيد أحمد الكولي (نسبة إلى "كول" بكاف مضمومة، وواء غير مشبعة، قرية من قرى الهند يقال لها "علي كره" أيضًا. عليه ما عليه (و إدخال لام التعريف على لفظة سيد هاهنا لا يجوز عربية، ولا يحل شريعة، لأنه جزء علمه المركب، ومثل هذه الأعلام لا تدخل عليها اللام، وإذا أدخلت فقد أخرجته عن جزئية العلم إلى الوصفية، فكنت تصف الكافر =

[١] أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن، الرقم/ ١١٨ (ج ١ / ص ١١٠)، و الطبراني في المعجم الأوسط باب من اسمه إبراهيم، الرقم/ ٢٤٣٩ (ج ٣ / ص ٤٩)، و ابن ماجه في سننه كتاب الفتن، باب التثبت في الفتنة، الرقم/ ٣٩٦١ (ج ٢ / ص ١٣١٠)، و الترمذي في السنن كتاب الفتن، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم، الرقم/ ٢١٩٥ (ج ٤ / ص ٤٨٧)، و أحمد في مسنده مسند أبي هريرة رضي الله عنه، الرقم/ ٨٠١٧ (ج ٢ / ص ٣٠٣)، و الدارمي سننه باب في فضل العلم والعالم، الرقم/ ٣٣٨ (ج ١ / ص ١٠٩)، و الديلمي في مسند الفردوس، الرقم/ ٢٠٧٤ (ج ١ / ص ١٤٧)

= بالسيادة، وقد قال سيد العالمين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يكن سيدا فقد أسخطتم ربكم عزوجل رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح والحاكم في المستدرك والبيهقي في شعب الإيمان عن بريدة رضي الله تعالى عنه، ولفظ الحاكم: إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه عزوجل، والعياذ بالله تعالى)[١].

فإنهم ينكرون أكثر ضروريات الدين، ويأولونها إلى ما تهوى أنفسهم، فيقولون لا جنة، ولا نار، ولا حشر أجساد،و لا ملك، ولا جن، ولا سماء، ولا إسراء، ولا معجزة، وإنما عصا موسى كان في جوفها الزيبق، فإذا ضربته الشمس اهتزت، وشق البحر ما كان غير المد والجزر، والاسترقاق من صنيع الوحوش، وكل شريعة جاءت به فليست من الله تعالى، إلى غير ذلك من كفر لا يعد ولا يحصى.
و يردون أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلها دقها وجلها، ولا يقولون بزعمهم إلا بالقرآن، ولا يقولون به إلا فيما وافق رأيهم السخيف، فإذا رأوا فيه شيئا لا يلتئم على ما أصّلوا من أوهامهم العادية الرسمية، المسماة عندهم بنيشر أوجبوا رد آيات الله تعالى بالتحريف المعنوي، لا سيما إذا كان فيها ما يخالف التحقيقات الجديدة النصرانية، والتهذيبات المخترعة الأوربية(نسبة إلى "أوروبا" معرب يورپ)، كوجود السموات المتدفق بأمواج بيانه أبحر القرآن العظيم وسائر الكتب الإلهية، وحركة الشمس المنصوص عليها في قوله تعالى ﴿**وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا**﴾ [يس/ ٣٨] وقوله تعالى: ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ**﴾ [الرحمن/ ٥]، إلى غير ذلك حتى أحل الدجاجة المنخنقة، وجعل البول قائما، والصلوة في الخفاف النصرانية المتنجسة من السنة، كل ذلك حبا للنصاري، ومناوأة لله ورسوله جل وعلا،و صلى الله تعالى عليه وسلم.
و منهم المرزائية، ونحن نسميهم **الغلامية**، نسبة إلى غلام أحمد **القادياني دجال** حدث في هذا =

[١] أخرجه أبو داود في السنن كتاب الأدب، باب لا يقول المملوك " ربي " و " ربتي " ، الرقم/ ٤٩٧٧ (ج ٢ / ص ٧١٣) و البيهقي في شعب الإيمان، الرابع و الثلاثون من شعب الإيمان و هو باب في حفظ اللسان، الرقم/ ٤٨٨٣ (ج ٤ / ص ٢٢٩) و الحاكم في المستدرك كتاب الرقاق، الرقم/ ٧٨٦٥ (ج ٤ / ص ٣٤٧)

الزمان، فادعى أولا مماثلة المسيح، وقد صدق والله، فإنه مثل المسيح الدجال الكذاب، ثم ترقى

به الحال فادعى الوحي، وقد صدق والله، ولقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام/ ١١٢] أما نسبة الإيحاء إلى الله سبحانه وتعالى وجعله كتابه البراهين الغلامية كلام الله عزوجل فذلك أيضًا مما أوحى إليه إبليس أن خذ مني، وانسب إلى إله العلمين.

ثم صرح بادعاء النبوة والرسالة وقال: هو الله الذي أرسل رسوله في قاديان وزعم أن مما نزل الله تعالى عليه إنا أنزلناه بالقاديان، وبالحق نزل وزعم أنه هو أحمد الذي بشر به ابن البتول، وهو المراد من قوله تعالى عنه: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف/ ٦] وزعم أن الله تعالى قال له: إنك أنت مصداق هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة/ ٣٣] ثم أخذ يفضل نفسه اللئيمة على كثير من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وخص من بينهم كلمة الله وروح الله ورسول الله عيسى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال:

ابن مريم كے ذكركوچھوڑو   اس سے بہتر غلام احمد هے

أي اتركوا ذكر ابن مريم فإن غلام أحمد أفضل منه

و إذ قد أوخذ بأنك تدعي مماثلة عيسي رسول الله عليه الصلوة والسلام،فأين تلك الآيات الباهرة التي أتى بها عيسى كإحياء الموتى، وإبراء الأكمة والأبرص، وخلق هيئة الطير من الطين، فينفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله تعالى، فأجاب بأن عيسى إنما كان يفعلها بمسمريزم اسم قسم من الشعوذة بلسان إنكلتره، قال "و لو لا أني أكره أمثال ذلك لأتيت بها" وإذ قد تعود الإنباء عن الغيوب الآتية كثيرا، ويظهر فيه كذبه كثيرا بثيرا، داوي داءه هذا بأن ظهور الكذب في أخبار الغيب لا ينافي النبوة، فقد ظهر ذلك في أخبار أربع مائة من النبيين، وأكثر من كذبت أخباره عيسى، وجعل يصعد مصاعد الشقاوة حتى عد من ذلك واقعة الحديبية، فلعن الله من آذى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولعن من آذى أحدا من الأنبياء، وصلى الله تعالى على أنبيائه وبارك وسلم.

و إذ قد أراد قهر المسلمين على أن يجعلوه إياه المسيح الموعود ابن مريم البتول، ولم يرض بذلك

المسلمون، وأخذوا يتلون فضائل عيسى صلوات الله عليه قام بالنضال، وطفق يدعي له عليه الصلوة والسلام ومثالب ومعايب حتى تعدى إلى أمه الصديقة البتول، المصطفاة المطهرة المبرأة بشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وصرح أن مطاعن اليهود على عيسى وأمه لا جواب عنها عندنا، ولا نستطيع ردها أصلا، وجعل يلمز البتول المطهرة من تلقاء نفسه في عدة مواضع من رسائله الخبيثة بما يستثقل المسلم نقله وحكايته ثم صرح أن لا دليل على نبوة عيسى، قال بل عدة دلائل قائمة على إبطال نبوته ثم تسترفرقا عن المسلمين أن ينفروا عنه كافة، فقال: وإنما نقول بنبوته لأن القرآن عده من الأنبياء، ثم عاد فقال:لا يمكن ثبوت نبوته وفي هذا كما ترى إكذاب للقرآن العظيم أيضًا، حيث حكم بما قامت الأدلة على بطلانه، إلى غير ذلك من كفرياته الملعونة أعاذ الله المسلمين من شره وشر الدجاجلة أجمعين.

و **منهم الرافضة** الموجودون الآن في بلادنا، قد كان كثير من قدماء الروافض يصرحون بإنكار أشياء من ضروريات الدين، فلما أقام علماء السنة عليهم الطامة الكبرى، وجاء أوساطهم كالطوسي والحلي ونظرائهما، فغيروا، وبدلوا، وأنكروا، وحولوا، وتستروا، وتنزلوا، ففي دائرة اسم الإسلام دخلوا، ثم الآن لما تمادى بهم الزمان رجعوا إلى دين آبائهم، وصرحت مجتهدوهم وجهالهم ونساؤهم ورجالهم بنقص القرآن العزيز، وأن الصحابة أسقطوا منه سورا وآيات، وصرحوا بتفضيل أمير المؤمنين سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه الكريم وسائر الأئمة الأطهار رضي الله تعالى عنهم على الأنبياء السابقين جميعا، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم، وهذان كفران لا تجدن أحدا منهم خاليا عنهما في هذا الزمان، والله المستعان.

و قد صرح مجتهدهم بالبدء على الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وأخذ ينزله عن الكفر فوقع فيه، ولات حين مناص، حيث أوله بأن الله تعالى يحكم بشيء ثم يعلم أن المصلحة في خلافه فيبدله، فقد اعترف بحصول الجهل لربه، أما ما يأتي جهلتهم من الطامات في المراثي والمناقب

فأكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تشتهر. =

و منهم الوهابية الأمثالية والخواتمية وقد قصصنا عليك أقوالهم وشأنهم وأنهم كانوا وبانوا فيما قبل، وهم مقتسمون إلى **الأميرية** نسبة إلى أمير حسن وأمير أحمد السهسوانيين، و**النذيرية** المنسوبة إلى نذير حسين الدهلوي و**القاسمية** المنسوبة إلى قاسم النانوتي صاحب "تحذير الناس" وهو القائل فيه: لو فرض في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم بل لو حدث بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي جديد لم يخل ذلك بخاتميته، وإنما يتخيل العوام أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين بمعنى آخر النبيين مع أنه لا فضل فيه أصلا عند أهل الفهم، إلى آخر ما ذكر من الهذيانات.

و قد قال في التتمة والأشباه وغيرهما: إذا لم يعرف أن محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات اهـ.

النانوتي هذا هو الذي وصفه محمد علي الكانفوري ناظم الندوة بحكيم الأمة المحمدية، فسبحان مقلب القلوب والأبصار، ولا حول ولا قوة إلا بالله الواحد القهار، العزيز الغفار، فهؤلاء المردة مريدة الخناس مع اشتراكهم في تلك الداهية الكبرى مفترقون فيما بينهم على آراء يوحي بها إليهم الشيطان غرورا، وقد فصلت في غير ما رسالة.

و منهم الوهابية الكذابية أتباع رشيد أحمد الكنكوهي تقول أولا على الحضرة الصمدية تبعا بشيخ طائفته إسماعيل الدهلوي عليه ما عليه بإمكان الكذب، وقد رددت عليه هذيانه في كتاب مستقل سميته **"سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح"** (١٣٠٧هـ) وأرسلته إليه وعليه بصيغة الالتزام من بوسطة، وأتت منه الرجعة بواسطتها منذ إحدى عشرة سنة، وقد أشاعوا ثلاث سنين أن الجواب يكتب، كتب، يطبع، أرسل للطبع وما كان الله ليهدي كيد الخائنين، فما استطاعوا من قيام، وما كانوا منتصرين، والآن إذ قد أعمى الله سبحانه بصر من قد عميت بصيرته من قبل، فأنى يرجى الجواب، وهل يجادل ميت من تحت التراب؟

ثم تمادى به الحال، في الظلم والضلال، حتى صرح في فتوى له (قد رأيتها بخطه وخاتمه بعيني وقد طبعت مرارا في بمبئي وغيرها مع ردها) " أن من يكذب الله تعالى بالفعل ويصرح أنه=

= سبحانه وتعالى قد كذب، وصدرت منه هذه العظيمة فلا تنسبوه إلى فسق، فضلا عن ضلال، فضلا عن كفر، فإن كثيرا من الأئمة قد قالوا بقيله، وإنما قصارى أمره أنه مخطئ في تأويله "

فلا إله إلا الله انظر إلى وخامة عواقب التكذيب بالإمكان كيف جرت إلى التكذيب بالفعل، سنة الله فى الذين خلوا من قبل أولئك الذين أضلهم الله وأعمى أبصارهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومنهم الوهابية الشيطانية وهم كالفرقة الشيطانية من الروافض، كانوا أتباع شيطان الطاق، وهؤلاء أتباع شيطان الآفاق، إبليس اللعين، وهم أيضًا أذناب ذلك المكذب الكنكوهي، فإنه صرح في كتابه البراهين القاطعة وما هى والله إلا القاطعة لما أمر الله به أن يوصل بأن شيخهم إبليس أوسع علما من رسول الله ﷺ وهذا نصه الشنيع بلفظه (ص٤٧) شيطان وملک الموت کو یہ وسعت نص سے ثابت ہوئی فخر عالم کی وسعت علم کی کونسی نص قطعی ہے کہ جس سے تمام نصوص کو رد کرکے ایک شرک ثابت کرتا ہے اھـ.

أي إن هذه السعة في العلم ثبتت للشيطان وملك الموت بالنص، وأي نص قطعي في سعة علم رسول الله ﷺ حتى ترد به النصوص جميعا ويثبت شرك.

وكتب قبله "شرک نہیں تو ایمان کا کون سا حصہ ہے"

أي أن هذا الشرك ليس فيه حبة خردل من إيمان

فيا للمسلمين ياللمؤمنين بسيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين انظروا إلى هذا الذى يدعي علو الكعب في العلوم والإتقان، وسعة الباع في الإيمان والعرفان، ويدعى في أذنابه بالقطب وغوث الزمان كيف يسب محمدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ملء فيه، ويؤمن بسعة علم شيخه إبليس، ويقول لمن علمه الله ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما، الذي تجلى له كل شيء وعرفه، وعلم ما في السموات والأرض، وعلم ما بين المشرق والمغرب،

وعلم علم الأولين والآخرين، كما نص على كل ذلك الأحاديث الكثيرة أنه "أي نص في سعة علمه" فهل ليس هذا إيمانا بعلم إبليس، وكفرا بعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ وقد قال في نسيم الرياض كما تقدم : من قال فلان أعلم منه صلى الله تعالى عليه وسلم فقد عابه ونقصه= = فهو ساب، والحكم فيه حكم الساب من غير فرق، لا نستثني منه صورة، وهذا كله إجماع من لدن الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

ثم أقول انظروا إلى آثار ختم الله تعالى كيف يصير البصير أعمى، وكيف يختار على الهدى العمى، يؤمن بعلم الأرض المحيط لإبليس، وإذا جاء ذكر محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال " هذا شرك " وإنما الشرك إثبات شريك لله تعالى، فالشيء إذا كان إثباته لأحد من المخلوقين شركا كان شركا قطعا لكل الخلائق، إذلا يصح أن يكون أحد شريكا لله تعالى، فانظروا كيف آمن بأن إبليس شريك له سبحانه، وإنما الشركة منتفية عن محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم انظروا إلى غشاوة غضب الله تعالى على بصره يطالب في علم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بالنص، ولا يرضى به حتى يكون قطعيا، فإذا جاء على سلب علمه صلى الله تعالى عليه وسلم تمسك في هذا البيان نفسه على ص ٤٦ بستة أسطر قبل هذا الكفر المهين بحديث باطل لا أصل له في الدين، وينسبه كذبا إلى من يروه بل رده بالرد المبين حيث يقول :

"شيخ عبد الحق روايت كرتے ہیں کہ مجھکو دیوار کے پیچھے کا بھی علم نہیں" اهـ. أي روى الشيخ عبد الحق قدس سره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا أعلم ما وراء هذا الجدار.

مع أن الشيخ قدس الله تعالى سره إنما قال في مدارج النبوة هكذا : ايجا اشكال مى آرند كہ در بعض روايات آمده است كہ گفت آنحضرت صلى الله تعالى عليہ وسلم كہ من بنده ام نمى دانم آنچہ در پس اين ديوار است جوابش آنست كہ اين سخن اصلے ندارد وروايت بداں صحيح نہ شده است...الخ. أى يشكل ههنا بأن جاء في بعض الروايات أن قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: إنما أنا عبد لا أعلم ما وراء هذا الجدار، وجوابه أن هذا القول لا

أصل له ولم تصح به الرواية ا هـ.

فانظروا كيف يحتج بـ"لا تقربوا الصلوة" ويترك "وأنتم سكارى" وكذلك قال الإمام ابن حجر العسقلاني: لا أصل له ا هـ.وقال الإمام ابن حجر المكي في أفضل القرى: لم يعرف له سند اهـ.=

= وقد عرضت قوليه هذين أعني ما اقترف من تكذيب الله سبحانه وتنقيص علم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض تلامذته ومريديه فعارضني وقال: ما كان شيخنا ليتفوه بأمثال هذا الكفر. فأريته الكتاب وكشفت عن كفره الحجاب، فأجاءه الاضطراب إلى أن قال: ليس هذا الكتاب لشيخي، إنما هو لتلميذه خليل أحمد الأنبتهي، فقلت هو قد قرظ عليه وسماه كتابا مستطابا، وتأليفا نفيسا، ودعا الله تعالى أن يتقبله وقال :یہ براہین قاطعہ اپنے مصنف کی وسعت نورعلم اورفسحت ذکاء وفہم وحسن تقریر وبہائے تحریر پر دلیل واضح ہے. أي إن هذا الكتاب دليل واضح على سعة نور علم مؤلفه وفسحة ذكائه وفهمه وحسن تقريره وبهاء تحريره ا هـ. فقال : لعله لم ينظر فيه مستوعبا، إنما نظر بعض مواضع متفرقة، واعتمد على علم تلميذه، قلت: كلا بل قد صرح في هذا التقريظ أنه رآه من أوله إلى آخره وقال: لعله لم ينظر فيه نظر تدبر، قلت: كلا بل قد صرح فيه أنه رآه بنظر غائر، وهذا لفظه في التقريظ: اس احقر رشید احمد گنگوہی نے اس کتاب مستطاب کو اول سے آخرتک بغور دیکھا الخ – أي إن أحقر الناس رشيد أحمد الكنكوهى طالع هذا الكتاب المستطاب البراهين القاطعة من أوله إلى آخره بإمعان النظر – اهـ – فبهت الذي كابر، والله لا يهدي المكابرين.

ومن كبراء هؤلاء الوهابية الشيطانية رجل آخر من أذناب الكنكوهى يقال له أشر فعلي التانوي صنف رسيّلة لا تبلغ أربعة أوراق، وصرح فيها بأن العلم الذي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات، فإن مثله حاصل لكل صبي وكل مجنون بل لكل حيوان وكل بهيمة وهذا لفظه

الملعون (ص -٧) آپ کی ذات مقدسہ پرعلم غیب کا حکم کیا جانا اگربقول زید صحیح ہوتودریافت طلب یہ امرہے کہ اس غیب سے مراد بعض غیب ہے یا کل غیب، اگر بعض علوم غیبیہ مراد ہیں تو اس میں حضور کی کیا تخصیص ہے ایسا علم زید وعمرو بلکہ ہر صبی ومجنون بلکہ جمیع حیوانات وبہائم کیلئے بھی حاصل ہے (إلی قوله) اور اگرتمام علوم غیب مراد ہیں، اسطرح کہ اس کی ایک فرد بھی خارج نہ رہے تو اس کا بطلان دلیل نقلی وعقلی سے ثابت ہے- "أي إن صح الحكم على ذات النبي المقدسة بعلم المغيبات كما يقول به زيد فالمسئول عنه أنه ماذا أراد بهذا؟ أ بعض الغيوب أم كلها؟= = فإن أراد البعض فأي خصوصية فيه لحضرة الرسالة، فإن مثل هذا العلم بالغيب حاصل لزيد وعمرو بل لكل صبي ومجنون بل لجميع الحيوانات والبهائم، وإن أراد الكل بحيث لا يشذ منه فرد فبطلانه ثابت نقلا وعقلا" اهـ

أقول فانظر إلى آثار ختم الله تعالى كيف يسوي بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين كذا وكذا، وكيف ضل عنه أن علم زيد وعمرو، وعلم عظماء هذا المتشيخ الذين سماهم، بالغيوب لا يكون إن كان إلا ظنا وإنما العلم اليقيني بها أصالة لأنبياء الله تعالى وما حصل به القطع لغيرهم فإنما يحصل بإنباء الأنبياء عليهم الصلوة والسلام لا غير، ألم تر إلى ربك كيف يقول ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران/ ١٧٩] وقال عز من قائل: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن/ ٢٦، ٢٧] الآية فانظر كيف ترك القرآن وودع الإيمان وأخذ يسأل عن الفرق بين النبي والحيوان، (حيث قال : " جاهیے که سب کو عالم الغیب کها جاءی بهر اکر اس کا التزام نه کیا جائی تو نبی وغیرنبی میر وحه فرق بیان کرنا ضرور هی –اهـ - مختصرا، أي فينبغي أن يقال للكل عالم الغيب، فإن لم يلتزم هذا فلا بد من بيان وجه الفرق بين النبي وغيره. منه) كذلك يطبع الله على قلب كل متكبر خوان.

ثم انظروا كيف حصر الأمر بين مطلق العلم والعلم المطلق، ولم يجعل الفرق بعلم حرف أو حرفين، وعلوم خارجة عن العد والحد شيئا، فانحصر الفضل عنده في الإحاطة التامة، ووجب

سلب الفضيلة عن كل فضل أبقى بقية، فوجب سلب فضل العلم مطلقا عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام من دون تخصيص بالغيب والشهود، وجريان تقريره الخبيث فيه أظهر من جريانه في علم الغيب، فإن حصول مطلق العلم ببعض الأشياء لكل إنسان وحيوان أظهر من حصول بعض علوم الغيب لهم.

ثم أقول لن ترى أبدا من ينقص شان محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو معظم لربه عز وجل، كلا والله إنما ينقصه من ينقص ربه تبارك وتعالى، كما قال عز وجل: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ**﴾= =[الأنعام/ ٩١]، فإن ذلك التقرير الخبيث إن لم يجر في علم الله عز وجل فإنه يجري بعينه من دون كلفة في قدرته سبحانه وتعالى كأن يقول ملحد منكر لقدرته العامة سبحانه وتعالى متعلما من هذا الجاحد المنكر لعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه: إن صح الحكم على ذات الله المقدسة بالقدرة على الأشياء كما يقول به المسلمون فالمسئول عنهم أنهم ماذا أرادوا بهذا، أ بعض الأشياء أم كلها فإن أرادوا البعض فأي خصوصية فيه لحضرة الألوهية فإن مثل هذه القدرة على الأشياء حاصلة لزيد وعمرو، بل لكل صبي ومجنون، بل لجميع الحيوانات والبهائم، وإن أرادوا الكل بحيث لا يشذ منه فرد، فبطلانه ثابت عقلا ونقلا، فإن من الاشياء ذاته تعالى شانه، ولا قدرة له على نفسه، وإلا لكان مقدورا فكان ممكنا، فلم يكن واجبا، فلم يكن إلها – فانظر إلى الفجور كيف يجر بعضه إلى بعض، والعياذ بالله رب العالمين.

ومنهم المتصوفة المتصلفة المبطلة المتكلفة القائلة بالاتحاد أو الحلول، أو سقوط التكاليف عن العارفين مع بقاء العقول، لا بمعنى فناء الإرادة في إرادة الله تعالى فلا يبقى تكليفا، ولا بمعنى نفي الأفعال والإرادات كلها عنهم لفناء أنفسهم، فلم يبق لهم في حضرة الوجود دعوى اسم ولا رسم، وإنما ربهم هو الذي يتولا هم، فيحركهم كيف يشاء ويصرفهم، وهو المشار إليه بالحديث الصحيح كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي

فأمره بينه وبين الله أخف من الكافر لا محالة، ولكن الأمر في الإنكار عليه أشد منه على الكافر لأن شر الكافر غير متعد، وإن المسلمين اعتقدوا كفره، فلا يلتفتون إلى قوله إذ

يمشي بها، بل بمعنى أنهم إذا وصلو جلوا أن يؤمروا بشيء، أو ينهوا عنه، فيحل الله لهم الحرام، ويسقط عنهم الفرائض، وترى بعضهم يستخف بالشريعة الغراء جهارا، ويقول : الشرع طريق، فمن وصل فما له وللطريق؟ ويقول: صلاة الزاهدين الركوع والسجود، وإنما صلواتنا ترك الوجود، يتمسك به على تهاونه بالصلوة، وتركه الجمع والجماعات، وترى كل عفريت نفريت منهم يدعي الألوهية لنفسه ولمشايخه، ويتستر بعويصة وحدة الوجود، وأنا والله مؤمن بوحدة الوجود، وحقيتها جلية عندي كالشمس على رابعة النهار، ولكن أين هؤلاء المفرقون بين كبرائهم وبين أعدائهم فيسمون فريقا آلهة، وفريقا شياطين من وحدة الوجود، المتكلمة عن مرتبة الجمع، نعم الوجود واحد، والموجود واحد والكل ظلال وعكوس، والألوهية ليست إلا لله لا لكم، ولا لمشايخكم، فأني تصرفون، مالكم كيف تحكمون، ولولا ضيق نطاق البيان عن اجتلاء= = هذه العروس لأتيت ههنا بما فيه شرح الصدور، وجلاء العيون، وبهجة النفوس.

وبالجملة هؤلاء الطوائف السبع كلهم كفار مرتدون خارجون عن الإسلام بإجماع المسلمين، وقد قال في البزازية، والدرر، والغرر، والفتاوى الخيرية، ومجمع الأنهر، والدر المختار، وغيرها من معتمدات الأسفار، في مثل هؤلاء الكفار: من شك في كفره وعذابه فقد كفر ا هـ. وقال في الشفاء الشريف : نكفر من لم يكفر من دان بغير ملة المسلمين من الملل، أو وقف فيهم أو شك ا هـ. وقال في البحر الرائق وغيره : من حسن كلام أهل الأهواء، أو قال معنوي، أو كلام له معنى صحيح إن كان ذلك كفرا من القائل كفر المحسن ا هـ. وقال الإمام ابن حجر في " الإعلام " في فصل الكفر المتفق عليه بين أئمتنا الأعلام : من تلفظ بلفظ الكفر يكفر، وكل من استحسنه، أو رضي به يكفر. ا هـ

فالحذر الحذر أيها الماء والمدر، فإن الدين أعز ما يؤثر، وإن الكافر لا يؤقر، وإن الضلال أهم ما يحذر، وإن الشر أجلب للشر، وإن الدجال شر منتظر، وإن أتباعه أوفر وأكثر، وإن عجائبه أظهر وأكبر، وإن الساعة أدهى وأمر، ففروا إلى الله، فقد بلغ السيل زباه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما أطنبنا في هذا المقام، لأن التنبيه على هذا أهم المهام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وأفضل الصلوة بأكمل التبجيل على سيدنا محمد وآله أجمعين والحمد لله رب العالمين.

لا يدعي لنفسه الإسلام واعتقاد الحق – أما المبتدع الذي يدعو إلى البدعة ويزعم أن ما يدعو إليه حق فهو سبب لغواية الخلق، فشره متعد، فالاستحباب في إظهار بغضه [1] ومعاداته والانقطاع عنه وتحقيره، والتشنيع عليه ببدعته، وتنفير الناس عنه أشد، وإن سلم في خلوة فلا بأس برد جوابه [2]، وإن علمت أن الإعراض عنه والسكوت عن

---

(١) هنالك تنقطع قلوب الندوة وأهلها، وتنكشف على العالمين عورات جهلها، وهذا بحمد الله تعالى عين ما ذكرت في فتاوى الحرمين، في جواب المسألة السابعة والعشرين حيث أقول في بيان الرد على المبتدعين: هم أضر على المسلمين من الكافرين فإن المسلم وإن كان ما كان في غاية الجهل يعرف أن الكافر على الباطل الصريح، فلا يصغي إليه، ولا يلقي بالا لما يتفوه لديه، أما المبتدع فله عرة كعرة الجرب كما في الحديث، فانظره إذا جاء يتخشع، ويرائي ويتصنع، وسرح لحيته، ووسع جبته، وكبر عمامته، فأوهم إمامته، وتزيا لهم بزيّ العلماء، وتلا الآيات، وروى= = الروايات عند الجهلاء، ثم وسوس في صدورهم أن الذي يقول هو الثابت بكلام الله وكلام الرسول، جل جلاله وﷺ فهذا هو الداء العضال، والمكر الذي تزول منه الجبال، فأهم الأشياء إفساد أمره، ورد كيده بإذن الله في نحره، وتغيير منكره، وتشهير عُجَره وبُجَره وهذا ما روى ابن أبي الدنيا، في ذم الغيبة، والحكيم الترمذي، والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن عدى، والطبراني في الكبير، والبيهقي، والخطيب عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم: أ ترعون عن ذكر الفاجر؟ متى يعرفه الناس؟ اذكروا الفاجر بما فيه، يحذره الناس. اهـ[١]

(٢) هذا فى الجواب، أما الابتداء بالسلام عليه بل على من هو أخف حالا منه وهو الفاسق المعلن فلا يحل شرعا، كما نص عليه في الدر المختار وغيره من غرر الأسفار.

جوابه يقبح في نفسه بدعته، ويؤثر في زجره فترك الجواب أولى، لأن جواب السلام وإن كان واجبا فيسقط فيه مصلحة حتى يسقط بكون الإنسان في الحمام، أو في قضاء حاجة، وغرض الزجر أهم من هذه الأغراض، وإن كان في ملأ فترك الجواب أولى تنفيرا للناس عنه، وتقبيحا للبدعة في أعينهم، وكذلك الأولى كف الإحسان إليه والإعانة له، لا سيما فيما يظهر للخلق، قال عليه السلام: من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنا وإيمانا، ومن أهان صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر، ومن لان له وأكرمه أو لقيه ببشر فقد استخف بما أنزل الله على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم[١].

الثالث المبتدع العامي الذي لا يقدر على الدعوة، ولا يخاف الاقتداء به فأمره أهون، فالأولى أن لا يفاتح بالتغليظ والإهانة، بل يتلطف به بالنصح، فإن قلوب العوام سريعة التقلب، فإن لم ينفع النصح، وكان في هذا الإعراض عنه تقبيح لبدعته في عينه تأكد الاستحباب في الإعراض، وإن علم أن ذلك لا يؤثر فيه لجمود طبعه ورسوخ عقده في قلبه، فالإعراض أولى، لأن البدعة إذا لم يبالغ في تقبيحها شاعت بين الخلق وعم فسادها [(١)]

---

[١] و الطبراني في المعجم الكبير معاوية بن الحكم السلمي أبو سلمة بن عبد الرحمن عن معاوية بن الحكم، الرقم/ ١٠١٠ (ج ١٩ / ص ٤١٨) والبيهقي في سننه كتاب الشهادات، باب الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث، الرقم/ ٢٠٧٠٣ (ج ١٠ / ص ٢١٠) و في نوادر الأصول في أحاديث الرسول للترمذي في ذكر الفاجر بما فيه للتحذير منه (ج ٢ / ص ١٥٥) وابن عدي في الكامل الضعفاء أسامي شتى ممن ابتداء أساميهم جيم، الرقم/ ٣٦١ (ج ٢ / ص ١٧٣) و الخطيب في تاريخ بغداد الاختلاف في تاريخ وفاة محمد بن إسحاق، الرقم/ ٣٤٩ (ج ١ / ص ٣٨٢) و ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة والنميمة باب الغيبة التي يحل لصاحبها الكلام بها، الرقم/ ٨١ (ج ١ / ص ٨٨)

(١) رحمك الله فلقد نصحت الأمة، وكشفت الغمة وأبطلت ندوة الضلال المبين قبل وجودها

مسألة

قال أبو حنيفة وأصحابه لا يزيد الإيمان ولا ينقص – واختاره إمام الحرمين وكثير من الأشاعرة، وذهب أكثر الأشاعرة إلى زيادته ونقصانه، وليس الخلاف في أصل الزيادة والنقصان، فإن الحنفية ومن معهم لا يمنعون الزيادة والنقصان، باعتبار جهات غير نفس الذات، بل بتفاوته يتفاوت المؤمنون، فلا أحد سوي بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء من كل الوجه، غير أن ذلك التفاوت هل هو بزيادة أو نقص في نفس الذات، أو بأمور زائدة عليه فمنعوا الأول، وقالوا ما يظن من أن القطع يتفاوت قوة إنما هو راجع إلى جلائه [١]

مسألة

~~الإيمان مخلوق ذهب إليه المحاسبي~~[٢] وابن كلاب[٣] وعبد العزيز المكي وغيرهم –

بثمان مائة سنين، والحمد لله رب العالمين.

[١] أخرجه الشهاب القضاعي في مسنده من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنا وإيمانا، الرقم/ مسند ٥٣٧ (ج ١ / ص ٣١٨)

(١) ضرورة أن القطع عدم احتمال النقيض، ولا تشكيك فى العدم، فإن كان مع التصديق الإذعاني شيء ما من تجويز النقيض ولو ضعيفا في غاية الضعف لم يكن قطعا، ولم يكن إيمانا أصلا قطعا، وإن لم يكن معه شيء من ذلك أصلا كان إيمانا قطعا، فمن أين يأتي التشكيك.

(٢) الحارث الإمام العارف بالله.

(٣) عبد الله.

وعن أحمد بن حنبل وجماعة أنهم يقولون إن الإيمان غير مخلوق – ووجهه الأشعري بما حاصله أن إطلاق الإيمان في قول من قال إنه غير مخلوق ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الباري، لأن من أسمائه الحسنى المؤمن، وإيمانه تصديقه في الأزل بكلامه القديم إخباره[١] الأزلي بوحدانيته [٢] كما دل عليه قوله تعالى إنني أنا الله، لا إله إلا أنا [٣] ولا يقال إن تصديقه تعالى محدث ولا مخلوق، تعالى أن يقوم به حادث

قال ابن أبى الشريف لا يتحقق في هذه المسألة عند التأمل محل لخلاف، لأن الإيمان المكلف به فعل قلبي مكتسب، فلا يتجه خلاف في كونه مخلوقا، والإيمان الذي دل عليه اسمه تعالى فهو من صفاته تعالى فلا يتجه لأهل السنة خلاف في أنه قديم، وبالغ بعض مشائخ بخارى حتى حكموا بكفر من [٤] قال بخلق الإيمان، وألزموا عليه خلق كلام الله، لأنه تعالى قال بكلامه الذي ليس بمخلوق: فاعلم أنه لا إله إلا هو [٥] وقال تعالى: محمد رسول الله (صلى الله تعالى عليه وسلم) فيكون المتكلم [٦] به قد قام به ما ليس بمخلوق [٧] كما أن من قرأ القرآن قرأ كلام الله الذي ليس بمخلوق، وجهلهم[١]

---

(١) بالنصب مفعول تصديقه.

(٢) ورسالة نبيه ﷺ.

(٣) وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح/ ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس/ ١-٣]

(٤) من يسلم هذا الإكفار ونحن لا نكفر من فاه بخلق القرآن صريحا، والعياذ بالله تعالى، فكيف بمن يلزم عليه على هذا الوجه البعيد الغير السديد.

(٥) هكذا في نسخة الطبع والذي في التنزيل فاعلم أنه لا إله إلا الله.

(٦) أي من تكلم بهاتين الكلمتين الإلهيتين منا.

(٧) **أقول**: ما ليس بمخلوق لابد أن يكون قديما ومحال أن يقوم قديم بحادث، كما يستحيل أن

مشايخ سمرقند وهو الأظهر فإن الإيمان بالوفاق [٢] هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، وكل منهما فعل من أفعال العباد، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى، باتفاق أهل السنة،

يقوم حادث بقديم، كيف والقائم بشيء صفة له وصفة لا وجود لها إلا وجودا ناعتيا، والوجود الناعتي محتاج إلى حاشيتيه، فكيف تتقدم الصفة الموصوف، فضلا عن قدمها وحدوثه، فإن تشبث بمسألة انتقال العرض، فمع بطلانها يلزم معاذ الله سلب الصفة عن الله سبحانه، لزوالها عنه بعد الانتقال، أو وجود شيء واحد بوجودين معا، والكل محال.

فإن قيل بل قام بالعبد شيء آخر غير ما قام بالله تعالى، وإنما هو مضاه له في كونهما حكايتين متوافقتين فقد زال الإشكال، فإن الذي ليس بمخلوق هو القائم بالله تعالى، ولا يلزم منه أن يكون ما يوافقه أيضًا غير مخلوق، كما لا يخفى، **والحل** أن القائم بالعبد هو علمه وإذعانه، ولا شك أنهما حادثان، والذي ليس بمخلوق هو معنى الكلمتين الإلهيتين، وليس قائما بالعبد، غايته أنه معلوم له، ومرتبة المعلوم ليست مرتبة القيام.

(١) **أقول**: التأويل أولى من التجهيل، كلامهم مناد بأجلى نداء أن مرادهم بالإيمان المؤمن به كما تقول: السنة ديني، والقرآن إيماني أي ما أومن به، وتعبيرهم بالقيام وقع تسامحا لتقارب العلم والمعلوم، والمؤمن به هي المعاني القديمة القائمة بالذات العلية المعبر عنها بالكلام النفسي، ولا= = شك أن من قال بحدوثه يلزمه الكفر، وقد أكفره جماعة من الصحابة والتابعين، وأئمة الأقدمين كما بينته في " سبحن السبوح " فهذا ما عنوا. والله تعالى أعلم.

(٢) أي ليس فيه باتفاق أهل السنة شيء غير هذين سواء كانا ركنيه أو أحدهما ركنا والآخر شرطا.

ويلزم [١] أيضًا كون كل ذاكر من سبحان الله والحمد لله بل كل متكلم في أي غرض فرض وإن لم يوافق نظم القرآن إلا في الأجزاء قد قام به ما ليس بمخلوق من معاني كلامه تعالى، ونص كلام أبى حنيفة في الوصية صريح في خلق الإيمان حيث قال نقر بأن العبد مع جميع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق [٢]

مسألة

إذا أشكل أي التبس على الإنسان من أهل الإيمان شيء من دقائق علم التوحيد [٣] يجب عليه أن يعتقد في الحال [٤] بما هو الصواب عند الله تعالى بطريق الإجمال إلى أن يجد عالما فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب، ولا يعذر بالوقف عليه أي بتوقفه في معرفة هذه الأحوال، وعدم تفحصه بالسوال، ويكفر [٥] في الحال إن توقف على بيان الأمر في الاستقبال، لأن التوقف موجب[٦] للشك، وهو فيما يفترض اعتقاده كالإنكار، ولذا أبطلوا قول الثلجي من أصحابنا [٧] حيث قال: أقول[١] بالمتفق[٢] وهو أنه كلامه تعالى،

(١) التأويل ما أشرت إليه أن التعبير بالقيام مسامحة، إنما اللازم قيام علم ما ليس بمخلوق، ولا محذور فيه هو واجب قطعا.

(٢)فإن قلت: قد تقدم أن الإقرار والمعرفة كليهما خارج عن حقيقة الإيمان، وإنما هو الإذعان، قلت: تقدم أن وجود له إلا بالمعرفة فحدوثها يوجب حدوثه قطعا.

(٣) المراد به علم العقائد مطلقا فإن الحكم كذلك في جميع المعتقدات.

(٤) فيقول في نفسه: اعتقدت بما هو الخلق عند الله تعالى في هذه المسألة.

(٥) إن كانت المسألة من ضروريات الدين.

(٦) أي مثبت للشك إنّا، وإن كان موجبا له بالفتح لما، ولا ينبغي أن يجعل في المتن بالفتح، لأن موجب الشيء بالفتح لا يستلزم وجوده وجود الشيء لجواز تعدد الموجبات.

(٧) من أصحابنا أي الحنفية فروعا لا أصولا، لأنه معدود في المعتزلة.

ولا أقول: مخلوق، أو قديم – هذا.

والمراد بدقائق علم التوحيد أشياء يكون الشك والشبة فيها منافيا للإيمان، ومناقضا للإيقان بذات الله وصفاته، ومعرفة كيفية المؤمن[٣] به بأحوال [٤] آخرته، فلا ينافي أن الإمام توقف في بعض [٥] الأحكام، لأنها في شرائع الإسلام، فالاختلاف

في علم الأحكام رحمة [٦] والاختلاف في علم التوحيد والإسلام ضلالة وبدعة، والخطأ في علم الأحكام مغفور، بل صاحبه فيه مأجور بخلاف الخطأ في علم الكلام، فإنه كفر[٧] وزور[٨]، وصاحبه مازور[٩] هذا ما أفاده الإمام الأعظم [١] في الفقه الأكبر،

---

(١) في القران.

(٢) عليه بين الأئمة.

(٣) على صيغة المفعول ما يؤمن به.

(٤) كذا في شرح القاري ولعل الباء بمعنى من، أي بمعرفة كيفية ما يؤمن به من أحوال المعاد.

(٥) كوقت الختان وغيره مما بلغ سبعا وقد عدت فى رد المحتار.

(٦) لجواز تقليد الغير عند الضرورة بشرطه المعروف فهذا اليسر عند العسر إنما جاء من اختلاف علماء الأمة.

(٧) تارة.

(٨) أخرى.

(٩) مطلقا.

والقاري في شرحه.

وليكن هذا آخر الكتاب، وأول غلق هذا الباب، وفتح أبواب رفع الحجاب بالرحمن على العرش استوى، وبمن دنى فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين

* * *

(١) سيدنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه، وعنا به، آمين.

أنوار المنان في توحيد القرآن
(١٣٣٠ هـ)

للعلامة
الإمام أحمد رضاخان القادري الحنفي البريلوي قدس سره
١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م – ١٣٤٠هـ - ١٩٢١م

أنوار المنان في توحيد القرآن

(١٣٣٠ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد في ذاته، الواحد في صفاته. المتعالى بقدمه عن الحدوث وسماته تعالى أن يتطرق الحدوث إلى مسمى لكلامه أو مصداق لآياته، أو يكون لكلامه تجدد بتجدد تجلياته، أو تعدد بتعدد كسواته، هوالذي أنزل كلامه القديم على سيد برياته، وخاتم رسله وأول مخلوقاته، عليه وعلى آله وصحبه وذرياته أفضل صلواته، وأكمل تسليماته، وأزكى تحياته، وأنمى بركاته، فتجلى القرآن في الأذهان، والآذان والورق واللسان، والزمان والمكان، وما انفصل عن الرحمن، ولا اتصل بالأكوان، في شيء من حضراته، حدثت القلوب والأسماع واللسن واليراع، وتحولت الأحوال وتبدلت الأوضاع، والقرآن كما كان على قدمه وثباته.

اعلم أن العلماء الكرام جعلوا لوجود الشيء أربع مراتب: **وجود في الأعيان**، كما لزيد الموجود في الخارج، **ووجود في الأذهان**، وهو حصول صورة زيد التي هي مرآة ملاحظته في الذهن، **ووجود في العبارة**، كأن تقول بلسانك " زيد " فإن الاسم عين المسمى – وفي مسند أحمد، وسنن ابن ماجة، وصحاح الحاكم وابن حبان [١] عن أبي

(١) وقع في الفصل الثالث من المشكوة عزوه للبخاري،أقره عليه القاريى، وعزاه الإمام الشعراني في أواخر البحث الثالث والعشرين من اليواقيت والجواهر لمسلم، ولم أره له،

هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن ربه عز وجل: أنا مع عبدي إذا ذكرني وتحركت بي شفتاه[1]. **ووجود في الكتابة**، كما إذا كتب " زيد ". قال تعالى: ﴿ **يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ** ﴾ [الأعراف/ ١٥٧]. يعني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

وظاهر أن هذين النحوين الأخرين بل الثاني أيضا ليست في عامة الأعيان وجودا لشيء بنفسه، فإن الحق حصول الأشياء بأشباحها لا بأنفسها. **أقول**: وهذا هو عندي حقيقة إنكار أئمتنا المتكلمين الوجود الذهني، أي إن الشيء ليس في الذهن بل شبحه، وحمله الإمام الرازي على إنكار كونه علما.

أقول: وهو أيضا حق، فإن العلم عندنا – كما نص عليه إمام السنة علم الهدى أبو منصور الماتريدى قدس سره – هي الحالة الإنجلائية دون الصورة الحاصلة، وعليه المحققون من المتفلسفين، والسيد الزاهد، وبحر العلوم من المتأخرين،وإن كان جمهور جهلة المشائين على القول بالصورة مشائين.

فهذا مراد أصحابنا، ثم ذهب به المتأخرون إلى ما ذهبوا، وإلا فإنكار قيام معان بالأذهان، مما لا يعقل عن عاقل فضلا عن أولئك أساطين العلم والعرفان.

والله تعالى أعلم اهـ – منه.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التوحيد باب قول الله تعالى { لا تحرك به لسانك }، (ج ٦ / ص ٢٧٣٥) والحاكم في المستدرك كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، عن أبي الدرداء، الرقم/ ١٨٢٤ (ج / ص ٦٧٣)١ وابن ماجه في السنن كتاب الأدب باب فضل الذكر، الرقم/ ٣٧٩٢ (ج ٢ / ص ١٢٤٦) وابن حبان في الصحيح كتاب الرقائق، باب الأذكار، الرقم/ ٨١٥ (ج ٣ / ص ٩٧) وأحمد في المسند مسند أبي هريرة رضي الله عنه، الرقم/ ١٠٩٨٨ (ج ٢ / ص ٥٤٠)

لكن عقيدة أئمتنا السلف الحقة الصادقة أن هذه الأنحاء الأربعة كلها مواطن وجود القرآن العظيم حقيقة وحقا، ومجالي شهود الفرقان الكريم تحقيقا وصدقا. فالقرآن الذي هو صفة قديمة لحضرة العزة عز جلاله، وقائم أزلا وأبدا بذاته الكريمة، مستحيل الانفكاك عنه، ولا هو ولا غيره، ولا خالق ولا مخلوق، هو بعينه المقروء بلساننا، المسموع بآذاننا، المكتوب في سطورنا، المحفوظ في صدورنا، والحمد لله رب العالمين. لا أنه شيء آخر غير القرآن، دالا على القرآن، كلا بل كلها تجلياته، وهو المتجلي فيها حقيقة، من دون أن ينفصل عن الذات الإلهية، أو يتصل بشيء من الحوادث، أو يكون له حلول فيه، أو يصيب ذيل قدمه شية من حدوث تلك الكسوات، أو يتطرق إليه تعدد بتعدد الجلوات، كما قلت:

أتجدد المـلابس مغير لـلابس

وقلت: شمس وراء مدارك الوطواط فعليك بالإيمان لا الإبعاط (١)

وهذا سيدنا جبريل عليه الصلاة بالتبجيل، رآه عدو الله أبو جهل، في صورة فحل، وقد صال عليه، وله ناب وهامة لم ير مثلها حتى نكص عدو الله على عقبيه،فهل يسوغ لأحد أن يزعم أنه لم يكن جبريل، وإنما كان شيء آخر يدل على جبريل ؟ حاش لله بل كان جبريل يقينا. وفي نفس الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم: قال ذاك جبريل لو دنا مني لأخذه. رواه ابن إسحق، وأبونعيم، والبيهقي عن ابن عباس رضي

(١) الإبعاط : الغلو في الجهل، وفي الأمر القبيح، والقول على غير وجه، وتجاوز المقدار، كما في ق. منه

الله تعالى عنهما[1] – وإن كنا نعلم أيضا باليقين أن صورة جبريل الجميلة ليست الصورة الجملية، بل له ست مائة جناح قد سد الأفق.

ورأى الصحابة رضي الله تعالى عنهم في مسيرهم إلى بني قريظة دحية بني خليفة متوجها إليهم على بغلة بيضاء، فأخبروا به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال كما في الحديث: ذاك جبريل بعث إلى بني قريظة يزلزل بهم حصونهم، ويقذف الرعب في قلوبهم[2] – وحديث أعرابي أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة وأشراطها، لم يعرفه أحد، ولا يرى عليه أثر سفر، بياض الثياب، شديد سواد الشعر، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: إنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم[3]. معروف مشهور، وقد ثبت غير مرة إتيانه إليه ﷺ في صورة دحية الكلبي رضي الله تعالى عنه وعلى جبريل الصلاة والسلام – فللنسائي بسند صحيح

---

(١) في سيرة ابن هشام عن ابن اسحاق ما حدث لأبي جهل حين هم بإلقاء الحجر على الرسول – ﷺ، (ج١/ ص ١٤٦) وفي دلائل النبوة للبيهقي باب قول الله عز وجل: يا أيها الرسول بلغ.....، الرقم/ ٤٩٧ (ج ٢ / ص ٦٥) وفي دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني الفصل الثلاثون الرقم/ ٥٢١ (ج ٢ / ص ١٦٠)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنف كتاب المغازي، وقعة الأحزاب وبني قريظة، الرقم/ ٩٧٣٧(ج ٥ / ص ٣٦٧) وفي دلائل النبوة للبيهقي باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، ذاك جبريل ؛ بعثه الله عز وجل إلى بني قريظة، الرقم/ ١٣٦٢ (ج ٤ / ص ٦٤)

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التفسير، باب تفسير سورة آلم غلبت الروم، الرقم/ ٤٤٩٩ (ج ٤ / ص ١٧٩٣)

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: كان جبريل يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي[1] – ورواه الطبراني عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: كان جبريل يأتيني على صورة دحية الكلبي[2] – وفي الباب عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما.

ولا يسوغ لمسلم أن يشك في كونه جبريل، مع القطع بأن جبريل ليس أعرابيا ولا كلبيا. فما هو إلا أنها تجليات جبريل بتلك الصور المختلفة، لم يتعدد بتعددها جبريل[3].

ولا يمكن أن يقال إن هذه كانت أشياء أخر غير جبريل تدل عليه. وفي ذلك أقول شعر:

أجبريل من السدرة	وآخر جاء من قرية
وثالثهم عدا جملا	ورابعهم غدا دحية
فمنهم من له ذنب	ومنهم من له لحية
وهذا باطل قطعا	فلا يرضاه ذو نهية

(١) أخرجه أحمد بسند صحيح على شرط مسلم في مسنده مسند عبد الله بن عمر الرقم/ ٥٨٥٧ (ج ٢ / ص ١٠٧) بهذا اللفظ ولم أعثر هذا اللفظ عند النسائي في سننه بل لفظه: وإنه لجبريل عليه السلام نزل في صورة دحية الكلبي. كتاب الإيمان باب صفة الإيمان والإسلام الرقم/ ٤٩٩١ (ج ٨ / ص ١٠١)

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب الألف من اسمه أحمد، الرقم/ ٧ (ج ١ / ص ٧)

(٣) انخرقت وسقطت هنا قطعة ورق، فذهب نحو سطر من الأصل. محمد أحمد.

ومـــع ذا وحـــدة الكـــل يقـــين مـــا بـــه مريـــة

هـــو العـــادى عـــلى الغـــاوى هـــو المـــوحي بـــلا فريـــة

فهذا ما افاده البرهان، ووراءه طور لأهل العرفان، فأهل الحقائق أدرى بهذه الدقائق، وعلينا التسليم والإذعان.

قال الله عز وجل: ﴿ **وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾ [الأعراف/ ٢٠٤].

وقال تعالى: ﴿ **لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ** ﴾ [القيامة/ ١٦-١٨] وقال تعالى: ﴿ **فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ** ﴾ [المزمل/ ٢٠]

وقال تعالى: ﴿ **فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ** ﴾ [التوبة/ ٦]

وقال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ** ﴾ [القمر/ ١٧].

وقال تعالى: ﴿ **بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ** ﴾ [العنكبوت/ ٤٩]

وقال تعالى: ﴿ **وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ** ﴾ [الشعراء/ ١٩٦].

وقال تعالى: ﴿ **فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ** ﴾ [عبس/ ١٣، ١٤]

وقالى تعالى: ﴿ **بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ** ﴾ [البروج/ ٢١، ٢٢]

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ** ﴾ [الواقعة/ ٧٧-٧٩].

وقال تعالى: ﴿ **نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ** ﴾ [الشعراء/ ١٩٣-١٩٥] إلى غير ذلك من الآيات.

فانظروا إياه جعل مقروا. وإياه جعل مسموعا، وإياه جعل محفوظا، وإياه جعل مكتوبا. وفيه قال إنه القرآن، وإنه كلام الرحمن.

قال سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في " الفقه الأكبر ":

القرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروّ(*)، وعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له، وقراءتنا له مخلوق، والقرآن غير مخلوق – اهـ.

وقال رضي الله تعالى عنه في وصاياه: نقر بأن القرآن كلام الله تعالى، ووحيه، وتنزيله، وصفته، لا هو ولا غيره، بل هو صفته على التحقيق، مكتوب في المصاحف، مقرو بالألسن، محفوظ في الصدور، غير حال فيها (إلى قوله رضي الله تعالى عنه) والله تعالى معبود، ولا يزال عما كان، وكلامه مقرو، ومكتوب، ومحفوظ من غير مزايلة عنه اهـ

وقال العارف بالله سيدي العلامة عبد الغني النابلسي الحنفي قدس سره القدسي في المطالب الوفية: لا تظن أن كلام الله تعالى **اثنان**: هذا اللفظ المقروّ و**الصفة القديمة،** كما زعم ذلك بعض من غلبت عليه اصطلاحات الفلاسفة والمعتزلة، فتكلم في كلام الله تعالى بما أدى إليه عقله، **وخالف إجماع السلف الصالحين** رضي الله تعالى عنهم على أن كلام الله تعالى واحد، لا تعدد له بحال، وهو عندنا وهو عنده تعالى. وليس الذي عندنا غير الذي عنده، ولا الذي عنده غير الذي عندنا، بل هو صفة واحدة قديمة

(*) أي: مقروء.

موجودة عنده تعالى بغير آلة لوجودها، وموجودة أيضا عندنا بعينها لكن بسبب آلة هي نطقنا وكتابتنا وحفظنا، فمتى نطقنا بهذه الحروف القرآنية وكتبناها وحفظناها كانت تلك الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى، التي هي عنده تعالى هي عندنا أيضا بعينها، من غير أن تتغير من أنها عنده تعالى، ولا انفصلت عنه تعالى، ولا اتصلت بنا، وإنما هى على ما عليه قبل نطقنا وكتابتنا وحفظنا – إلى آخر ما أطال وأطاب. عليه رحمة الملك الوهاب.

وقال قدس سره في النوع الأول من الفصل الأول من الباب الأول من الحديقة الندية: إذا علمت هذا ظهر لك فساد قول من قال: إن كلام الله تعالى مقول باشتراك الوضعي على معنيين الصفة القديمة، والمؤلف من الحروف والكلمات الحادثة، فإنه قول يؤل إلى اعتقاد الشرك في صفات الله تعالى، وإشارة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هنا في هذا الحديث (أي حديث إن هذا القرآن طرفه بيد الله تعالى، وطرفه بأيديكم. رواه ابن أبي شيبة، والطبراني في الكبير عن أبي شريح رضي الله تعالى عنه[1]) إلى القرآن تفيد أنه واحد لا تعدد له أصلا، وهو الصفة القديمة، وهو المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسنة، المحفوظ في القلوب، من غير حلول في شيء من ذلك، ومن لم يفهم هذا على حسب ما ذكرنا لصعوبته عليه يجب عليه الإيمان به بالغيب، كما يؤمن بالله تعالى وبباقي صفاته سبحانه وتعالى، ولا يجوز لأحد أن يقول بحدوث ما في المصاحف والقلوب والألسنة – إلى آخر ما أفاد وأجاد. عليه رحمة الملك الجواد.

وقال الإمام الأجل العارف بالله تعالى سيدي عبد الوهاب الشعراني الشافعي

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب فضائل القران، باب في التمسك بالقرآن الرقم/ ٣٠٠٠٦ (ج ٦ / ص ١٢٥) والطبراني في الكبير الرقم/ ١٥٣٩ (ج ٢ / ص ١٢٦)

قدس سره الرباني في كتابه ميزان الشريعة الكبرى: قد جعله (أي المكتوب في المصحف) أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله تعالى، وإن كان النطق به واقعا منا، فافهم. وأكثر من ذلك لا يقال، ولا يسطر في كتاب. اهـ.

وقال في المبحث السادس عشر من اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر:

مثال ظهور الوحي بالألفاظ مثال ظهور جبريل عليه الصلاة والسلام في صورة دحية، فإن جبريل لم يكن حين ظهر فيها بشرا محضا ولا ملكا محضا، ولا كان بشرا وملكا معا في حالة واحدة، فكما تبدلت صورته في أعين الناظرين ولم تتبدل حقيقته التي هو عليها، فكذلك الكلام الأزلي والأمر الأحدي يتمثل بلسان العربي تارة، والعبري تارة، والسرياني أخرى، وهو في ذاته أمر واحد أزلي. الخ.

وقال سيدى محي الدين رضي الله تعالى عنه في باب الأسرار من فتوحاته:

لو حل بالحادث القديم لصح قول أهل التجسيم. القديم لا يحل ولايكون محلا ذكر القرآن أمان، وبه يجيب الإيمان، إنه كلام الرحمن، مع قطع حروفه في اللسان، ونظم حروفه فيما رقم باليراع والبنان، فحدثت الألواح والأقلام، وما حدث الكلام. وحكمت على العقول الأوهام. اهـ.

وفي شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى إمام السنة علم الهدى أبي منصور الماتريدي رحمه الله تعالى. والله تعالى أعلم به: الكلام لا يوصف بالمزايلة، بظهور المكتوب في المصاحف، ولسنا نقول إن الكلام حال في المصاحف، حتى يكون قولا بالمزايلة، يدل

عليه أنه لو لم يكن المكتوب. كلام الله تعالى لكان الكلام معدوما فيما بين العباد. فيؤدي إلى تفويت خطاب الله تعالى ا هـ.

وفي الإبانة عن أصول الديانة، المنسوبة نسختها إلى إمام السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم بها: إن قال قائل حدثونا أتقولون إن كلام الله تعالى في اللوح المحفوظ ؟ قيل له كذلك نقول لأن الله عز وجل قال: ﴿ **بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ** ﴾ [البروج/ ٢١، ٢٢]. فالقرآن في اللوح المحفوظ، وهو في صدور الذين أوتوا العلم. قال الله عز وجل: ﴿ **بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ** ﴾ [العنكبوت/ ٤٩]. وهو متلو بالألسنة، قال الله تعالى: ﴿ **لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ** ﴾ [القيامة/ ١٦]. والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو بألسنتنا في الحقيقة مسموع لنا في الحقيقة، كما قال عز وجل: ﴿ **فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ** ﴾ [التوبة/ ٦]. وإنما قال قوم " لفظنا بالقرآن " ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم وقولهم بخلقه، فدلسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم، فلما وقفنا على معناهم أنكرنا قولهم، ولا يجوز أن يقال إن شيئا من القرآن مخلوق، لأن القرآن بكما له غير مخلوق. ا هـ باختصار.

وقال الإمام النسفي كما نقل عنه في المطالب الوفية: القرآن كلام الله تعالى وصفته، والله تعالى بجميع صفاته واحد قديم، غير محدث ولا مخلوق، بلا حرف، ولا صوت، ولا مقاطع، ولا مبادي، لا هو ولاغيره، وهو مقروء بالألسن: محفوظ في القلوب، مكتوب في المصاحف، وليس بموضوع في المصاحف. الخ.

وقال شارح عقيدة الطحاوي، كما أثرعنه في منح الروض الأزهر: من قال إن

المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله تعالى، أو حكاية كلام الله تعالى وليس فيها كلام الله تعالى فقد خالف الكتاب والسنة، وسلف الأمة. ا هـ.

وقال في كنز الفوائد شرح بحر العقائد: لا يلزم من الظهور في صورة أن يكون ذا صورة، ألا ترى أن كلامه النفسي ظهر في الكتابة، واللفظ، والمخيلة، مع كونه ليس له من صور ظهره شيء. ا هـ.

وقال في جمع الجوامع: القرآن هو كلامه تعالى، القائم بذاته تعالى، غير مخلوق، وهو مع ذلك أيضا على الحقيقة لا المجاز مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في صدورنا، مقروء بألسنتنا. ا هـ.

وتدارك الله بنعمته عبديه القاضي عضد الدين صاحب المواقف، والعلامة السيد الشريف شارحها. فالأول صنف في المذهب الحق مقالة مستقلة تبع فيها إجماع السلف، والثاني أيده وقوى عضده في شرح المواقف، مع مشايعتهما في المواقف وشرحها لأولئك الأحداث.

قال السيد قدس سره: واعلم أن للمصنف مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب. ومحصولها أن لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن مراده مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده، أما العبارات فإنما تسمى كلاما مجازا، لدلالتها على ما هو كلام حقيقي، حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضا، لكنها كلامه حقيقة. وهذا الذي فهموه من كلام

الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة، وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله الحقيقي، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية، فوجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسى عنده أمرا شاملا للفظ والمعنى جميعا، قائما بذات الله تعالى، وهو مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسن، محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة، وما يقال من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه أن ذلك الترتب إنما هو في التلفظ، بسبب عدم مساعدة الآلة، فالتلفظ حادث، والأدلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوث، دون حدوث الملفوظ، جمعا بين الأدلة، وهذا الذي ذكرناه وإن كان مخالفا لما عليه متأخرو أصحابنا إلا أنه بعد التأمل تعرف حقيقته – تم كلامه. وهذا المحمل لكلام الشيخ مما اختاره الشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية الأقدام، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة. ا هـ.

وقال رحمه الله تعالى في خطبة المواقف: وأنزل معه صلى الله تعالى عليه وسلم كتابا عربيا مبينا، فأكمل لعباده دينهم وأتم عليه نعمته ورضي لهم الإسلام دينا كتابا كريما، وقرآنا قديما، ذا غايات ومواقف، محفوظا في القلوب مقروء بالألسن مكتوبا في المصاحف. الخ.

قال السيد قدس سره: وصف القرآن بالقدم، ثم صرح بما يدل على أنه هذه العبارات المنظومة كما هو مذهب السلف، حيث قالوا: إن الحفظ والقراءة والكتابة حادثة، لكن متعلقها أعني المحفوظ والمقروء والمكتوب قديم، وما يتوهم من أن ترتب الكلمات والحروف، وعروض الانتهاء والوقوف مما يدل على الحدوث فباطل. لأن

ذلك لقصور في آلات القراءة. وأما ما اشتهر عن الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى من أن القديم معنى قائم بذاته تعالى قد عبر عنه بهذه العبارات الحادثة فقد قيل إنه غلط من الناقل، منشؤه اشتراك لفظ المعنى بين ما يقابل اللفظ وبين ما يقوم بغيره، وسيزداد ذلك وضوحا فيما بعد إن شاء الله تعالى. ا هـ.

قال الحسن حليى: إن الشارح سيحقق ما عليه المصنف في أثناء بحث الكلام حسب ما أشعر به كلامه ههنا أنه يوافق السلف، وعليه نص في شرح المختصر. ا هـ.

وقال في أول المقصد السابع في أنه تعالى متكلم: الثابت بالشرع كونه صفة له تعالى قائما به على ما هو رأي السلف في الكلام اللفظي. الخ.

وارتضاه أيضا بحر العلوم أبو العياش عبد العلي في فواتح الرحموت إذ قال بعد إيراد الإشكال على تعدد القرآن بأن إطلاق الكلام على النفسي مجاز، وعلى اللفظي حقيقة. أو بالعكس. أو حقيقة فيهما. على الأول يلزم أن يكون ما هو كلام الله تعالى حقيقة مخلوقا حادثا، وما هو غير مخلوق ليس كلام الله تعالى حقيقة لما قالوا: إن اللفظي حادث، والنفسي قديم – وعلى الثاني أن لا يكون هذا المقروء كلام الله حقيقة، هذا وإن التزم لكن لا يجترئ عليه مسلم – وعلى الثالث يلزم أن لا يؤاخذ من قال إن القرآن غير منزل من الله تعالى، لأنه صادق إن أراد النفسي، والارتداد لا يثبت بالشبهة مع أنه تواتر عن الصحابة والتابعين المؤاخذة بهذا القول، وحكمهم بالقتل. فإذن الحق الصراح الذي يفترض أن يعتقد ما نقل عن صاحب المواقف أن هذا المقروء كلام الله تعالى حقيقة، وهو صفة بسيطة قائمة بذاته تعالى، وله تعلقات بالإخبارات

والإنشاءات، وبحسبها يكون إنشاء وخبرا، وهي صفة قديمة غير مخلوقة كما في سائر الصفات، وهو المنزل على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، وإذا صدر على اللسان بالحركة صارت ذات أجزاء لعدم مساعدة اللسان بالتكلم بالكلام البسيط، والظاهر يختلف باختلاف المظاهر، ولا استبعاد فيه، فالكلام الإلهي صفة واحدة قائمة بذاته تعالى، تختلف تعيناته بالمحال، وهي في حد ذاتها قديمة، فإذا نزل على لسان جبريل كساها تعينات بها صارت مرتبة، فإذا قرأ جبريل غير قارة فسمعه الرسول فانحفظت في صدره كما سمع مرتبة لكن على صفة القرار، فالحقيقة واحدة وظهور اتها مختلفة، فطورا تظهر بكسوة، وأخرى بأخرى، وظهور شيء واحد بتعينات شتى غير منكر، هذا هو الذي رامه الإمام الهمام أعظم الأئمة حيث قال في الفقه الأكبر (ونقل ما قدمنا ثم قال) أراد باللفظ التلفظ وهو فعلنا مخلوق ألبتة، أو أراد به كسوة التعين الذي اكتساه القرآن على اللسان، وهو أيضا مخلوق لا شك فيه. واللام في قوله " القرآن غير مخلوق " للعهد، أي القرآن الذي صفته أنه مكتوب ومحفوظ ومنزل ومقروء غير مخلوق في حد نفسه، وإن كان تعيناته التي في الكتابة والقراءة والحفظ والنزول مخلوقة. وقال ذلك الإمام أيضا فيه بعد تلك العبارة الشريفة: وسمع موسى كلامه، قال الله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء/ ١٦٤]. وقد كان الله تعالى متكلما ولم يكن كلم موسى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل – وهذا الكلام منه رضي الله تعالى عنه نص في أن الكلام القديم والمنزل واحد، وقال أيضا: ويتكلم لا ككلامنا، ونحن نتكلم بالآلات والحروف، والله تعالى متكلم بلا آلة ولا حرف، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق وهذا لأن الحروف إنما هي نحومن أنحاء التعينات التي اكتساها الكلام عند التلفظ، ولا شك أنها مخلوقة (ثم ذكر كلامه رضي الله تعالى عنه في وصاياه ثم قال) ومثلها من غيره من الأئمة أيضا، وما قال

محققو الحنابلة ونقلوه عن الحبر الهمام الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه أن القرآن الذي هو غير مخلوق هو هذه الألفاظ المقروة مرادهم ما ذكرنا. والذين جاءوا منهم من بعدهم لم يتعمقوا في تحصيل معناه ظنوا أن هذه الحروف هذا الترتيب قديمة، حتى توجه الطعن إليهم – وفي تمهيد الشيخ عبد الشكور[1] السالمي أيضا ما يفي به هذا ما أعطيناك إجمالا، لما لا يرخص التقصير عن إبانة الحق في مثل هذا المطلب العظيم، فإنه قد اختار ذلك الإمام الهمام أحمد بن حنبل بذل نفسه فيه، وقال ذلك العارف بالله الإمام الهمام داود الطائي: لقد قام أحمد مقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ا هـ – مختصرا.

أقول: وفيما نقله صاحب المواقف نوع مخالفة لما نقله السيد عن مقالته، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى، ولا يضر، فإن مرادنا وهو وحدة كلام الله تعالى وبطلان تقسيمه إلى نفسي قديم ولفظي حادث، حاصل على الوجهين.

وما ذكر من الشقوق أن الكلام حقيقة في اللفظي، أو النفسي، أو فيهما **فأقول**: لها رابع، وهو أنه مشترك فيهما اشتراكا معنويا، فحقيقة في معنى يعمهما، واختاره ابن الهمام في المسايرة، قائلا: إنه الأوجه. وأقره عليه تلميذاه العلامتان ابنا قطلوبغا وأبي شريف، ويرد عليه ما ورد عليها، لأن إطلاق العام على الخاص غير بعيد ولا مستنكر، بل هو حقيقة ما لم يرد به الخاص من حيث الخصوص، كما بين في شرح التلخيص – والشق الأول لم أعلم من ذهب إليه منا – والثاني استظهره القاري في منح الروض بعد ما

(١) كذا في نسخة الطبع وصوابه أبو شكور – . – منه.

جعل الثالث تحقيقا، تبعا للتفتازاني – ونسبه هو في الزبدة شرح البردة لقدماء المشايخ قال: ولهذا عرفوه بأنه صفة تجلت في مظهر الحروف، فباعتبار المظهر حادث، وباعتبار الصفة قديم. ا هـ.

أقول: هذا كلام من وراء حجاب، فإن الأمر إذا كان بالتجلي في المظاهر وهو مذهب الأئمة القدماء قطعا، فالمتجلي لا تعدد له أصلا، فلا تجوز ولا اشتراك – وكثير منهم ترددوا في الشقين الأخيرين، كالإمام عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار، وفي غاية التحقيق، والتفتازاني في شرح المقاصد، وجزم بالثالث الإمام صدر الشريعة في التوضيح، وتبعه التفتازاني في شرح العقائد، وحكم أنه التحقيق، وتبعه القاري في المنح، والسنوسي في شرح متنه أم البراهين، وزعم في الزبدة أن هذا هو المشهور والمذهب المنصور. بنى عليه التفتازاني ثم القاري التخلص عما أورد على الثاني من صحة نفي كلام الله تعالى عن النظم المنزل والإجماع على خلافه. أي فإذا صار حقيقة فيهما لم يصح النفي عن شيء منهما.

أقول: بل صح الآن النفي عن كل منهما، كما يصح الإثبات لكل، فإنه بهذا المعنى منتف عن ذاك، وبذاك عن هذا، والبناء على عموم المشترك مطلقا كما عن الإمام الشافعي، أو في خصوص النفي كما عن بعض الحنفية، واختاره في التحرير لا يمنع صحته على المذهب المنصور، علا أن الأشبه أن التعميم تجوز فلا يمنع الحقيقة، ولو سلم فلا يوجب تفسيقا فضلا عن تضليل، وهو أيضا خلاف الإجماع.

وبالجملة فلا محيد إلا القول بالتوحيد، أي أن كلام الله تعالى واحد حقيقي لا تعدد فيه أصلا، فهو هو في جميع المحال......[1] أو التجوز، أوالاشتراك، فإن الكل فرع

(١) في الأصل انقطع الورق هنا وسقطت كلمات. محمد أحمد

التعدد، هذا.

وقال – أعني العضد رحمه الله تعالى – في متن عقائده: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. وهو المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسن، المحفوظ في الصدور. والمكتوب غير الكتابة، والمقروء غير القراءة، والمحفوظ غير الحفظ. ا هـ. أي فالكتابة والقراءة والحفظ حوادث قطعا، لأنها أفعالنا، وأفعال العباد كلها حادثة مخلوقة لله تعالى، لا كما ينسب إلى جهلة الحنابلة مما يعاند البداهة والدين معا. وكذا سمعنا إياه حادث ضرورة، والمكتوب المقروء المحفوظ المسموع هو القرآن القديم القائم بذاته تعالى.

وبمثله صرح الإمام الأجل مفتي الجن والإنس نجم الدين عمر النسفي قدس سره في متن عقائده فقال: والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وهو مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في قلوبنا، مقروء بألسنتنا مسموع بآذاننا غير حال فيها. ا هـ.

والعلامة التفتازاني في شرحه حوله إلى ما ارتكز في ذهنه بتأويلات بعيدة، ونقل كلام المحقق العضد فاستجوده ثم حاد عنه معترفا بأنه لا يبلغه عقله إذ يقول: ذهب بعض المحققين إلى أن المعنى في قول مشايخنا " كلام الله تعالى معنى قديم " ليس في مقابلة اللفظ، بل ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات، ومرادهم أن القرآن اسم اللفظ والمعنى وهو قديم، لا كما زعمت الحنابلة من قدم النظم المؤلف المرتب الأجزاء، فإنه بديهي الاستحالة، بل اللفظ قائم بالنفس كالقائم بنفس الحافظ من غير تقدم البعض على البعض، والترتب إنما يحصل في القراءة لعدم مساعدة الآلة. هذا حاصل كلامه. وهو جيد لمن يتعقل لفظا قائما بالنفس، غير مؤلف من الحروف المنطوقة أوالمخيلة

المشروط وجود بعضها بعدم البعض، ونحن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحافظ إلا كون صور الحروف مخزونة مرتسمة في خياله. بحيث إذا التفت اليها كانت كلاما مؤلفا من ألفاظ متخيلة، وإذا تلفظ كانت كلاما مسموعا، ا هـ. ببعض تلخيص.

أقول: هذا إنما نشأ عن قوله بقدم الحروف وقيامها مرتبة معا لا على سبيل التعاقب المقتضي للتقضي بالذات العلية، وهو أحد قولين. ولا استحالة فيه على هذا الوجه، وبه يندفع إيراد الخيالي بعدم الفرق بين " لمع وملع ". وقد نقل الشهرستاني إجماع السلف عليه.

قال العلامة قاسم في تعليقاته على المسايرة نقلا عن ابن تيمية: إن حروف القرآن التي هي لفظه قبل أن ينزل بها جبريل عليه الصلاة والسلام من قال إنها مخلوقة فقد خالف إجماع السلف، فإنه لم يكن في زمانهم من يقول هذا إلا الذين قالوا القرآن مخلوق. فإن أولئك إنما عنوا بالخلق الألفاظ، فأما ما سوى ذلك(يريد الكلام النفسي) فهم لا يقرون بثبوته. لا مخلوقا ولا غيرمخلوق. وقد اعترف غير واحد من فحول أهل الكلام بهذا، منهم عبد الكريم[1] الشهرستاني مع خبرته بالملل والنحل، فإنه ذكر أن السلف مطلقا ذهبوا إلى أن حروف القرآن غير مخلوقة، وقال ظهور القول بحدوث الحروف محدث، وقد ذكر مذهب السلف في كتابه المسمى بنهاية الأقدام ا هـ.

أقول: إن كان هذا منقولا عنهم نصا فذاك. ولا إخاله كذلك فإنهم كانوا برءاء عن التعمق، وأبعد شيء عن الخوض في كنه الصفات الإلهية. وقد جاء في الحديث عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم: **تفكروا في الخلق، ولا تتفكروا في الخالق.**

رواه أبو الشيخ في العظمة، وأبونعيم في الحلية عن ابن عباس رضي الله تعالى

---

(١) كذا في نسخة الطبع، وصوابه محمد بن عبد الكريم –ا هـ – منه.

عنهما. وزاد أبو الشيخ: **فإنكم لا تقدرون قدره.**[١]

وهو له وللطبراني في الأوسط، وابن عدى في الكامل، والبيهقي في الشعب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بلفظ: **تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في الله.**[٢]

وله عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بلفظ: تفكروا في خلق الله، ولا تتفكروا في الله، فتهلكوا.[٣]

وإن أخذ عن إنكارهم على القائلين بالخلق بل إكفارهم إياهم وأولئك ما عنوا إلا اللفظ إذ لم يعرفوا سواها كما قال ابن تيمية فلا يتم، بل باطل منقوض بالأصوات. فما تعرف العامة من الحروف إلا إياها، وهي كما تقدم تشكلات وكيفيات قائمة بالهواء. فلا يسوغ لمسلم أن يشك في حدوثها، بل هي أحدث منا إذ تحدث بفعلنا، فينجر إلى مذهب جهلة المتأخرين من الحنابلة. وإلا فمتى صرح القائلون بالخلق أن كلامهم في حروف متعالية عن التعاقب والترتب بريئة عن الأصوات والتشكلات؟ بل متى ذهب وهمهم إليها؟

---

(١) في العظمة باب الأمر بالتفكر في آيات الله، الرقم/ ٥ (ج ١ / ص ٢١٦)

(٢) في العظمة باب الأمر بالتفكر في آيات الله، الرقم/ ١ (ج ١ / ص ٢١٠) والمعجم الأوسط الرقم/ ٦٣١٩ (ج ٦ / ص ٢٥٠) وشعب الإيمان، الأول، فصل في الإشارة إلى أطراف الأدلة في معرفة الله الرقم/ ١٢٠ (ج ١ / ص ١٣٦) الكامل في الضعفاء، الرقم/ ٢٠١٧ (ج ٧ / ص ٩٤)

(٣) في العظمة باب الأمر بالتفكر في آيات الله، الرقم/ ٤ (ج ١ / ص ٢١٥)

وكأن ابن تيمية أراد به نصر أولئك الجهلة من الحنابلة، إذ هو أيضا منهم. وليس فيه ما يقر عينه وأعينهم، فإنما أنكروا وأكفروا لأن القرآن العظيم شيء واحد لا تعدد فيه أصلا. وهو المتجلي في هذه الكسوات، فمن حكم عليه بشيء في هذا التعين فقد حكم به على ذاته، إذ هو هو لا غيره، كمن يحكم أن الذي صال على أبي جهل كان ولد ناقة خلق من ضراب فحل فقد حكم بهذه الشنعة على رسول الله الروح الأمين، إذ هو الصائل لا غير، فإن لم يكن المحل محل الشبهة والاشتباه لأكفرناه. كذا هذا. ولا يلزم منه قدم تلك الكسوات، والتعينات، والكيفيات، والتشكلات. ألا ترى أن الصورة الجملية حدثت بعد وجود جبريل بألوف مؤلفة من السنين، ولم يلزم بحدوثها الآن حدوث جبريل هذا الحين. وقد قدمنا عن إمام الأئمة سراج الأمة الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه التصريحات الجلية بحدوث الحروف. وقال أيضا رضي الله تعالى عنه في وصاياه: الحروف والكاغذ والكتابة كلها مخلوقة، لأنها أفعال العباد، وكلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق. الخ.

والحق أن الحروف بمعنى الأصوات المتقطعة حادثة قطعا. أما أن في الكلام الأزلي حروفا لا من جنس الحروف والأصوات، وهي لا تعاقب فيها، ولا ترتب، ولا تقضي، ولا انصرام فذلك شيء لا علم لنا به، ونستجير بربنا أن نقول على الله ما لا نعلم، وهذا هو الخوض في كنه الصفات الكريمة. وما لنا وله، وقد نهينا عنه، فالنقل الذي في فواتح الرحموت عن العلامة العضد أسدّ وأجود مما نقله عنه السيد.

وإنما قصدنا ههنا ثلاثة أشياء: **الأول**: أن لله تعالى كلاما قديما قائما بذاته، لا هو ولا غيره،هو متكلم به أزلا وأبدا كما هو في علمه. فإن سئلنا عن كيف قلنا لا ندرى ولا نزيد، وغير هذا لا نريد. وهذا ما خالفنا فيه إلا القوم الضالون كالمعتزلة والكرامية والرافضة خذلهم الله تعالى.

الثاني: أن ذواتنا، وصفاتنا، وأفعالنا، وأصواتنا، وحروفنا، وكلماتنا، كلها حادثة، لم تشم رائحة القدم. وهذا لم يخالفنا فيه إلا عدة مجانين من جهلة الحنابلة من المتاخرين.

الثالث: أن الذي قرأناه بلساننا، وسمعناه بآذاننا، ووعيناه في صدورنا، وكتبناه في سطورنا هو القرآن الكريم القديم القائم بربنا، والنازل على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم. كل ذلك حقيقة حقا بلا مجاز مجاز، ولا تعدد، ولا تنوع، ولا اشتراك.... (١)

حدثت المجالي، وتعالى عن الحدوث المتجلي. هذا هو مذهب أئمتنا السلف الصالحين. وما خالفنا فيه منا إلا أحداث المتكلمين إذ أوردت عليهم المعتزلة أدلة الحدوث كقوله تعالى: ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ [الأنبياء/ ٢]. إلى غير ذلك مما مبسوط في كتب الكلام.

ولم ينقدح في أذهانهم فرق التجلي والمتجلي، فاضطروا إلى ركوب الأسنّة وخلاف الأئمة، وأن يجعلوا لله كلاما حادثا كحديث الخلائق، هو كلامه حقيقة أو مجازا متعارفا تعارف الحقائق. فخرقوا للواحد الأحد عزجلاله كلامين ليبقوا بأحدهما تنزيهه تعالى أن تكون له صفة حديثة ويتخلصوا بالآخر عن مضيق الجأتهم إليه الطوائف الخبيثة.

أقول: ولم يعلموا **أولا** أن إكفار القائل بخلق القرآن متواتر عن الصحابة الكرام والتابعين العظام، منهم إمامنا إمام الأنام، ومن بعدهم من الأئمة الأعلام. عليهم

---

(١) سقط هنا من الأصلي نحو ثلاث كلمات. محمد أحمد المصباحى.

رضوان الملك المنعام. كما ذكرنا نصوص جماعة منهم في كتابنا " **سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح** " (١٣٠٧ هـ) ولعل ما تركنا أكثر، وكيف يجوز هذا مع وضوح عذرهم وظهور تأويلهم أنا لا نحكم بهذا إلا على الكلام اللفظي. بل قد صرح في شرح المقاصد أن هذا هو المتعارف عند العامة، والقراء، والأصولين، والفقهاء – الخ – فتعين أنهم لم يقولوا إلا بخلق اللفظي الذي أنتم أنفسكم بحدوثه قائلون.

أليس في مواقفكم وشرحها: هذا الذي قالته المعتزلة لا ننكره نحن بل نقول به، ونسميه كلاما لفظيا، ونعترف بحدوثه – الخ – ومثله في المسامرة – بالميم – وغيرها.

وقالا أيضا – أعني الماتن والشارح: ما يقوله المعتزلة في كلام الله تعالى وهو خلق الحروف والأصوات، وكونها حادثة قائمة بغير ذاته تعالى نحن نقول به، ولا نزاع بيننا وبينهم في ذلك – الخ –.

وفي شرح العلامة لعقائد مفتي الثقلين: تحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي. ا هـ.

فإذا لم يكن بينكم وبين المعتزلة خلف في مسألة الخلق – أعني خلق ما قالوا بخلقه– ففيم هذا الإكفار ؟ بل علام هذا الإنكار؟ جادلوهم على نفي النفسي، ووافقوهم على خلق القرآن كما يقولون به – والعياذ بالله تعالى – بل قد وافقتم وصرحتم، فما لكم تعترفون ثم تنصرفون ؟

أما التعلل بنهيه للإيهام. كى، لا تسبق إلى النفسي الأوهام **فأقول**: لا يفيد التفسيق، فضلا عن التضليل، فضلا عن التكفير. ألاترى إلى قوله في المقاصد: وإجراء صفة الدال على المدلول شائع. مثل سمعت هذا المعنى وقرأته وكتبته – قال في شرحها،

هذا جواب آخر لأصحابنا، تقريره أن المراد بالمنزل المقرو والمسموع المكتوب إلى آخرالخواص، هو المعنى القديم. إلا أنه وصف بما هو من صفات الأصوات والحروف الدالة عليه مجازا، وصفا للمدلول بصفة الدال، كما يقال سمعت هذا المعنى من فلان، وقرأته في بعض الكتب، وكتبته بيدى. ا هـ - فإذا جاز وصفه بصفات الحدوث مع إرادة المعنى القديم وذلك على سبيل التجوز، فكيف لا يجوز وصفه بالخلق مع إرادة اللفظ الحادث وذلك حقيقة الحق؟ وإن منع هذا للإيهام فكيف لم يحرم ذلك مع التصريح؟

ومن العجب قوله بعده: وهذا ما قال أصحابنا أن القراءة حادثة، أعني أصوات القارئ التي هي من اكتسابه، ويومر بها تارة إيجابا أو ندبا،وينهى عنها حينا، وكذا الكتابة أعني حركات الكاتب والأحرف المرسومة. وأما المقروء بالقراءة، المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور، المسموع بالآذان فقديم ليس حالا في لسان، ولا في قلب، ولا في مصحف. لأن المراد به المعلوم بالقراءة، المفهوم من الخطوط ومن الأصوات المسموعة الخ.

أقول: لعمري إن من صعوبة هذا المرمى أنهم كلما سمعوا ما هو قاض بخلاف مزعومهم لم تذهب أذهانهم إلا إلى مفهومهم، كما علمت من حمل القاري حديث التجلي على التجوز. ومنه هذا. فالأئمة مصرحون بأن القراءة حادثة والمقروء قديم، والكتابة حادثة والمكتوب قديم، وسمعنا حادث والمسموع قديم، وحفظنا حادث والمحفوظ قديم – أي إن أفعالنا الحادثة هذه إنما ظهر فيها ما هو قديم، فالمجالي حادثة

والمتجلي قديم، وهذا هو الحق الناصع قطعا – والعلامة يقول: معناه أن هذه الأوصاف كلها للحادث حقيقة، وإنما وصف بها القديم مجازا، فسبحان الله أين هذا من ذاك.

وثانيا: هذا إمام السنة الباذل نفسه لرضاء ربه وإعظام كلامه وإرضاء حبيبه – جل وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم – سيدنا الإمام الهمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه جاد بنفسه في تلك المحنة الصماء، والبلية العمياء: ولم يرض بأن يوافقهم على ما يدعون إليه. وإنما كانوا يدعون عندكم إلى القول بخلق اللفظي، إذ لم يكونوا يعرفون إلا إياه، بل قد اعترفتم أنه المعروف عند العامة والقراء والأصوليين، والفقهاء. وما كان أولئك إلا من العامة، وما كان أحمد إلا من الفقهاء، فما باله بذل مهجته ولم يرض وفاقهم على ما هو الحق عندكم وعنده بزعمكم؟ وكذلك عامة الأئمة الذين امتحنوا فثبتوا، وقيدوا وكبلوا، وضربوا ونكلوا. جزاهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خير جزاء. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وإنا نعلم قطعا أن لو كنتم مكان أحمد بل مكان أحد منهم لبادرتم إلى الوفاق وترك الشقاق، وها أنتم هؤلاء صرحتم الآن في كتبكم بالوفاق من دون امتهان، فكيف عند شدائد الامتحان؟ نسأل الله العفو والعافية، وهو المستعان.

ثالثا: هذا أحد عمائد السنة، ودعائم الدين، الذابّ عن سنن سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم أجمعين. الإمام الجليل أبوعبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. عليه رحمة الباري انظروا كيف ابتلي بنيسابور لقوله فيما يعزى إليه إن لفظي بالقرآن مخلوق. قام عليه شيخه الإمام الثقة الجليل محمد الذهلي، والناس من كل جهة وهاجوا وماجوا حتى ألجأوه إلى الخروج منها وترك الإقامة بها. وقال الذهلي: من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولايكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه، وقال في مجلس آخر: لا

يساكنني هذا الرجل في البلد، يعني البخاري، فخشي البخاري على نفسه وسافر، مع أن الذهلي هذا هو الذي وجه إليه القلوب، ووطأ له البلاد. إذ سمع بتوجه البخاري إلى نيسابور قال للملأ حوله وكان نافذ الكلمة فيهم: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله فإني استقبله. فاستقبله هو وعامة علمائها: قال مسلم بن الحاج: ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسابور ما فعلوا بمحمد بن إسماعيل، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث. فكيف يظن بالإمام الذهلي وسائر العلماء أنهم للحسد نقضوا ما غزلوا أنكاثا؟ وقد كان تقدم في هذا الأمر الذهلي. إذ قال للناس عند قدوم محمد: لا تسألوه عن شيء من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل رافضي، وناصبي، وجهمي، ومرجيء بخراسان. قال مسلم: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح. ومعلوم أن الإنسان حريص على ما منع، فسأله بعض الناس عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، فوقع بين الناس اختلاف. فقال بعضهم قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم لم يقل. حتى وقع ما وقع، وكان أمر الله قدرا مقدورا ولعمري ما كان في قول البخاري ما يعاب، فإنما أراد التلفظ ولا شك أنه حادث ولكن ابتلي بناس لم يفهموا مرامه، وحملوا على غير المحمل كلامه.

كما وقع منه رحمه الله تعالى ورحمنا به مع إمام الأئمة، كاشف الغمة، مالك الأزمة، سراج الأمة، النائل العلم ولو كان بالثريا. أبي حنيفة النعمان بن ثابت أنعم الله عيوننا بنعمته، وثبت قلوبنا على مذهبه ومحبته، وروى قبره الكريم بسحائب الرضوان ريا ،

حيث قصر فهم البخارى، عن درك مدارك هذا الإمام حجة الباري. فاعترض عليه بما هو راجع إلى فهمه لا إليه. كما تدين تدان.

غير أن أكبر المنكرين على البخاري شيخه الذهلي. أما البخاري فتلميذ تلميذ تلميذ تلميذ تلميذ تلميذ الإمام الأعظم لأنه:

(١) تلمذ على إمام السنة عصام الإسلام في المحنة أحمد بن حنبل.

(٢) وأحمد تلمذ على عالم قريش، الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي

(٣) والشافعي تلمذ على الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني.

(٤) ومحمد تلمذ على قاضي الشرق والغرب الإمام أبي يوسف.

(٥) وأبويوسف تلمذ على إمام دار الهجرة عالم المدينة مالك.

(٦) ومالك تلمذ على إمام الأئمة، فقيه الأمة أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وعنهم فالبخاري تلميذ إمامنا في الدرجة السادسة.

(٧) والإمام مسلم تلميذه في الدرجة السابعة. لأنه تلمذ على البخاري وإن لم يرو عنه في صحيحه.

(٨) والإمام الترمذي تلميذه في الثامنة. تلمذ على مسلم.

وبالجملة الأئمة الثلاثة وأصحاب الصحاح الستة كلهم من تلاميذه وتلاميذ تلاميذ تلاميذه بدرجات. رحمة الله تعالى عليهم أجمعين.

قال الإمام ابن حجر المكي الشافعي في شرح المشكوة، وعنه نقل في المرقاة في ترجمة الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه: تلمذ له كبار من الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين عبد الله بن المبارك، والليث بن سعد، والإمام مالك بن أنس اهـ.

قلت وكذا قاله في الخيرات الحسان وزاد: وناهيك هؤلاء الأئمة. الخ. وذكر

الإمام أبو عمرابن عبد البر المالكي في كتاب العلم عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه قال: سمعت من محمد بن الحسن وقر بغير من العلم. ا هـ.

قلت وفي مسند الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه من كتاب البحيرة والسائبة: **أخبرنا** محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عله وسلم قال: الولاء لحمة كلحمة النسب، لايباع ولايوهب[1].

ومن كتاب الديات والقصاص: **أخبرنا** محمد بن الحسن أخبرنا مالك – الحديث – ثم قال: **أخبرنا** محمد بن الحسن **أنا** إبراهيم بن محمد – الحديث – ثم قال: **أخبرنا** محمد بن الحسن **أنا** قيس بن الربيع الأسدي – الحديث – ثم قال: **أخبرنا** محمد بن الحسن **أنا** محمد بن يزيد – الحديث – ثم قال: **وبه** عن الزهري – الحديث – هذا.[2]

ولو اتفق للإمام البخاري رحمه الله تعالى أن يراجع فيما اشتبه عليه أمثال الإمام أبي حفص الكبير البخاري، بل صاحب نفسه، ورفيقه في طلب الحديث، ومشاركه في كبار من شيوخه كما في سير أعلام النبلاء للذهبي[3] أعني الإمام أبا حفص الصغير البخاري

---

(١) الرقم/ ١٥٦١ (ج ١ / ص ٣٣٨)

(٢) الرقم/ ١٥٨٤ (ج ١ / ص ٣٤٣) ١٥٨٤ (ج ١ / ص ٣٤٣) ١٥٨٥ (ج ١ / ص ٣٤٤) ١٥٨٦ (ج ١ / ص ٣٤٤)

(٣) نصه فيها في ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص البخاري الشهير بأبي حفص الصغير رحمه الله تعالى : رحل وسمع من أبي الوليد الطيالسي، والحميدي، ويحيى بن معين

رحمهم الله تعالى لانجلى له الأمر وبان ولكن ما شاء الله كان. ولسنا ههنا بصدد هذا البيان.

و إنما المقصود أن لو كان مذهبهم حدوث اللفظي كما تقولون فما نفور أولئك الأعلام عن هذا الكلام ؟ ثم البخاري نفسه لما قيل له في ذلك لم يقل إني إنما حكمت بالخلق على اللفظ، وهو حادث عندنا وعندكم، فكان ماذا ؟ بل قال لأبي عمرو أحمد بن نصر النيسابوري: يا أباعمر واحفظ عني من زعم من أهل نيسابور- وعدد بلادا كثيرة- أنني قلت: لفظي بالقران مخلوق. فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة. وقال أيضا رحمه الله تعالى ورحمنا به: حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم مخلوقة. فأما القران المبين المثبت في المصاحف، الموعي في القلوب فهو كلام الله غير مخلوق. قال الله تعالى: ﴿**بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ**﴾ [العنكبوت/ ٤٩] وقال: قال إسحاق الراهوية: أما الأوعية فمن يشك أنها مخلوقة اهـ وهذا هو مذهب السلف الصالحين كما ترى. ولله الحمد.

أقول: وإنما العجب كل العجب أنهم يعترفون بأن هذا مذهب السلف ثم يعدلون عنه ويقولون بملء فيهم: إن لله كلامين، قديما وحادثا، وإن المكتوب المقروء المسموع المحفوظ حادث قطعا، وإنما القديم شيء غيره، يدل هذا عليه. ثم يتحيرون في وجه الدلالة فيقولون: دلالة اللفظ على المعنى، ويرد عليها الإشكال، فينسل بعضهم إلى

وغيرهم، ورافق البخاري في الطلب مدة. وله كتاب الأهواء والاختلاف، والرد على اللفظية. وكان ثقة، إماما، ورعا، زاهدا، ربانيا، صاحب سنة واتباع، وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن، انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارا، وإلى أبي عبد الله هذا، وتفقه عليه أئمة. قال ابن مندة : توفي في رمضان سنة أربع وستين ومائتين. اهـ. منه

دلالة الأثر على المؤثر. ومن تحيرهم أن قال الآمدي في أبكار الأفكار: والحق أن ما أورد من الإشكال على القول باتحاد الكلام (أي عدم كونه في حد ذاته متنوعا إلى الأمر والنهي والاستفهام والخبر والنداء) وعود الاختلاف (أي بالأقسام الخمسة) إلى التعلقات والمتعلقان مشكل، وعسى أن يكون عند غيري حله. اهـ

وقال جلبي: الحق أن الأمر مشكل إذا كان الكلام النفسي عين المدلول الوضعي للكلام اللفظي، أما إذا كان التعبير عن النفسي من قبيل التعبير بالأثر عن المؤثر كما مر فلا إشكال. فتأمل. اهـ.

وقال قبله: الحق أن المفهوم من عامة كلماتهم هو أن النفسي مدلول اللفظي وإن كان لا يخلو عن إشكال. اهـ

وقال التفتازاني في شرح المقاصد: كلامه تعالى في الأزل لايتصف بالماضي والحال والمستقبل، لعدم الزمان. وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات، وحدوث الأزمنة والأوقات، وتحقيق هذا مع القول بأن الأزلي مدلول اللفظي عسير جدا، وكذا القول بأن المتصف بالمُضي وغيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم. اهـ

و ياليتهم إذ رضوا بالتحير، وإليه صارمآلهم بالآخر رضوا باتباع السلف، وإن بقوا متحيرين في فرق التجلي والمتجلي، فإن به تنكشف تلك العقد جميعا. فالمتجلي متعال عن الماضي والحال والاستقبال، وإنما كل ذلك في التجليات والكسوات.

أقول: وليس عدولهم ههنا عن قول السلف كعدول متأخري المفسرين عن مذهب السلف في الآيات المتشابهات. وهو التفويض. ﴿ **ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**ۗ

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران/ ٧]. فإن هؤلاء لا يأتون بالتأويل على أنه هو مراد المولى الجليل. وإنما يلجأون إليه تقريبا إلى أفهام العامة فإن بعض الشر أهون من بعض. ومن ابتلى ببليتين اختار أهونهما. فلا يؤثر هذا في عقد قلوبهم.

أما هنا فالمسألة من أصول الدين، وقد أذعنوا فيها بما يخالف أئمة السلف الصالحين، وصرحوا به تصريحا جليا، وشحنوا به كتبهم حكما مقضيا، حتى صارعقيدة السلف نسيا منسيا، بل في ذهن العوام شيئا فريا، فزلوا وأزلوا كثيرا، ثم خلف من بعدهم خلف من الناقصين والقاصرين فخروا على مقالهم عميا وصما، فضلوا وأضلوا كثيرا، وهذا لعمري هو الداء العضال، ولاحول ولا قوة إلا بالله المهيمن المتعال، نسأل الله السلامة في كل حال،

وإنما أطنبنا الكلام، في هذا المرام، لأن المقام، مزلة الأفهام، ومتعارك الأوهام، حتى زلت أقدام، ثم ضلت أقوام، وما العصمة إلا بالله ذي الجلال والإكرام عليه التوكل وبه الاعتصام وعلى حبيبنا وآله وصحبه الكرام، أفضل الصلاة وأكمل السلام، إلى أبد الآباد على الدوام.

والكلام وإن أفضى إلى بعض تطويل، لكن قد أتى بتحصيل جليل فلا يسأمه طالب الحق المبين، كيف وإن المسألة من أصول الدين، وهو أنفع له من معرفة الحكم في فونوغرافيا، وقد تبين بحمد الله بيانا شافيا، لا تجده في غير هذه الرسالة، فاشكر ربك وصل وسلم على صاحب الرسالة، صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه ذوي الجلالة.

وإياك ثم إياك، أن تزول بك قدماك، فتقع في مهاوي الهلاك، والله يتولى هداي وهداك، وإذ المرام صعب الملتقى، والجبل وعر المرتقى، فألخص لك حرفا منتقى تفرق

به بين النقاة والنقى [1] فأحسن ما يحل في المحل عقدة الجهل، هو الحبيب العادي على العدو أبي جهل، إذ تجلى له جبريل في صورة فحل، فكأن الناس من اللاحقين ومن سبق، افترقوا فيه على **أربع فرق**:

فرقة زعمت أن ليس جبريل إلا فحلا عضوضا له ذنب وسنام، وقوائم أربع وهامة ضخمة من أكبر الهام ولا وجود لجبريل، قبل هذا.... [2]

وهؤلاء هم المعتزلة والكرامية والرافضة الخبيثة، قالوا ليس القرآن إلا هذه الأصوات والنقوش الحديثة

و أخرىٰ زعمت أن جبريل ملك مقرب للرحمن، وله هذه الصورة الجَمَلِيَّة مذ كان فلم يزل جملا، ولا يزال فحلا.

وهؤلاء هم جهلة المتأخرين ممن قالوا إن هذه الأصوات والنقوش هي القرآن العزيز، وهي قديمة سرمدية، أزلية أبدية.

وأخرى زعمت أن هناك عدة أشخاص يسمون جبريل، يطلق على كل منهم جبريل بالاشتراك اللفظي، أو المعنوي. أو الحقيقة، والمجازسئول، ورابعهم رجل حمول[3] وثلاثتهم المشهور. أحدهم ملك رسول، وثانيهم جمل صئول، وثالثهم أعرابي.

(١) النقاة، بالفتح : ما يرمى من الطعام إذا نقي، وقيل : نقاة كل شيء رديئه إلا التمر فنقاته خياره، اهـ. منه

(٢) سقط هنا من الأصل قدر كلمة أو كلمتين. محمد أجمد

(٣) أي كثير الحلم والتحمل، ا هـ. منه

جميعا على الأول دليل، يتذكر من رآهم الملك الجليل.

وهؤلاء هم أولئك الأحداث من متكلمي أهل السنة المبجلة. قالوا إن لله كلامين: قديما، وحادثا يدل عليه دلالة مشكلة. وعلى كليهما يطلق القرآن بأحد الوجوه الثلاثة المفصلة — وأقوالهم جميعا كما ترى، يمجها العقل السليم بلا مراء.

وهدى الله طائفة فعلموا أن ليس هنا جبريلان ولا مزيد. إنما هو جبريل واحد يتطور كيف يشاء ويتصور كيف يريد. ولا يحدث بحدوث التطورات، ولا يتغير بتغير الكسوات، فالصائل على العدو في صورة فحل، والسائل عن الإيمان في صورة غريب، والآتي بالوحي في صورة دحية لم يكن إلا جبريل نفسه يقينا وقطعا، بتا وجدعا. لا شيء آخر يدل عليه، أو يشير إليه. وتلك الصور تحدث شيئًا فشيئا لا وجود لها مذ وجد جبريل، ولا بتبدّلها فيه تبديل، ولا بتعددها له تعدد، ولا بتجددها له تجدد.

وهذا كما ترى هو الحق الناصع، والصدق الساطع. لا يميل العقل السليم إلا إليه، ولا يقبل إلا إياه. ولا يقبل إلا عليه.

وذلك قول أئمتنا السلف، إن القرآن واحد حقيقي أزلي، وهو المتجلي في جميع المجالي. ليس على قدمه بحدوثها أثر، ولا على وحدته بكثرتها ضرر، ولا لغيره فيها عين ولا أثر القراءة والكتابة، والحفظ، والسمع، والألسن، والبنان، والقلوب والآذان، كلها حوادث عرضة للغبار. والمقروء المكتوب المحفوظ المسموع هو القرآن القديم حقيقة وحقا ليس في الدار غيره ديار، والعجب أنه لم يحل فيها ولم تخل عنه، ولم يتصل بها ولم تَبِنْ منه. وهذا هو السر الذي لا يفهمه إلا العارفون. ﴿**وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ**﴾ [العنكبوت/ ٤٣] إن من العلم كهيأة المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لا ينكره إلا أهل الغِرّة بالله. رواه في

مسند الفردوس عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ[1]

والمسألة وإن كانت من أصعب ما يكون فلم آلُ بحمد الله تعالى جهدا في الإيضاح. حتى آض بعونه تعالى ليلها كنهارها، بل قد استغنيت عن المصباح بالإصباح.

وبالجملة فاحفظ عني هذا الحرف المبين، ينفعك يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، أنك إن قلت إن جبريل حدث الآن بحدوث الفحل، أو لم يزل فحلا مذ وجد فقد ضللت ضلالا مهينا، وإن قلت إن الفحل لم يكن جبريل، بل شيء آخر عليه دليل. فقد بهت بهتا مبينا. ولكن قل هو جبريل قطعا تصور به، فكذا إن زعمت أن القرآن حدث بحدوث المكتوب أو المقروء، أو لم يزل أصواتا ونقوشا من الأزل فقد أخطأت الحق بلا مرية. وإن زعمت أن المكتوب المقروء ليس كلام الله الأزلي بل شيء غيره يؤدي مؤداه فقد أعظمت الفرية. ولكن قل هو القرآن حقا تطور به. وهكذا كلما اعتراك شبهة في هذا المجال، فاعرضها على حديث الفحل تنكشف لك جلية الحال. وما التوفيق إلا بالله المهيمن المتعال.

واعلم أني ما كنت كتبت من هذا المبحث العظيم المهم الجليل الأعلى، في المقدمة الثانية إلا إلى عبارة ميزان الشريعة الكبرى. ثم لما شرفنا بالزيارة نور حديقة السيادة والطهارة، نور حدقة الفضل والمهارة. العالم الجليل، والسيد الجميل. ناصر السنة،

(١) مسند الفردوس، الرقم/ ٨٠٢ (ج ١ / ص ٥٨)

كاسر الفتنة، حامي الملة، ماحي العلة، أحد الأجلة، بدر الأهلة، حبيبنا وصديقنا، وراحة روحنا، وبهجة مهجتنا الشريف النظيف، اللطيف المنيف، ذو القدر العلي، والفخر الجلي والنور الملكي، **السيد إسماعيل خليل** الآفندي حافظ كتب الحرم المكي. حفظه الله تعالى، وجعل حرمه يصمده الطالبون من كل فج صمدا، وجعل قلمه سيفا مسلولا لا يرى غير رقاب الوهابية غمدا. آمين. لثلاث بقين، من المحرم الحرام سنة ألف وثلاث مائة وثلاثين، وترجمت له الرسالة بالعربية، وكانت من قبل بالهندية، وبلغت هذه العويصة الأبية، زدت فيها هذه المباحث العلية، فاستحسن السيد لازال بالبها، أن تجعل هذه رسالة بحيالها، فزدت في صدرها خطبة موجزة، ليجعلها من شاء رسالة مفرزة، ويقتصر في المقدمة الثانية على ما كان، ويسمي هذه بلحاظ التاريخ: **أنوار المنان في توحيد القرآن (١٣٣٠ هـ)**

والحمد لله، وهو المستعان

❊ ❊ ❊

تقريظات

(١) تقاريظ على المعتقد المنتقد

(٢) تقاريظ على المعتمد المستند

سبق أن قلنا في المقدمة أن من أكابر علماء الحرمين الشريفين وغيرهما قرظوا التقريظات النفيسة حول كتابي "المعتقد المنتقد" وشرحه" المستند المعتمد". فالآن نذكر بعض التقريظات المنتخبة منها ونترك الباقي خوفا من التطويل، إلا أننا نذكر أساميهم الكاملة وترجمتهم الوجيزة مع ذكر المراجع التي تحتوي على تراجمهم بالتفصيل.

(١) تقاريظ على المعتقد المنتقد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى الذين أدركوا قربه وعهده صورة ما كتبه الإمام الفاضل، التحرير الكامل، علم الهدى، سند الورى، مسند الوقت، حجة العصر، الأستاذ المطلق، المولوي **فضل حق الخيرآبادي**[١] صانه الله من شر الأعادي مقرظا على هذا الكتاب المستطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

أثنى على ربي الحميد وأحمد، و أصلي على من هو من سائر حماديه أحمد، وخلقه كخلقه الخلائق أحمد، واسمه كالمسمى محمد وأحمد، عليه وعلى آله وصحبه الصلاة

(١) الشيخ الإمام العلامة فضل حق بن فضل إمام بن محمد أرشد العمري الخير آبادي، ١٢١٢هـ/ ١٢٧٨هـ

انظر ترجمته في "حدوث الفتن و جهاد أعيان السنن" في الطبقة الأولى.

الدائمة والسلام السرمد، وبعد فقد طالعت الرسالة التي صنفها ورصفها مولانا الأودع الأروع الأورع، البارع، المتبرع، الفارع المتفرع الضارع المتضرع، ذو المناقب الثواقب الجليلة، والأنظار الثواقب الدقيقة، الجامع بين العلوم العقلية و النقلية، ومعارف الشريعة والحقيقة، طلاع الثنايا والنجاد، ذائع الصيب في إنجاد الحق وفلّ قرن طلع من النجد في الأغوار و الأنجاد، العريف العرّيف الشريف الغطريف الصفي الخفي الحصي الحفي مولانا المولوي فضل الرسول القادري الحنفي متع الله المؤمنين بطول بقائه وصانه في حرزه ووقائعه، وجعل خير أيامه يوم لقائه.

فإذا هي مع وجازتها جامع لحقائق العقائد، دافع لمكائد أهل الحقائد كلها تبيان و إصراح للحق الصراح، وتبيين لأوضاع الهدى وإيضاح، طلاع مطالع عبارتها الفصاح، لصبح الحق الصابح إصباح وإفصاح، ولظلام ظلم المبطل كشف و فضاح، و تلائم الكلم التي سردت فيها بالاقتراح ، إلام للقرائح بالهام الحق القراح وكلم وقرح وجرح لمن اجترح الإفساد والاستجراح، يهتدي بها الضليل إلى سنن أهل السنة السنية، ويرتوي بها الغليل من شريعة الشريعة البيضاء الهنية، قد فصح بها فرق الفرق بين العقائد الحقة الدينية وبين أباطيل الفرق الدنية، وافتضح بها عوار الأعاور الردية من المعتزلة والنجدية، فإذا قد نجد بها الحق نجودا، ترك كل نجدي منكودا منجودا، بل هالكا منجودا يجد عليها كل من بغى وطغى وجدا، ويجد بها من بغى وجد الرشد فيجده بها وجودا.

فجزى الله مولانا خيرا الجزاء، وخصه من فضله العميم بأوفى الأجزاء، وتقبل جهده وشكر سعيه، وأحسن في الدارين رعيه، آمين بمحمد الآمين، وآله الميامين وصحبه المحامين، عليه وعليهم أزكى صلاة المصلين، وأسنى تسليمات المسلمين، وجزاه و جزاءهم أحسن جزاء عن سائر المصلين، من المؤمنين والمسلمين

كتبه العبد الفقير إلى ربه **محمد فضل حق** الفاروقي الحنفي

الخير آبادي عامله الله بلطفه البادي في العواقب والمبادئ

صورة ما كتبه الكامل، العالم الفاضل، المحقق اللوذعي، المدقق اليلمعى، ماء مدين الفضائل، محط رحال الأفاضل، برهان الحق والدين مولانا المفتى **محمد صدر الدين**[١] وقاه الله من شر الحاسدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يهدى ويضل، ويعز ويذل، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد والصلاة على رسوله الذي طريقه سوى، وسالكه مهدي، من جاز عنه فقد غوى، ومن حاد عنه فقد هوى، وعلى آله الحماة، وصحبه الهداة، الذين هم نجوم الهدى، بأيهم اقتدى الرجل اهتدى،

وبعد فإني نظرت في الرسالة البالغة، والعجالة النافعة، التي ألفها الحبر المدقق، النحرير المحقق، الفاضل الكامل العالم الفائق، البحر الخضم الألمعى اللوذعي، الأحوذى الاصمعى مولانا المولوي فضل الرسول البدا يونى القرشي القادري، في تحقيق العقائد التي هي أصول الملة البيضاء، وقواعد الحنفية الغراء، نظر من ينظر في

---

(١) المفتي صدر الدين (آزرده) الدهلوي أحد العلماء المشهورين في الهند، ولد بدلهي سنة ١٢٠٤هـ توفي سنة ١٢٨٥هـ انظر للتفصيل في "حدوث الفتن و جهاد أعيان السنن" في الطبقة الأولى.

شيء نظرا ممعنا، بحيث لا يكاد أن يكون ما فوقه ممكنا، وجتها أجود لفظا وأحسن معنى، وأغر نظما، وأزهر حكما، وأرفع شانا، وأمنع مكانا، لا يدانيها كتاب قد صنف في علم الكلام، ولا يساويها رسالة قد ألفت في هذا المرام، يهدى الضال بمبانيها، قبل أن يقف على معانيها، فطوبا لمن يوافيها ويرى فيها، وويل لمن ينظر فيما ينافيها، جلها نور، وكلها سرور، فيا لجهد من ألفها، ويا لسعى من رصفها، ويا لشان من صنفها، ويا لخطب من أطرفها، حيث لم يأل جهدا فيما سعى، ولم يأت مثله فيما أتى، نظم ما كان منتشرا، وجمع ما كان منتشرا، بأحسن وجه واضح، وأكمل وضع لائح

أقول و قولي يـا لهـا مـن رسـالة　　　تجلت وجلت عن مدائح جلت

تـضيء بنـور لا يباريـه كوكـب　　　وكيف ولو بارته شمس لـذلت

اللهم أجزه جزاء موفورا، واجعل سعيه مشكورا، اللهم أنت المجيب، وإليك نبيب، اللهم منك الإجابة، ومنا الإنابة.

حرره العبد المسكين **محمد صدر الدين** شرح الله صدره، ووضع عنه وزره الذي أنقض ظهره، وذلك في آخر جماد ى الأولى سنة ثلاث وسبعين بعد ألف ومائتين.

صورة ما كتبه الشيخ الجليل المقدار، الرفيع المنار، فخر الأماثل، جامع الفضائل، بقية السلف، حجة الخلف، المؤيد من الله الحميد مولانا الشيخ **أحمد سعيد**،[1] حماه الله من شر كل حاسد عنيد،

(١) الشيخ العالم الكبير الفقيه أحمد بن سعيد بن أبي سعيد بن الصفي العمري الدهلوي أحد المشايخ المشهورين. ولد بمدينة" رامفور" سنة ١٢١٧هـ و توفي سنة ١٢٧٧هـ. انظر للتفصيل في "حدوث الفتن و جهاد أعيان السنن" في الطبقة الأولى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلاة والسلام على من بعث بالحجج والفرقان، إلى سائر الخلق من الإنس والجان، وعلى آله الذين هم بمنزلة الإنسان من الأعيان، وأصحابه الذين بشروا بدخول الجنان.

وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله الرحمن، **أحمد سعيد النقشبندي المجددي** مشربا، والحنفي مذهبا، كان الله له عوضا عن كل شيء بالفضل والإحسان، إني رأيت المعتقد المنتقد الذي صنفه الفاضل الكامل، العالم العامل، الذي هو جليل الشأن، الجامع بين المعقول والمنقول والمعاني والبيان، والحاوي لعلوم الأديان، مولانا، وبالفضل مولانا المولوي فضل الرسول القادري سلمه المنان، عن شرور الزمان، فوجدته مشتملا على عقائد أهل السنة والجماعة بأوضح بيان، في ضمن فصول، هي قواعد وأصول، لدفع أهل البدع والبطلان، قامعا رأس أهل الهوى قرن الشيطان، جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء، وجعل آخرته خيرا من أولاه، وتقبل الله سعيه، وضاعف أجره، بجاه سيد البشر، المطهر عن زيغ البصر، صلى الله عليه الله أكبر، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع الديان.

صورة ما كتبه الفاضل النبيل، العالم الجليل، ناشر أردية المعقول والمنقول عامر

أبنية الفروع والأصول مولانا **حيدر علي**(١) صانه الله من شر غبي وغوى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أسس قواعد الدين، ورصص عقائد المؤمنين، وأرسل رسلا مبشرين ومنذرين، وخصص من بينهم سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله السادة النجبا، وأصحابه نجوك الهدى،

أما بعد فقد شرفني مطالعة متن متين، وكتاب في معتقدات السلف الصالحين، الذي يهدى إلى صراط مستقيم، ويدل على نهج قويم، يوصل سالكه إلى النجاة وينجيه من الظلمات، للعلامة الذي لم يوجد نظيره في العالمين، وهو إمام العارفين، ونظام العابدين، المستغنى عن التوصيف والتبيين، مولانا جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول ومقتدانا المقدس المقبول، كيف لا وهو فضل الرسول، أيد الله المسلمين بطول بقائه وشهرة إفاداته، وكسر ظهور المبتدعين بمؤلفاته، فوجدت هذا الكتاب مشتملا على إثبات عقائد أهل السنة، وإبطال هفوات المعتزلة، ومن خطوات هؤلاء الضالين، ويخرجون من جماعة أهل الحق واليقين، فهو يليق أن يدرسه الفضلاء في مدارسهم، ويعولوا عليه في مداركهم، وما أحسن ما قيل في مثل هذا الكتاب " لم يصنف مثله في الباب.

وإليكم بعض التقريظات ملخصة ملتقطة على **المستند المعتمد** ليتضح لديكم مكانة المصنف والكتاب وحكم هؤلاء الطوائف التي تدعي الإسلام،وتعلن بإمامتها

(١) الشيخ العلامة حيدر علي بن محمد حسن بن محمد ذاكر بن عبد القادر الدهلوي ثم الفيض آبادي، أوحد المتكلمين والنظار. ولد ونشأ بفيض آباد و توفي سنة ١٢٩٩هـ. انظر للتفصيل في "حدوث الفتن و جهاد أعيان السنن" في الطبقة الأولى.

وزعامتها للمسلمين،مع أنها تضمر الكفر،وتنكر الضروريات،وقد تسترت بعضها بالتقية والنفاق.

(٢) تقاريظ على المستند المعتمد

بعض تقاريظ من علماء مكة المكرمة

(١) حرر شيخ العلماء الكرام،ببلد الله الحرام سيدنا الشيخ **محمد سعيد بابصيل**[1] مفتي الشافعية بمكة المحمية.

أما بعد فقد نظرت إلى ما حرره ونقحه العلامة الكامل. والجهبذ الذي عن دين نبيه يجاهد ويناضل. أخي وعزيزي الشيخ أحمد رضا خان في كتابه الذي سماها المعتمد المستند الذي رد فيه على رءوس أهل البدع والزندقة الخبثاء بل هم شر من كل خبيث ومفسد ومعاند. وبين في هذه الرسالة مختصر ما ألفه من الكتاب المذكور،وبين فيها أسماء جملة من الفجرة الذين كادوا أن يكونوا بضلالهم من أسفل الكافرين. فجزاه الله فيما بين هتك به خيمة خبثهم وفسادهم الجزاء الجميل وشكر سعيه،وأحله من قلوب أهل الكمال المحل الجليل.

قاله بفمه،وأمر برقمه. المرتجى من ربه كمال النيل.

---

(١) محمد سعيد بابصيل الحضرمي المكي الشافعي، مفتي الشافعية و شيخ العلماء بمكة المكرمة، ولد بها عام ١٢٤٥هـ، توفي – رحمه الله– بمكة المكرمة سنة ١٣٣٠هـ . (" سير و تراجم " .... الخ لعمر عبد الجبار المكي، صـــ٢٤٤ و " نثر الدور" للشيخ عبد الله غازي المهاجر المكي صــ ١-٥)

محمد سعيد بن محمد بابصيل، مفتي الشافعية،بمكة المحمية.

---

(٢) زبر شيخ الخطباء والأئمة بمكة المكرمة،مولانا الشيخ **أحمد أبو الخير ميرداد**[١] رحمه الله تعالى.

أما بعد فالعلامة الفاضل الذي بتنوير أبصاره يحل المشاكل والمعاضل. المسمى بـ أحمد رضا خان قد وافق اسمه مسماه. وطابق در ألفاظه جوهر معناه. فهو كنز الدقائق،المنتخب من خزائن الذخيرة. وشمس المعارف المشرقة في الظهيرة. كشاف مشكلات العلوم في الباطن والظاهر يحق لكل من وقف على فضله أن يقول كم ترك الأول للآخر.

و إني وإن كنت الأخير زمانه ... لآت بما لم تستطعه الأوائل

ليس على الله بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحد

خصوصا بما أبداه في هذه الرسالة. الحرية بالقبول والتعظيم والجلالة. المساة بـ المعتمد المستند من الأدلة والبراهين. والقول الحق المبين. القامع لأهل الكفر والملحدين. فإن من قال بهذه الأقوال معتقدا لها،كما هي مبسوطة في هذه الرسالة،لا شبهة أنه من الكفرة الضالين المضلين. المارقين من الدين. مروق السهم من الرمية لدي كل عالم من علماء المسلمين. المؤيد لما عليه أهل الإسلام والسنة والجماعة. الخاذلة لأهل البدع والضلالة والحماقة. فجزاه الله تعالى عن المسلمين المقتدين بأئمة الهدى والدين

---

(١) أحمد بن عبد الله بن محمد صالح بن سليمان بن محمد أبو الخير مرداد الحنفي، شيخ الأئمة و الخطباء بالمسجد الحرام، ولد بمكة المكرمة سنة ١٢٥٩هـ و نشأ بها، و توفي – رحمه الله–ـ بمكة المكرمة في سنة ١٣٣٥هـ . (أعلام المكيين للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن معلمي المكي، ٢/ ٨٥٢)

الجزاء الوافر. ونفع به وبتأليفه في الأول والآخر.

رقمه فقير ربه،وأسير ذنبه **أحمد أبو الخير بن عبد الله ميرداد** خادم العلم،والخطيب والإمام،بالمسجد الحرام.

---

(٣) سطر العلامة الجليل،**السيد إسماعيل خليل**[1] رحمهما الله تعالى

أما بعد فأقول إن هؤلاء الفرق الواقعين في السؤال، غلام أحمد القادياني ورشيد أحمد ومن تبعه كخليل أحمد الأنبيتي وأشر فعلي وغيرهم لا شبهة في كفرهم بلا مجال. بل لا شبهة فيمن شك،بل فيمن توقف في كفرهم بحال من الأحوال. فإن بعضهم منابذ للدين المتين. وبعضهم منكر ما هو من ضرورياته المتفق عليه بين المسلمين. فلم يبق لهم اسم ولا رسم في الإسلام.

ثم أقول أيضا إني كنت أظن أن هؤلاء الضالين المضلين. الفجرة الكفرة المارقين من الدين. إنما حصل لهم ما حصل من سوء الاعتقاد، مبناه على سوء الفهم من عبارات العلماء الأمجاد. والآن حصل لي علم اليقين الذي لاشك فيه أنهم من دعاة الكفرة يريدون إبطال دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فتجد بعضهم ينكر أصل الدين. وبعضهم يدعي النبوة منكرا لخاتم النبيين. وبعضهم يدعي أنه عيسى.

---

(١) إسماعيل بن خليل كتب الحرم المكي، كان من أجلة علماء الحرم الشريف، و خليفة الإمام أحمد رضا خان – عليه رحمة الرحمن– ، ("الملفوظ" المرتب من الشيخ المفتي الأعظم بـ "الهند" محمد مصطفى رضا خان البر يلوي، الجزء الثاني، صـ ١٣٩).

وبعضهم يدعي أنه المهدي. وأهونهم في الظاهر بل أشدهم في الحقيقة هؤلاء الوهابية لعنهم الله وأخزاهم، وجعل النار مأواهم ومثواهم. يلبسون على العوام. الذين هم كالأنعام. بأنهم هم المتبعون للسنة. وأن غيرهم من السلف الصالح الأئمة فمن دونهم مبتدعون. وللسنة الغراء تاركون ومخالفون. فيا ليت شعري إذا لم يكن هؤلاء لنهجه صلى الله تعالى عليه وسلم متبعين فمن المتبع له ؟

وأحمد الله تعالى على أن قيض هذا العالم الكامل، صاحب المناقب والمفاخر، مظهر" كم ترك الأول للآخر" فريد الدهر، وحيد العصر، مولانا الشيخ أحمد رضا خان، سلمه الله الرب المنان. لإبطال حججهم الداحضة، بالآيات والأحاديث القاطعة. كيف لا وقد شهد له عالمو مكة بذلك ولو لم يكن بالمحل الأرفع لما وقع منهم ذلك. بل أقول لو قيل في حقه أنه مجدد هذا القرن لكان حقا وصدقا.

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

فجزاه الله خير الجزاء عن الدين وأهله. ومنحه الفضل والرضوان بمنه وكرمه

قاله بفمه وكتبه بقلمه راجي عفو ربه الجليل حافظ كتب الحرم المكي **السيد إسماعيل بن السيد خليل**.

(٤) نمق العلامة **السيد المرزوقي أبو حسين**[١] رحمه الله تعالى

أما بعد فقد من الله تعالى علي – وله الحمد والشكر – بالاجتماع بحضرة العالم العلامة،والحبر البحر الفهامة، ذي المزايا الغزيرة،والفضائل الشهيرة، والتأليف

(١) محمد أبو حسين المرزوقي المكي – رحمه الله تعالى– (١٢٨٤هـ –ـ ١٣٦٥هـ) (" أهل الحجاز ..... الخ"، صـ٢٨٣، و " تنشيف الإسماع" للشيخ محمود سعيد ممدوح، صـ٥٠٧).

الكثيرة، في أصول الدين وفروعه، ومفردات العلم وجموعه. ولا سيما في الرد على المبطلين من المبتدعة المارقين وقد كنت سمعت بجميل ذكره،وعظيم قدره، وتشرفت بمطالعة بعض مصنفاته، التي يضيء الحق بها من نور مشكاته. فوقرت محبته بقلبي، واستقرت بخاطري ولبي والأذن تعشق قبل العين أحيانا فلما منّ الله تعالى بهذا الاجتماع، أبصرت من أوصاف كمالاته ما لا يستطاع، أبصرت علم علم عالي المنار، وبحر معارف تتدفق منه المسائل كالأنهار، صاحب الذكاء الرائع، حامل العلوم الذي سد بها الذرائع، المطيل بلسانه في حفظ تقرير علوم الشرائع، المستولي على الكلام والفقه والفرائض، المحافظ بتوفيق الله تعالى على الأدب والسنن والواجبات والفرائض، أستاذ العربية والحساب. بحر المنطق الذي تكتسب منه لآليه أي اكتساب، مسهل الوصول، إلى علم الأصول، إذ لم يزل لها رائضا، حضرة مولانا العلامة الفاضل المولوي البريلوي الشيخ أحمد رضا، أطال الله حياته،وأدام في الدارين سلامته، وجعل قلمه سيفا مسلولا لا يغمد إلا في رقاب المبطلين. آمين اللهم آمين.

وقد تفضل علي الفاضل المذكور ضاعت الله له الأجور بروية هذا التأليف الجليل، والتصنيف النبيل الذي ذكر فيه الفرق الضالة الحديثة، التي كفرت ببدعها المكفرة الخبيثة، فرفعت أكف الضراعة، متشفعا بصاحب الشفاعة، طالبا من الله حفظ الإيمان، مستعيذا به من الكفر والفسوق والعصيان، وأن يحفظ جميع المسلمين من سريان عقائد الكفرة المضلين. ويجزي حضرة المؤلف خير الجزاء في يوم الدين.

قاله بفمه،وكتبه بقلمه أحد خدمة طلبة العلم بالمسجد الحرام المكي **محمد المرزوقي**

أبو حسين عفا الله عنه.

---

(٥) رقم العالم التحرير صاحب التصانيف والطبع اللطيف مولانا **علي بن حسين المالكي**[1] رحمه الله تعالى.

أما بعد فإنه لما من الله علي باستجلاء نور شمس العرفان من سماء صفاء ملتزم الإتقان من صار محمود فعله كشاف آيات فضله القاطع بصارم البراهين،لسان المضلين الملحدين، والرافع منار الإيمان،حضرة المولى أحمد رضا خان، أطلعني على وريقات بين فيها كلام من حدث في الهند من ذوي الضلالات وهم غلام أحمد القادياني ورشيد أحمد، وأشر فعلي،وخليل أحمد وخلافهم من ذوي الضلال والكفر الجلي وإن منهم من تكلم في حق رب العالمين ومنهم من ألحق النقص بأصفيائه المرسلين،وأنه قد أبطل كلام كل من هؤلاء المضلين برسالة بديعة رفيعة واضحة البراهين وأمرني بالنظر في كلام هؤلاء القوم وماذا يستحقونه من اللوم فنظرت إطاعة لأمره في كلامهم،فإذا هو كما قال ذلك الهمام يوجب ارتدادهم فهم يستحقون الوبال بل هم أسوء حالا من الكفار ذوي الضلال. فجزى الله هذا الهمام،حيث أبطل برسائله قول هؤلاء اللئام.

قاله بفمه،ورقمه بقلمه العبد الفقير ذو الآثام. **محمد علي المالكي** المدرس بالمسجد الحرام ابن الشيخ حسين مفتي المالكية سابقا بالديار الحرمية.

وله قصيدة في مدح العلامة أحمد رضا سأجتني وأعرض أبياتا منها إن شاء الله تعالى،في الختام.

---

(١) محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي، ولد بمكة المكرمة سنة ١٢٨٧هـ ، و نشأ بها، ("تشنيف الإسماع"، صـ٣٩٣-ـ٣٩٧، و" سير و تراجم.... الخ، صـ٢٦٠-ـ٢٦٥).

(٦) كتب جامع العلوم نادرة الزمان مولانا الشيخ **أسعد بن أحمد الدهان**[1] المدرس بالحرم الشريف.

وبعد فقد أطلعت على هذه الرسالة الجليلة التي ألفها نادرة الزمان، ونتيجة الأوان، سيدي وسندي الشيخ أحمد رضا خان البر يلوي فوجدتها حصنا مشيدا على الشريعة الغراء، رفعت على دعائم الأدلة التي لا يأيتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولا تنهض شبه الملحدين للقيام لديها فإنها متوارية من خوفها. سلت صوارم الحجج القطعية على عقائد الكافرين، ورمت بشهبها شياطين المبطلين. ظهر ظهور الشمس في رابعة النهار ارتدادهم. وتحقق بما اعتقدوه انسلاهم من الدين القويم. أولئك الذين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم.

إن هذا لهو التأليف الذي يفتخر به العالمون. ولمثل هذا فليعمل العاملون. فجزى الله مؤلفها عن الإسلام والمسلمين خيرا. لازالت أيامه مشرقة ألسنا. وبابه كعبة المرام والمنى.

ما ترنم بمدحه مادح، وصدح بشكره صادح..

قاله بفمه بقلمه خادم الطلبة راجي الغفران **أسعد بن أحمد الدهان** عفا الله عنه

(١) أسعد بن العلامة أحمد بن أسعد ابن الفهامة تاج الدين بن أحمد ابن الفقيه إبراهيم بن عثمان بن عبد النبي بن عثمان بن عبد النبي الدهان، الحنفي المكي، ولد بمكة المشرفة سنة ١٢٨٠هـ و توفي عام ١٣٤١هـ (مختصر" نشر النور و الزهور"، صـ١٢٩).

(٧) قرظ الشيخ **عبد الرحمن الدهان**[1] رحمه الرب الحنان المنان.

وبعد فلا شك أن القوم المسئول عنهم أهل الحمية الجاهلية،مارقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية،مستحقون في الدنيا ضرب الرقاب،ويوم العرض والحساب أشد العذاب.

اللهم كما وفقت من اختصصته من عبادك لقمع هؤلاء الكفرة المتمردين. وأهللته للذب عما يدعو إليه النبي الأمين. فانصره نصرا تعز به الدين، وتنجز به وعد" وكان حقا علينا نصر المؤمنين" لاسيما عمدة العلماء العاملين، زبدة الفضلاء الراسخين، علامة الزمان، واحد الدهر والأوان الذي شهد له علماء البلد الحرام، بأنه السيد الفرد الإمام سيدي وملاذي الشيخ أحمد رضا خان البر يلوي متعنا الله بحياته والمسلمين. ومنحني هديه فإن هديه هدي سيد المرسلين.

قاله بفمه ورقم بقلمه معتقدا بجنابه الراجي من ربه الغفران عبد الرحمن ابن المرحوم **أحمد الدهان**.

---

(٨) سطر الشيخ الجليل المقدار، الرفيع المنار مولانا الشيخ **محمد صالح بن محمد بأفضل**[2] رحمه الله.

---

(١) عبد الرحمن بن المرحوم العلامة أحمد الدهان بن أسعد الحنفي المكي العالم العلامة، ولد بمكة المشرفة سنة ١٢٨٣هـ ، توفي ليلة السبت الثاني عشر من ذي القعدة سنة ١٣٣٧هـ. (مختصر" نشر النور و الزهور"، صـ٢٤٢، و "سير و تراجم .... الخ"، صـ١٦٢).

(٢) صالح بن محمد بن عبد الله بافضل (صاحب " الوقف" الشهير بـ" وقف بافضل بمكة"). ولد=

= بمكة سنة ١٢٧٧هـ، و توفي –رحمه الله– بمكة المكرمة في ١٣٣٣هـ. (مختصر" نشر النور و الزهور"،

أما بعد فإن الله جلت عظمته، وعظمت منته قد وفق من اختاره من عباده للقيام بخدمة هذه الشريعة الغراء. وأمده بثواقب الإفهام،فإذا أظلم ليل الشبهة أطلع من سماء علمه بدرا. وهو العالم الفاضل، الماهر الكامل، صاحب الأفهام الدقيقة،والمعاني الرفيعة، حضرة المؤلف لكتابه الذي سماه المعتمد المستند وتصدى فيه للرد على أهل البدع والكفر والضلال،بما فيه مقنع لذوي البصائر وهو الإمام أحمد رضا خان.

وبين في رسالته هذه التي تصفحتها مختصر كتابه المذكور وبين لنا أسماء رؤساء الكفر والبدع والضلال،مع ما هم عليه من المفاسد،وأكبر المصائب فباءوا بخسران مبين. وعليهم الوبال إلى يوم الدين. فقد أحسن المؤلف في ابتداع هذا التصنيف وأجاد في اختراع هذا الترصيف فشكر الله سعيه وأمده بالبراهين،لقمع الملحدين. رقمه الراجي عفو ربه والفضل **محمد صالح بن محمد بَا فضل**.

بعض تقاريظ من علماء المدينة المنورة

(١) حرر تاج المفتين،وسراج المتقنين مفتى السادة الحنفية بالمدينة الأمينة مولانا المفتي **تاج الدين إلياس**[١] رحمه الله تعالى.

وبعد فقد اطلعت على ماحرره العالم التحرير، و الدراكة الشهير، جناب المولى

صـ٢١٢، و "سير و تراجم .... الخ"، صـ١٣٤).

(١) مولانا المفتي تاج الدين إلياس: ذكره عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني من جملة مشائخه المدنيين في "فهرس الفهارس و الأثبات" ، ١/ ٣٦٦، ٣٧٩، ٢/ ٧٦١، ٩٠١ .

الفاضل الشيخ أحمد رضا خان من علماء أهل الهند في الرد على الطوائف المارقة من الدين،والفرق الضالة من الزنادقة الملحدين، وما أفتى به في حقهم في كتابه المعتمد المستند فوجدته فريدا في بابه، ومجيدا في صوابه فجزاه الله عن نبيه ودينه والمسلمين خير الجزاء، وبارك في حياته حتى يزيح به شبه أهل الضلالة الأشقياء. وأكثر في الأمة المحمدية أمثاله وأشباهه وأشكاله آمين.

الفقير إليه عز شانه **محمد تاج الدين ابن المرحوم مصطفىٰ إلياس** الحنفي المفتي بالمدينة المنورة.

---

(٢) سطر أجل الأفاضل،أمثل الأماثل،الفاضل الرباني مولانا **عثمان بن عبد السلام الداغستاني**[١]

الحمد لله وحده أما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة البهية،والمقالة الواضحة الجلية فوجدت مولانا العلامة،والبحر الفهامة حضرة أحمد رضا خان قد انتدب للرد على هذه الطائفة المارقة من الدين،الكفرة السالكة سبيل المفسدين،فأظهر فضائحهم القبيحة في المعتمد المستند فلم يبق من نتائجهم الفاسدة فيه إلا وزيفها،فليكن منك التمسك بتلك العجالة السنية،تظفر في بيان الرد عليهم بكل واضحة دامغة جليلة،ولا سيما المتصدي لحل راية هذه الفرقة التي تدعى بالوهابية، ومنهم مدعي النبوة غلام أحمد القادياني،والمارق الآخر المنقص لشان الألوهية والرسالة قاسم النانوتي، ورشيد أحمد الجنجوهي،وخليل أحمد الأنبيتي، وأشر فعلي التانوي، ومن حذا حذوهم.

---

(١) عثمان بن عبد السلام الداغستاني: ذكره عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني من جملة مشائخه المدنيين في "فهرس الفهارس و الأثبات" ، ١/ ١٢٦، ٣٠٣، ٢/ ٦٩٣، ٧٦١ .

فجزى الله خيرا حضرة الشيخ أحمد رضا خان،فإنه شفى وكفى،بما أفتى به فى كتابه المعتمد المستند،المذيل بتقاريظ علماء مكة المكرمة – فإنهم يحق عليهم الوبال وسوء الحال،لأنهم من المفسدين في الأرض،هم ومن على منوالهم. قاتلهم الله أنى يوفكون.

وجزى الله حضرة الشيخ أحمد رضا خان، وبارك فيه،وفي ذريته. وجعله من القائلين بالحق إلى يوم الدين.

الفقير إلى عفو ربه القدير **عثمان بن عبد السلام داغستاني**،مفتي المدينة المنورة سابقا

---

(٣) رقم كبير العلماء، وكريم الكرماء الشيخ **خليل بن إبراهيم الخربوتى**[١] رحمه الله تعالى.

أما بعد فتحرير علماء الإسلام، المقرر في هذا المقام هو الحق المبين، الواجب اعتقاده بإجماع علماء المسلمين. حسب ما حققه العالم العلامة،الفاضل الكامل المولوي أحمد رضا خان البر يلوي في كتابه المعتمد المستند، أدام الله تعالى نفع المسلمين به على الأبد. والله الهادي إلى الصواب،وإليه المرجع والمآب.

أمر بكتبه خادم العلم الشريف بالحرم الشريف النبوي **خليل بن إبراهيم الخربوتي**.

---

(١) لم نجده ترجمته.

(٤) نمق الشيخ **السيد محمد سعيد المغربي**(١) شيخ الدلائل رحمه الله تعالى.

أما بعد فإن الله جلت عظمته،وعظمت منته قد وفق من أخياره من عباده لخدمة هذه الشريعة الغراء،وأمده بثواقب الإفهام فإذا أظلم ليل الشبهة أطلع من سماء علمه بدرا. فصارت بذلك محفوظة عن التغير والبديل،بين جهابذة العلماء النقاد جيلا بعد جيل. ومن أجلهم العالم العلامة،والبحر الفهامة. حضرة الشيخ المولوي أحمد رضا خان. فقد أجاد في رده في كتابه المعتمد المستند على الزائغين المرتدين،أهل الفساد والنكد. فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قاله بلسانه ورقمه ببنانه الفقير لربه **محمد سعيد بن السيد محمد المغربي** شيخ الدلائل.

---

(٥) كتب حائز العلوم النقلية،وفائز الفنون العقلية،الجامع بين شرف النسب والحسب،وارث العلم والمجد أبا عن أب مولانا **السيد الشريف أحمد البر زنجي**(٢)،مفتي الشافعية بالمدينة المحمية.

أما بعد فيقول المحتاج إلى عفو ربه المنجي،السيد أحمد ابن السيد إسماعيل الحسيني البر زنجي مفتى السادة الشافعية،في مدينة خير البرية عليه أفضل الصلاة والتحية:

إني قد وقفت أيها العلامة التحرير، والعلم الشهير، ذو التحقيق والتحرير،

---

(١) الشيخ السيد محمد سعيد بن محمد المغربي: ذكره الكتاني في "فهرس الفهارس"، ١/ ١١٠٩.

(٢) السيد الشريف أحمد بن إسماعيل البر زنجي المدني مفتي الشافعية بالمدينة المنورة: ذكره في" فهرس الفهارس"، ١/ ٩٦، ١٧٩، ١٨١، ١٩٦، ٢٤٦، ٣٢٨.

والتدقيق والتحبير،عالم أهل السنة والجماعة،جناب الشيخ أحمد رضا خان البر يلوي على خلاصة من كتابك المسمى المعتمد المستند،فوجدتها على أكمل الدرجات من حيث الإتقان والمنتقد وقد أزلت بها الأذى عن طريق المسلمين،ونصحت فيها لله ورسوله،ولأئمة الدين وأثبت فيها ببراهين الحق الصحيحة،وامتثلت فيها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم"الدين النصيحة"[1]

فهي وغن كانت غنية عن الإطراء والتبجيل،والثناء الجميل،لكني أحببت أن أجاريها في رهانها،وأجلو عن بعض الوجوه في مضمار تبيانها، لكي أشارك صاحبها فيما استوجبه من الحظ الجميل،والأجر المدخر عند الله والثواب الجزيل،فأقول:

أما ما ذكر عن غلام أحمد القادياني من دعواه مماثلة المسيح،ودعواه الوحي إليه والنبوة،وتفضيله على كثير من الأنبياء،وغير ذلك من الأباطيل التي تمجها الأسماع وينفر عنها مستقيم الطباع،فهو في ذلك أخو مسيلمة الكذاب،و أحد الدجالين بلا ارتياب. وكل من رضي بشئ من مقالاته الباطلة واستحسنه أو تبعه عليها فهو كافر في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم (الدين النصحية لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)، الرقم/ ٥٧ (ج ١ / ص ٣١)

و مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، الرقم/ ٩٥ (ج ١ / ص ٧٤)

وأبو داود في سننه كتاب الأدب، باب في النصيحة، الرقم/ ٤٩٤٤ (ج ٢ / ص ٧٠٤)

والبيهقي في سنن الكبريكتاب قتال أهل البغي، باب النصيحة لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وما على الرعية من إكرام السلطان المقسط، الرقم/ ١٦٤٣٣(ج ٨ / ص ١٦٣)

ضلال مبين. لأنه قد علم بالضرورة من الدين،ووقع الإجماع من أول الأمة إلى آخرها بين المسلمين،على أن نبينا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين وآخرهم،لا يجوز في زمانه ولا بعده نبوة جديدة لأحد من البشر،وإن من ادعى ذلك فقد كفر.

وأما الفرقة المسماة بـ الأميرية،والفرقة المسماة بـ النذيرية،والفرقة المسماة بـ القاسمية وقولهم: لو فرض في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم،بل لو حدث بعده نبي جديد لم يخل ذلك بخاتمتيه – الخ – فهو قول صريح في تجويز نبوة جديدة لأحد بعده،ولا شك أن من جوز ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين،وهم عند الله من الخاسرين، وعليهم وعلى من رضي بمقالتهم تلك إن لم يتوبوا غضب الله ولعنته إلى يوم الدين.

وأما الفرقة الوهابية الكذابية أتباع رشيد أحمد الجنجوهي،القائل بعدم تكفير من يقول بوقوع الكذب من الله بالفعل – تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا – فلا شك أيضا أن من يقول بوقوع الكذب من الله تعالى كافر،معلوم كفره من الدين بالضرورة. ومن لا يكفره فهو شريكه في الكفر، لأن القول بوقوع الكذب من الله تعالى يؤدي إلى إبطال جميع الشرائع المنزلة على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم،وعلى من قبله من الأنبياء والمرسلين، لأن القول بذلك مستلزم بعدم الوثوق بشيء من الأخبار التي اشتملت عليها كتب الله المنزلة، فلا يتصور مع ذلك إيمان و تصديق جازم بشيء منها،مع أن شرط الإيمان وصحته التصديق الجازم بجميع ذلك.

وأما استناد هذه الفرقة الضالة في تجويز الكذب على الله – سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا – إلى تجويز بعض الأئمة الخلف في وعيد الله للعصاة فهو استناد باطل لأن كل آية ونص شرعي مشتمل على وعيد بعض العصاة إذا كان ذلك الوعيد

في تلك الآية أو النص مطلقا فهو مقيد بمشية الله تعالى بلا ريب. لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء/ ٤٨]. أما بالنظر إلى كلامه النفسي الأزلي فلأنه صفة واحدة،فالقيد والمقيد فيها مجتمعان أزلا وأبدا،لا يفترقان. وأما بالنظر للوحي المنزل فالإطلاق والقيد يفترقان بحسب تعدد الآيات وافتراقها،وكل مطلق فيها محمول على المقيد منها،كما هى القاعدة الأصولية. فكيف يتصور مع هذا لزوم القول بالكذب على الله جل شانه. عند من يقول بجواز خلف الوعيد؟ والله المستعان على ما يصفون.

وأما قول رشيد أحمد الجنجوهي المذكور في كتابه الذي سماه بالبراهين القاطعة،أن هذه السعة في العلم ثبتت للشيطان وملك الموت بالنص،وأي نص قطعي في سعة علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ترد به النصوص جميعا،ويثبت شرك. الخ.

فهو كفر من وجهين: الوجه الأول أنه صريح في أن إبليس واسع العلم،دونه صلى الله تعالى عليه وسلم. وهذا استخفاف صريح به صلى الله تعالى عليه وسلم. والوجه الثاني أنه جعل إثبات سعة العلم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شركا،وقد نص أئمة المذاهب الأربعة على أن من استخف برسول الله كافر،وأن من جعل ما هو من الإيمان شركا وكفرا،كافر.

وأما قول أشر فعلي التانوى: أن صح الحكم على ذات النبي المقدسة بعلم المغيبات كما يقول به زيد فالمسئول عنه أنه ماذا أراد بهذا،أبعض الغيوب أم كلها،فإن أراد البعض فأي خصوصية فيه لحضرة الرسالة فإن مثل هذا العلم حاصل لزيد وعمرو،بل

لكل صبي ومجنون،بل لجميع الحيوانات والبهائم .الخ.

فحكمه أيضا أنه كفر صريح بالإجماع،لأنه أشد استخفافا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مقالة رشيد أحمد السابقة،فيكون كفر بطريق الأولى،وموجبا لغضب الله ولعنته إلى يوم الدين. فهم جديرون بقوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ** ﴾ [التوبة/ ٦٥، ٦٦]. هذا حكم هؤلاء الفرق والأشخاص إن ثبتت عنهم هذه المقالات الشنيعة،فنسأل الله الحنان المنان،أن يثبتنا على الإيمان،والتمسك بسنة سيد ولد عدنان وأن يحفظنا من نزغات الشيطان،ووساوس النفوس وأوهامها الباطلة مدى الأزمان،وأن يجعل ماوانا في فسيح الجنان،وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد سيد الإنس والجان،والحمد لله رب العالمين.

أمر بكتابته المحتاج إلى عفو ربه المنجي، **السيد أحمد ابن السيد إسماعيل الحسيني البر زنجي** مفتي السادة الشافعية، بمدينة خير البرية، عليه أفضل الصلاة والتحية

هذه خلاصة بعض التقريظات، وللاطلاع عليها كاملة تجب المراجعة إلى **"حسام الحرمين على منحر الكفر والمين"** والكتاب مطبوع، ولا يزال يطبع ويوجد في الهند وباكستان و يجدر بالمقام أن أعد أسماء أولئك الأعلام الذين صدقوا حكم" المعتمد المستند" ومدحوا مؤلفه بكلمات حسان.

أسماء علماء مكة

(٩) مقدم العلماء الشيخ **صالح كمال**:صالح بن صديق بن عبد الرحمن كمال الحنفي المدرس بالمسجد الحرام، ولد بمكة المشرفة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ. وتوفي عام ١٣٣٢هـ بمكة المكرمة، (مختصر" نشر النور و الزهور"، صـ٢١٩

ملتقطا.)

(١٠) الشيخ **على بن صديق كمال**:ولد بمكة المكرمة سنة١٢٥٣هـ أو ١٣٥٤هـ، ("سير و تراجم .... إلخ لعمر عبد الجبار، صـ١١١). (١١) الشيخ **محمد عبد الحق** المهاجر الإله آبادي: عبد الحق بن شاه محمد بن يار محمد (البكري) الحنفي الإله آبادي المهاجر إلى مكة المباركة، ولد سنة ١٢٥٢هـ و نشأ بأرض الهند، و كانت وفاته لتسع عشرة خلون من شوال سنة ١٣٣٣هـ و دفن بالمعلاة في قرب الشيخ رحمة الله الكيرانوي. (" الدليل المثير"، صـ٤٠٣، "علماء العرب في شبه القارة الهندية " للشيخ يونس السامرائي. (١٢) الشيخ **عمر بن أبي بكر باجنيد**: عمر بن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن علي بن محمد باجنيد الحضرمي المكي، ولد بلاد الماء بـ"حضرموت في سنة ١٢٦٣هـ، و توفي بمكة المكرمة في سنة ١٣٥٤هـ. (" أعلام المكيين"، ١/ ٢٥١، و " الدليل المثير" صـ٢٩٦). (١٣) **الشيخ عابد بن حسين** المالكي :محمد عابد بن حسين بن إبراهيم الأزهري المالكي، ولد بمكة سنة ١٢٧٥هـ، توفي عام ١٣٤٠هـ أو ١٣٤١هـ. (" الأعلام" للزركلي، ٣/ ٢٤٢، و أعلام الحجاز " ، للشيخ محمد علي المغربي، ٣/ ٣٤٣-٣٥٤ و سير و تراجم" ... إلخ، صـ١٥٢). (١٤) الشيخ **جمال بن محمد بن حسين**:جمال بن محمد الأمير ابن المفتي المالكية بمكة المحمية العلامة الشيخ حسين المالكي، العالم النبيه الفاضل النحوي النجيب الكامل، و لد بمكة المشرفة ي سنة ١٢٨٥هـ نشأ بها. توفي عام ١٣٤٩هـ بمكة المكرمة. (مختصر " نشر النور والزهر، صـ١٦٣، و سير و تراجم ... إلخ"، صـ٩٠). (١٥) الشيخ

محمد يوسف الأفغاني – المدرس بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة: لم نعثر على ترجمته. (١٦) الشيخ **أحمد المكي الإمدادي** : أحمد ضياء الدين النبقالي الأصل، المكي مولدا، ولد بمكة المشرفة . (مختصر " نشر النور و الزهر"، صـ٨٠، ٨١). (١٧) الشيخ **محمد يوسف الخياط**:محمد بن يوسف الخياط الشافعي المكي ولد بمكة المشرفة و نشأ بها و لم نعثر على تاريخ و فاته إلا أن المعروف أنه توفي ببلاد " جاوي"[إندونيسيا] بعد عام ١٣٣٠هـ (مختصر " نشر النور و الزهر"، صـ٤٢٩، و "سير و تراجم... إلخ"، صـ١١١). (١٨) الشيخ **عبد الكريم الناجي الداغستاني**:السيد عبد الكريم بن جمرة الداغستاني الشافعي نزيل البلد الحرام، ولد ببلاده " دربند" سنة ١٢٦٧هـ، و توفي سنة ١٣٣٨هـ. (مختصر " نشر النور و الزهر" ،صـ٢٧٩، و " سير و تراجم... إلخ"، صـ٢٣٠). (١٩) الشيخ **محمد سعيد بن محمد اليماني**: سعيد بن محمد اليماني (المتوفي ١٣٥٤هـ)، ذكره الشيخ عبد الله أبو الخير مرداد في " نشر النور والزهر" من جملة مشائخ أحمد شطا، و الشيخ بكر صباغ، صـ ٩٢، ١٤٦من " المختصر". (الدليل المثير"، صـ١٠٨، سير و تراجم... إلخ صـ٢٦٢). (٢٠) الشيخ **حامد أحمد محمد الجداوي**:ولد بمكة المكرمة سنة ١٢٧٧هـ و نشأ بها،و توفي بمكة عام ١٣٢٤هـ. (" سير و تراجم ... إلخ"، صـ٢٣٦).

أسماء علماء المدينة

(٦) الشيخ **الشريف السري أحمد الجزائري المالكي**: أحمد بن أحمد بن عبد القادر الجزائري المدني المالكي، ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في "فهرس الفهارس"، ١/ ٣٦٩. (٧) الشيخ **محمد بن أحمد العمري**: لم نجد ترجمته.(٨) شيخ الدلائل **السيد عباس ابن السيد محمد رضوان**:(١٢٩٣هـ-١٣٤٦هـ) أنظر للتفصيل " أعلام من أرض النبوة " لأنس يعقوب كتبي المدني، ٢/ ١١٣-١١٧، تنشيف

الإسماع"، صـ٢٦٢-٢٦٥. **(٩)** الشيخ **عمر بن حمدان المحرسي المالكي**: عمر بن حمدان المحرسي التونسي المدني (١٢٩٢هـ١٣٦٨هـ/ ١٨٧٥م-١٨٧٥م). (أعلام من أرض النبوة"،١/ ١٦٩، " تنشيف الإسماع"، صـ٤٢٦-٤٣٢، " الدليل المثير"، صـ٣١٠-٣٢٧، " سير و تراجم... إلخ"، صـ٢٠٤-٢٠٧. (١٠)الشيخ **السيد محمد بن محمد المدني الديداوي**:لم نجده ترجمته. **(١١)** الشيخ **محمد بن محمد السوسي الخياري**: لم نجده ترجمته. **(١٢)** الشيخ **محمد العزيز الوزيرالمالكي** المغربي الأندلسي، المدني التونسي: لم نجده ترجمته. **(١٣)** الشيخ **عبد القادر توفيق الشلبي الطرابلسي** الحنفي،المدرس بالمسجد النبوي: ذكره في " فهرس الفهارس"، ٢/ ٦٩٣ و في" نشر النور و الزهر"، صـ٣١٠.

هذا،وقد بقي إنجاز ما وعدته سابقا من تقديم أبيات من قصيدة العلامة **محمد علي بن حسين المالكي** رحمه الله،في مدح العلامة أحمد رضا خان،و هي أول منظومة – فيما نعلم – لشاعر عربي مكي في مدح العلامة أحمد رضا، نظمها أوان تقريظه على خلاصة المعتمد المستند سنة ١٣٢٤هـ.

لما سمعت مقال كل منها ... قلت اطلبا حكما عدالته نمت
ذا خبرة مولى المعارف والهدى ... رب البلاغة،من به الدنيا زهت
ذا عفة، ذا حرمة عند الملا ... ذا فطنة منها العلوم تفجرت
شرح المقاصد فهو سعد الدين ... بذكائه شرح المواقف فانجلت
عضد الهداية فخرنا محمودفعـ ... ل زانه كشاف أي أحكمت
أبدى معاني المشكلات بيانه ... ببديع منطقة الجواهر نظمت

قـالا ومـن هـو قـد توثقنـا بـــه   قلت العزيز ومن به التقـوى صـفت

محـيي علوم الدين أحمــد سـيرة   عــدل رضــا في كـل نازلـة عـــرت

مولى الفضائل أحمد المدعو رضـا   خان البريلوي من به الخلـق اهتـدت

قالا و أنعـم بالمحكم ذي التقـى   فعــــلى تقدمــــه البريــة أجمعــــت

الطيب بن الطيب بن الطيب بـــ   ـــن ذوي الهـدى،آيات رفعتـه رقـت

فابن العماد عماده مـن كـشف ذا   حججا بها حجج ابن حجة أدحضت

قاضي القضاة،فما الخفاجي عنده   إلا كبـــدر دون شمــــس أشرقـــت

أمـلى العـلوم فهل سمعت بمثله   أمــــلى وذا آيــــاته قــد شوهـــــدت

لازال بدر كمالـه بـسماء عـز....   ز جلالــه يهـــدي العبــاد إذا غــوت

صـلى وسلم ربنا الهـادي علـــى   رب الكمال ومن بـه الخلـق احتمـت

إنعام القادري

٢٠ رمضان المبارك ١٤٢٩هـ



أهم المصادر و المراجع

(١) القرآن الكريم

(٢) صحيح البخاري ط/ دار ابن كثير ، اليمامة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧/ ١٩٨٧

(٣) صحيح مسلم ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت

(٣) سنن أبو داود ط/ دار الفكر، بيروت

(٤) سنن ابن ماجه ط/ دار الفكر، بيروت

(٥) سنن الترمذي ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت

(٦) المستدرك ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١/ ١٩٩٠

(٧) مسند أحمد بن حنبل ط/ مؤسسة قرطبة، القاهرة

(٨) المعجم الكبير ط/ مكتبة العلوم والحكم، الموصل الطبعة الثانية، ١٤٠٤ / ١٩٨٣

(٩) تاريخ دمشق ط/ دار الكتب العلمية، بيروت

(١٠) حلية الأولياء ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥

(١١) مسند عبد بن حميد ط/ مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ – ١٩٨٨

(١٢) الضعفاء الكبير ط/ دار المكتبة العلمية، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

(١٣) شعب الإيمان للبيهقي ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٠

(١٤) تاريخ بغداد ط/ دار الكتب العلمية، بيروت

(١٥) المعجم الأوسط ط/ دار الحرمين، القاهرة ، ١٤١٥
(١٦) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ط/ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ - ١٩٨٨
(١٧) سنن الكبرى للبيهقي ط/ مكتبة دار الباز، مكة المكرمة ، ١٤١٤، ١٩٩٤
(١٨) سنن الدارمي ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧
(١٩) مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى، لأبي عبدالله الدقاق ط/ مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧
(٢٠) معالم التنزيل للبغوي ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
(٢١) مشكاة المصابيح للتبريزي ط/المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ ، ١٩٨٥
(٢٢) التاريخ الكبيرللبخاري ط/ دار الفكر، بيروت
(٢٣) كنز العمال للمتقي الهندي ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م
(٢٤) الدر المنثور، للسيوطي ط/ دار الفكر - بيروت ، ١٩٩٣
(٢٥) الزهد للهناد ط/ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦
(٢٦) مسند الفردوس للديلمي ط/ دار الكتب العلمية، بيروت
(٢٧) سيرة ابن هشام ط/ دار التقوى، مصر
(٢٨) دلائل النبوة، لأصبهاني ط/ دار طيبة – الرياض الطبعة الأولى ، ١٤٠٩
(٢٩) مسند الشهاب، للقضاعي ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ – ١٩٨٦

(٣٠) مصنف عبد الرزاق ط/ المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة الثانية ، ١٤٠٣

(٣١) روح المعاني، للألوسي ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت

(٣٢) نوادر الأصول فى أحاديث الرسول ط/ دار النشر / دار الجيل - بيروت - ١٩٩٢م

(٣٣) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ط/ مصطفى الحلبي الطبعة الثانية.

(٣٤) شرح النووي على صحيح مسلم ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢

(٣٥) حسام الحرمين على منحرالكفر والمين ط/ مؤسسة رضا لاهور باكستان–الطبعة الأولى، ١٤٢٧

(٣٦) حدوث الفتن وجهاد أعيان السنن ط/ دار المقطم للنشر والتوزيع بالقاهرة–الطبعةالأولى١٤٢٩

(٣٧) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة ط/ تهامة جدة١٩٦٢ ط٣

(٣٨) فهرالفهارس والأثبات ط/ بيروت دارالغرب الإسلامي ١٩٨٦

(٣٩) نشرالنوروالزهرفي تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر ط/ عالم المعرفة جدة ١٩٨٦ط٢

(٤٠)أعلام من أرض النبوة ط/ دارالبلاد جدة ١٩٩٤ط١

(٤١) أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشرهـ ط/ مؤسسة الفرقان

للتراث الإسلامي ٢٠٠٠ط١

(٤٢) الأعلام، الزركلي دار العلم للملايين ١٩٩٥ بيروت ط/ ١١.

(٤٣) تشنيف الإسماع بشيوخ الإجازة والسماع ، دار الشباب ١٤٠٣هـ القاهرة.

(٤٤) الدليل المثير إلى فلك أسانيد مكتبة المكية ١٩٩٧م مكة المكرمة.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الكتاب المستطاب المعتقد المنتقد

«فهرس بعض فوائد التعليق المسمى بالمستند المعتمد»

الرقم	الموضوعات	الصفحة

❊ ❊ ❊